

مستقبل
المعادلات الصعبة

فى

" صراع السلام " - العربى الاسرائيلى

دكتور / جمال على زهران

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة ببورسعيد - جامعة قناة السويس

٢٠٠٠ م

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
١٠	الفصل الأول : تحديات مرحلة السلام فى الصراع العربى الاسرائيلى:
١١	مبحث (١) : القدرة التفاوضية العربية وحتمية المشروع الودوى.....
٢١	مبحث (٢) : ترويكاً مدريد، وحدود الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط.....
٢٩	مبحث (٣) : الجولة التاسعة فى المفاوضات : تفاؤل بلا تفريط.....
٣٣	مبحث (٤) : أوراق الضغط العربية فى مفاوضات السلام
٣٨	مبحث (٥) : اتفاق غزة/ أريحا بين القبول العام والمحاذير.....
٤٣	مبحث (٦) : التوظيف السياسى لمعارضى اتفاق غزة- أريحا.....
٤٨	مبحث (٧) : المقاطعة العربية لاسرائيل كورقة تفاوضية.....
٥٤	مبحث (٨) : تحديات عملية السلام فى ضوء الأزمة العراقية.....
٦١	الفصل الثانى : الانتخابات الاسرائيلية وقضية السلام :
٦٢	مبحث (١) : انعكاسات نجاح نيتياهو رئيساً لوزراء اسرائيل.....
٦٨	مبحث (٢) : العوامل الحاسمة فى سقوط ظاهرة " نيتياهو"
٧٤	مبحث (٣) : قياسات الرأى العام فى الانتخابات الاسرائيلية واحتمالات المستقبل
٨٠	مبحث (٤) : مصداقية قياسات الرأى العام فى الانتخابات الاسرائيلية.....
٨٦	مبحث (٥) : خيار السلام واحتمالات الفوز فى الانتخابات الاسرائيلية (مايو ١٩٩٩) ..

رقم الصفحة	الموضوع
٩٢	مبحث (٦) : آفاق السلام بعد فوز " باراك " في مايو ١٩٩٩.....
٩٨	مبحث (٧) : تسويق " باراك " للسلام عبر الولايات المتحدة !!.....
١٠٣	مبحث (٨) : دعوة " باراك " للسلام تحتاج إلى المواجهة.....
	الفصل الثالث : الانتخابات الأمريكية وقضية السلام في "الشرق الأوسط " :
١٠٨	مبحث (١) : الحضور العربي في الانتخابات الأمريكية.....
١٠٩	مبحث (٢) : السلام في "الشرق الأوسط " بين الجمهوريين والديموقراطيين.....
١١٥	مبحث (٣) : احتمالات السلوك الخارجى لكونغرس إزاء السلام والقضايا العربية ..
	الفصل الرابع : الدولة الفلسطينية القادمة :
١٢٨	مبحث (١) : أبعاد التوجه الفلسطينى نحو الشرق.....
١٢٩	مبحث (٢) : القدس وإشكالية إقامة الدولة الفلسطينية.....
١٣٥	مبحث (٣) : هل أن لهذا الجدل أن يرى الدولة الفلسطينية ؟.....
١٤٠	مبحث (٤) : مآزق إعلان الدولة الفلسطينية وضرورات التأجيل.....
١٤٤	مبحث (٥) : حدود التأثير الأوروبى فى مسارات إعلان الدولة الفلسطينية..
١٥٠	

رقم الصفحة	الموضوع
١٥٥	الفصل الخامس : تحديدات الجنوب اللبناني وثقافة المقاومة :
١٥٦	مبحث (١) : الحصاد العربي فى قاتا : محاولة لك الحصار.....
١٦٢	مبحث (٢) : جدوى التصعيد الاسرائيلى ضد لبنان وتداعياته
١٦٦	مبحث (٣) : التجسيد اللبناني لـ " فكر المقاومة "
١٧٠	مبحث (٤) : عملية السلام بعد رحيل " الأسد "
	الفصل السادس : المفاوضات العربية الاسرائيلية : إستقراء
١٧٤	الآليات ودلالات المستقبل :
١٧٦	مبحث (١) : بيئة للمفاوضات
١٧٩	مبحث (٢) : اتجازات صيغة مدريد
١٨٢	مبحث (٣) : الدروس والدلالات
	الفصل السابع : الرؤى المختلفة للقوى السياسية المعارضة
١٨٦	ازاء العلاقات المصرية الاسرائيلية :
١٨٩	مبحث (١) : تيار اليمين الليبرالى
١٩٧	مبحث (٢) : قوى التيار اليسارى
٢١٢	مبحث (٣) : قوى التيار الاسلامى
٢٢٠	خاتمة

الموضوع - جـ	رقم الصفحة
الفصل الثامن : تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على سياسات التسليح وعملية السلام بين العرب وإسرائيل :	٢٢٢
مبحث (١) : طبيعة المتغيرات الدولية وانعكاساتها	٢٢٥
مبحث (٢) : المتغيرات الإقليمية وتداعياتها	٢٣٢
مبحث (٣) : تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية على التسليح والسلام	٢٣٨
مبحث (٤) : الدور الإسرائيلي والدور المصري في ظل اختلالات توازن القوى	٢٤٨
الفصل التاسع : سيناريو الاستراتيجية السياسية في مواجهة احتمالات انهيار عملية " السلام " :	٢٥٨
مبحث (١) : الحدود النظرية لمفهوم الاستراتيجية	٢٦١
مبحث (٢) : البيئة الإقليمية والدولية	٢٦٣
مبحث (٣) : البيئة الواقعية للدول الأطراف	٢٧١
مبحث (٤) : الاستراتيجية السياسية المقترحة في حالة انهيار عملية السلام	٢٧٧
الفصل العاشر : احتمالات حرب عربية إسرائيلية قادمة، وموقف القوى العظمى :	٢٨٨
مبحث (١) : الحرب العربية الإسرائيلية القادمة	٢٩١
مبحث (٢) : طبيعة الموقف الأمريكي	٢٩٩
مبحث (٣) : طبيعة الموقف السوفيتي (الروسي)	٣١٢
مبحث (٤) : طبيعة الموقف الأوربي	٣٢٢
مبحث (٥) : موقف القوى العظمى إزاء حرب عربية إسرائيلية قادمة	٣٢٦

مقدمة

يعتبر الصراع العربي الاسرائيلي نمطاً فريداً من الصراعات الاقليمية والعالمية. فقد نشأ هذا الصراع مخططاً من قوى دولية تعانقت مع اسرائيل في لحظة تاريخية معينة متسترة وراء دوافع دينية لتحقيق أهداف سياسية بحتة تتمحور حول إعاقة هذه المنطقة العربية من إحداث أية درجة من درجات التنسيق أو التكامل أو الوحدة. ولذلك فقد نشأ هذا الصراع من رحم الرغبة في اغتصاب الأرض بقوة استعمارية استيطانية ، والتكثيف بالشعب الفلسطيني والعربي ومحاولة إلغائه من الوجود ، بالإضافة إلى محاولة محو الذاكرة الفلسطينية والعربية وترويضها على قبول " الآخر " الاسرائيلي بالعنف والقهر .

وبرز هذا الصراع ليظل ويبقى وينتقل من أجيال إلى أجيال دون انتهاء. وقد تدخل مرحلة لمحاولة فك طلاسم هذا الصراع ، تسمى مرحلة السلام، وقد يتصور البعض بأن هذه المرحلة هي مرحلة نهائية لإنهاء صراع دام أكثر من نصف قرن منذ نشأة اسرائيل ، ووصل لما يقرب من قرن كامل منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي جاء تنويجاً لمؤتمر بازل بسويسرا لإعلان ميلاد الحركة الصهيونية رسمياً في نهاية القرن التاسع عشر بعامين . ولاشك أن هذا تصور خاطيء . فقد تسهم " مرحلة السلام " الحالية في تأجيل الجانب العسكري - أو إلغائه !! - في الصراع العربي الاسرائيلي ، ولكنها لاتلغى الصراع في جوانبه الأخرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً .

وتأكيداً لذلك ، فانه على الرغم من تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل منذ عام ١٩٧٩ ، ومنذ ما يقرب من (٢٥) عاماً على المستوى الرسمي، ورغم الصخب الشديد لبعض الفئات الداعية لهذا التطبيع أو المطالبة بالدعوة لذلك قهراً

أو مقابل مصالح متبادلة أو لسبب أو لآخر، إلا أن هذا كله لم يتمخض عنه إلا تطبيع محدود للغاية. وقد أختزل ذلك فى عدد محدود من الرسميين، حيثما يرفض عدد من أصحاب المناصب الرسمية ملاقاته الاسرائيليين، ويرفض الكثيرون التعامل مع هؤلاء القوم تحت أى ستار أو لافتة !! وفى المعنى الأخير فإن ما تمخض عن تطبيع العلاقات بين مصر أو دول عربية أخرى واسرائيل، هو حجم متواضع للغاية .

وقد يتصور البعض أن هذه من طبيعة الأمور فى البداية، وأن التطبيع الكامل آت ، وأن السلام مسألة استراتيجية لا مرحلية، وقد يكون فى جزء من ذلك صحيحاً ، إلا أن الصورة الكلية تشير إلى أن الإحجام الشعبى وال جماهيرى على التعامل مع الكيان الاسرائيلى الصهيونى له ما يبرره من أن هناك ارتباط سلبى فى وجدان هذا الشعب العربى تجاه هذا الكيان من واقع تاريخ وأسلوب زرعه فى جسد المنطقة العربية ، باعتباره دخيلاً على هذا الجسد. كما أن هذه النظرة يغيب عنها التصور الاسرائيلى نفسه الذى لا يزال يحتفظ بترسانة من الأسلحة النووية، ومن الأسلحة الاستراتيجية وغيرها ، ولا يزال يعتقد فى نظرية التفوق الكاسح فى موازين القوى على كل العرب ، ولا يزال ينظر إلى " السلام " باعتباره أمراً مؤقتاً وليس سلاماً دائماً ، ويعتقد فى سيادة مفهوم " السلام الاسرائيلى " لا السلام العادل والذى يراعى حقوق الآخرين.

ولذلك فإن التعامل مع اسرائيل ، دون ادراك الرفض الشعبى ، ودون إدراك الإصرار الاسرائيلى على الهيمنة وفرض السلام الاسرائيلى، يفضى إلى نتائج وخيمة.

ولذلك فنحن نعتقد أن السلام الحالي مرحلة أو حلقة من حلقات الصراع ويتوقف تطوره واستقراره على حسن نوايا إسرائيل إزاء العرب في هذه الأونة. إلا أنه مع ذلك لا يمكن أن يحل الصراع العربي الإسرائيلي أو يلغيه ، بل سيتهول هذا الصراع إلى أبعاده الأخرى التي سبق أن أشرنا إليها والمتمثلة في البعد الحضاري والبعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الثقافي وغيرها .

وفي المعنى الأخير سيظل الصراع العربي الإسرائيلي صراعاً مركزياً لأمد غير منظور ، ولأجيال لم تولد بعد .

* * * * *

ولأن هذا الصراع هو صراع وجود ومصير ، فإنه محل اهتمام عدد كبير من الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والطبيعية وباعتباري واحد من هؤلاء الباحثين في مجال العلوم السياسية ، فقد قرأت وبحثت وكتبت خلال ربع قرن منذ أن كنت طالباً في الجامعة، حول هذا الموضوع بالمقال وبالدراسة العلمية، نُشرت جميعها باستثناءات بسيطة في مجلات علمية رصينة ، وصحف كبرى مصرية وعربية ، وفي مراكز بحوث استراتيجية لها وزنها. وقد رأيت أنه من الفائدة للقارئ أن أجمعها في كتاب ، بعد أن أعدت تصنيفها وترتيبها لتحقيق الفائدة المرجوة .

وهذا الكتاب يضم ٢٨ مقالاً تم تصنيفهم في خمسة فصول، علاوة على (٥) دراسات مختلفة في خمسة فصول أخرى .

وخصصنا الفصل الأول : لتحليل تحديات مرحلة السلام فى الصراع العربى الامم، انبلى ، ويضم (٨) مباحث .

وخصصنا الفصل الثانى : لتحليل الانتخابات الاسرائيلية وقضية السلام، ويضم (٨) مباحث .

والفصل الثالث : لتحليل الانتخابات الأمريكية وقضية السلام فى الشرق الأوسط ، ويضم (٣) مباحث .

والفصل الرابع : لتحليل الدولة الفلسطينية القادمة ، فى (٥) مباحث .

والفصل الخامس : لتحليل تحديات الجنوب اللبنانى والجبهة السورية وثقافة المقاومة، وذلك فى (٤) مباحث .

والفصل السادس : لتحليل آليات المفاوضات العربية الاسرائيلية، ودلالات ودروس المستقبل، فى (٣) مباحث .

أما الفصل السابع : فيتناول بالتحليل الرؤى المختلفة للقوى السياسية المعارضة، للعلاقات المصرية الاسرائيلية، وذلك فى ثلاثة مباحث .

بينما الفصل الثامن : فقد خصصناه لتحليل تأثير المتغيرات الدولية والاقليمية على سياسات التسليح وعملية السلام بين العرب وإسرائيل وتناولنا ذلك فى (٤) مباحث .

أما الفصل التاسع : يتضمن تحليلاً لسيناريو الاستراتيجية السياسية فى مواجهة احتمالات انهيار عملية السلام، وذلك فى (٤) مباحث .

وأخيراً يأتى الفصل العاشر : لتحليل احتمالات حرب عربية اسرائيلية قادمة ، وموقف القوى العظمى وذلك فى (٥) مباحث .

وعلى الرغم من أن الدراسة الأخيرة قد كتبت منذ أكثر من عشر سنوات مضت، إلا أنني بقراءتها مرة أخرى رأيت أنها تمثل أهمية كبيرة رغم قدم معلوماتها، باعتبارها تقدم تحليلاً من الضروري أخذه في الاعتبار، ووضع احتمالات لإمكان حدوث هذه الحرب ولو بقدر ضئيل للغاية . كما أن ترجيحنا لهذه الأهمية يأتي في سياق القناعة بأن إسرائيل تتظر لعملية السلام باعتباره سلاماً يتفق ومصالحها في هذه اللحظة ، وقد تراه قد استنفذ الغرض في فترة قادمة ومن ثم فإن خيار الحرب والعنف لا يمكن استبعاده من الإدراك الإسرائيلي مع ثبات الشعار " من النيل إلى الفرات " !! .

وختاماً :

فأنتى أأمل أن أكون بهذا الجهد ، قد قدمت شيئاً ذات قيمة لقارئنا العربى لكى تظل ذاكرته حية ويظل إدراكه يقظاً إزاء هذا الصراع العربى الاسرائيلى، باعتباره صراع الماضى والحاضر والمستقبل ، كما أتمنى أيضاً أن أكون قد وفقت فى اختيار عنوان هذا الكتاب " مستقبل المعادلات الصعبة فى " صراع السلام " العربى الاسرائيلى ، وأن تكون الصفحات القادمة معبرة بحق عن هذا العنوان ، وأن يكون تحليلى المستقبلى حتى لو كان شيئاً قد كتب منذ فترة ، قد ترجم فى الواقع العملى .. .

ولله الموفق ،،

المؤلف

جمال على زهران

القاهرة فى ٢٠/يونيه/٢٠٠٠م

الفصل الأول
تحديات مرحلة السلام
في الصراع العربي الإسرائيلي

Handwritten text, mostly illegible due to extreme fading. The text appears to be organized into several paragraphs, with some lines being more distinct than others. There are some small, dark marks and artifacts scattered throughout the page, possibly from the scanning process or the original document's condition.

المبحث الأول

القدرة التفاوضية وحتمية المشروع الوحدوي (*)

تتداعى الأحداث بعد انتهاء الحرب في الخليج ، بما لا يدع مجالاً للشك ، بأن أزمة الخليج بوجهيها الدبلوماسي والعسكري ستظل متغيراً رئيسياً لا يمكن تجاهله في فهم وتحليل هذه التداعيات خلال حقبة التسعينات على الأقل . ومن أهم الإفرازات لأزمة الخليج : تلك الآلية الجديدة في التعامل مع مفهوم " الشرعية الدولية " بما خلفته من وسائل شاملة في مواجهة إحدى القوى الإقليمية الصاعدة من العالم الثالث ، والتي تحدثت النظام العالمي ، وهى القوة العراقية . فقضايا المنطقة العربية عديدة ومتشابهة ، ويلزم عند حسمها توافر منطق واحد . والذي حدث عند التعامل مع أزمة الخليج ، أن تحدد هدف الشرعية الدولية الظاهري في " تحرير الكويت " تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة . هذا يقود إلى ضرورة تنفيذ ذلك - بالمثل - على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر القضايا في المنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره ، حيث صدر بشأنها قرارات عديدة من الأمم المتحدة واجبة التنفيذ . والسؤال هنا : هل هذا ممكن ؟ وكيف ؟ .

وقد لاحظنا أن هناك البعض من أصحاب النوايا الحسنة ممن يطالب الولايات المتحدة بالمعاملة بالممثل مع القضية الفلسطينية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة تجاه إسرائيل مثلما تم التعامل مع العراق ، ولا زالت الأمور تنتاب معه . ولكن يغيب عن هؤلاء عدة حقائق أساسية هي :

(*) نشرت بجريدة الوفد ، يومى ٩ ، ١٠ / ٨ / ١٩٩١ .

أ - أنهم يناشدون القوى الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، ويحاولون أن يستدروا عطفهم بضرورة المساعدة لحل القضية ، وهم بذلك يقدمون العوامل الخارجية فى إدارة أزمتهن عن إرادتهن الذاتية ، وهى الأساس فى هذا الأمر .

ب - أن هناك موازين للقوة فى أى صراع تقود إلى كيفية التعامل مع القضية المستهدفة ، وأن المطالبة بالمعاملة بالمثل يفجر قضية توازن القوى فى المنطقة العربية ، وما إذا كان يسمح بذلك أم لا ؟

ج - الأهمية النسبية - بل والمطلقة - لإسرائيل لدى الغرب تختلف عن أهمية العراق ؛ لأن إسرائيل محور للوجود الغربى فى المنطقة العربية ، بل هى امتداد للغرب ، وأكثر من ذلك ، هناك تطابق كامل بين المصلحة الغربية والوجود الإسرائيلى .

فهل من المنطق إذن أن يتعامل الغرب مع إسرائيل مثلما تعامل مع العراق فى أزمة الخليج ؟ وهل من المتصور - مجرد تصور - أن يستخدم الغرب القوة العسكرية فى حالة استمرارية رفض إسرائيل للشرعية الدولية متمثلة فى قرارات الأمم المتحدة ؟

ويقود هذا التوضيح إلى فهم خلاصة التحرك الأمريكى المكوئى متمثلاً فى الجولات العديدة التى يقوم بها جيمس بيكر - وزير الخارجية الأمريكى . وفى تقديرنا أن هذا التحرك يستهدف ما يلى :

أ - تنفيذ الوعد الأمريكى للعرب المتحالفين مع الولايات المتحدة بالسعى نحو حل القضية الفلسطينية ، وذلك فى أعقاب انتهاء أزمة الخليج ، وهذا ما ظهر فى خطاب بوش عقب الأزمة فى هذا الصدد .

ب - المحافظة على جبهة التحالف العربية المؤيدة للولايات المتحدة ؛ حتى لا تعطى الأخيرة الذريعة للعراق بأن يثبت صدق تصوره فى الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية .

ج - محاولة إثبات أن الفاعل الدولى الرئيسى - إن لم يكن الوحيد - فى حل الصراع العربى الاسرائيلى ، هو الولايات المتحدة ، وأن التنسيق مع الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية يأتى فى إطار الهيمنة الأمريكية ومبادرتها ، تأكيداً لأنها مركز القوة الجديد فى العالم .

د - القدرة على التحكم فى إدارة الأزمة العربية الإسرائيلية فى إطار المصلحة القومية العربية والتي تتحاز أساساً بالتقارب أو التطابق مع مصلحة إسرائيل .

وخلاصة هذا التحرك الأمريكى حتى الآن : لا شئ . فإسرائيل ترفض كل شئ ، وإن قبل طرف عربى مجرد شئ طرحته إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة ، تبادر وتسرع إسرائيل برفضه ، بل إن إسرائيل تتراجع عن أفكار اعتبرت فى فترة سابقة خطوة إلى الأمام وهى ما سميت آنذاك بمبادرة شامير لإجراء الانتخابات فى الضفة والقطاع. وتبدو الولايات المتحدة كما لو أنها لا تملك شيئاً فى الأمر ، فهى تسمع للأطراف ، وتشيع الأمل ، وتغضب بعض الشئ من إسرائيل المدللة فى نفس الوقت الذى تمنحها الإعانات لتوطيد اليهود المهاجرين ... الخ . وهذا يعكس بوضوح أن الطرف الإسرائيلى والطرف الأمريكى يحولان القضية من ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة - وهى تمثل الشرعية الدولية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ومضمونه القضية الفلسطينية - إلى قضية التفاوض بشأن الأمور الشكلية الخالية من كل مضمون يؤكد الالتزام المسبق من جانب إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة . والسؤال : فيما إذن التفاوض ؟ وهذا يقودنا إلى فهم أساس هذا الموقف الإسرائيلى والأمريكى : فالولايات المتحدة تعلن أنها لن ترفض حلاً على الأطراف ، وإسرائيل ترفض كل الأفكار ، وتسعى إلى

فرض أفكارها التي وصلت إلى حد رفضها للمشاركة الأوروبية في الحل ،
والاشتراط على السوفيت بإعادة العلاقات معها حتى توافق على اشتراكهم في
الحل ، فما الذي أدى إذن إلى هذا الوضع الذي يجعل من إسرائيل الطرف الذي
يفرض فيه الشروط ؟

والواقع أن المدخل الصحيح والعلمي لفهم هذا الموقف الإسرائيلي هو
محاولة فهم طبيعة القدرة التفاوضية العربية ، وهل هي في وضع يسمح بأن
تتعامل بمنطق الند للند أم غير ذلك ؟

لأن القدرة التفاوضية يجب أن تستند إلى التكافؤ وإلى تعادل ميزان القوى،
حرصاً على كسب أكبر قدر من المصالح ، وأقل قدر من الخسائر .

وفي حالة اختلال هذا التكافؤ ، فإن هناك صعوبة - إن لم تكن استحالة -
لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء التفاوض. فعلم العلاقات الدولية يؤكد لنا
التناسب الطردي بين حجم القوة ودرجة تحقيق الأهداف ، ولذلك فإن درجة التكافؤ
بين الأطراف المتفاوضة تحول دون فرض شروط طرف على آخر .

ولذلك فإن فهم القدرة التفاوضية العربية في الوقت الحاضر يقودنا إلى
تحليل العناصر التالية :

- (١) درجة التضامن العربي : حيث تمخض عن أزمة الخليج حالة جديدة من
الانقسام العربي ، وتراجعت درجة التضامن بين البلدان العربية ، كما أن
هذه الأزمة كشفت عن هشاشة تجربة التجمعات العربية ، ومن شأن
الوضع الانقسامى الحالى للعرب إضعاف القدرة العربية في التفاوض .
- (٢) درجة التمسك العربى بمنظمة التحرير كممثل شرعى ووحيد للفلسطينيين،
حيث يلاحظ تراجع بعض الدول العربية عن التمسك بالمنظمة ، وهناك
تشكيك في شرعية المنظمة في ضوء موقف قيادتها من أزمة الخليج ، كما
أن هناك بعض الأنظمة العربية في خلاف مع قيادات المنظمة انتهزت
الفرصة لتعلن عدم صلاحية المنظمة لتمثيل الفلسطينيين .

وهذا الاضطراب فى تأييد المنظمة مستمد من حالة الانقسام العربى ، ويؤكد عدم التمسك العربى بالشرعية العربية استناداً إلى أن إقرار شرعية المنظمة مستمد من قرار عربى فى ١٩٧٤ ، كما أن هذا الاضطراب أعطى الفرصة لإصرار إسرائيل على استبعاد المنظمة من أية تسوية ، وكذلك تبصلت الولايات المتحدة من تعاملها مع المنظمة أيضاً. وكل هذا من شأنه إضعاف وتمزق الموقف العربى إزاء الصراع مع إسرائيل .

(٣) طبيعة دور الجامعة العربية ؛ فقد أصبحت الجامعة أداة انقسام لا أداة للوحدة ، كما أنها تستمد وجودها من الحفاظ على الدور الشكلى لها دون مضمون حقيقى ، ومن ثم فإن دور الجامعة دور محدود ويتسم بالوهن ، ويؤكد ذلك أن أغلب التفاعلات العربية تتم خارجها .

(٤) طبيعة المساندة الدولية للطرف العربى : يلاحظ بعد تراجع الدور السوفيتى فى ضوء الظروف والمستجدات فى السنوات الأخيرة ، وبعد تراجع تأثير تجمع عدم الانحياز ، وبعد زيادة الاختراق الإسرائيلى فى القارة الأفريقية ، وبعد تراجع المساندة الأوروبية للعرب باستثناء فرنسا التى أعلنت بوضوح عن التزامها بالمؤتمر الدولى وبالمنظمة كممثل شرعى للفلسطينيين وعن ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية - يمكن القول إن المساندة الدولية على كافة المستويات فى هذا الوقت بالذات ليست فى صالح المفاوضات العربى ، خاصة بعد العلاقة الجديدة التى تتسم بعدم التكافؤ فى ظاهرها بين الدولتين العظميين .

(٥) مدى استمرارية الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، فالواقع يشهد بخفوت حدة الانتفاضة ، وتراجع تأثيرها كعنصر ضاغط على الطرف الإسرائيلى ، وذلك بالمقارنة بالفترة السابقة على أزمة الخليج .

- (٦) القدرة العسكرية العربية غير التقليدية : فقد كان لأمتلاك العراق للأسلحة غير التقليدية تأثيره الإيجابي في تدعيم قوة المفاوض العربي ، ولكن الصورة تغيرت الآن بعد الحصار الشامل للعراق وإجباره - وبموافقته مع صمت عربي - على تدمير أسلحته غير التقليدية وهذا ما سيتم تنفيذه خلال الفترة القادمة . ويدور الحديث عن دول عربية أخرى كليبيا التي سبق ضربها بحجة وجود أسلحة كيميائية لديها ، والجزائر والمغرب ، بما يتردد عنهما من وجود مفاعلات نووية يمكن أن تنتج القنبلة النووية. وهذا يجعل إسرائيل المالك الوحيد لهذه الأسلحة في المنطقة كلها بما يقوى من موقفها التفاوضي .
- (٧) القدرة المالية العربية : فقد أهدرت نسبة كبيرة من هذه القدرة خلال وبعد أزمة الخليج مما يؤثر على نفوذ الدول العربية المالكة لهذه الثروة ، ويترتب على ذلك ضعف الموقف التفاوضي العربي في مواجهة إسرائيل والغرب كله ، خاصة أن هذه الدول بدأت ترهن بترولها لسداد التزاماتها في حرب الخليج ، فكيف تقوم إذن بدورها في تقديم المساعدات لكسب المساندة الدولية عند التفاوض .
- (٨) مدى استمرارية الوجود الأجنبي في المنطقة العربية ، فالمراقب يلاحظ ميل الدول الأجنبية لاستمرارية تواجدها العسكري ، وباتفاق مع الدول صاحبة المصلحة في منطقة الخليج ، كما أن الولايات المتحدة تصر على تحطيم الكيان العراقي والتدخل في شئونه الداخلية من خلال التواجد المباشر في الشمال العراقي وجنوبه ، وهذا ربما يقود إلى التقسيم الفعلي للعراق على أرض الواقع ، وهذا يجعل العراق خارج المعادلة العربية في الدعم والتفاوض خلال الفترة القادمة ، كما أن استمرار الوجود الأجنبي من شأنه التهديد بالأمن العربي كله ، بما يقود إلى إشعار الطرف العربي

بالضعف في مواجهة إسرائيل التي تشعر على النقيض بأن هذا الوجود الأجنبي مظلة أمنية لها ، خاصة بعد تعرضها لتهديد في مقتل بعد ضربها بالصواريخ العراقية .

(٩) الدور الجديد للأمم المتحدة ، فإنه يلاحظ أن الأمم المتحدة أصبحت أداة طيعة في يد مركز القوة الجديد بقيادة الولايات المتحدة . ومن ثم فقد أصبح جهازاً خاضعاً لمؤثرات قوة ، وليس من المتوقع أن يكون جهازاً محايداً ، خاصة بعد القرار المنحاز بإجبار العراق على تدمير أسلحته غير التقليدية ، بما أدخل بمعادلة التوازن مع إسرائيل . ولذلك فإن العرب لم يعد في صالحهم جهاز الأمم المتحدة مع دوره الجديد .

وفي ضوء العناصر السابقة ، فإن القدرة التفاوضية العربية ليست في وضع يؤهلها لتحقيق الأهداف العربية المرجوة والتي تتحدد في " (انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في الجولان ، وفي جنوب لبنان ، والضفة ، والقطاع + إنشاء الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع) .

وعلى الوجه المقابل ، فإن قدرة إسرائيل في ضوء الوضع السيئ للمفاوضات العربي ، وفي ضوء العناصر الإيجابية لقدرتها التفاوضية ، والتي وصلت إلى حد الإصرار على استبعاد الأوروبيين من المشاركة في مفاوضات السلام لتجنب الدور الفرنسي وتأثيره لصالح العرب والمنظمة نسبياً ، وإلى حد الإصرار أيضاً على اشتراط إعادة العلاقات السوفيتية مع إسرائيل حتى توافق الأخيرة على اشتراكه في مؤتمر السلام ، بما يجعله في موقف أقل قوة في مساندة الطرف العربي ، وبما يشعر العرب بضعف موقفهم ، وبما يضطرهم إلى موقف أكثر تساهلاً ، كما عبر عن ذلك أحد الباحثين الإسرائيليين (د. هيلر) ، وكل هذا

من شأنه تقوية الموقف الإسرائيلي التفاوضي . وهذا يقود إلى أحد احتمالين : إما استمرار الأوضاع الحالية ، أو إرغام العرب على قبول ما تطرحه إسرائيل في ضوء تبنيسها للعرب ، وكلاهما في صالح إسرائيل . إما أن يكون هناك انتظار لنتيجة إيجابية تتفق مع الأهداف العربية المرجوة ، فإن هذا يعتبر درب من الأحلام في الوقت الحاضر .

وتأكيداً لذلك ، فإن التحالف الغربي استهدف في الأصل تأمين إسرائيل وتوفير الحماية الأمنية لها ، وذلك عن طريق إزالة الخطر العسكري العراقي عليها ، وكذلك سعى الغرب حالياً بتكوين جهاز رسمي لمقاومة وصول أية معدات تكنولوجية أو أسلحة غير تقليدية إلى العالم الثالث ، وخاصة المنطقة العربية ، بإستثناء إسرائيل ، وذلك للحيلولة دون ظهور " عراق جديد " وهذا على غرار جهاز " الكوكوم " التابع لحلف الاطلسي الذي استهدف الحظر الحديدي على المواد والسلع الاستراتيجية الموجهة إلى دول المعسكر الاشتراكي . ولذلك ، فإن التحدي المطروح على " الطرف " العربي أو " الأطراف " العربية كامن في كيفية تقوية موقفهم التفاوضي في هذه المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل ومن يساندوها؟ والواقع أن الأمر يحتاج إلى جدل وتعدد الاجتهاد ، ومن جانبنا فإن اجتهادنا ينصب في ضرورة نهضة الفكر وحدوى العربى على أسس تتلاءم مع التطورات المعاصرة ، خاصة الالتزام بالديمقراطية والاندماج بين الشعوب ؛ لأن أى فكر نهضوى عربى وحدوى لا يقوم على أساس ديمقراطية عربية ، ليس مضموناً على الإطلاق بين " عشية وضحاها " ؛ لأنه يرتبط بالحالة المزاجية للأنظمة الحاكمة ولا يعبر عن الشعوب بالضرورة . فما هى الشعوب العربية انتشت سعادة يوم الإعلان عن التجمعات العربية ، وتلاشت سعادتها بفشل هذه التجمعات ، وبين السعادة والتعاسة الجماهيرية : لا وجود للجماهير كقوى فاعلة فى النظام العربى الذى يتحرك بفعل الحكام الذين يفتقدون فى غالبيتهم إلى الشرعية الحقيقية .

وهذا يطرح أولوية القضية الديمقراطية في المشروع الوجدوى المطروح مرة أخرى ؛ لأن هذا يقود إلى خلق دائرة جماهيرية واسعة مساندة للطرف العربى بما يقوى القدرة التفاوضية ؛ فالمشروع القومى الوجدوى الذى يتلاءم مع مقتضيات الواقع المعاصر يستلزم توفير الحدود الدنيا للمصلحة القومية والحدود القصوى لها ، وهو بالتالى يجب أن ينطلق من الركائز التالية :

أ - ضرورة التجاوب مع رغبة الشعوب فى ضمان حقوقها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، بما يعنى توافر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى من خلال توافر مساحة كبيرة لممارسة الديمقراطية الحقيقية .

ب - عدالة اجتماعية داخل كل قطر عربى، تقويها فرص الاعتماد على الذات .
ج - عدالة اجتماعية بين الأقطار العربية بعضها البعض الآخر فى إطار توسيع قاعدة الاستثمارات العربية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، وبما يقلل من حجم التفاوت فى الثروات بينهم .

د - ديمقراطية بين الأقطار العربية بما يعنى ضرورة الالتزام بما تستقر عليه الغالبية ، وهذا يطرح ضرورة خلق آليات لضمان تنفيذ ذلك .

ولاشك أن الحركة على هذا المحور تستلزم وقتاً وجهداً واقتناعاً بحتمية ذلك فى ضوء الفرص الضائعة فى حياة الأمة العربية والتى تؤدى إلى زيادة التباعد بين العرب والعصر الذى نعيشه ، بل وبينها وبين الشعوب المحيطة . ولذلك فإن هذا لابد أن يواكبه حركة دبلوماسية واسعة تعيد تجميع عناصر القدرة العربية التى تبعثرت نتيجة أزمة الخليج ، وتتخلص من مؤشرات المساندة أو المعارضة للموقف العراقى ، وذلك باستثمار الآثار الإيجابية للصواريخ العراقية ضد إسرائيل التى تتركز فى تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى القائمة على فكرة

الحدود الأمانة ، وهذا من شأنه تقوية الموقف التفاوضي للعرب ، كما أن تجميع الشمل العربي لابد أن يتم على أساس مشروع وحدوى جديد ، كما يستلزم الأمر حركة عربية جماعية لإنفاذ القدرة العسكرية العراقية قبل تعرضها للتدمير تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة غير المحايد ، والذي أبقى ضمنياً قدرة إسرائيل غير التقليدية، إضافة إلى ضرورة استجماع عناصر المساندة الدولية مرة أخرى وتغيير دوائر الحركة لخلق قدرة ضغط دولي وإقليمي مساند للطرف العربي ، وكذلك خلق وسائل لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة ذاتها بما يقلل من درجة مساندتها لإسرائيل ، وبما يدفعها للضغط عليها لإنهاء هذا الصراع العربي الإسرائيلي، تجنباً لما يمكن أن يؤدي إليه التحرك الأمريكى من احتواء الحماس والانفعالات العربية فيما بعد أزمة الخليج حتى تهدأ العواصف ويسود السكون والصمت .

والأمر يحتاج إلى اجتهادات واسعة وإدارة حوار حول إمكانية تدعيم الموقف التفاوضي العربي ، فلا يمكن أن ننتظر الحل على طبق من ذهب من عناصر غير عربية ، لأن القدرة العربية وإرادتها الذاتية هى الفاعل الرئيسى ، ومن يتجاهل ذلك كمن يتجاهل بزوغ الشمس من الشرق .

آملين أن تكون للإرادة العربية الكلمة الفصل فى إدارة المنطقة فى القريب العاجل .

* * * *

المبحث الثاني

"ترويك" "مدريد" وحدود الدور الأوروبي في الشرق الأوسط(*)

كان لإعلان الدولة الفلسطينية ضمن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الخامس عشر من نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٨٨ آثاره الواسعة النطاق ، ومن بينها : صعود الدور الأوروبي إلى الأضواء ثانية وبشكل واضح ، وازداد هذا الدور وضوحاً بعد إعلان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبوله لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ونبذ الإرهاب ، والاعتراف بإسرائيل وذلك في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت جلسة خاصة لمناقشة القضية الفلسطينية في جنيف في ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨ . ومنذ ذلك الحين والأحداث تتداعى ، وظهرت ردود فعل تتسم بالإيجابية في مواقف عدد من دول أوروبا الغربية على وجه الخصوص . وبدأنا نسمع للمرة الأولى عن استقبالات رسمية لياسر عرفات في عدد من هذه الدول . ولعل رد الفعل الذي نلتقطه كمحور للتحليل هو : ما أسفر عنه اجتماع المجلس الوزاري لدول السوق الأوروبية بتشكيل لجنة ثلاثية لإجراء اتصالات مع أطراف " النزاع " العربي الإسرائيلي كامتداد لجهود سابقة ، ولكنها اتسمت بالمحدودية ، مع عدد من المسؤولين الإسرائيليين وعدد من المسؤولين الفلسطينيين خاصة ياسر عرفات . فقد عقد المجلس الوزاري الأوروبي اجتماعاً في ١٦ ديسمبر (كانون أول) الماضي في مدريد ، وأقر تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من

(*) نشرت بمجلة المنار ، عدد (٥٢) ، أبريل ١٩٨٩ ، ص ١٥ : ١٨ .

الرئيس الحالي للمجلس الوزاري لدول السوق وزير خارجية أسبانيا (فرنشيسكو فرنا نديز أوردونير) ، والرئيس السابق للمجلس ، وزير خارجية اليونان (كارلوس بايولياس) ، والرئيس القادم للمجلس ، وزير خارجية فرنسا (رولان دوما). وقد عرفت هذه اللجنة الثلاثية باسم "ترويكام مدريد" أى لجنة الفرسان الثلاثة الممثلين للمجموعة الأوروبية إشارة إلى العربة الروسية التي تجرها ثلاثة جياد متراسة .

حيث تمثل اللجنة الرئيس الحالي للدورة ، والرئيس السابق فى الدورة الماضية ، والرئيس القادم الذى سيتولى فى يوليو القادم ، وهو ما يشير إلى زيادة الاهتمام وتلاحم الجهود المبذولة والتنسيق بينهما .

وقد قامت هذه اللجنة بزيارة الدول المعنية، حيث زارت كلا من إسرائيل ، والأردن ، ومصر ، ثم سوريا ، والتقت بالمسؤولين فى هذه الدول ، وأجرت مباحثات مكثفة معهم ، وذلك بهدف تقريب وجهات النظر ، ودفع جهود السلام ، والسعى نحو عقد المؤتمر الدولى . ومما أكسب هذه اللجنة أهميتها هو ما أقدمت عليه بعقد لقاء مع عرفات فى مدريد بأسبانيا فى ٢٧ يناير (كانون ثانى) الماضى للوقوف على وجهة نظره . وقد طالبهم عرفات بضرورة الاعتراف الأوروبى بالدولة الفلسطينية تجاوباً مع قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير .

ولاشك أن أهم ما يميز جهود هذه اللجنة انها تتسم بالجماعية ، وتعكس تطوراً ما فى المواقف الأوروبية . ويؤكد وزير خارجية اليونان (أحد أعضاء اللجنة) ذلك بقوله : " إن جولة اللجنة تعد حدثاً تاريخياً ؛ لأنها تجيب بتكليف من المجموعة الأوروبية فى وقت تشهد فيه المنطقة تطورات على طريق حل أزمتها وأن الجهود الأوروبية تتميز - لأول مرة - بأنها جهود جماعية ، مما يساعد على الضغط على إسرائيل لى تستجيب لجهود السلام " .

فقد كان هناك تجاوب فرنسي إزاء قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، حيث اعترفت فرنسا بهذه القرارات ، وسجلت إيجابية موقف ياسر عرفات ، وأيدت ضرورة عقد المؤتمر ، وحق جميع الأطراف في الوجود بما فيها إسرائيل والفلسطينيين ، علاوة على قرار فرنسا برفع درجة تمثيل منظمة التحرير إلى مفوضية عامة لفلسطين .

وعن تقييم فرنسا للدور الأوروبي يقول وزير خارجية فرنسا : " نريد خلال لقاءاتنا مع الأطراف المعنية أن تكون جهودنا ملموسة وعملية إلى أبعد الحدود. " المهم بالنسبة لنا أن نسعى من أجل الاقتناع وبالتالي أن تكون لنا كأوروبيين سياسة نشطة . فلقد ذهبنا إلى المنطقة لنثبت مصلحة أوروبا وإرادة دولها في الإسهام في عملية السلام ، ونحن مقتنعون بأن السلام يمر عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة ، وبالتالي فهو يمر بقبول كل طرف للطرف الآخر ، ومن شأن المؤتمر الدولي أن يساهم في كل هذا .

كذلك فقد تطور الموقف البريطاني بشكل إيجابي حيث التقى وولد جريف وزير الدولة للشئون الخارجية في بريطانيا مع مستشار ياسر عرفات أكثر من أربع مرات آخرها ٢٤ فبراير (شباط) الماضي ، كما التقى بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في تونس في منتصف يناير الماضي ، واتفقا فيه على بذل جهد مشترك لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط هذا العام ، وأعرب " جريف " عن اعتقاد حكومته بأن على إسرائيل أن تتجاوب مع فرصة السلام السانحة الآن ، ومحفراً إسرائيل من أنها سوف تتخلف عن الركب إذا لم تبادر باقتناص هذه الفرصة ، كما صرح في مؤتمر صحفي عقب المقابلة بأن " بريطانيا تبتدى ارتياحاً لالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بحل النزاع العربي الإسرائيلي على أساس التفاوض ، وأن بريطانيا تشارك منظمة التحرير في موقفها من ضرورة عقد المؤتمر الدولي ، وتساند مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنها ياسر عرفات في

خطابه أمام الجمعية العامة في الأمم المتحدة بجينيف في ديسمبر (كانون أول) الماضي ، كما أعلن أن هذا التطور في موقف بريطانيا يعود إلى تفهمها وتعاطفها مع قضية الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير " . كما أن الموقف البريطاني تؤكد من خلال تصريحات أخرى لوزير الخارجية البريطاني " هاو " علاوة على تأكيد مصادر الخارجية البريطاني بأن تصريحات وزير الدولة للشئون الخارجية المؤيدة للقضية الفلسطينية إنما تعبر عن سياسة الحكومة البريطانية ، بدليل تأييدها من جانب وزير الخارجية ومجلس العموم ، وذلك رداً على الزوابع التي أثارتها إسرائيل إزاء تصريحاته المضادة لإسرائيل . ويؤكد المراقبون أن بريطانيا قامت بعملية " مراجعة " - وليس " تراجعاً " - لسياستها وذلك كرد فعل لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة بجينيف في منتصف ديسمبر الماضي .

وأيضاً أكدت ألمانيا موقفها الإيجابي إزاء المشكلة الفلسطينية بتصريح الرئيس الألماني (فون فايتسكر) في ١٢ مارس الماضي - أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك لألمانيا - حيث صرح بتأييد بلاده للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وأن ألمانيا تؤيد وتبذل مساعيها من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة ، وأنها في إطار الأصدقاء الأوروبيين ترى أنها في موقع يجعلها قادرة على التعاون مع أطراف الصراع بهدف الوصول إلى حل سلمي دائم وعادل لمشاكل المنطقة ، وأضاف : " أن الهدف الذي نعمل على تحقيقه بمساعدة الدول الداعية للسلام في المنطقة هو إقرار حق كل الدول والشعوب المعنية في التوصل إلى صيغة تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها " .

وأكد المستشار الألماني " كول " هذا الموقف أيضاً في حديثه مع الأهمام
في ١١ مارس الماضي مشيراً إلى " أن الهدف الأعلى للسياسة الأوروبية هو
الوصول إلى السلام العادل في المنطقة " .
علاوة على مواقف إيجابية في إيطاليا واليونان وأسبانيا ودول الشمال
الأوروبي وبقية دول السوق .

وعلى أية حال، فإن هذه المواقف الأوروبية، والتي قد ترجمت في قرار
تشكيل لجنة وزارية ثلاثية " الترويكا "، قد اتسمت بالإيجابية ، ومع ذلك فإن جهود
هذه اللجنة لم تسفر عن جديد، حيث أصر شامير على عناده وتشدده بالرفض
الكامل لفكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير
الفلسطينية، والاصرار على المفاوضات المباشرة مع كل دولة عربية على حدة .
وقد قدم أعضاء اللجنة الثلاثية تقريراً شاملاً في مجلس وزراء المجموعة
الأوروبية الذي عقد في ١٤ فبراير (شباط) الماضي في مدريد، وأسفر عن
ضرورة الاتصال من جانب وزير خارجية أسبانيا بوصفه رئيس الدورة الحالية
للمجموعة الأوروبية بوزير خارجية الاتحاد السوفيتي والمسئولين السوفيت ثم
وزير خارجية الولايات المتحدة لإحاطتهم علماً بما أسفرت عنه جهود اللجنة
تمهيداً للتنسيق بين الأطراف الدولية لدفع جهود السلام والسعي نحو عقد
المؤتمر الدولي .

من ناحية أخرى، هناك جهود أوروبية من جانب الدولية الاشتراكية
بزعامة "فيلي برانت" بالسعي نحو عقد جلسة خاصة في مايو القادم لبحث قضية
الشرق الأوسط وإيجاد تسوية سلمية، وأنه سيدعى ممثلين فلسطينيين لحضور
المؤتمر . وأيضاً فإن جهوداً أخرى لتنظيم مؤتمر برلمان دولي بحضور المنظمة
وإسرائيل والدول الخمس للتحضير لمؤتمر السلام، وذلك بمبادرة من البرلمان
الأوروبي ومن المنتظر عقده في شهر مايو أو يونيو القادمين على مستوى
الوفود البرلمانية .

دلالات أوروبية وحدود الدور :

والسؤال المحورى الذى يثار إزاء هذه الجهود الأوروبية هو : ما هو المغزى الحقيقى لهذه الجهود ؟ وما هى حدود هذا الدور ؟ .
والواقع أنه من ناحية أولى . فإن الأمر الذى ليس فى محل شك هو أن لدول أوروبا الغربية مصالح متعددة اقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها فى المنطقة، وأنه يعينها بالدرجة الأولى أمن واستقرار هذه البقعة من العالم ، ومن ثم فإن المبادرة التى تطرحها وتبذل إزاءها الجهود تأتى فى إطار هذا البعد المصلحى. وهنا فإن الدرس الذى استوعبته أوروبا منذ حرب أكتوبر، وتخفض عنه أزمة الطاقة ، خير دليل على ذلك .

ومن ناحية أخرى ، فإن هناك رغبة أوروبية جماعية فى ضرورة ممارسة دور سياسى عالمى نشط ومشترك ، وذلك فى إطار التمهيد لوحدة أوروبا فى ١٩٩٢، وهذا يتأتى من خلال استثمار القضية الفلسطينية للتنسيق فيما بين الدول الأوروبية لإعلان سياسة خارجية نشطة ومشتركة ، وذلك تأكيداً للوثيقة الفريدة التى أصبحت المجموعة الأوروبية بموجبها شريكاً كاملاً فى جميع التحركات على مستوى السياسة الخارجية ، وهذا ما يؤكد ضرورة التنسيق فيما بين الدول الأوروبية للخروج عن الإطار الاقتصادى إلى ما هو أكثر من ذلك من أبعاد سياسية واستراتيجية .

ومن ناحية ثالثة فإن دول المجموعة الأوروبية البالغ عددها (١٢) دولة ترغب فى ممارسة دور سياسى مشترك ، وهى مقبلة على عام إعلان الوحدة الأوروبية ، فإنها تريد أن يكون لها مكان تحت الشمس فى النظام العالمى ، وذلك بمنافسة العملاقين وعدم إتاحة الفرصة أو بالتحديد : عدم ترك المجال - لهما فى

الانفراد بالمشكلات الإقليمية والعالمية وخاصة نزاع " الشرق الأوسط " . وقد أكد ذلك الرئيس الفرنسي ميتران قائلاً : " إنني أخطر من خطورة ترك عملية السلام في الشرق الأوسط في أيدي القوتين العظميين فقط " . وذلك في تصريح له في ٢٣ فبراير الماضي .

وأيضاً أشار رئيس وفد مجموعة الاتصال التابعة للمجموعة الأوروبية البرلمانية (ميشيل مارتينز) قائلاً في ١١ يناير الماضي : " إن أوروبا ترى أن الوقت قد حان لعمل شيء محدد لتحقيق السلام في المنطقة ، كما ترغب في ألا تتفرد الدولتان العظميان بعملية السلام في الشرق الأوسط وأن يعمل الجميع سوياً لتحقيق هذا السلام .

أما ما يتعلق بحدود الدور ، فإن السؤال الذي يثار هنا : هل هناك علاقة بين هذا الدور وبين الدور الأمريكي ؟ بعبارة أخرى : هل هناك تنسيق بين الطرفين أم لا ؟ أى : هل يتحرك الأوروبيون باستقلالية عن الولايات المتحدة في هذه الآونة ؟

والأسئلة كثيرة ومتداعية إزاء هذا ، ولكن ما يبدو في الأفق أن هناك تبايناً في المواقف بين دول المجموعة الأوروبية وبين الولايات المتحدة . فالملاحظ أن المجموعة الأوروبية أقرت المؤتمر الدولي والاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، بينما الولايات المتحدة ترى أن المؤتمر الدولي أحد الحلول ولا توافق عليه بصفة نهائية ، وقد عبر أحد كبار المسؤولين البريطانيين في حديث له عن ذلك قائلاً : " إن من المفارقات العجيبة أننا نعمل وننسق مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية ، ولكن مواقفنا متباينة ، والعكس : فليس هناك تنسيق في المواقف مع موسكو ، ولكن وجهات النظر تكاد تكون متطابقة " .

وعلى الرغم من هذا التباين الشكلي بين الموقف الأوروبي والموقف الأمريكي إلا أنه في تقديري لا يعدو كونه من التناقضات الثانوية وليس من التناقضات الجوهرية . ويكفي أن نفهم أن الدور الأوروبي رغم إيجابيته في الوقت الحاضر إلا أنه لم يأت نتاجاً لمبادرة أوروبية ، خالصة بل أتى بناء على تنازل عربي من جانب منظمة التحرير أو بناء على مبادرة فلسطينية كما أنه على الرغم مما يبدو أنه إيجابي إلا أن حدود تأثيره ترتبط إلى حد كبير بمدى التنسيق مع الولايات المتحدة ، وهذا ما يؤكد عدم امتلاك المجموعة الأوروبية لقدرة التأثير على الأطراف المعنية ، وخاصة الطرف الإسرائيلي ، وعدم امتلاكها لإمكانات الضغط بما يساعد على إيجاد حلول إيجابية عملية .

ولذلك فإن خلاصة الأمر ، أن الواقع التاريخي للدور الأوروبي خاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. يرتبط بما يمكن أن نسميه بـ " نظرية ملء الفراغ للقائد الغربي ممثلاً في الولايات المتحدة في أوقات الانتخابات الأمريكية " ، حيث يضعف تأثير الدور الأمريكي . فالدور الأوروبي ينشط جداً في هذه الآونة ، وذلك لإعداد المسرح لدور أمريكي قادم مع رئيس أمريكي جديد . وهنا ، فأفضل تسمية للدور الأوروبي على الرغم مما يبدو من إيجابيته - فإنه دور " الدوبليير " في إطار توزيع الأدوار بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وضمناً لمصالح النظام الرأسمالي العالمي . وما يزعم به البعض أو يراهنون عليه فيما يتعلق بالدور الأوروبي نراه سراباً ، أو صخرة تتحطم عليه انفصالات وحماسة المواقف العربية .

ومع ذلك ، فإننا لا ندعو إلى إلغاء التحرك الدبلوماسي والشعبي ناحية أوروبا ، ولكنها الدعوة إلى اليقظة والفهم .

* * * *

المبحث الثالث

الجولة التاسعة في المفاوضات العربية الإسرائيلية (*)

يلتقى المتفاوضون العرب والإسرائيليون - وبوجود حى ومحسوس للطرف الأمريكى فى ظل عهد جديد هو عهد الرئيس كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر - فى جولة تاسعة بعد انقطاع أكثر من أربعة أشهر عن آخر جولة عقدت بينهما ، وبعد عام ونصف منذ بدء المفاوضات فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ .

ولذلك فإن جميع الأطراف تتمنى أن تبرز هذه الجولة تقدماً ملموساً بما يتفق وطموحاتها أو أهدافها . والذى يجعل مناخ هذه المفاوضات يختلف عن المفاوضات السابقة - بما يشيع تفاؤلاً ولو بشكل محدود - تلك التصريحات المتبادلة بين جميع الأطراف ، والتي شجعت الجميع على الإقتراب من مائدة التفاوض ، وتخلق بالتالى مناخاً ملئاً بالود ، وقد يعكس استعداداً من الجميع تجاه الجميع . فالطرف العربى يحضر هذه المفاوضات وهو يتمتع بقدرة عالية على التوحد والتنسيق بين مواقف أطرافه ؛ فهو الذى استطاع أن يفرض موعداً آخر غير الموعد الذى تحدد بمعرفة الراعيين لعملية السلام (وهما الولايات المتحدة وروسيا) وهو ٢٠ أبريل ليصبح ٢٧ إبريل ، ولهذا دلالة ، حيث يعكس أن الأطراف العربية كانت مختلفة فى شأن الإشتراك أصلاً فى المفاوضات من عدمه فى ظل الظروف الحالية ، ومع ذلك استطاع هؤلاء بهذا الموعد الجديد ان يجمعوا بين الآراء المتعارضة عربياً ، بل واستطاعوا أن يشعروا الطرف الإسرائيلى

٢٢

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٣ .

بالتهديد بالانسحاب من المفاوضات ، وأن الأطراف العربية لا يمكن الالتفاف حولها أو اختراق صفوفها في فرض حل جزئي بين إسرائيل وأى طرف عربى مشترك فى المفاوضات . وعلى إسرائيل إذن أن تعى هذا جيداً فى إدارتها للمفاوضات ، بحيث تستجيب للمسألة برمتها دون اختزالها باتفاق متصور بين إسرائيل وسوريا فحسب ، أو إسرائيل ولبنان ، أو إسرائيل والأردن ، أو إسرائيل وبعض من الفلسطينيين ، كما أن الأطراف العربية وهى تقرر الاشتراك فى المفاوضات وبالموعد الجديد الذى استطاعت فرضه وهو السابع والعشرين من إبريل - فإنها فى مركز قوة لابد أن يؤخذ فى اعتبار على طاولة المفاوضات ، حيث تشترك هذه الأطراف ووراؤها حشد من التأييد والمساندة والدعم العربى، وتمثل ذلك فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى انعقد فى القاهرة فى النصف الأول من شهر إبريل ، وخلص إلى عدة قرارات هامة فى مجملها تتفق والمطالب العربية فى المفاوضات ، كما جاءت جلسات " دول الطوق " المشتركة فى المفاوضات ثم بيانها الختامى معبراً عن نفس قرارات مجلس الجامعة العربية الأخيرة ، بالإضافة إلى أن جملة الاتصالات الثنائية التى كانت محورها القاهرة، وعلى طرفها الآخر عدد من الأطراف العربية فى مقدمتها الطرف الفلسطينى ، تبلورت لتصب فى دعم وتنسيق وتوحد موقف الأطراف العربية المشتركة فى المفاوضات ، كما أن الطرف العربى يشترك فى هذه المفاوضات ، وقد وصله بالفعل بيان أمريكى يؤكد على عدد من المطالب العربية ومنها قضية المبعدين، وقضية حقوق الإنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، ومنها الالتزام الأمريكى بأن يكون شريكاً كاملاً فى المفاوضات ، وراعياً نزاهةً ونشاطاً لها دون انحياز مسبق لإسرائيل كما كان الأمر معهوداً من قبل ، مع التأكيد على الحرص الأمريكى على المبادئ التى أجريت على ضوئها هذه المفاوضات فى الجولات الثماني السابقة وهى : تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وقرار مجلس

الأمن رقم ٢٥ بشأن الانسحاب من لبنان ، وإقرار مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أسهم هذا في طمأنة الأطراف العربية عموماً ، والطرف الفلسطيني على وجه التحديد .

كما أسهمت التصريحات المتتالية على لسان عدد من المسؤولين الإسرائيليين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء إسحق رابين، على تشجيع الأطراف العربية على الاشتراك، وخلق مناخ ثقة في أن المفاوضات في الجولة التاسعة يمكن أن تسفر عن شيء ملموس يدفع بها خطوات كبيرة إلى الأمام، فمثلاً : صرح إسحق رابين بأن إسرائيل الكبرى لم تعد هي الهدف النهائي للإسرائيليين، وبأنه حريص على السلام والأمن في المنطقة، وأنه ملتزم بقراري مجلس الأمن رقمي (٣٣٨،٢٤٢)، كما أنه أشار إلى إمكانية الانسحاب "المشروط" من هضبة الجولان، وكذا الانسحاب من جنوب لبنان، ورغبته في الاتفاق على الحكم الذاتي للفلسطينيين، وموافقته على الحفاظ على حقوق الإنسان الفلسطيني في الأرض المحتلة إلى حين تنفيذ الحكم الذاتي الكامل ، وقبوله تدخل الأمم المتحدة في حماية حقوق السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، وغير ذلك من تصريحات .

وعلى الرغم من أن هذه التصريحات قد تأكد معظمها ، إلا أن بعضها كان يتم نفيه بين حين وآخر ، وهو ما يعد في إطار مسألة التلاعب بالأطراف العربية إلا أنها في مجملها أسهمت في تشجيع الطرف العربي على الاشتراك ، وخلق مناخ التفاؤل ، بل الأهم من ذلك أصبحت قيداً على الطرف الإسرائيلي المتحاور في المفاوضات شرط إجابة الأطراف العربية توظيفها بحنكة . ولاشك أنه في ضوء هذا المناخ ، وهذه التصريحات والتأكيدات الصادرة من الدولتين الراعيتين لعملية التفاوض (وهما الولايات المتحدة وروسيا) بشأن ضرورة إحراز تقدم ما ، يمكن أن نميل إلى التفاؤل بشأن إمكانية التوصل إلى ثمة اتفاق مبدئي

بين الأطراف المتفاوضة في هذه الجولة التاسعة ، رغم أن تفاؤنا هذا ، هو تفاؤل حذر ودون إفراط . والمصدر الرئيسى لهذا التفاؤل الحذر هو أن هناك حرصاً من جميع الأطراف على إحراز مثل هذا التقدم يستطيع به أن يدعم موقفه تجاه القوى الداخلية المناوئة . فالطرف الأمريكى يسعى إلى إنجاز ملموس فى السياسة الخارجية يعوض كلينتون عن إخفاقه حتى الآن فى الحل الاقتصادى الذى وعد به الشعب الأمريكى خلال الانتخابات ، خاصة مع اقتراب المائة يوم على الانتهاء منذ توليه الحكم فى ٢٠ يناير الماضى . والطرف الفلسطينى يسعى لتقدم ملموس يستطيع من خلاله أن يقوى موقفه فى مواجهة القوى الفلسطينية المناوئة لعملية السلام ، بل والرافضة للاشتراك فى هذه المفاوضات دون عودة المبعدين ، ودون تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وغير ذلك ، كما أن الطرف الإسرائيلى يسعى إلى إنجاز شئ ما يتفق وأهدافه من العملية كلها ، يستطيع من خلاله أن يدعم موقفه الداخلى فى مواجهة كتلة الليكود التى استطاعت تنظيم صفوفها واختيار زعيم جديد لها يمكن أن يسبب قلقاً فى المستقبل لتكتل حزب العمل ، كما أن الطرف السورى واللبنانى والأردنى يحتاجون لهذا الأمر أيضاً . ومن ثم ، فإن كل طرف سيسعى فى هذه الجولة إلى كسب أكبر قدر ممكن ، ولو فى الحدود الدنيا المتاحة ، بشكل يتفق والحدود القصوى ولكن بمرونة كافية تشير إلى عدم التفریط فى الكليات ، وعدم ترك ما هو متاح فى إطار هذه الأمور الكلية التى تمثل الأهداف القصوى لكل طرف .

ولذلك ، فإن التوظيف الشامل لكل الأوراق العربية المتاحة سواء باستثمار القوى المناوئة للسلام ، والمد الأصولى الذى بات يمثل خطراً يهدد أوضاعاً كثيرة فى المنطقة ، والرفض الفلسطينى فى الأراضى المحتلة للإسرائيليين ، واستمرار التنسيق العربى يمكن أن يحقق درجة أكبر من المكاسب فى هذه الجولة التاسعة التى نتوقع أن تسفر عن شئ ملموس ، لأن البديل صعب إن لم يكن مستحيلاً على الأطراف أن تقبله ، وهو ما يجعلنا متفائلين ، ولكن بحذر .

المبحث الرابع

أوراق الضغط العربية في مفاوضات السلام (*)

انتهت مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل في الجولة العاشرة في واشنطن ، بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أسابيع ، حيث كانت قد بدأت في منتصف يونيو الماضي . وقد كان التفاوض يسود المباحثات منذ الجولة التاسعة نظراً للتمهيد الجيد لها ، والتصريحات الإيجابية من كافة الأطراف المتفاوضة آنذاك ، وكان من المتوقع إذن أن تصل الجولة العاشرة إلى شيء ملموس ومحدد ، توقعه عدد من المحللين في شكل إعلان مبادئ بين الطرف الإسرائيلي وكل من الأطراف العربية المشاركة وهي : الفلسطينيون ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان ، إلا أن الجولة العاشرة انتهت دون أن تصل إلى هذا الشيء المتوقع رغم التصريحات المعتدلة التي أعلنتها الأطراف المتفاوضة وبدرجات متفاوتة .

وخلال الجولتين الأخيرتين (التاسعة والعاشرة) ، أعلن الطرف الأمريكي على لسان وزير الخارجية (وارين كريستوفر) ، أن أمريكا ستدفع المباحثات ، وأن لها مصلحة أكيدة ومباشرة في إتمام هذه المصالحة بين العرب وإسرائيل ؛ ولذلك فهي ستقوم بدور " الشريك الكامل " وأن الرئيس كلينتون سيلتقي مع الأطراف المتفاوضة لدفع وتطوير هذه المباحثات . إلا أن إعمال الولايات المتحدة لدور الشريك الكامل لم يتحقق حتى الآن ، حيث لم يلتق الرئيس كلينتون بالمفاوضين ، ولم تتعمق الولايات المتحدة في تفاصيل الخلافات لوضعها في الطريق الوسط (باعتباره طريق الحلول الملائمة) ، واكتفت بطرح مشروعات

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٣ .

لإعلان المبادئ ، فالمشروع الأول رفضه الفلسطينيون نهائياً باعتباره منحازاً
انحيازاً كاملاً للمطالب الإسرائيلية والثاني رفضه الفلسطينيون والاسرائيليون معا.
ولازال الأمر معلقاً على جولة جديدة تتم في الأسابيع القادمة .

وفى ظل مناخ المفاوضات يبدر التساؤل : حول طبيعة أوراق الضغط
العربية والتي يمكن أن نتوقع معها التوصل إلى اتفاق بشكل معين . بعبارة أخرى:
هل تمتلك الأطراف العربية أوراقاً للضغط على الطرف الإسرائيلى بل والطرف
الأمريكى تساعد على التوصل إلى حل عادل ؟ وإذا لم توجد هذه الأوراق
الضاغطة بالشكل المعروف ، فهل يمكن توقع نتائج ايجابية للطرف العربى ؟

الإجابة عن هذا التساؤل تدفعنا إلى توضيح عدد من النقاط ، وأول هذه
النقاط ، هى: طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، فالملاحظ أنه ما أن
بدأت الجولة العاشرة فى منتصف يونيه الماضى ، إلا وفوجئنا بتلك التصريحات
الصادرة عن وزير الدفاع ، ثم وزير الخارجية الأمريكيين ، وقد تضمنت هذه
التصريحات طمأنة إسرائيل باستمرار العلاقة الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل،
حيث كشف (ليس إسبن) وزير الدفاع الأمريكى أمام " إيباك " اللجنة الامريكية
الإسرائيلىة للعلاقات العامة ، وهى واحدة من كبرى منظمات اللوبى الإسرائيلى
فى الولايات المتحدة - عن أن نقطة الانطلاق فى ترتيب الأولويات الأمريكية فى
الشرق الأوسط هى دعم القوة العسكرية على أساس المشاركة الاستراتيجية الكاملة
بين الدولتين . كما أكد أيضاً وزير الدفاع أن إسرائيل أصبحت الآن أكثر أمناً بعد
وقف إمدادات السلاح السوفيتى للدول العربية ، وأن أمريكا حريصة على بقاء
التفوق الإسرائيلى على الدول العربية ، وزاد الأمر تأكيداً بقوله ، بأنه من
الضرورى حماية إسرائيل من احتمالات انتشار الاسلحة النووية أو حصول
أطراف عربية أو شرق أوسطية عليها أو على الصواريخ الباليستكية .

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي في تصريحات مماثلة في اليوم التالي إعلانه بأنه مكلف شخصياً من الرئيس الأمريكي نفسه (كلينتون) بطمأنة إسرائيل، وحرصه على تفوقها المطلق في المنطقة .

وفي هذا الإطار ، فإن التأكيد الأمريكي على لسان أخطر وزيرين في حكومة كلينتون وباسمه شخصياً ، على دعم إسرائيل ، والمشاركة الكاملة بين الدولتين ، وضمان تفوقها على كافة الدول العربية ودول المنطقة - يشير إلى تقوية الموقف التفاوضي لإسرائيل ، ودعم تشدها في مواجهة الأطراف العربية ، وعلى الجانب الآخر تسهم هذه التصريحات - وخلال جولة المباحثات العاشرة - في إضعاف الطرف العربي ، والضغط عليهم بما يجعلهم يقبلون ما يعرض عليهم، وفي نفس الوقت تبين لهم هذه التأكيدات الأمريكية لإسرائيل بأن المشاركة الأمريكية في المفاوضات العربية الإسرائيلية تعنى الانحياز الكامل والمطلق للطرف الإسرائيلي وهو ما يوضح أن توقيت إعلان مثل هذه التصريحات محسوباً بدقة ، ويستهدف إيصال هذه الرسالة إلى الأطراف العربية الموجودة على طاولة المباحثات في واشنطن .

أما النقطة الثانية التي تحتاج إلى توضيح ، فهي المكاسب التي تحصل عليها إسرائيل في خضم المباحثات ، حيث أعلنت إحدى الدول العربية وهي (الكويت) عن إلغاء مقاطعتها التجارية للدول التي تتعامل مع إسرائيل ، وتردد قيام عدد من الدول العربية الأخرى بهذه الخطوة ، إلا أن هذه الدول أعلنت نفيها لذلك، وأنها لازالت ملتزمة بالقرار العربي باستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل ومن يتعاملون معها . وأهمية هذه النقطة تكمن في بدء تسرب الموقف العربي إزاء إحدى الأوراق التي يمتلكها المفاوض العربي في مواجهة إسرائيل ؛ فليس من المعقول أن يعطى العرب إسرائيل شيئاً دون أن يكون هناك مقابل . فالعرب ليس لديهم مانع منذ بدء المفاوضات في الموافقة على إلغاء المقاطعة العربية

لإسرائيل ، ولكن بعد أن يتم الاتفاق الكامل بينهم ، أو لجزء من الاتفاق. وهنا تظهر قيمة هذه الورقة في دعم المفاوض العربي . ويتبين مدى أهمية هذه الورقة في ذلك الجهد الذي تبذله إسرائيل منذ فترة ولا زالت لدى الولايات المتحدة للضغط على بعض الدول العربية ، وكذا للضغط على بعض الدول الأوروبية لكي تضغط بدورها على الدول العربية ، وذلك من خلال إقناع العرب بأن هذا يشجع إسرائيل على التوصل إلى الاتفاق مع العرب !! ولكن تسرب هذه الورقة الهامة من أيدي العرب يمكن أن يسهم في إضعاف الموقف التفاوضي العربي ، ومن هنا لا يجب مسايرة الموقف الكويتي الذي قد يكون له ظروف خاصة في سياق أزمة الخليج الثانية . وهنا ، فإن التقدير يسجل للجامعة العربية التي أعلنت على لسان أمينها العام استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل، ومطالبة الدول العربية بالالتزام بذلك. أما النقطة الثالثة فهي : ما يتعلق بالموقف العربي الموحد من عدم التوقيع على اتفاقية حظر السلاح الكيماوي (إنتاجاً وامتلاكاً) ، إلا بعد توقيع إسرائيل والتزامها أيضاً بالتوقيع على معاهدة حظر وانتشار وإنتاج السلاح النووي. إلا أنه لوحظ تسرب الموقف العربي بتراجع عدد من الدول العربية وهي (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ورغم محدودية هذا العدد إلا أنه يشير إلى تسرب الموقف العربي ، واحتمال توسيع دائرة التأثير على بقية الدول العربية بما يقلل من قيمة هذه الورقة في دعم المفاوض العربي . ولذا فإن استمرار الموقف العربي في هذا الشأن والحفاظ على تماسك بقية الدول العربية يمكن أن يسهم في دعم وتقوية الموقف التفاوضي للأطراف العربية في مواجهة إسرائيل. بالإضافة إلى أوراق الضغوط العربية الأخرى التي يجب التلويح بها ، وتمثل في دعم الانتفاضة العربية ، وفضح الأساليب الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين والتي تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان وسلاح البترول من زاوية التلويح بالقيمة السياسية له .

وفى ضوء توضيح هذه النقاط يتبين أن الموقف التفاوضى العربى يمر بظروف صعبة للغاية ، حيث يفقد لغطاء دولى يوازن ذلك الانحياز الأمريكى لإسرائيل ، وكذا تعرض أطراف عربية لضغوط لتقليل قيمة أوراق الضغط العربية فى التفاوض ، وذلك من خلال بدء سحبها تدريجياً من أيديهم . إلا أن الطرف العربى ليس من الضعف كما يتصور البعض ، وكما يتضح فى الظاهرة ؛ فلأزال العرب يمتلكون أوراق الضغط التى أشرت إليها رغم بدء تسرب بعضها من أيديهم ، إلا أن الغالبية تمتلكها ، وهم الأكثر تأثراً فى مجريات التفاوض . ولكن تظل المشكلة قائمة فى إمكانية التوظيف الإعلامى العربى فى تعظيم قيمة هذه الأوراق الضاغطة ، والتلويح بإمكانية استخدامها بدءاً من الأوراق السلمية، وانتهاء بأوراق أخرى كالانتفاضة الفلسطينية وإمكانات تصعيدها .

فاستمرارية الضغط العربى هامة للغاية فى هذه الآونة ؛ خشية استمرار تسرب قيمة هذه الأوراق الضاغطة ليصبح الموقف العربى فى لحظة ضعف ، فيقبل المتفاوضون بأشياء يحسبها التاريخ عليهم وليس لهم ، مما يمكن أن يعبر عن حالة ترد عربى غير مسبوقة . وهذا مالا نتمناه ، فالمفاوض العربى يحتاج إلى حشد وتعبئة وتوظيف بكل ما هو متاح حتى يحقق أقصى ما يمكن فى هذه اللحظة التاريخية الحرجة .

* * * *

المبحث الخامس

إتفاق " غزة - أريحا " بين القبول العام والمخاضير (*)

لاشك أن الإعلان عن اتفاق الطرفين الرئيسيين في الصراع العربي الإسرائيلي ، وهما منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وإسرائيل ، كان مفاجئة غير متوقعة لكثير من المحللين والمتابعين لتطورات عملية السلام ومفاوضاتها في جولاتها الإحدى عشرة ، والتي لازالت مستمرة حتى الآن . ولكن هذه الفجائية لا تلغى أن هناك توقعات قد توصل إلى مثل هذا الطريق أظهرتها الفترة السابقة على عقد الجولة التاسعة للمفاوضات . حيث سادت نبيرة التفاؤل الحذر ، كما أن التصريحات من كلا الطرفين اتسمت بالهدوء وانخفاض درجة التوتر والعداء ، مما عكس - آنذاك - أن هناك شيئاً يتم في الكواليس ، لكنه لم يختتم بعد . ومن بين المعلومات التي ألفت من جانب الإسرائيليين من مصادر شبه رسمية ومصادر غير معلومة : مسألة الإقتصار في هذه المرحلة على قطاع غزة ، وقصر الانسحاب الاسرائيلي عليه دون الضفة الغربية ، وعلى الجانب الفلسطيني كان هناك رفض معلن وباحتداد ، مما كان يعكس أن لعبة المفاوضات تمارس بازدياد (العلنية والسرية) كما أكد ذلك بعض الأنباء عن لقاءات بين مسؤولين رسميين من الطرف الإسرائيلي والفلسطيني تتم بشكل سري ، إلا أن الطرفين كانا ينفيان هذه الأنباء . ومع تلك المؤشرات ، لم يكن متوقفاً أن يتم اتفاق - مجرد اتفاق !! .

ولاشك أيضاً أن الإعلان عن هذا الاتفاق ، كما كان مفاجئاً ، فإن ردود الفعل إزاءه لا يمكن أن تكون سهلة أو هينة ، بل هي ردود فعل واسعة النطاق ،

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٣ .

وسيطر الاتفاق وردود الفعل على مساحات ضخمة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية . فهناك من لا يصدق حدوث أى اتفاق ، وهناك من يقبل على مضض تعبيراً عن الإحباط الذى يسود المنطقة العربية ، وهناك من يقبل ذلك بتحفظات ، وهناك من يرفض ذلك حاملاً رأياً آخر أو فى إطار المزايدات السياسية . وأياً كان الأمر ، فإنه من المتوقع فى حالة وقوع مثل هذا الاتفاق أن نتباين الآراء حوله بصورة حادة .

ومع ذلك ، فإن إيضاح هذا الاتفاق - وضعا للأمور فى نصاها الصحيح - يصبح رسالة على كل من يحمل قلماً له رسالة فى خدمة قضايا أمتنا العربية ذات العمق التاريخي والوزن الثقافى .

فالملاحظ أن هناك قبولاً عاماً لدى كافة التيارات والقوى السياسية على مختلف الأصعدة وفى كافة الأقطار العربية لأن تنشأ دولة فلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبزعامة الرئيس ياسر عرفات . وبالتالي فإن هذا القبول العام لا يشذ عنه سوى تيارات ضعيفة الوزن ترى إقامة الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى توجد فيها إسرائيل حالياً ، والذى جعل مثل هذه التيارات تتسم بالضعف : ذلك المناخ العام الذى جعل من ترجمة هذا الرأى إلى واقع عملى أمر بعيد المنال وفى سياق هذا القبول العام يمكن النظر إلى اتفاق غزة / أريحا على اعتبار أن هذا الاتفاق يأتى فى إطار ما هو مقبول بصفة عامة من كافة التيارات ، ليس باعتباره نهاية المطاف ، وإلا اختلف مع القبول العام ، ولكن خطوة تليها خطوات ، وبداية فى مشوار له نهاية أيضاً .

والقراءة الدقيقة لنصوص هذا الاتفاق تشير إلى أن الاتفاق فى مجمله تعبير عن ميزان القوى السائد والذى يميل فى هذه الآونة لصالح إسرائيل ، حيث اختلفت من الساحة الدولية إحدى القوتين ، وهى الاتحاد السوفيتى الذى كان مسانداً

مساندة فعلية للقضية العربية ، وبعد تفككه وانكفاء دولة على شئونها الداخلية، فى نفس الوقت الذى تهيمن فيه الولايات المتحدة على مقررات النظام الدولى - وإن كان بشكل مؤقت - بالإضافة إلى التمزق الواضح فى الصف العربى بعد أزمة الخليج الثانية ، ولا يبقى من التوحد العربى سوى أمل ضعيف ممثلاً فى اجتماعات دول الطوق للتنسيق بشأن المفاوضات الجارية مع إسرائيل، بالإضافة إلى ظواهر عديدة فى النظام الدولى والإقليمى يجعل ميزان القوى لا يميل فى صالح الطرف العربى .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاتفاق جاء منسجماً فى خطوطه العامة مع القبول العام لمشروع الدولة الفلسطينية طبقاً لما طرحته قيادة منظمة التحرير فى اجتماعاتها عام ١٩٨٨. ويدل على ذلك الشواهد التالية :

فالاتفاق يتم بين طرفين كان واضحاً أنه من المستحيل تلاقيهما، وهما منظمة التحرير وإسرائيل ، حيث لم تجد إسرائيل مفرأ من الاعتراف مسلمة فى ذلك بالواقع العملى بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول التعامل معها الذى يبدأ بالاتفاق ، على أن تتولى المنظمة إدارة الدولة الفلسطينية فى غزة وأريحا بالإضافة إلى توليها المفاوضات بشكل رسمى .

وعلى الرغم من وجود اعتراف ضمنى بين الطرفين منذ فترة ، إلا أن الجديد هو الاعتراف الرسمى والصريح من جانب إسرائيل بمنظمة التحرير ، وهو ما يتفق مع القبول العربى العام تجاه مشروع إنشاء الدولة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية . وقد يتساءل البعض : ما معنى مثل هذا الاعتراف ؟

فالاتفاق هو القبول العام من دولة ما لوجود دولة أخرى فى المجتمع الدولى ، حيث ترى أن مثل هذه الدولة قد استكملت أركانها وأصبحت جديرة بأن تمارس دورها فى الحياة الدولية . وبالتالي أصبحت ملتزمة بمثل هذا الاعتراف ، وقد قيدت نفسها بمواثيق دولية رسمية .

كما أن هذا الاتفاق ، وإن أشار إلى الحكم الذاتي ، إلا أن الواقع العملي هو إنشاء دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهو ما يحدث للمرة الأولى من جانب إسرائيل التي كانت ترفض أى شئ حول دولة فلسطينية ، بل ترفض وجود فلسطينيين أصلاً ، وتصل في غلاتها إلى أن الأردن هي الأرض الفلسطينية ، إن وجد شئ اسمه فلسطين !! .

وبالتالى ، فإذا قيل إن منظمة التحرير قد تراجعت عن بعض ثوابتها ، فإن إسرائيل أيضاً تراجعت . وقد يكون فى التراجع الإسرائيلى تراجع المغتصب ، بينما التراجع الفلسطينى هو بمثابة التراجع عن الحق المطلق والقانونى والشرعى ، ولكن فى سياق الظروف والواقع الدولى والإقليمى المتغير ، يصبح التراجع المتزامن مقبولاً حول رقعة مشتركة تتلاقى حولها الأطراف المتصارعة .

وقد يحق للكثيرين أن يتحفظوا مستندين إلى الخبرات السابقة لإسرائيل ، حيث يصبح الاتفاق فيما بعد هو النهاية وليس فى سياق مشروع بناء السلام الشامل ، وقد يكون الاتفاق وسيلة من إسرائيل لتحقيق المزيد من المكاسب بحصولها على الاعتراف العربى بها ، وبالتالي يصبح لها مشروعية سعت إلى كسبها بالحروب ومحاولتها فرض الأمر الواقع ، ولكنها فشلت فى ذلك. وقد يكون الاتفاق وسيلة لهدم القضية الفلسطينية من أساسها ، ووسيلة لأن تهادن إسرائيل العرب لكى تحطمهم فيما بعد وللأبد !! .

ولاشك أن لمثل هذه التحفظات جزءاً كبيراً من الصحة بافتراض أن الطرف الإسرائيلى هو الفاعل الوحيد فى المعركة أو المنطقة ، لكن هناك طرفاً عربياً قد يكون مازوماً فى حركته الوجدانية ، إلا أن موازين القوى لا يمكن أن تصل إلى التفوق المطلق لإسرائيل مقابل الضعف المطلق للعرب ؛ لأن هذا ضد كل قوانين الطبيعة والتاريخ .

ومن جانبنا ، فإن هذه التحفظات يجب أن تحتل موقعها فى البناء الديمقراطي العربى باعتبارها تمثل مرجعاً وقيداً على صانع القرار العربى بأن يكون يقطاً ، وألا يقبل بما لا يتفق مع التاريخ والمنطق ، وأن ما يقبله هو خطوة فى مشروع الألف ميل لبناء السلام ، وأن على صناع القرار أن يستمروا فى معركتهم مع إسرائيل من الزاوية الحضارية ، حيث إن إسرائيل تسعى إلى مشروعها فى التفوق المطلق على العرب ، ولا يمكن للعرب أن يقبلوا ذلك مهما كانت درجة تمزقهم . إن مشروع السلام العربى الإسرائيلى تحوم حوله الشكوك ، وإن على العرب اليقظة ، وعلى إسرائيل الالتزام ، فهى وإن قبلت ذلك الاتفاق فهى تحل بذلك مشاكل داخلية كثيرة سببتها الانتفاضة ، وكان لقطاع غزة الوزن الأكبر فى إرغام إسرائيل على توقيع الاتفاق وهو ما درسته إسرائيل منذ إعلان الانتفاضة ، وقدمت مراكز بحوثها الاستراتيجية تقاريراً بشأنها ، ومن بين ما أوصت به ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة ، ومن ثم فإن الاتفاق فى المعنى الأخير : تعبير حى عن مفردات موجودة فى الواقع العربى والإسرائيلى معا ، وعلينا كعرب أن يزداد تسيقنا لحماية هذا الحد الأدنى كخطوة لابد من استكمالها .

* * * *

المبحث السادس

التوظيف السياسي لمعارضى اتفاق غزة / أريحا (*)

لاشك أن المنطق الديمقراطي مضموناً وشكلاً هو أمل نتمنى أن يسود منطقتنا الغربية ، خصوصاً فى هذه الآونة كبدائية لمستقبل أكثر إشراقاً فى الممارسة الديمقراطية ؛ فالمصلحة العربية القومية تقتضى فى هذه الفترة أن يسود هذا المنطق فى ظل المتغيرات الجديدة ، ومنها اتفاق غزة / أريحا الذى هو نتاج صيغة مدريد التفاوضية التى بدأت قبل عامين . فما الذى نعينه بالمنطق الديمقراطى إذن ؟

فالنظرية فى العلاقات الدولية تشير إلى أن قبول منطق التفاوض يؤدي إلى الحلول الوسط ، وأن التوصل إلى صيغة ما للحل الوسط هو انعكاس لميزان القوى السائد بين الأطراف المتفاوضة ، وهذا تترجمه مهارات الفريق المفاوض؛ فليس كل ما يريده أى طرف يحصل عليه بالكامل ، ولكن قد يحصل على كل ما يتمناه شكلاً ، ولكنه من حيث المضمون يكون مقيداً فى التحكم على هذا الشئ. ولذلك فإن مهمة التفاوض ليست مهمة سهلة ، بل عسيرة جداً . وتحتاج إلى جلد وقوة أعصاب ، وبالتالي تحتاج إلى نوعية عالية على مستوى المسئولية القومية للطرف المتفاوض ، وللتاريخ وقائعه فى هذا المضمار .

وبالتالى ، فعندما يتوصل المتفاوضون إلى صيغة ما مقبولة منهم ، فإن هذه الصيغة هى ما أمكن التوصل إليه فى ظل الظروف المتاحة ، وانعكاس لميزان القوى السائد ، بالإضافة إلى مهارات المتفاوضين كأشخاص . فليس من المعقول أن يتهم أى طرف مفاوض بأنه سلم كل الأوراق ، وتنازل عن كل الأشياء ، وحصل على لاشئ ، ووقع على وثيقة البيع والتنازل . فالتاريخ - وهو

معمل تجارب الشعوب - لا يزكى مثل هذه الاتهامات إلا فيما ندر . وإن تم ذلك فى بعض الوقائع ، فإنه كان لافتقاد الطرف المتفاوض القدرة على المساومة ، وضعف الإرادة واختفاء القوة .

تلك مقدمة لازمة ، فى معرض تناول اتفاق غزة / أريحا ؛ فهو اتفاق جاء بعد مفاوضات شاقة ، لم يثبت حتى الآن تهاوؤاً من الجانب الفلسطينى . إنما جاء أيضاً ترجمة وانعكاساً لمجمل الظروف السائدة فى المنطقة العربية .

ومن ثم ، فليس من المتوقع أن تقبله كل التيارات السياسية ، وبالتالى فإن هناك من سيرفض هذا الاتفاق . وهنا ، فإن المعارضة من منطلق التخوين ، وتوجيه الاتهامات ، وانتهاج أساليب التجريح الشخصى ، ظاهرة يجب أن تختفى كبدائية لممارسة ديمقراطية صحيحة على المستوى الداخلى بين التيارات المختلفة ، وعلى المستوى الخارجى بين الأنظمة العربية بعضها تجاه البعض الآخر . فالطرف الذى يحكم الفلسطينيين استطاع أن يصل إلى مثل هذه الصيغة فى إطار الظروف المحيطة به ويرأها بداية لإنشاء الدولة الفلسطينية . ويعتقد حكام فلسطين - ممثلين فى قيادة منظمة التحرير - أنهم استطاعوا أن ينتزحوا - بالاعتراف بالمنظمة ، والاعتراف بالانسحاب من الأراضى المحتلة لفلسطين ، واعتراضاً بأن المنظمة هى المحرك للفلسطينيين ، وهو هدف كنا نسعى إليه جميعاً ، كما أن ما تم التوصل إليه يأتى فى سياق القبول العام وهو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، وأن وضع أريحا مع قطاع غزة فى الاتفاق هو إشارة إلى أن المنظمة تصر على الخروج الإسرائيلى من الضفة ، كما أنه فى سياق التفاوض ، فإن الفلسطينيين لن يحصلوا على شئ مقابل لاشئ يقدمونه . وهذا هو الاعتراف الفلسطينى بإسرائيل بصورة مباشرة ورسمية امتداداً لوثائق المنظمة فى عام ١٩٨٨ ، التى طرحت فيها مشروع للسلام وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جوار الدولة الإسرائيلية .

قد تتعدد الأسباب وراء الموقف النهائي لكلا الطرفين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودون الدخول في تفاصيل ، فإن بيكر (وزير الخارجية الأمريكية السابق ومسئول فكرة مدريد) يرى أن من بين الأسباب وراء التقدم الأخير في عملية السلام : انهيار الشيوعية وانتصار الغرب في الحرب الباردة ، وانتصار التحالف الغربى في حرب الخليج ، وهى المواجهة الصريحة بين المتشددين والتيارات المعتدلة في الوطن العربى ، ورغبة الإسرائيليين العميقة فى ألا تظل فى حالة حرب دائمة ، بالإضافة إلى الصعوبات السياسية والمالية داخل منظمة التحرير . وقد تحتاج هذه الأسباب وغيرها مناقشة مطولة ، لكن الميزان السائد يتمثل فى إضعاف القوى المتشددة ، فعلاً فى الوطن العربى كالعراق وليبيا والجزائر والسودان وأخيراً بوضعها على قائمة الإرهاب - إرهاباً لها وردعاً لعدم الدخول فى تركيبة التيارات الرافضة للاتفاق ، وحصار سوريا عسكرياً ومعنوياً ، والمشاكل الاقتصادية لمصر والتي تسير فى إطار التوازن فى المواقف مع مدى تطور العلاقة مع الصندوق . كل هذا أسهم بلا شك فى إضعاف الطرف العربى فى قدرته التفاوضية . وبالتالي فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق هو ترجمة صادقة للواقع العربى المتردى بفعل أبنائه ، وبفعل قوى خارجية تخطط لذلك منذ زمن . وبالتالي ليس ما تم التوصل إليه هو الأمل الذى ينشده كل عربى ، لكنه ما أمكن الحصول عليه فى إطار القبول العام السابق ، وتأكيداً لميزان الظروف والقوى السائدة .

هنا يجب أن ننتبه إلى الكيفية التى يمكن لنا أن نستفيد من خلالها من هذا الاتفاق كمقدمة لما نأمله وننشده . نرى البداية فى احترام الاتفاق ومن قاموا به ، ولكل صاحب رأى من التيارات المختلفة يرفض هذا الاتفاق أن يستمر فى معارضته دون تخوين أو إلقاء الاتهامات والتشكيك فى الوطنية وغير ذلك من أمور تجاوزها الزمن . فاستمرار المعارضة النزيهة المسنولة بلا شك ستصب فى

دعم المفاوض العربى ، ولن نقتل من قدرته كما يعتقد البعض . هنا فإن المفاوض العربى عليه أن يستثمر ذلك فى أوراقه لمراحل التفاوض القادمة لتقوية موقفه ، بهدف الحصول على المزيد ومحاصرة إسرائيل فى التراجع عما تم الاتفاق عليه ، لو فكرت فى ذلك. وهنا أعجبنى تصريح للسيد/ فاروق قدومى (رئيس الدائرة السياسية فى المنظمة)، الذى رفض الاتفاق ورفض السفر مع عرفات إلى الولايات المتحدة لحضور حفل التوقيع ، وفى نفس الوقت فإنه دعا إلى حوار وطنى بين كافة الفصائل الفلسطينية حول الاتفاق لدعمه ، دون الخوض فى أمور شخصية ، ودون توجيه الاتهامات والتجريح لأحد تجنباً لحرب أهلية بين الفلسطينيين .

وهذا هو صوت العقل الديمقراطى الذى ننشده ، فالرجل الثانى فى المنظمة اختلف ورفض ، وهذا حقه ، ولم يخرج عن قواعد اللعبة الديمقراطية للنيل من الآخرين بالاتهام والتجريح ، بل دعا إلى الحوار الوطنى . وهو المنطق الذى يمثل الطريق الطبيعى لتقوية المفاوض العربى والفلسطينى كأحد أطرافه الأساسية .

إن الفرصة باتت مواتية لانتصار العقل ، وانتصار المنطق الديمقراطى، لمراجعة النفس ، وشحن الهمم العربية من جديد ، وتقوية المفاوض العربى. فلربما أدى هذا الطريق إلى إعادة ميزان القوى للتوازن ، أو لرجحان كفة الطرف العربى ، وليس الأطراف العربية ، عندما يتوحد على طريق واحد ولغة سياسية موحدة، هنا لا يجب أن نضيع فرصة متاحة، أتاحت من قبل وفى ظروف أفضل ، وميزان قوى أفضل بعد حرب أكتوبر ، وأنذاك كان الاختلاف حول الأساليب وليس الهدف اختلافاً حول الانفراد بالسير فى الحل/ أو الجماعية العربية فى

الحل . لا نريد أن ندخل فى متاهات جديدة ، فان ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، والدليل أن حرب أكتوبر هى القوة العربية المستخدمة لإرجاع ما تم أخذه بالقوة ، ثم الخطوة التالية هى التفاوض وصولاً للحل ؛ لأن الحرب هى وسيلة وليست غاية .

أخيراً : فإن رفاة الشعوب العربية باتت هدفاً عزيزاً علينا أن نحشد إليه. وإن البدء فى حل القضية الفلسطينية ودعم هذا الحل بالمنطق الديمقراطى يعد فى تقديرنا هو الطريق الصحيح .

* * * * *

المبحث السابع

المقاطعة العربية لإسرائيل كورقة تفاوضية (*)

أحد الأسس التي تقوم عليها نظرية المفاوضات فى العلاقات الدولية :
القدرة على توظيف كل الأوراق المتاحة فى يد المفاوض فى مواجهة خصمه،
على أن يتم التوظيف بمهارة من حيث أولويات الاستخدام ودرجة تزامنها أو
تراجعها ، وحركة هذه الأولويات بين الحدود القصوى والحدود الدنيا ، وبين تقديم
هذه الأوراق ، وتأخير بعضها لاستخدامها فى الوقت المناسب. كما أنه فى الوقت
الذى تحشد فيه دولة ما أوراقها التفاوضية ، يجب عليها أن تسعى فيه لدراسة
أوراق التفاوض التى يستخدمها الخصم لتقوية الفرصة عليه فى بعضها وإضعاف
البعض الآخر ، والتفكير المستمر فى كيفية الاستجابة حول الحدود الدنيا حتى
لا تخرج الحلول النهائية عن المساحة ما بين الحدود الدنيا والمتوسطة .

ولذلك فإن القول بأن مسألة التفاوض لا تعد عملية بسيطة ، بل تحشد فيها
كل الإمكانيات شأنها شأن الحروب بالضبط مع اختلاف الدرجة - قول صحيح،
والأكثر صحة : أن نقول أن التفاوض هو معركة حقيقية يسعى كل طرف لكسب
أقصى ما يستطيع فى مواجهة خصمه .

ولاشك أن الاتفاق العربى الإسرائيلى على الجانب الفلسطينى هو خلاصة
لمعركة تفاوضية لمدة عامين على المستوى العلنى ، وأقل من عام على المستوى
السرى من خلال الفترة العلنية ، حاول كل طرف أن يوظف الأوراق المتاحة لديه
داخلياً وخارجياً . وقد جاءت الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية انعكاساً لقدرات كل
طرف فى استثمار ميزان قوته .

(*) نشرت فى عكاظ بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٣ ، والأهرام المسائى بتاريخ ١١/٢٤/١٩٩٣ .

ومن ثم ، فالاتفاق هو تجسيد لميزان القوى السائد ، حيث أن هناك هيمنة عسكرية لإسرائيل في وقت تراجعت فيه القوة العربية بخروج العراق من الساحة والضغط على سوريا وإلهاء ليبيا في معركة لوكربي ، وإدخال الجزائر في حالة من عدم الاستقرار الداخلي ، وردع السودان بوضعه على قائمة الإرهاب في الخارجية الأمريكية ، واستثمار محاولات مصر للاتفاق مع صندوق النقد ، ومحاصرة دول الخليج بواسطة قضية الأمن مع العراق وإيران ، واستمرار المعركة والحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية المختلفة ، بل وتهديد الصين وكوريا الشمالية باعتبارهما دولاً جديدة مصدرة للأسلحة المتقدمة لدول المنطقة العربية . وبالتالي فإن الطرف العربي في مرحلة متأخرة في ميزان القوى مقارنة بإسرائيل . وليس معنى ذلك أن العرب ليس لديهم أوراق تعينهم على دعم موقفهم التفاوضي - وقد سبق الحديث في ذلك من قبل - لكن المهم هو ألا تتسرب الأوراق التفاوضية التي يملكها العرب تحت دعاوى مختلفة. ومن بين هذه الأوراق يعنينا ثلاثة منها :

الأولى: ما يتعلق باستمرارية الموقف العربي الراض للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيماوية حتى توقع إسرائيل أولاً على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ثم معاهدة الأسلحة الكيماوية .

ورغم أن هناك بعض الدول العربية قد تراجعت عن الموقف الجماعي بإقدامها على التوقيع لأسباب وضغوط مختلفة ، إلا أن هذه الورقة لازالت لها قوتها لدعم المفاوضات العربي .

والثانية: ما يتعلق بضرورة المصلحة العربية والتحرك الجماعي لمساندة بعض الدول العربية في محتتها حتى يمكن إشعار النظام الدولي وإسرائيل بمدى القدرة على التنسيق العربي الجماعي . وهنا نذكر أن الجهود المبذولة قد أثمرت جهداً كبيراً في هذا الطريق إلا أن الاستمرار في التنسيق العربي

وضرورة إتمام المصالحة بين كافة الدول العربية وتجاوز أزمات المنطقة الأخيرة ، فيه دعم كبير للمفاوض العربى . لعل فى التنسيق المستمر خلال العامين الماضيين بين الدول العربية المشتركة فى التفاوض مع إسرائيل والمعروفة بدول " الطوق " كان ورقة تفاوضية كبيرة وترجمة مصغرة لخيار المصالحة العربية الشاملة. ورغم أن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى قد أحدث نوعاً من الخلل بين دول الطوق ، إلا أن معالجة هذا الخلل بسرعة بمثابة تطوير وتقوية هذه الورقة التفاوضية فى يد العرب.

والثالثة: وهى فى تقديرنا الورقة الأخطر والأهم من حيث الوزن والتداعيات ، وتتمثل فى المقاطعة العربية لإسرائيل . وصحيح أنه قد حدث نوع من الاختراق لهذه المقاطعة ، ومحاولات للالتفاف حولها وتراجع بعض الدول العربية عن درجة أو أخرى من درجات المقاطعة (الكويت مؤخراً ومصر بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن) ، إلا أن هذا الاختراق يظل فى دائرة محدودة من حيث الحجم والقيمة ، وبالتالي يظل هذا السلاح كورقة تفاوضية عالية القيمة ، وتظهر هذه القيمة واضحة جلية فى مصدر هذه المقاطعة .

فالمقاطعة العربية صندرت بقرارات متتالية من الجامعة العربية ، وهى المؤسسة العربية الرئيسية والقادرة على تجسيد الإرادة العربية فى هذه المرحلة كما فى بعض المراحل السابقة . ولذلك فإن التراجع العربى بالغاء المقاطعة سيسبب خسارة كبيرة فى معركة التفاوض للطرف العربى .

فالمواضع أن إسرائيل - وإن أجبرت على الدخول في التفاوض - والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وموافقتها على الاتفاق معها - سواء بفعل عوامل داخلية تتمثل في استمرارية الانتفاضة الفلسطينية أو الخسائر العالية لإسرائيل في قطاع غزة وبقية الأراضي المحتلة ، أو بفعل عوامل خارجية تتمثل في قوة بعض الأوراق في يد العرب - إلا أن هذا الموقف الإسرائيلي الجديد يمثل تراجعاً عن المواقف الإسرائيلية السابقة . ومن ثم فإن إسرائيل تسعى بهذه التراجعات - والتي جسدت في اتفاق معن بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ، ثم بين الأردن والإسرائيلي - إلى كسب المعركة التفاوضية مبكراً . فهي تريد أن تكسب كل شيء بهدفين :

الأول: لإضعاف الطرف الفلسطيني في التفاوض لقبول ما يعرض عليه فيما بعد من تفاصيل .

والثاني: لمحاصرة الطرف السوري واللبناني ومحاولة إضعافه لقبول ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لهما .

ومن ثم ، فإن إقدامها على مطالبة الدول العربية بإلغاء مقاطعتها لإسرائيل من جانب ، ومطالبة العديد من الدول العربية لتطبيع العلاقات معها من جانب آخر . فيه جراءة كبيرة ، ومحاولة لاقتحام الصف العربي ومحاولة شقه وانقسامه ، وهي في النهاية تسعى لمحاصرة الأوراق العربية في التفاوض . ولذلك فإن التوظيف الإسرائيلي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة كلينتون الحالية ، لكي تمارس ضغوطها على الدول العربية للسير في هذا الطريق وإلغاء المقاطعة من جانبهم لإسرائيل ، هو مسمى لاستثمار كافة السبل لتحقيق الأهداف الإسرائيلية المنشودة في مواجهة الطرف العربي .

ولتجنب إضعاف الموقف العربى التفاوضى ، فإن استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل حتى ولو وصلت إلى درجة الرمزية تصبح مسألة ضرورية، وكورقة ضاغطة على إسرائيل حتى تتحقق الأهداف العربية من التفاوض والمتمثلة فى إعادة الكيان الفلسطينى للوجود الحقيقى مترجماً فى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والرحيل الكامل لإسرائيل عن الأراضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان .

ولذلك فقد أحسنت الجامعة العربية فى اجتماع مجلسها الأخير، عندما رفضت اقتراحاً بإدراج مسألة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل . كما أحسنت عدة دول عربية عندما رفضت الضغوط الأمريكية لإلغاء المقاطعة ضد إسرائيل ، وهذا موقف عربى تاريخى يحسب للحركة العربية الواعية فى ظل الظروف الصعبة والمرحلة التى تتسم بالتردى فى العمل العربى المشترك .

ولذلك فانه من الضرورى أيضاً فى هذه المرحلة ، ألا يتم إلغاء القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ضد إسرائيل ، وعلى الدول العربية أن تبذل جهداً فى ذلك ، حتى ولو لم تستطع النجاح فيه كاملاً ، فيكفى أن يكون هذا سبباً للضغط على إسرائيل . أما الدعاوى التى تطرح إلغاء هذه القرارات ، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، باعتبار أنه يشجعها على الخوض والاستمرار فى طريق السلام ، فهى مردود عليها بأن إسرائيل بالقدر الذى يأتى ميزان القوى العسكرى فى صالحها ، إلا أن الميزان الشامل ليس بالضرورة فى صالحها ، كما أنها بنفس القدر قد أجبرت بفعل عوامل عربية بالأساس قد تراجعت عن بعض مواقفها. ومن ثم ، فإن الاستمرار فى إدارة التفاوض معها بأسلوب الردع من شأنه أن يحقق الأهداف العربية ومن شأنه أيضاً أن يحاصر الأطماع الإسرائيلية فى المنطقة على حساب النظام العربى وكيانه القومى .

وبالتالى ، فإن الانخراط أو الانزلاق إلى دهاليز إسرائيل يجب أن ننثبه إليه جيداً ، ومن ثم لا يجب أن نكرر تجربة الرئيس السادات فى إعطاء إسرائيل ليس أقصى ما تستطيع فحسب ، بل إعطائها بعض ما لم تطلبه أساساً. وهذا يتعارض مع أسس نظرية التفاوض. فإسرائيل كانت تطمح فقط لمجرد الجلوس مع العرب على مائدة مفاوضات . حتى تقوم بإعادة الأراضى المحتلة ، والتباحث بشأن الفلسطينيين ، إلا أن السادات تجاوز ذلك بالإقدام على الذهاب إلى إسرائيل مباشرة ، مما اسهم فى شق الصف العربى بصورة لم تحدث من قبل .

وأخيرا : فإن تطورات الأحداث ، وعملية التفاوض ، تستلزم ألا يستثمر فىنا كعرب مسألة تغليب العواطف على العقل ؛ فنجاح المفاوضات يعتمد على تحكيم العقل فقط ، وهو ما نسعى لتأصيله والتركيز عليه ، وهو ما سيسهم فى دعم المفاوض العربى .

* * *

المبحث الثامن

تحديات عملية السلام فى الشرق الأوسط

فى ضوء الأزمة العراقية(*)

تفجرت الأزمة العراقية الأخيرة فى ضوء العلاقات المتشابكة دولياً وإقليمياً تحت دواعى الشرعية الدولية وضرورة الانصياع العراقى التام للارادة الأمريكية بالأماس ، باعتبارها هى المرادف للشرعية الدولية فى الأزمة العراقية منذ بدايتها فى أغسطس ١٩٩٠ . وقد وصلت هذه الأزمة إلى " حافة الهاوية " حيث كان متوقفاً عند الكثير من المحللين والمراقبين ، استخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة ولأغراض مختلفة ضد العراق . ولكن الأمور سارت على غير الرغبة الأمريكية ، وتم احتواء هذه الأزمة مؤقتاً من خلال القنوات الشرعية الدولية ممثلة فى جهود الأمين العام للأمم المتحدة . ومن ثم فإن النتيجة البارزة التى تبلورت فى خضم مسارات هذه الأزمة وحتى تم احتواؤها ولو مؤقتاً ، تتمثل فى إعادة الأزمة إلى الشرعية الدولية الحقيقية ، وخروجها عن الإرادة الأمريكية ، وهو ما يمكن أن يكون له تداعيات كبرى - قد تكون غير ملموسة الآن - على النظام الدولى (هيكلاً وتفاعلاً) ، وعلى النظام الإقليمى العربى بالاندفاع نحو التماسك والتضامن .

٢٨

وعلى أية حال ، فإن أهم ما يعنينا فى هذا المقال ، من تداعيات هذه الأزمة الأخيرة ، هو ما يتعلق بمسارات عملية السلام فى الشرق الأوسط بعد احتوائها من قبل الشرعية الدولية الحقيقية. والسؤال الجوهرى الذى يفرض نفسه

(*) نشرت فى جريدة الأهرام (صفحة مركز الدراسات الاستراتيجية) ١٩٩٨/٣/٢٠٠ .

فى هذا المقام ، هو : هل يمكن تصور مسارات جديدة لعملية السلام . تختلف عما هو حادث الآن وخصوصاً منذ تولى نتنياهو رئاسة الحكومة منذ ما يقرب من عامين ، وذلك فى ضوء تطورات الأزمة الأخيرة ؟

ولاشك أن الباعث على إثارة هذا السؤال ، هو ما حدث من اندفاع ، عقب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ، نحو السعى لتحريك الصراع العربى الإسرائيلى فى اتجاه الحل السلمى . حيث تمخض عن ذلك - آنذاك - سلسلة من الانتجازات - بغض النظر عن الخلاف حولها - تمثلت فى إتفاق مدريد للسلام فى نهاية أكتوبر ١٩٩١ ، ثم ما تبعها من التوصل إلى اتفاق أوسلو ١ عام ١٩٩٣ ، وأوسلو ٢ عام ١٩٩٤ . والمقارنة فى هذا السياق واردة ، لتشابه الأحداث . فقد كانت ردود الفعل العربية ازاء الحشد الدولى بزعامة الولايات المتحدة ضد العراق ، تدور حول ضرورة السعى بنفس الحماس للتوصل إلى صيغة للسلام بين العرب وإسرائيل . وأن الضغوط التى بذلت بهدف تحرير الكويت ، تستلزم أن يبذل مثلها من أجل استرجاع الأراضى العربية المحتلة من قبضة الاحتلال الإسرائيلى ، مع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . ولاشك أن الولايات المتحدة تحت رئاسة جورج بوش - آنذاك . حاولت بذل الجهود فى هذا الطريق ، ومارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً على الحكومة الاسرائيلية من أجل السير فى عملية السلام تجنباً لأن تفقد أمريكا مصداقيتها لدى العرب والعالم . ونتذكر من هذه الضغوط قرار الادارة الأمريكية برفض تقديم قرض قدرة عشرة مليارات دولار لتمويل اقامة مستوطنات اسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة ، فى اطار الرفض الأمريكى لسياسة المستوطنات . وقد تمخض عن ذلك ، نتائج إيجابية لصالح عملية السلام .

واليوم وبعد انتهاء الأزمة العراقية الأخيرة ، هل يمكن أن تمارس الضغوط على الولايات المتحدة لدفع جهود السلام بين العرب وإسرائيل ؟ وهل يمكن للإدارة الأمريكية أن تمارس ضغوطاً على إسرائيل لصالح عملية السلام ؟ أم لا ؟ . بعبارة أخرى : هل يمكن توقع مساراً مشابهاً ودوراً أمريكياً فعالاً الآن ، مثلما حدث بعد انتهاء حرب تحرير الكويت أم لا ؟

أولاً : دواعي الموقف الأمريكي :

المراقب للأحداث يدرك أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود بسبب سياسات نتنياهو المتشددة والرامية لاجهاض ما تم كخطوة نحو تأسيس منطق جديد للسلام يتفق ورويته الشخصية والمتطرفين معه لدرجة أنه وضع الإدارة الأمريكية في حرج أكثر من مرة ، ومارس عليها الضغوط من قبل قوى الضغط في الداخل الأمريكي . وأقصى ما استطاع كلينتون أن يفعله مع إسرائيل ، هو رفضه لمقابلة نتنياهو ، مما أشاع تفسيراً بأن إدارة كلينتون غير راضية عن السلوك الإسرائيلي إزاء عملية السلام . كما أنه لوحظ أن كلا من إسرائيل والولايات المتحدة معا ، أعلنوا غضبهما بل ورفضهما لأي محاولة أوروبية للتدخل في عملية السلام . ومن ثم فإن الولايات المتحدة تصر على انفرادها بإدارة عملية التفاوض بين العرب وإسرائيل بعيداً عن أية تدخلات .

كما لوحظ أن عملية السلام قد تجمدت لعدة أسابيع وحتى الآن ، وهي فترة تفجر الأزمة العراقية الأخيرة . مما يعني أن أولوية هذه العملية قد تراجعت ، وهو أمر منطقي مع تصعيد الولايات المتحدة للأزمة مع العراق . وما إن تم " الاحتواء المؤقت " لهذه الأزمة ، حتى أعلنت السيدة مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية الأمريكية) ، أنه من الضروري السعي نحو تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط ، وهو أمر تفرضه الظروف الحالية . وكأنها أرادت أن تقول أنه

للخروج من نفق الأزمة العراقية والخرج الذى تسبب للولايات المتحدة ، والتي تظهر أنها غير قادرة ، بل غير راضية على تقبله ، فانه لابد من الاتجاه نحو مسألة الشرق الأوسط لمحاولة انجاز " أى " اتفاق من شأنه أن يضع الادارة الأمريكية فى قلب الأحداث ، بل وضع الأحداث تحت سيطرتها. وفى هذا السياق، فإن موقفاً أمريكياً يصبح ذات أهمية وله دواعيه مما لاشك فيه . ويمكن بلورة هذه الدواعى فيما يلى :

١ - الحرص الأمريكى على وجود المصادقية لسياستها من جانب الأطراف المختلفة بالمنطقة ، وخصوصاً الأطراف العربية . فثمة موجه رافضة متصاعدة من جانب بعض القيادات العربية ، للسياسة الأمريكية ، وصلت إلى حد الاتهام المباشر والعلنى بأن هذه السياسة ذات طابع ازدواجى ، وتكيل بمكيالين . وأن الفعل الأمريكى السريع من شأنه احتواء هذا الغضب العربى المتصاعد ، وهو ما يمكن أن يترجم فى دفع عملية السلام إلى الأمام فى هذه الظروف الحرجة للسياسة الأمريكية .

٢ - محاولة الولايات المتحدة ، أن تستمر فى الادارة المنفردة من جانبها لعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وذلك من خلال عدم اعطاء أية فرصة لطرف دولى آخر بالتدخل من قريب أو بعيد . وقد أثبتت الأزمة العراقية الأخيرة ، أن التدخل من قبل بعض الأطراف الدولية وخصوصاً الطرف الروسى وكذا الفرنسى ، وأيضاً الصينى ، كان من شأنه عرقلة الاستخدام الأمريكى المنفرد للقوة العسكرية ضد العراق. وهو ما يمكن أن يتم فى عملية السلام ، اذا لم تحاول الولايات المتحدة أن تضخ الدماء فى شرايين هذه العملية . وهذا فانه يجب التذكير بأن أكبر طرفان مرشحين لدور فى عملية السلام ينافس الولايات المتحدة ، هما الطرف الروسى، والطرف الأوروبى إما مجتمعاً ، وإما من خلال فرنسا التى تظهر اهتماماً متزايداً بين لحظة وأخرى .

٣ - الرغبة الأمريكية المتزايدة للحيلولة دون احتواء عملية السلام تحت مظلة مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وهو ما يمكن أن نسميه بالشرعية الدولية الحقيقية. حيث تمارس على الأطراف الراضية لتطبيق الاتفاقيات ضغوط ، ومحاولة إلزامها بالتنفيذ مثلما يحدث مع العراق. لأن الطرف الذي سيخضع للالتزام أو العقوبات هو الطرف الإسرائيلي وهو مالا تستريح له الولايات المتحدة بالطبع . ولكي يكون هذا مبرراً لاستمرار الاحتكار الأمريكي لعملية السلام ، فثمة انجاز من خلال محاولة أمريكية باقتناع إسرائيل بالالتزام حتى ولو بالحدود الدنيا !! .

٤ - أن انجازاً ما في عملية السلام ، برعاية أمريكية ، من شأنه أن يدعم الإدارة الأمريكية في الانتخابات القادمة التي يجري لها الاستعداد على قدم وساق حتى تستمر الإدارة الديموقراطية ، وتجنباً لأن تنتهزه القوى الجمهورية لصالحها في حالة عدم الاخفاق . فضلاً عن أن هذا الانجاز مطلوب الآن لاحتواء الأوضاع الداخلية التي تفجرت ضد الرئيس كلينتون والتي أصبحت تعرف بفضيحة " مونيكاجيت " .

وفي إطار هذه الدواعي الأربعة ، يمكن تصور أن يكون هناك دور أمريكي متزايد لدفع جهود السلام في طريق الانجاز ومحاولة إلزام الأطراف المختلفة ، وقد يكون في مقدمتها إسرائيل .

ثانياً: محاولات الائتلاف الإسرائيلي :

لدركت الحكومة الإسرائيلية هذا الدرس ، بأن فشلاً أمريكياً في إدارة الأزمة العراقية الأخيرة ، قد يؤدي إلى قيامها بممارسة بعض الضغوط على إسرائيل لخلق المصداقية حول سياستها في المنطقة مثلما حدث من قبل بعد انتهاء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ والتي أفضت إلى معاهدة مدريد للسلام وما بعدها.

لذلك فان رئيس الحكومة الإسرائيلية ، بادر بالذهاب فى جولة سريعة لأوروبا أغلب الظن أنها لم تكن مرتبة من قبل . حيث يقوم بزيارة عدد من الدول الأوروبية لتحقيق عدة أهداف منها : الظهور برغبته فى تحقيق السلام مقابل الطرف الفلسطينى الرافض لذلك ، ومحاولة اظهار قبوله للتدخل الأوروبى فى مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية ، ومن ثم فلا مانع لدى اسرائيل من الحديث حول مبادرة أوروبية فى هذا الشأن ، فضلاً عن أن الرسالة الأكبر هى محاولة احتواء أية ضغوط أمريكية فى هذا الوقت على اسرائيل عن طريق اظهار طرف يمكن أن يكون منافساً لها فى المنطقة وخاصة فى عملية السلام التى تحتكرها الولايات المتحدة حالياً .

ولاشك أنه يبدو أن بعض الأطراف الأوروبية بدأت " تبلع هذا الطعم " ، باعلان بريطانيا - باعتبارها رئيسة الاتحاد الأوروبى حالياً - عن مبادرة لتحريك عملية السلام باسم أوروبا !! ، فى حين أن دولاً أوروبية أخرى تعاملت مع هذه الزيارة بفتور . فى الوقت الذى يصر فيه الفلسطينيون على عدم الالتقاء على مستوى عرفات - نتنياهو ، لعدم وجود جدوى من ذلك إلا بتدخل دولى فعال . وعلى أية حال ، فإن الملاحظ أن جهوداً اسرائيلية تتصاعد ، كمحاولة للالتفاف على أية ضغوط أمريكية متوقعة بعد فشل ادارة الولايات المتحدة لأزمة العراق الأخيرة .

ثالثاً : ضرورات الموقف العربى الجماعى :

إلا أنه ما بين السعى الأمريكى المتوقع لدور نشيط فى عملية السلام ، وبين محاولة الالتفاف الإسرائيلى على ذلك ، يتطلب جهداً عربياً جماعياً كضرورة فى هذه الظروف . فلا يكتفى بالتحذير من مغبة توقف عملية السلام ، أو المراهنة على سقوط نتنياهو ، أو سعياً أمريكياً منفرداً يتفق ومصالح الولايات المتحدة ،

أو مجرد صوتاً عالياً بأن العنف يمكن أن يتزايد من جراء تجميد مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل . فالضرورة في هذه الظروف الصعبة ، لقاء عربياً يكون جدول أعماله : نحو برنامج عربى لبعث عملية السلام ومستقبلها وأن هناك ظروفاً دولية وإقليمية مواتية لهذا الموقف العربى . فثمة تحول فى النظام الدولى من خلال دور روسى ودور فرنسى وكذا دوراً صينياً فى أتون الأزمة العراقية الأخيرة ، يمكن أن يشجع على استثماره فى دفع جهود السلام والضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل . وثمة تحولات فى البيئة الإقليمية حيث نجح العرب فى احتواء الأزمة العراقية الأخيرة ، بالرفض الجماعى لاستخدام القوة ، وانتصار الإرادة العربية فى معركة لوكربي القضائية من خلال الحكم الأخير لمحكمة العدل الدولية سيسهم فى إضعاف الموقف الأمريكى البريطانى ، وثمة احتواء للمشاكل مع السودان الشقيق ، وكذا الاحتواء للمشاكل مع إيران فى ظل قيادة جديدة تستهدف التهدة الكاملة مع الجيران العرب .

ولاشك أن هذا كله يبعث على ضرورة الفعل العربى العاجل إنفاذاً للتردى الذى تشهده عملية السلام منذ أن وصل نتايجها للحكم . وأن الرهان على تحرك الآخرين - حتى ولو كان هذا يتفق مع مصالحهم - دون أن يتحرك العرب بأنفسهم ، هو رهان خاسر . فالامكانيات العربية قائمة ، والاستثمار الفعال لها له ما يبرره . وعلينا إذن أن نوظف نتائج تطورات الأزمة العراقية الأخيرة التى مالت هذه المرة للصالح العربى .



الفصل الثاني

الانتخابات الاسرائيلية وقضية السلام

المبحث الأول

إنعكاسات نجاح " نيتانياهو " - رئيساً لوزراء إسرائيل !! (*)

راهن الكثيرون ، إن لم يكن الجميع من صناع القرار السياسى على المستوى الاقليمى وكذا الدولى ، على أن بيريز هو رئيس الوزراء الاسرائيلى القادم . والحجة فى هذا الرهان أن بيريز هو رجل السلام ، بينما الشخص المنافس له (نيتانياهو) زعيم كتلة الليكود لن يكون كذلك . وقد أفصح هذا الرهان من خطوات مكشوفة وصلت إلى درجة التأييد العلنى لبيريز من أطراف دولية وكذا اقليمية. حتى الذين حاولوا أن يمسكوا الأمور من وسطها رغبة فى إعلان الحياد لم يستروا موقفهم بل حاولوا تأييد بيريز بشكل غير مباشر ، أو فى نفس الوقت عدم الاتصال بمنافسه !! .

وعلى عكس كل الاستطلاعات التى تأتى نتائجها عادة فى ضوء ضغوط الاعلام ، وتأثيرات مختلفة الاتجاهات " داخلية واقليمية ودولية " والتى كانت تشير فى مجملها إلى إحتمال نجاح بيريز ، كما أنه على عكس المراهنات من كافة الأطراف - ذات المصلحة المباشرة بإسرائيل حالياً والتى رجحت من كفة بيريز، جاءت النتيجة على عكس كل التوقعات مشيرة إلى تفوق " نيتانياهو " على منصب رئاسة الوزراء . وحيث أن الانتخابات على هذا المنصب تجرى لأول مرة منذ إعلان اسرائيل فى ١٩٤٨ . وبات واضحاً ، أن الذين راهنوا على نجاح بيريز أصبحوا فى موقف صعب الآن . حيث سيواجهون تحدياً ضخماً يتمثل فى كيفية ازالة الحاجز الذين أقاموه بأنفسهم حين أقحموا بأنفسهم طرفاً فى الانتخابات الاسرائيلية بحجج لاتعتد فى صواب غالبيتها إستناداً إلى غياب " إرادة الفعل " من

(*) نشرت فى جريدة الوفد ، ٤ يونية ١٩٩٦ .

غالبية الأطراف ، وما يصاحب ذلك من غياب للتوازن بين الارادات المختلفة فى المنطقة، مما يرجح من إرادة اسرائيل . وهو ما يمكن أن نسميه بـ" نظرية الكسل العربى " ، أو " نظرية الفشل الكلى المتعمد للارادة العربية " مما تمخض عنه ترهل جسد هذه الأمة ، وارتكائه لفعل الغير المتمثل فى شخص السيد " بيريز " !!.

ومن خلال التأييد العلنى والفاضح ، الذى كان محل نقد شديد من بعض المحللين السياسيين فضلاً عن خصوم الديموقراطيين ، من الرئيس كلينتون لشخص بيريز باعتباره رمزاً لعملية السلام وأداة لتسهيل واستمرارية هذه العملية فى المستقبل ، فان الولايات المتحدة قد أسهمت فى التأثير على تزايد الرهان على نجاح بيريز ، وتشجيع بعض الأطراف العربية على الاندفاع نحو اسرائيل بهدف دعم بيريز للسير فى ذلك النهج الأمريكى .

فقد استقبله الرئيس كلينتون فى البيت الأبيض بعد غاراته الهمجية على لبنان وقراها والمدنيين فيها ، ووقع معه اتفاقاً استراتيجياً يضمن تفوق اسرائيل دائماً ، وزوده بأحدث أنواع الأسلحة وخاصة أحدث الطائرات المقاتلة والصواريخ، بل ذهب الرئيس كلينتون مع بيريز لحضور اجتماع منظمة "الايالك" اليهودية فى داخل واشنطن. بل أن تصريحات الرئيس الأمريكى المتتالية، ووزير خارجيته، أفصحت عن تأييد علنى مطلق ، ولأول مرة فى تاريخ الرؤساء الأمريكيين ، لأحد المرشحين وحزبه ، وهو ما يعنى انحيازاً أمريكياً مطلقاً، لدرجة أن الإدارة الأمريكية لم تجرؤ على توجيه نقداً للسلوك الاسرائيلى "البربرى" على لبنان لمدة (١٦) يوماً ، والتبرير الذى سمعته اراء هذا الصمت الأمريكى هو ذلك التلازم بين الانتخابات الاسرائيلية والانتخابات الأمريكية !!.

ولاشك أن عذراً أقبح من ذنب ، ومبرر يسقط أمام تقرير الأمم المتحدة الذى فضح مسلك الاسرائيليين فى غاراتهم الوحشية فى لبنان . فالصحيح فى تقديرنا أو الأقرب إلى الحقيقة ، أن الإدارة الأمريكية الحالية قد راهنت لمصلحتها فى المدى القصير سعياً وراء إنجاز ما فى عملية السلام فى الشرق الأوسط يدعم من رصيدها فى المناقشة على الرئاسة فى نوفمبر القادم ، وأن هذا يمكن أن يتحقق من خلال استمرارية ما هو قائم ممثلاً فى شخص بيريز بدلاً من البدء مع شخص جديد يحتاج إلى مجهود وقد يؤخر الانجاز، فضلاً عن الرهان الأكبر الذى يتمحور حول المزيد من التأثير فى اخضاع الأطراف العربية واقتناعهم بأن الفاعل هو اسرائيل ، وأن الأمل فى السلام بيد شخص معين ، وأن أمريكا كلها تقف وراء هذا الشخص لكى توهمهم بأنه من الضروري الاندفاع فى تأييده وهو ما يصب أساساً فى خلق واقع يربط اسرائيل بصنوف جديدة داخل الأطراف العربية ، لايمكن التراجع عنه حتى لو خسر بيريز .

ولاشك إذن أنه رغم تفسيرنا هذا ، فإن " أمريكا - كلينتون " لن تتأثر كثيراً ، بل على العكس ، ستوجد صعوبات بلا شك فى التعامل بين إدارة كلينتون والرئيس الجديد لوزراء اسرائيل فى بداية الأمر ، بل أن نجاح " نيتانياهو " قد يؤثر سلباً على فرص كلينتون نفسه ، حيث أن الموقف الأمريكى المنحاز تجاه بيريز سيصبح ورقة انتخابية ضد كلينتون ، خاصة وأن خصمه (دول) قد اتهمه بالفشل فى إدارة عملية السلام فى الشرق الأوسط حتى الآن ، وليس هناك انجاز حقيقى يتمثل فى سلام واستقرار حقيقيين !!

وقد يكون هذا عقاباً لكلينتون على إندفاعه فى تأييد "بيريز" ، لكنه أخفق الحساب ، ولكن يبقى الأمر أن أمريكا لاسرائيل ، واسرائيل لأمريكا !!.

كما أن نجاح " نيتانياهو " يمثل أكبر عقاب لبيريز على جريمته التي ارتكبها مؤخراً في لبنان فلم يكن مقتناً أبداً ، أن من قتل المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ ، وشرذم الآلاف وهدم القرى بما فيها بل هدم مقر الأمم المتحدة، يمكن أن يستحق حاملاً لنصف جائزة نوبل للسلام مشاركة مع رابين ، بل لا يمكن أن ننصروه صاحب القرارات القادمة في إدارة عملية السلام. فأسوأ ما يعاقب به بيريز هو أن يختم حياته السياسية بهزيمة منكرة ، وفي أعقاب تصرف أحرق كان يعتقد أنه سيدعمه انتخابياً فأنقلب عليه !! .

كما أن العقاب الآخر لنجاح " نيتانياهو " ، هو للذين يقامرون على الجيل القديم بصفة عامة . وينكرون على الجيل الجديد أن يحتل مواقع القيادة . فبيريز لديه ٧٢ عاماً ، واتسم بالغرور ، لدرجة أنه صرح بعد ادلائه بصوته، أنها أسهل انتخابات واجهها في حياته ومتأكد من الفوز بلا منازع !! ، بينما " نيتانياهو " فهو من الجيل الجديد (٤٦) عاماً ، وبينهما اثن " ربع قرن " ، وهو ما يوازي نصف عمر دولة اسرائيل التي أقيمت على أنقاض الدولة الفلسطينية!! . فهل أن الأوان للذين يقامرون على الجيل القديم أن يدركوا عمق التحولات اقليمياً ودولياً، ويتفهموا ارادة الشعوب ؟! فشامير المتعجرف كان " عجوزاً " ، وبيريز أصبح عجوزاً أيضاً ، وهؤلاء جميعاً من الجيل القديم رغم تباين اتجاهاتهما بين الليكود والعمل . ثم هل نسينا ما حدث في الولايات المتحدة منذ (٤٠ * سنوات حين اختار الشعب الأمريكي " كلينتون " رئيساً وعمره في منتصف الأربعينات ، بدلاً من " بوش " الذي تجاوز السبعين عاماً رغم انتصاراته الخارجية الكبرى آنذاك ؟! .

فالقول إذن بأن " بيريز " هو أداة لاستمرار عملية السلام ، بينما " نيتانياهو " هو أداة لعاقة هذه العملية أو تأجيلها ، هو قول مغلوط . فأجندة الأخير

فى حملته الانتخابية تضمنت [لا.. للدولة الفلسطينية ، ولا.. لاية توسعات بشأن الضفة الغربية أو المستوطنات ، ولا .. للمحادثات حول القدس ، ولا.. للانسحاب من الجولان ..] ، فهل يتذكر البعض أيضاً أجندة ، بل "أجندات" - أى برامج - قادة حزب العمل إزاء منظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب من الأراضى المحتلة، وغير ذلك ، ثم ماذا صار الوضع بعد ذلك ؟ ثم نتساءل من الذى بدأ الدخول فى عملية السلام ؟ أليس هى كتلة الليكود، بغض النظر عن قدرتها فى المراوغة ، وهو ما يفعله بيريز من حين لآخر !! ثم هل يتصور أحد ما قاله بيريز نفسه عن القدس فى مواجهة تصريحات "نيتانياهو" المعتادة له، حيث قال : " يقطع ذراعى قبل أن أوقع على أى شىء يقضى يجعل القدس عاصمة غير موحدة، وأتعهد بأن تظل عاصمة لإسرائيل موحدة" وإذا كان هذا ما قاله بيريز على الملأ ، فلماذا نخشى من كلام منافسه ، وكأنه سيصبح لا رجعة فيها !!

فالمسألة لابد أن ندركها بصورة أخرى . فنيتانياهو ، يمثل جيلاً جديداً فى إسرائيل ، ولا يقلقنا حديثه ، ولا يجب أن نزعجنا أفكاره السياسية. فكم من أفكار وبرامج إسرائيلية ، وأيضاً عربية سقطت وتراجعت !! . فالأمر يحتاج إلى جهد فى التعامل ، لكن بكل أسف فإن كثيراً من قادتنا وزعمائنا العرب استراحوا لهذا المناخ الرديء ، وتفاعلوا مع " الكسل العام " ، واندمجوا فى " الفشل الكلوى المتعمد لارادتهم العربية " حتى أصبحت هذه الإرادة مغيبة . فوجود نيتانياهو فى الساحة الآن ، عقاب أيضاً لكثير من زعمائنا الذين استراحوا كثيراً ، ولا يريدون أن يستيقظوا من نومهم العميق . ويفرض وجوده أيضاً تحدياً يتمثل فى ضرورة المراجعة لكل ما فات ، ومحاولة تجميع " الشتات العربى " ، وعلاج " الشلل فى الإرادة العربية " ، استعداداً للمواجهة مع رئيس جديد لوزراء إسرائيل ، يتسم بالحيوية والشباب . فإن وجد أمامه إرادة عربية متوازنة ، فيمكن أن يعيد التفكير

فى برامجى وبتواءم مع الواقع الحقيقى المحيط به ، وان لم يجد أمامه مثل هذا التوازن فى الارادة ، ووجد ارادة اسرائيل هى المتحكمة مع شعوره بالرهان الجماعى الخاسر والذى كان ينحاز لخصمه بيريز ، اقليمياً ودولياً ، فلا بأس من أن يقحم المنطقة فى دوامة جديدة تقود إلى عدم الاستقرار، وتعود المنطقة مرة أخرى إلى حالة التوتر الدائم ، والاستنفار المستمر .

فهل يمكن أن ندرك عمق الرسالة التى يرسلها لنا نجاح " نيتانياهو"، ورسوب بيريز ؟! حيث أن الرهان غير المحسوب على أمور غير محسوبة قد تقود إلى أمور لايمكن حساب تداعياتها ، إلا إذا استيقظ أصحاب الأمر ، وتفاعلوا مع الرسالة بسرعة ، وذلك بإعادة التوازن للمنطقة فى مواجهة الارادة الاسرائيلية الفاعلة المدعومة بالولايات المتحدة فى جميع الظروف وبغض النظر عن الأشخاص.

وهذا هو السبيل لإرغام الرئيس الجديد لوزراء اسرائيل على أن يفكر بمنطق الجيل الجديد الرامى للسلام العادل بين جميع الأطراف ، لا بمنطق الأجداد القائم على التوسع بلا حساب .

* * * * *

المبحث الثاني

العوامل الحاسمة في سقوط ظاهرة "بيتناياهو"

خلال المحاضرات العامة خارج أسوار الجامعة، كان الشباب يبادرون دائماً على مدار السنوات الثلاث الماضية، ما هو الحل مع نيتناياهو المعادي للسلام، والذي لا يبشر بخير في تصريحاته أو سلوكياته ؟ وكان ردّ عليهم أن "نيتناياهو" ظاهرة ضد منطق التاريخ الذي دارت عجلاته صوب السلام في صراع امتد طوال هذا القرن، وازداد عنفاً مع تأسيس الدولة الاسرائيلية الصهيونية في عام ١٩٤٨، وبالتالي فإن التاريخ سيتجاوز. وطرح عليهم احتمالين : أولهما: إما أن يسير في تيار السلام المندفَع بقوة قبول كل الأطراف الإقليمية والدولية ويحترم الاتفاقات ، ويبرز اسرائيل كدولة لا عصابة أو نتوء ، ويسعى إلى اكتساب الشرعية السياسية لهذا الكيان الاسرائيلي في قلب المنطقة العربية، وثانيهما: أو أنه سيسير في مجرى السقوط حتى يصل إلى الهاوية. ولأنه غير قادر على السير في عملية السلام ، بل وغير راغب أيضاً وأبرز ذلك في عدم قدرته على تنفيذ اتفاق "واي ريفر " الأخير ، لذلك فإن الأرجح هو السقوط .

وقد بدأ السقوط بعد أقل من عامين ونصف ، حيث انتزع منه الكنيست ثقته في حكومته ، ودعا إلى انتخابات مبكرة، حاول أن يحدد موعدها بعد خمسة أشهر ليتجاوز الرابع من مايو ، وهو موعد الإعلان عن ميلاد الدولة الفلسطينية، لعله يستطيع أن يكتسب بعض التأييد من الناخب الاسرائيلي عندما يهدد ويتوعد اذا ما أعلنت هذه الدولة ، وعندما تستجيب السلطة الفلسطينية لتهديداته وتؤجل الموعد ، فيثبت للناخب الاسرائيلي أنه الأقوى في فرض ارادته !! ولاشك أنه واهم في كل تفسيراته وتوقعاته ، وأن سقوطه تكاد تكون مسألة : حتمية" ، بحكم عوامل متداخلة داخل اسرائيل وفي محيطها الاقليمي والدولي .

(٥) نشرت بجريدة الاهرام في ١٠/٥/١٩٩٩ ، وجريدة الوفد في ١٧/٥/١٩٩٩ .

وفكرة هذا المقال تدور حول تحليل لأهم العوامل الحاسمة في سقوط هذا الرجل " الظاهرة " . ويمكن بلورة أهم هذه العوامل فيما يلي :

١ - معاداة خيار السلام مع الفلسطينيين والعرب : من خلال متابعة تصريحات نيتياهو وحزبه " الليكود " ، وبرنامجه الانتخابي الذي أعلن في الأسابيع الأخيرة الماضية، وبالنظر إلى بدء إعلان حملته الإنتخابية من قلعة داوود في القدس الشرقية مشيراً إلى أنه لا مناص على إعتبار القدس مدينة موحدة وهي عاصمة إسرائيل الأبدية، في الوقت الذي يتهم خصمه باراك، وحزبه "العمل"، بأنهم سيفرطون فيها حال فوزهم، يتضح أنه رجل معادياً للسلام ولازال عند تشدده وأفكاره القديمة التي أتت به إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ . فسيظل في بناء وتوسيع وعسكرة المستوطنات، وضد إقامة الدولة الفلسطينية إلى الأبد، مع محدودية السلطة الفلسطينية إلى الأبد، وتوسيع المستوطنات في الجولان الذي لا يرى أي إنسحاب منها في الأفق، وي طرح منطقة الاستعلائي ازاء سوريا مطالباً إياها بالبدء في مباحثات السلام بدون شروط وتجاهل كل الخطوات التي تمت في ظل حكومة رابين وبيريز . فضلاً عن انه يستتق أحداثاً جديدة هي في الأصل مستقرة بحكم الاتفاقات الدولية، حيث يطرح اصراره على إلغاء قرار التقسيم الذي أتت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، محاولاً بذلك أن يتلاعب بكل ما هو قد استقر لإثارة القلق والاضطراب. في الوقت الذي يقف باراك وحزب العمل على الضفة الأخرى فيطرحون أفكاراً جديدة في مواجهة الناخب الإسرائيلي، بالاتفاق على التعليم بدلاً من المستوطنات، والنهوض بالخدمات والاقتصاد بدلاً من السعى نحو عدم الاستقرار في المستوطنات، ولديهم الإستعداد للتفاوض مع سوريا من حيث توقفت آخر المباحثات قبل مجئ نيتياهو، والإسحاب من جنوب لبنان خلال عام، وليس لديهم مانعاً للموافقة على إعلان الدولة الفلسطينية بشروط قابلة للتفاوض. أي أن باراك يطرح نفسه كشخصية مرنة، يمكنها التعامل مع عملية السلام ودفعها للأمام تحقيقاً لأمن واستقرار وتقدم إسرائيل.

وإذا نظرنا لأحداث الاستطلاعات حول ترتيب القضايا التي تهم الناخب الاسرائيلي، والتي يمكنها حسم نتائج الانتخابات القادمة، أجراه معهد جالوب على عينة من ٥٦٠ شخصاً، إتضح أن ٦٧٪ أكدوا على عملية السلام والأمن، بينما اختار ١٩٪ الاقتصاد والقضايا الاجتماعية . وهذا ما يؤكد أولوية موضوع السلام بالنسبة للناخب الاسرائيلي، ومع معاداة نيتنياهوو للسلام وتشدده، مقابل مرونة واضحة من باراك وحزب العمل ، فإن هذا سيؤدي إلى سقوط ظاهرة "نيتنياهوو" في هذه الانتخابات .

٢ - تزايد ضحايا العنف وتصاعد الخسائر البشرية : فقد ثبت ، وعلى عكس ما يشيعه نيتياهو ، أن ضحايا العنف في عهده خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد تضاعفت . فقد بلغ هؤلاء منذ اتفاق أوسلو حوالي ٢٠٠ قتيل، وألف جريح ، أكثر من نصفهم وقعوا في عهده ، وهذا من نتائج العنف المعتاد من الفلسطينيين للعنف الاسرائيلي ، فضلاً عن تطور نوع هذه العمليات الاستشهادية. كذلك فإن الخسائر البشرية في جنوب لبنان نتيجة عمليات الأعمال الفدائية لحزب الله ضد الجيش الاسرائيلي ، فقد تضاعفت في عهد نيتياهو بالمقارنة بمن سبقوه ، وهو ما حدا به بمناشدة لبنان قبول الاتفاق على الانسحاب الاسرائيلي ، وإلا سينسحب بإرادة منفردة ، وأصبحت هذه الخسائر ورقة انتخابية تدور حول موعد الانسحاب من الجنوب اللبناني !! .

٣ - تدهور الاقتصاد الاسرائيلي في عهد نيتياهو : ففي ضوء تراجع خيار السلام، وتزايد ضحايا العنف ، والشعور بالقلق وعدم الاستقرار في ظل حكومة هذا الرجل ، أن تعرض الاقتصاد الاسرائيلي لتدهور غير مسبوق

ومن مؤشرات ذلك ، تراجع حركة الاستثمارات إلى النصف تقريباً خلال
عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧ ، أى من مليار و(٤٦) مليون دولار إلى
٨٠٦ مليون دولار . كما حدث انخفاض فى عدد السياح الأجانب بنسبة
١٢٪ عام ٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧ ، وبلغ الناتج المحلى ٨٪ عام ٩٨ ،
مقابل ٢٤٪ عام ١٩٩٧ . وارتفعت البطالة بنسبة ١٢٪ مقابل ٧٪
عام ١٩٩٧ ، وزاد حجم الاستيراد وانخفضت معدلات التصدير ،
وانخفض معدل مستوى المعيشة بنسبة ٩٪ مقابل ١٤٪ عام ١٩٩٧ ،
وهذا من واقع تقرير مكتب الإحصاء العام الاسرائيلى ، وتقرير بنك
اسرائيل للاقتصاد الاسرائيلى لعام ١٩٩٨ . ومن ثم أصبح غير مقبول
استمرار مثل هذه الحكومة برئاسة نيتنياهو .

• وهذا بخلاف تفاقم المشاكل الاجتماعية الحادة، وتدهور مستوى معيشة
اليهود الشرقيين والمهاجرين السوفييت ، وتمزق كتلة الليكود ذاتها والتي
أخرجت للوجود حزب الوسط بقيادة موردخاى ، ومعه (شاحاك ،
ومريدور) وهؤلاء الثلاثة كانوا أقطاب فى الليكود مما يعد له من التأثير
السلبى والحاسم على المؤيدين لنيتنياهو .

• وتفصح هذه العوامل الحاسمة عن نفسها فى هذه الأونة وخلال الأيام
الأخيرة السابقة على الانتخابات المقررة فى ١٧ مايو القادم فى عدد من
الأمر أبرزها :

• تزايد الفجوة فى قياسات الرأى العام الاسرائيلى الأخيرة لصالح
باراك بعدد (٨) نقاط (٥٠٪ لصالح باراك مقابل ٤٢٪ لصالح
نيتنياهو) ، وذلك بعد أن كانت نتيجة الاستطلاعات السابقة تشير
إلى التفارب ، أو ترجيح كفة أحدهما بنسبة محدودة طوال الأشهر
الثلاثة الماضية.

• صعوبة حسم نتيجة الانتخابات لصالح أحد المرشحين الخمس لمنصب رئيس الحكومة في الجولة الأولى المقررة في ١٧ مايو، وإن كان سيترتب عليها دخول أعلى اثنين حصلاً على أصوات الناخبين تحت ٥٠ ٪ ، لجولة ثانية في ٦/٢ القادم . ومن المرجح دخول باراك ونييتياهو إلى الجولة الثانية بتقدم تباراك ، والحسم النهائي لصالحه باحتمال كبير .

• أن الفئات التي عانت من جراء تدهور الاقتصاد الاسرائيلي في عهد نييتياهو، غالباً ما ستصوت لصالح العمال وباراك ، وهو ما يوضح تأثير العوامل الموضوعية على اتجاهات التصويت ، وعلى مقاومة نييتياهو "الظاهرة".

• أن تعدد المرشحين على مقعد رئاسة الحكومة الاسرائيلية، وزيادة عدد الأحزاب المتنافسة إلى ٣٤ حزباً ، فضلاً عن وجود تكتلات لها تأثير واضح في عملية التصويت، ترجح من أهمية التحالفات من اللحظة الأخيرة والتي يمكن أن تلعب دوراً ايجابياً في زيادة عدد المقاعد للأحزاب الكبرى . وهنا فإن الصوت العربي الذي ساند نييتياهو في انتخابات ١٩٩٦، أكدت كل الاستطلاعات أنه لن يكرر هذه المأساة مرة أخرى، وأن الأغلبية (٥٧ ٪ تقريباً) ستصوت لباراك ، وحوالي ٢٥ ٪ ، ستصوت للمرشح العربي (عزى بشارة) ، ١٢ ٪ لموردخاي ، ٦ ٪ لنييتياهو، طبقاً لآخر الاستطلاعات قبل الانتخابات بأقل من أسبوعين . وهذا ما يشير إلى تعزيز عامل خيار السلام الذي يطمح إليه العرب في ظل باراك، بعد أن فشل توقعهم في ظل نييتياهو .

وفى تقديرى أن التحالفات المحتملة قبل الجولة الأولى من الصعب تقديرها لتأثير ذلك على المرشحين الخمس مستقبلاً ، إلا أن المتوقع أن ينضم مؤيدو الوسط (موردخاى) ، والتجمع العربى (عزمى بشارة) ، إلى باراك وهو ماسيرجج من المركز الانتخابى له ، مقابل انضمام بينى بيجين الممثل لليمين الاسرائيلى إلى نيتنياهو ، وهو ما لن يحدث نتيجة كبيرة لصالح الأخير فى معركته المتوقعة ضد باراك فى الجولة الثانية .

وفى المعنى الأخير ، فإن صعود نيتنياهو المفاجئ كان بمثابة حدث يعبر عن واقع اقليمى ممزق ، وواقع اسرائيلى داخلى أكثر تمزيقاً . فى عام ١٩٩٦ ، وظل معادياً لعملية السلام ، وتصور أن " فتوته " وشبابه يقودان إلى الغرور والغطرسة والاصرار على تحويل مجرى التاريخ لحسابه الشخصى ، وهو ما جعل منه ظاهرة تحتاج إلى تحليل موضوعى فى المستقبل . فكل العوامل الداخلية والاقليمية والدولية تقف ضده ، ولذلك فالاحتمال الأقوى عندنا هو سقوط هذه الظاهرة " نيتنياهو " والأيام القادمة ستشهد ذلك ، وهو درس للزعامة الاسرائيلية القادمة علها تعى الدرس !! .

المبحث الثالث

قياسات الرأي العام في الانتخابات الاسرائيلية وإحتمالات المستقبل (*)

تلعب قياسات الرأي العام في المجتمعات الديمقراطية، أهمية كبيرة، وخاصة في أوقات الأزمات والقضايا الكبرى، وفي أوقات الانتخابات العامة. ولهذا الدور وجهان، الأول يتعلق بالكشف عن التوجهات السائدة للمواطنين وقت القياس تجاه القضية أو المرشحين، والثاني ينصرف إلى التأثير على اتجاهات الناخبين عند الادلاء بالصوت وهي بذلك قد أوحى لهم ضمناً بما يجب أن يتجنبوا إليه، وهذا هو مكن خطورة قياسات الرأي العام. لذلك فإن الدقة الواجبة من خلال الأدوات العلمية في عملية القياس تعتبر أمراً أساسياً في ارتفاع المصداقية فيها، فضلاً عن الأمانة العلمية الواجبة التي تتجاوز فكرة الانحياز لهذا أو ذلك.

كما أن هذه القياسات تلعب دوراً إضافياً قد لا يستوعب إنتباه الكثيرين، ويتمثل في منع إتخاذ القرارات، أو حجب رأي معين عن الأملان تجاوباً مع الاتجاهات السائدة للرأي العام وإحتراماً له.

ونموذج ذلك، ما حدث في قضية كلينتون الأخيرة، حيث وقفت قياسات الرأي العام المساندة لكلينتون حائلاً أمام تصاعد تأييد غالبية الكونجرس بالعزل في فضيحة "مونیکا - جيت". وأشك كثيراً لَو أن هذه القياسات لم تكن في صالحه، لكننا أمام أحد احتمالين إما مبادرته بالاستقالة بعد قرار مجلس النواب بإقالته، وإما إصرار مجلس الشيوخ على تأييد قرار الإقالة الذي أصدره مجلس النواب.

* كتبت في ٢١ / إبريل / ١٩٩٩، ولم تنشر.

• ولذلك فأنتى أحرص دائماً على متابعة وتحليل هذه القياسات فى الانتخابات العامة والقضايا الهامة. ومع متابعة الشئون الاسرائيلية وانتخاباتها المبكرة التى ستجرى صباح يوم ١٧ مايو القادم ، فانه يمكن توقعات المستقبل من خلال رصد وتحليل تطور قياسات الرأى العام الاسرائيلى خلال الفترة الماضية وقبل الانتخابات بنحو ثلاثة أسابيع .

فالخريطة الانتخابية بعد الانتهاء من الترشيحات لمنصب رئيس الوزراء على وجه الخصوص تشير إلى وجود خمسة متنافسين على هذا المقعد، وهم : بنيامين نتنياهو (ممثلاً لكتلة الليكود) ، وأيهود باراك (ممثلاً لحزب العمل) ، وموردخاي - وزير الدفاع السابق والمنشق عن نتنياهو (ممثلاً لحزب الوسط الجديد) ، وبني بيجين (ممثلاً لليمين الاسرائيلى) ، وأخيراً : عزمى بشارة (ممثلاً لعرب اسرائيل) . ولكن هذه الخريطة تتسع لتشمل أحزاب وقوى سياسية أخرى مع التناقص على مقاعد الكنيست (البرلمان الاسرائيلى) .

ومن أول وهلة ، فانه يلاحظ مع وجود مرشحين آخرين خارج نطاق مرشحي الكتلتين الأساسيين وهما (العمل والليكود) ، يصعب تصور إمكان الفوز لأى من المرشحين الخمسة من أول جولة، والمقرر لها يوم ١٧ مايو القادم. وقد تكون الاعادة فى الجولة الثانية المقرر لها أول يونيه ١٩٩٩ ، قاصرة على باراك وبنيتياهو باعتبارهما زعيمى أكبر تكتلين سياسيين منذ إنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وحتى الآن. ولكن قد تحدث المفاجآت باحتمال انسحاب هؤلاء المرشحين الثلاث الآخرين أو اثنين منهم، حيث من الممكن تصور اجتياز الانتخابات لمقعد رئيس الوزراء من أول جولة فى ١٧ مايو القادم لصالح باراك أو بنيتياهو!!

• ولكى تتسق هذه القراءة الأولية للخريطة الانتخابية فى اسرائيل، مع التوقعات الصحيحة من جانب ، والواقع الفعلى من جانب آخر ، فان تحليل تطور استطلاعات الرأى قد تساعد على ذلك ، تمهيداً لمناقشة الظروف الموضوعية المؤثرة فى نتيجة العملية الانتخابية فى مقال آخر بإذن الله .

فمنذ بداية السباق على رئاسة مجلس الوزراء وعضوية الكنيست ، عقب قرار البرلمان الاسرائيلي في ١٩٩٨/١٢/٢١ ، بإجراء انتخابات مبكرة بأغلبية ٨١ صوتاً مقابل ٣٠ صوتاً ، وامتناع (٤) أصوات ، وغياب (٤) آخرين ، واستطلاعات الرأي لم تهدأ أسبوعياً . وتركز هذه الاستطلاعات بشكل أساسي على منصب رئيس الوزراء القادم أكثر من التركيز على تكوين البرلمان (الكنيست) ودون تجاهله بالطبع ولكن على مسافات زمنية متباعدة. وقد دارت الاستطلاعات خلال شهري ديسمبر ٩٨ ويناير ١٩٩٩ حول ثلاثة متنافسين على مقعد رئيس الوزراء وهم : نيتتياهو ، وباراك ، وشاحاك)، وقد أوضحت هذه الاستطلاعات المبكرة عن تقدم شاحاك وباراك ، وتراجع نيتتياهو ومثال ذلك : استطلاع معهد جالوب المنشور في جريدة معاريف في ١٩٩٨/١٢/٢٥ ، أشار إلى فوز باراك بنسبة ٣٠٪ يليه نيتتياهو ٢٧٪ ، ثم شاحاك ٢٠٪ . أما استطلاع مؤسسة (داهاف) المنشورة في جريدة (يديعوت احرونوت) ، فقد أوضح تفوق شاحاك بنسبة ٤٩٪ مقابل ٣٧٪ في الجولة الثانية، وباراك ، ٤٤٪ ونيتتياهو ٤٢٪، بينما هناك ١٤٪ لم يحسموا أمرهم .

وقد سار هذا الوضع خلال يناير ٩٩ في استطلاع لصالح باراك ، وآخر بتعادل باراك ونيتتياهو ، وثالث يعزز فرص فوز " شاحاك " في حالة وصوله للجولة الثانية أمام نيتتياهو ، وبنسبة ٤٨٪ .

وخلال شهري فبراير ومارس ١٩٩٩ ، فقد تقاربت النسب بين باراك ونيتتياهو ، مع احتمالات فوز باراك في الجولة الثانية ، وبعد أن حسم حزب الوسط مرشده حيث أصبح موردخاي بدلاً من شاحاك ، فإن المرشح الجديد داخل حلبة السباق في المركز الثالث ، ثم جاء بعده (بيني بيجين) ممثل اليمين المتشدد في المركز الرابع . ولا زالت فرص المرشح العربي منعدمة في الاستطلاعات ويبدو أنهم يتجاهلونه !!

ومن أمثلة ذلك استطلاع صحيفة معاريف في ١٩٩٩/٢/٢٢ الذي يشير إلى نيتناياهو سيحصل في الجولة الأولى على ٣٧٪ مقابل ٣٦٪ لباراك ، ١٧٪ لموردخاي ، ثم بينى بيجين (٥٪) ، إلا أن الجولة الثانية وهو ما يعزز فرص نيتناياهو في الفوز في الجولة الثانية بنسبة ٤٧٪ مقابل ٤٦٪ لصالح باراك ، وهو توقع ضئيل للغاية ، بينما في حالة فوز موردخاي في الجولة الأولى فانه سينتصر على نيتناياهو بحصوله على ٥١٪ مقابل ٣٩٪ لنيتناياهو ، وهذا يؤكد ضرورات التنسيق بين باراك وموردخاي ، لإسقاط خصمهما نيتناياهو ، ويبدو أن المسألة تواجهها مشاكل ضخمة وفي استطلاع الأسبوع الثالث لمارس أشار معهد جالوب إلى أن باراك سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤٤٪ لنيتناياهو ، في الجولة الثانية ، بينما جولتهما الأولى ستشهد تعادلاً بحصول كل منهما على ٣٦٪. وهذا يشير إلى استمرار تفوق باراك وإن كان بفارق بسيط جداً. إلا أن شهر إبريل ومن بدايته وقبل إجراء الانتخابات بستة أسابيع بدأت الاستطلاعات تتكشف وتزايد. ومن ذلك مثلاً استطلاع الأسبوع الأول والثاني لمعهد جالوب المنشور على صفحات معاريف، أكد فوز باراك على نيتناياهو (٥٥٪ مقابل ٤٢٪ ، ثم ٤٦٪ مقابل ٤٣٪ في الجولة الثانية ، بفارق ٣ نقاط ، مع تساويهما في الجولة الأولى ، وفي بداية الأسبوع الثالث لإبريل ، نشرت معاريف استطلاع جالوب الذي أكد حصول باراك على ٤٨٪ مقابل ٤١٪ لنيتناياهو في جولة الإعادة أول يونيو ٩٩ ، وهذا يؤكد استمرار تفوق باراك عن الأسبوع السابق ، بعد أن كان الفارق ٣ نقاط فقط لصالحه . إلا أن آخر الاستطلاعات وقبل إجراء الانتخابات بأربعة أسابيع فقط ، تشير إلى تقلص الفارق بين باراك ونيتناياهو إلى نقطتين فقط، بعد أن كانت (٧) نقاط في الأسبوع السابق (صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٩٩٩/٤/٢٠) ، بينما أشارت صحيفة (يديعوت أحرونوت) ، في استطلاعها إلى أن الفارق لصالح باراك (٥) نقاط على نيتناياهو.

أما ما يتعلق باستطلاعات الرأي بشأن عضوية الكنيست ، فيمكن الإشارة إلى أهم استطلاعين : الأول في ٢٠ فبراير الماضى نشرته صحيفة (يديعوت أחרونوت) ، أشار إلى أن حزب العمل سيحصل على ٣٠ مقعداً ، و ٢٤ لليكود ، (١٣) للوسط ، بينما (٥٣) مقعداً سيظلوا لصالح الأحزاب الأخرى التى تصل إلى ١٢ حزبا وكتلة سياسية ، وهى أحزاب صغيرة .

أما الاستطلاع الثانى الذى أعده معهد جالوب ونُشر فى صحيفة معاريف ، فقد أشار إلى حصول حزب العمل على ٢٨ مقعداً ، مقابل ٣٤ فى انتخابات ٩٦ ، والليكود (٢٠) مقعداً مقابل ٣٢ فى الانتخابات الماضية ، بينما حزب الوسط الجديد سيحصل على ١٣ مقعداً ، والباقي وهو (٥٩) مقعداً سيتناثر بين الأحزاب الصغيرة وهى التى ستمثل قِداً كبيراً على تشكيل الحكومة القادمة وانتلافها الحاكم بقيادة رئيس الوزراء القادم .

والخلاصة الأولى تشير إلى ما يلى من واقع هذه الاستطلاعات :

- أن احتمال حسم رئاسة الوزراء فى الجولة الأولى مسألة عسيرة للغاية ، ولذلك فإن احتمالات الجولة الثانية كبيرة جداً .
- أن المتنافسين فى الجولة الثانية غالباً هما : باراك ، ونييتايهاو ، وتشير أغلب هذه الاستطلاعات حتى قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع باحتمالات فوز باراك على الأخير وبنسبة محدودة .
- أن الاستطلاعات القائلة بأنه فى حالة فوز موردخاى فى الجولة الأولى ودخوله فى منافسه فى الجولة الثانية مع نييتايهاو ستؤدى إلى فوز حاسم لموردخاى ، تكشف عن عمق الفجوة بين هذين الشخصين لدى رأى العام ، وهو ما يرجح من أهمية التنسيق بين موردخاى وباراك فى حالة فوز أيهما فى الجولة الأولى تمهيداً للجولة الثانية. على الرغم من أن هناك بعض الآراء التى تشير إلى احتمالات مساندة موردخاى عشية ليلة

انتخاب الجولة الأولى فى حالة شعوره بعدم انجاز شىء ملموس لصالح
حزبه ، وفى حالة التأكد من تأثير هذه المساندة على الفوز الحاسم لباراك
ضد نيتنياهو .

- أن تكتلات حزب العمل ، والليكود سيتراجع حجمها فى الكنيست لصالح
حزب الوسط الجديد ، ولأحزاب الصغيرة مما سيمثل قيوداً هائلة على
رئيس الحزب القادم عند تشكيله للانتخابات ، وعند اضطراره للدخول فى
قرارات مصيرية ، ومن ذلك عملية السلام واقامة الدولة الفلسطينية
والانسحاب من جنوب لبنان والجولان ، وغير ذلك .

تلك هى الملاحظات الأولى على الخريطة الانتخابية من واقع
الاستطلاعات ، التى يلاحظ عليها عدم نشر حجم عينتها من جانب ، وحجم
الأخطاء المتوقعة ، وهو ما يجعلنا نتحفظ على هذه النتائج ولا نأخذها على
اطلاقها. خاصة اذا عرفنا أن أحد الاستطلاعين الرئيسيين لمعهد " " ، ينشر فى
صحيفة معاريف ، بينما الأخرى لمعهد داهاف بالتعاون مع مؤسسات أخرى ،
ينشر فى صحيفة (يديعوت أحرونوت) ، ولكلاهما ميول سياسية مع الكتلتين
الرئيسيتين (العمل والليكود) . كما أنه علينا أن نتذكر أن الفروق البسيطة لا تقود
إلى توقعات كبرى ، كما أن الفروق الكبيرة تؤخذ بحذر فى بعض الأحيان خاصة
فى إسرائيل ، كما حدث فى انتخابات ١٩٩٦ حيث كانت لصالح بيريز بفارق كبير
وهذا يكشف لنا حجم التغير الحاد فى الآراء السياسية للإسرائيليين من استطلاع
لآخر ثم إلى الواقع ، علينا فى النهاية أن نتقرب !! .

• • • • •

المبحث الرابع

مصادقية قياسات الرأي العام فى الانتخابات الاسرائيلية (*)

أصبح فى غير مجال للشك ، اعتبار قياسات الرأي العام ذات أهمية كبرى للتعرف على اتجاهات المواطنين تجاه بعض القضايا، والكشف عن غير المعلن لدى الناس إزاء مسألة ذات جدل كبير، وخاصةً فى مجالات الانتخابات العامة وأوقات الأزمات الكبرى ، وغير ذلك .

وتكتسب هذه الاستطلاعات أهميتها ومصادقيتها فى الدول الديمقراطية التى لاتضع قيوداً أمام أجهزة قياسات الرأي العام ، عكس ما يحدث فى الدول غير الديمقراطية .

وقد ذاع صيت هذه الاستطلاعات بشكل جاد وحاسم ، منذ إنشاء معهد "جالوب - Gallup " ، بالولايات المتحدة الأمريكية لوحدة قياسات اتجاهات الرأي العام ويدعم عدد من الصحف الكبرى هناك، عام ١٩٣٦ ونال هذا المعهد شهرته ومصادقيته بعد ثبوت كفاءته فى التنبؤ بفوز "روز فلت" على منافسه فى حركة الانتخابات الأمريكية. ثم إستمرت نجاحاته حتى واجه نكسته فى تنبؤاته عام ١٩٤٨ فى إنتخابات الرئاسة الأمريكية، ثم سرعان ما عادت له الثقة عام ١٩٦٠، حيث توصل إلى نتائج ذات ثقة مرتفعة أثناء الحركة الإنتخابية بين كيندى ونيكسون، وتوقع فوز كيندى، وهو ما حدث فعلاً .

وأنشئت بعد ذلك، معاهد ومراكز لاستطلاعات الرأي العام فى الولايات المتحدة وأوروبا وغالبية الدول الديمقراطية، لا تحصى. ومن بين هذه الدول "إسرائيل" الذى أنشئ فيها فرع لمعهد جالوب الأمريكى ينشر نتائجه فى صحيفة

• كتبت فى ١٩٩٩/٥/٢٨، ولم تنشر .

معاريف الإسرائيلية بانتظام، فضلاً عن بعض المراكز الأخرى التي تعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى قيام محطات التلفزيون وبعض الصحف باستطلاع الرأي العام وهو ما ظهر في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي تمت في ١٧ مايو الماضي، والتي حسمت لصالح "يهودا باراك" في مواجهة خصمه "نتنياهو"، من الجولة الأولى .

ويهدف هذا المقال تحليل دور قياسات الرأي العام في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة على وجه الخصوص، ومدى إمكانية التأثير على الناخبين والمرشحين في نفس الوقت .

ومن خلال متابعة مسيرة السباق على رئاسة الحكومة الإسرائيلية وعضوية الكنيست، عقب القرار البرلماني الإسرائيلي في ١٩٩٨/١٢/٢١ بإجراء انتخابات مبكرة بأغلبية كبيرة فاقت الثلثين، وعلى مدار خمسة أشهر كاملة، يمكن القول بأن استطلاعات الرأي العام في هذا الشأن مرت بثلاثة مراحل أساسية .

* المرحلة الأولى : (مرحلة التعادل) : وهي التي تشمل شهري ديسمبر ٩٨، ويناير ١٩٩٩، حيث دارت الاستطلاعات حول ثلاثة متنافسين على مقعد رئيس الحكومة وهم (نتنياهو، باراك، شاحاك) .

وقد أفصحت هذه الاستطلاعات المبكرة من تقدم شاحاك وباراك، مع التقارب مع نتنياهو. ومثال ذلك : استطلاع معهد " جالوب" المنشور في جريدة معاريف في ٩٨/١٢/٢٥، أشار إلى فوز باراك بنسبة ٣٠٪ يليه نتنياهو ٢٧٪، ثم شاحاك ٢٠٪. أما استطلاع مؤسسة (داهاف) المنشور في جريدة (يديعوت أحرונوت)، فقد أوضح تفوق شاحاك بنسبة ٤٩٪ مقابل ٣٧٪ في الجولة الثانية، ثم باراك ٤٤٪، ونتنياهو ٤٢٪ وقد سار هذا الوضع خلال شهر يناير ٩٩، حيث وجدنا استطلاع لصالح باراك، وآخر بتعادل باراك و نتنياهو، وثالث يعزز فرص فوز "شاحاك" في حالة وصوله للجولة الثانية أمام نتنياهو وبنسبة ٤٨٪. وكل ما يلاحظ على هذه المرحلة أنها تتسم بالتقارب والتعادل بين الخصمين الرئيسيين،

باراك ونيتياهو"، دون تجاهل للمرشح الذى كان مطروحاً آنذاك وهو "شاحاك"، وهو الذى انقسم عن نيتياهو والليكود .

* المرحلة الثانية : (مرحلة التردد) : وتغطى هذه المرحلة شهرى فبراير ومارس ١٩٩٩، حيث كشفت الاستطلاعات فى هذه الفترة عن تزايد حدة التنافس بعد حسم حزب الوسط لمرشحه الذى أضحى " موردخاى" بدلاً من شاحاك، ليصبح المرشح الثالث رسمياً بعد باراك ونيتياهو. ثم دخل حلبة السباق " بينى بيجين" مرشحاً لليمين المتشدد، ليصبح المرشح الرابع. بالإضافة إلى المرشح الخامس وهو عربى إسرائيلى يدعى د. عزمى بشارة، وهو الذى تم تجاهله تماماً فى الاستطلاعات خلال هذه المرحلة. ومع تزايد التنافس، والمزايدات الانتخابية، أشارت الاستطلاعات إلى احتمالات فوز " نيتياهو" مرة، ثم فوز باراك فى استطلاع آخر، ثم فوز موردخاى فى ثالث، وهكذا، كما أن الحسم فى الغالب لن يكون فى الجولة الأولى من الانتخابات فى ١٧ مايو/ ١٩٩٩ .

ومن هذه الاستطلاعات ما نشر فى صحيفة معاريف فى ٢٢ فبراير / ٩٩، تضمن حصول نيتياهو فى الجولة الأولى على ٣٧٪ ، مقابل ٣٦٪ لباراك ، ثم ١٧٪ لموردخاى ، ثم بينى بيجين (٥٪) . وفى الجولة الثانية سيفوز نيتياهو بنسبة ٤٧٪ مقابل ٤٦٪ لباراك .

أما إذا فاز موردخاى فى الجولة الأولى ، فانه سينتصر بنسبة ٥١٪ مقابل ٣٩٪ لنيتياهو .

وبعد أقل من شهر فى ٢١ مارس، أشار استطلاع لمعهد جالوب إلى أن باراك سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤٤٪ لينتياهو فى الجولة الثانية ، بينما الجولة الأولى سيخرج منها معادلين بحصول كل منهما على ٣٦٪ فقط .

• المرحلة الثالثة : (مرحلة الحسم) : وهي تغطي شهري أبريل ومايو/٩٩. حيث اشتعل التنافس ، وأعلنت البرامج الانتخابية لكل التكتلات الحزبية (الليكود والعمل والوسط واليمين وغيرهم) . وبدأ العد التنازلي للانتخابات بعد اعلان الحملة الرسمية قبل اجرائها بثلاثة أسابيع ، وبدأت المناظرات المباشرة وغير المباشرة ، وبدأت الضغوط على الناخبين لعمل آثارها وهو ما بدأ يظهر واضحاً في الاستطلاعات خلال هذه المرحلة . وقد اتسمت هذه المرحلة في بدايتها بالتوجس بعض الشيء ، ثم الاعلان على أن هناك جولة ثانية بين أعلى المرشحين وانحصرت المنافسة بين أقوى خصمين للجولة الثانية التي كان مقرراً لها ٢ يونيو ١٩٩٩ ، وهما : باراك ونيتهاهو . كما بدأت الاستطلاعات تعمل احتمالاتها بشأن إمكان الحسم في الجولة الأولى بشروط تنازل المرشحين الآخرين وخاصة موردخاي وعزمي بشارة . فضلاً عن الاستطلاعات بدأت تبرز المرشح العربي كمرشح رابع قبل بني بيجن ، رغم تواضع النسبة ٣٪ تقريباً ، وهو ما بدأ يعكس تزايد ثقل الصوت العربي في التأثير على مسار الانتخابات وكل هذا أسهم بصورة مباشرة في تحريك الاستطلاعات نحو نتائج تعكس الواقع الفعلي في اسرائيل . حيث بدأت كفة باراك تتزايد تدريجياً لصالحه . ومع كل استطلاع جديد ابتداءً من ابريل ٩٩ وحتى يوم اجراء الانتخابات في ١٧ مايو الماضي ، بدأت النقاط تتزايد لصالح باراك ، نقطتين ثم اربع ، ثم ست ، ثم ثمانية ثم عشرة والتأرجح بين عشرة وحتى ١٣ نقطة . وقد جاءت نتيجة الانتخابات متوافقة مع هذه الاستطلاعات ، حيث حصل باراك على ٥٦٪ مقابل ٤٤٪ لنيتهاهو بفارق ١٢٪ .

ودون الاستفاضة فى الاشارة الى الاستطلاعات العديدة التى نشرت فى كل الصحف التى كانت تتابع هذه المعركة الانتخابية باهتمام كبير، نلاحظ أن نيتنياهو كان يقلل من شأن هذه الاستطلاعات ، مفسراً أن نتائجها تعكس ترجيح أصوات اليهود الروس. وهو ما حدا به المبادرة بزيارة روسيا ومحاولة التقرب من هؤلاء للحصول على تأييدهم . كذلك كان نيتنياهو يتحدى بفوزه حفاظاً على أمن إسرائيل ومستقبلها ، معتبراً أن كافة الاستطلاعات فى معركة ١٩٩٦ كانت ترجح فوز شيمون بيريز لكن فاز وانتصر على هذه الاستطلاعات ، وتناسى أن فوزه كان بنسبة ضئيلة جداً كانت تستلزم منه مجهوداً كبيراً لدعم مركزه الجماهيرى. إلا أنه فشل فى ذلك والدليل سحب الثقة من حكومته قبل مدتها الرسمية بعام كامل ، وتعرضه لمحاولات عديدة لسحب الثقة على مدار العامين والنصف قبل آخر اقتراع ثقة فى حكومته فى ديسمبر الماضى .

• وكان لهذه الاستطلاعات وتزايد الفجوة بين باراك ونيتنياهو ، لصالح الأول ، تأثيره فى أحداث الانقسام فى كتلة الليكود وفى تفكك فريق الحملة الانتخابية لينتياهو ، إلى حد اعلان مدير حملته الأمريكى رغبته فى الانسحاب بعد أن تأكدت هزيمة نيتياهو قبل اسبوع من الانتخابات ولا شك أن حسم هذه الانتخابات فى الجولة الأولى جاء نتيجة الانسحاب لكل من المرشحين (موردخاى ، وعزيمى بشارة) ، ودعمها لباراك ولولا هذا الانسحاب ، لكانت الجولة الثانية هى الحاسمة لمنصب رئيس الوزراء بلا شك . ولذلك جاءت كل احتمالات الاستطلاعات على مدار هذه المراحل الثلاث خاصة المرحلة الثالثة والحاسمة ، صادقة ومعبرة عن الواقع ، ومجسدة للاتجاهات الحقيقية السائدة . وهذا هو الفاصل فى صدق مثل هذه

الاستطلاعات ، باستخدام أدوات سليمة ، وعينة شاملة وصادقة وواقعية ، وتطبيق على درجة عالية من الأمانة العلمية .
وبالقدر الذى تستطيع هذه الاستطلاعات أن تكشف عن التوجهات السائدة لدى المواطنين فى لحظة القياس ، إلا أن استمرارها والحاحها قد تلعب دوراً آخر فى التأثير على مسارات المعركة الانتخابية ونتيجتها . وهذا ما يحدث عادة فى مثل هذه القياسات ، حيث يتأثر الناخبون بنتائج الاستطلاعات المنشورة ، ويمكنهم التصويت فى اتجاه هذه الاستطلاعات. وعلينا أن نتذكر الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢ ، حيث حسمت الاستطلاعات نجاح كلينتون ، وعام ١٩٩٦ حيث أكدت نجاحه رغم ضيق الفجوة مع خصمه (روبرت دول) الذى كان يبذل مجهوداً كبيراً فى هذا السباق لكسب رأى العام دون تحدى كما فعل نيتنياهو بفروره الذى كسرتة الإستطلاعات وأكدته نتيجة الانتخابات فى ١٧ مايو الماضى .
والسؤال : أين نحن مما يجرى فى عالمنا العربى والثالث ؟ والجواب مرهون بعامل الزمن !! .

* * * * *

المبحث الخامس

خيار السلام واحتمالات الفوز فى الانتخابات الاسرائيلية

(مايو ١٩٩٩)*

لم يعد متبقياً سوى أيام محدودة على الانتخابات الاسرائيلية فى السابع عشر من مايو القادم، ليظهر بجلاء ووضوح من سيقود اسرائيل للقرن الحادى والعشرين؟ وفى ظل هذه الحملة الانتخابية الساخنة، واستطلاعات الرأى التى ترجح فوز بعض المرشحين من خلال إبراز للنقاط المبينة للفجوة بينهم ، سبق الحديث عنها فى مقال سابق وفى أتون "المزايدات" حول العديد من القضايا ، فانه من المتعذر حسم من هو الفائز من ناحية ، كما أنه من المتعذر تجاهل عملية السلام ومدى تأثيرها فى هذه الحملة الانتخابية ، ومدى تأثيرها بالنتيجة النهائية لهذه الانتخابات بعد ذلك ؟

ولذلك فان السؤال الذى نسعى للإجابة عليه هنا، هل لعملية السلام وجود حقيقى فى الحملة الانتخابية كورقة للحصول على المزيد من الأصوات فى اسرائيل ؟ وهل بالتالى يمكن أن تكون لها تأثير على توقعات نتيجة الانتخابات وفوز أحد المرشحين الخمس أم لا ؟

• ففى استطلاع للرأى أجراه معهد "جالوب" فى الأسبوع الثالث من يناير الماضى على عينة تضم ٥٦٠ شخصاً، أوضح أن قضايا "السلام والأمن" تشكل أهم الموضوعات التى ستحسم نتائج الانتخابات الاسرائيلية . فقد أشار ٦٧٪ من العينة إلى السلام والأمن، فى حين اختار ١٩٪ الاقتصاد والقضايا الاجتماعية .

• نشرت فى جريدة "الاتحاد" الاماراتية ، فى : ١٦ مايو ١٩٩٩ .

ولم يعبر ١٣٪ عن رأيهم وهذا يؤكد أن قضية السلام وتداعياته الأمنية والاقتصادية تعتبر في مقدمة القضايا المحددة لنتائج الانتخابات الاسرائيلية وذلك وفق القراءة الموضوعية لمجريات الأمور في داخل اسرائيل . ولذلك فانه يلاحظ من البداية أنه يمكن اعتبار أن تحدى عملية السلام وآفاقها المستقبلية هو المحور الرئيسى لهذه الانتخابات الأخيرة في نهاية القرن العشرين ومع ذلك ، فانه يمكن التحفظ على أن ما يقال وقت الانتخابات يأتي في سياق الدعاية الحزبية ، والسباق نحو البرلمان وكرسى رئاسة الحكومة ، لكن المصدقية لهذه الرأى أو ذاك لا يجب تجاهله مستقبلاً في إدارة عملية السلام والتأثير عليها .

• فالموقف عند الليكود ونييتياهو هو موقف واضح لا غموض فيه ازاء عملية السلام . فهذا التكتل وزعيمه، أبرزوا للوجود مفهوم الأمن مقابل السلام، بدلاً من الأرض مقابل السلام كما نصت عليه اتفاقيات مدريد للسلام وغيرها وأسهم هذا التكتل في اعاقه كاملة لعملية السلام ، فضلاً عن عدم احترامه لأية تعهدات قام نييتياهو بالتوقيع عليها ومنها آخر اتفاق وهو (واى ريفر). ومنذ الاعلان عن الانتخابات المبكرة في ديسمبر الماضى، وسبل من التصريحات العدائية لعملية السلام من جانب نييتياهو، يتدفق حيث يهدد بالغاء اتفاقات أوسلو ، واعادة الأراضى الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ، واستخدام العنف ضد هذه السلطة والمواطنين الفلسطينيين في حالة اعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من مايو ١٩٩٩ . فضلاً عن التشجيع الدائم لاستمرار المستوطنات ، والإقدام على سلوكيات معادية تماماً لعملية السلام ومنها اغلاق "بيت الشرق" في القدس الشرقية، وهو الذى يمثل مكاتب السلطة الفلسطينية هناك. اضافة إلى ذلك تلك المناورات الانتخابية بشأن الحديث عن الانسحاب المنفرد من جنوب لبنان ومحاولة الزعم بإمكان الاتفاق مع سوريا بشأن الجولان ، وهو ما يمكن

أن يسهما فى دعم المركز الانتخابى لنتتياهو اعتقاداً منه أن الحديث المضاد للفلسطينيين هو الداعم للأمن الاسرائيلى، على عكس الحديث عن امكانيات التفاهم مع لبنان وسوريا لتخفيف الخسائر الاسرائيلية على هذا الجانب وهو ما يدعم أمن اسرائيل فى النهاية بعبارة أخرى هناك محاولات للتلاعب بكافة الأوراق سعيًا نحو دعم المركز الانتخابى لهذا التكتل المعاد لعملية السلام ويراهن نتتياهو فى هذه المرحلة على أية عملية فدائية ضد الاسرائيليين لكى يظهر لهم عدوانية الفلسطينيين، كما يظهر تشدده فى مقاومة هؤلاء "المتطرفين أو الأرهابين" - كما يحلو له بتسميتهم - من حماس والجهاد وغيرهم ، كما كان يراهن على اقدام السلطة الفلسطينية على اعلان دولتهم فى ٤ مايو ، لكى يظهر تشدده فى المواجهة أيضاً مما يرفع أسهمه لدى الناخب الاسرائيلى ، وهو ما حدا بالسلطة الفلسطينية بتقويت الفرصة عليه فى هذه الآونة وقد أكد نتتياهو هذا الموقف العدائى لعملية السلام موضحاً تشدده فى كلمته الافتتاحية التى أعلنها من "قلعة داوود" فى القدس الشرقية فى بداية الحملة الانتخابية لليكود، حيث قال : "إن القدس ستكون للأبد هى العاصمة الموحدة للشعب اليهودى"، كما إتهم حزب العمل بأنه سيفرط فى القدس التى ستعرض للخطر بسبب تأييده للسلام مع الفلسطينيين، فى حالة فوزه وفيما يتعلق بالقضايا الداخلية من تدهور الاستثمار الأجنبى فى اسرائيل منذ مجيء نتتياهو ، وسوء الأحوال الاقتصادية فى عهده ، وزيادة حدة الاضطرابات من قبل الموظفين والعمال ضده، فإنه يعول فى ذلك على الآخرين من وسائل الاعلام وأحزاب اليسار، وأن هناك مؤامرة تحاك ضده دون اعتراف بأى خطأ له والليكود كذلك فقد أكد البرنامج الانتخابى الرسمى لحزب الليكود الحاكم على الغاء اتفاقات أوسلو للحكم الذاتى فى حالة

اعلان الدولة الفلسطينية من جنب واحد، ومعارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، وضرورة أن تكون صلاحيات الكيان الفلسطيني محدودة ، خاصة ما يتعلق بالشئون الخارجية والأمن والهجرة وإدارة موارد المياه والمجال الجوي والبيئي كما أن السيادة الاسرائيلية على القدس بما فيها الجزء الشرقى غير قابلة للتفاوض . بالإضافة الى تعزيز الاستيطان الاسرائيلي فى هضبة الجولان السورية المحتلة، وإمكانية السعى نحو استئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة . وقد أكد محتوى هذا البرنامج السياسات العدائية لكثلة الليكود ولنتنياهو ، لعملية السلام . وسوف تسيّر التصريحات التالية لذلك فى هذا السياق العدائى للسلام ، ومن ذلك تصريح نتنياهو . فى نهاية أبريل الماضى قال فيه : " أنه المرشح الوحيد القادر على ضمان تحقيق سلام حقيقى للمواطن الاسرائيلي قائم على أساس الأمن وعلى منع قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس ، وأنه وعد بذلك قبل ثلاث سنوات وحقق وعده بالتزام .

وعلى الجانب الآخر ، نجد حزب العمل بزعماء "باراك" يواجه الأمور بوضوح، حيث أنه يعارض المستوطنات منذ بدء التحرك الانتخابى فى يناير الماضى ويطالب باقتطاع مليار دولار من ميزانية الاستيطان لصالح تمويل لخدمات العامة وفى مقدمتها التعليم ، وأكد هذا المعنى مرة أخرى مع بدء الحملة الرسمية للانتخابات قبل ثلاثة أسابيع من اجرائها، حيث أكد بوضوح " أن المال يجب أن يخصص للتعليم وليس للمستوطنات" وأعلن الحزب أنه سيولى أهمية كبيرة إلى تنشيط الاقتصاد وإعادة الحيوية له بعد دماره فى عهد نتنياهو ، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٤٠٪ عام ١٩٩٨ عما قبلها . كذلك أعلن باراك آنذاك أن حكومة نتنياهو قادت إسرائيل الى طريق مسدود على جميع الأصعدة بما فى ذلك عملية السلام،

وأن حزبه يؤمن بأن ثمة حاجة لدفع عملية السلام، وذلك دون تجاوز للخطوط الحمراء لأمن إسرائيل ومنها بقاء القدس موحدة تحت سيادة إسرائيل ، وعدم العودة إلى حدود عام ١٩٦٧، ورفض قيام سيادة "أجنبية" في الضفة الغربية ، وبقاء غالبية المستوطنين تحت سيادة إسرائيل وفي تصريح آخر خلال شهر مارس ٩٩، أكد باراك على "امكانية سحب القوات الاسرائيلية من لبنان قبل يونية عام ٢٠٠٠، اذا فاز في الانتخابات المقرر عقدها في ١٧ مايو المقبل"، وأكد أيضاً أنه بالا مكان التوصل الى اتفاق مع سوريا يضمن أمن إسرائيل ويعيد قوات الاحتلال من لبنان في غضون عام " . وفي منتصف أبريل الماضي ، أعلن حزب العمل أنه ملتزم بالاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية ، ولديه الاستعداد لطرح مجموعة أفكار بشأن القدس ، وامكانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية دون مطالبية علنية بفصل جغرافي بين الدولتين ، كذلك يضم البرنامج الانتخابي للعمل، شعاراً هو "عمق الانسحاب من الجولان يوازي عمق السلام مع سورية"، في الوقت الذي يمكن لباراك أن يلتزم بالانسحاب من جنوب لبنان في خلال عام.

• ولا شك أن التصريحات المتتالية لباراك ، والبرنامج الانتخابي لحزب العمل تمثل اقتراب من دعم لعملية السلام ولا يتسم برنامجه وأفكار زعيمه بالتشدد لو قورن بنيتياهو وحزبه "الليكود"، كما يتسم بالمرونة في أفكاره وسياساته المتوقعة .

• أما موردخاي، وحزبه (الوسط) فيحرص على دراسة تطلع الفلسطينيين لدولتهم، وعلى الفصل السياسي والجغرافي معهم، مع التعاون الاقتصادي والأمني، في الوقت الذي يشجع على تكوين كتل استيطانية تحت السيادة الاسرائيلية في الضفة ، ويسعى لحل وسط مع سورية بشأن الجولان،

ويميل لاجراج الجيش الاسرائيلي من لبنان وهو بذلك يشجع على دعم الاستيطان اليهودي فى الاراضى المحتلة ويقترب من الليكود، فى الوقت الذى يظهر مرونته واعتداله ازاء القضايا الأخرى على الكفة الفلسطينية، أو ناحية سوريا ولبنان.

• وازاء ما سبق يتضح أن عملية السلام والأمن الاسرائيلي يمثلان حجر الزاوية فى معركة الانتخابات الاسرائيلية الحالية . وأن الناخب الاسرائيلي يقارن بين البرامج المطروحة سواء بين المرشحين الخمس، أو الأحزاب المختلفة البالغة نحو (٣٤) حزباً، ومن المرجح أنه سيميل للمرونة أكثر من التشدد أى أنه من المرجح أن يميل لباراك وحزب العمل أكثر من نتنياهو وحزب الليكود . ويؤكد ذلك آخر استطلاعين اللذين أكدا فارق ٨ نقاط لصالح باراك (٥٠٪ لباراك مقابل ٤٢٪ لنتنياهو)، ٤٨٪ لباراك مقابل ٤٠٪ لنتنياهو)، وهما اللذان أجريا فى بداية مايو الجارى قبل نحو اسبوعين من اجراء الانتخابات .

• ولا زالت كل التوقعات قائمة ، وكل الاحتمالات مفتوحة ، ولكن فى نفس الوقت فإن عملية السلام تظل هى محور هذه الانتخابات، والعامل الحاسم فى نتائجها . فاما أن يكون الناخب الاسرائيلي مع المرونة التى عايشها قبل نتنياهو ، واما أن يكون مع التشدد فى ظل نتنياهو المعادى للسلام ، وعلى هذا الناخب أن يدفع ثمن اختياره فى المستقبل . فلقد كان نتنياهو ضد تيار التاريخ بمعاداته لعملية السلام ، والآن أصبح الأمر فى يد الناخب الاسرائيلي ليقول كلمته لصالح تيار التاريخ المساند لعملية السلام فى المنطقة . وهذا ما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى السابق بقوله : "إن فوز نتنياهو فى الانتخابات القادمة يعد عاملاً سلبياً على مسيرة السلام فى الشرق الاوسط ، وقد كان من الحكمة تحقيق السلام الشامل مالم يتم اغتيال اسحق رابين" .

المبحث السادس

أفاق السلام بعد فوز "باراك" في مايو ١٩٩٩

يعتبر فوز "باراك" رئيساً للحكومة الاسرائيلية الجديدة، نتاجاً لمعركة استمرت ثلاث سنوات ضد نتنياهو على كافة الأصعدة داخل إسرائيل، ومحيطها الاقليمي ومناخها الدولي. فقد كان الرجل مخلصاً وبحق في معاداة السلام فاستفز كل من حوله فانفضوا عنه وأعدوا العدة للخلاص منه . ولم يكن نتنياهو إلا أمام احتمالين لا ثالث لهما إما السقوط وإما الدخول في عملية السلام ، وقد كان يأبى على نفسه أيهما، وحاول الالتفاف حول عملية السلام باتفاق "واي ريفر" الذي وقعه مع عرفات وكلينتون. إلا أن الرجل باعتباره منطقياً مع نفسه فقد فشل في عمل الضغوط الملائمة داخلياً مع شركائه في الائتلاف الحاكم الذي كان هشاً، فسقطت حكومته ، وكان من الطبيعي أن يسقط في الانتخابات في مواجهة "باراك" وهو ما سبق أن تنبأنا به في مقال سابق .

ويخطيء من يتصور أن قراءة وتحليل المعركة الانتخابية في إسرائيل التي حسمت بمساء يوم ١٧ مايو الماضي ، والتنبؤ بفوز أحد المرشحين ، يعني أننا مع هذا وضد ذاك . وتحديداً فإن توقعنا بفوز باراك ضد نتنياهو، كان يستند إلى جملة من الظروف الموضوعية والتي تتلخص في تدهور عملية السلام، وتزايد العنف وعدد القتلى والجرحى الاسرائيليين وتدهور الاقتصاد الاسرائيلي، وافتقاد المصداقية اقليمياً ودولياً، وغير ذلك من عوامل تنسم بالموضوعية . وهذا لا يعني بالتالي أن "باراك" لابد وأن يكون رجل سلام ، وأنه سيحقق ، ما فشل فيه السابقون ، بل ان نجاحه هو افراز لظروف موضوعية بحتة

٩١

• نشرت في جريدة "الاتحاد" الاماراتية ، في : ٢٤ مايو ١٩٩٩.

ولذلك فإن التحدى الذى يواجهه هذا الرجل ، يتمحور حول كيفية استيعابه لمجمل الظروف التى أودت بنتيهاو وكتلتته "الليكود" إلى الهاوية ، والتى عليه إذن أن يتجاوزها تجنباً للوقوع فيها ودفع الثمن الذى سبق أن دفعه بيريز مع افتعال مجزرة "قانا" ، وبعد نتتهاو الذى أخلص ضد السلام وحاول افتعال المعارك ، وإشاعة مناخ التوتر ، والتهديد بشن الحروب !!

• والملاحظ من خلال متابعة الخطاب السياسى لباراك خلال معركة لانتخابات ، أنه كان أكثر مرونة فى التعامل مع القضايا الحساسة والحاسمة فى معركة السلام ، وأن لديه تصورات سبق أن عرضناها فى مقال سابق. وأن التحفظ إزاء ما يتم من معوقات كان سمة أحاديثه. وإذا كان هذا هو سمة خطاب الرجل ، فإن المتوقع منه أن يكون على مستوى المسئولية عند تولية مهام منصبه، وأن تكون قراراته واختياراته نابعة من مجمل الظروف المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً .

ومن الواجب علينا ألا نقف كثيراً أمام خطابه أمام المؤيدين بعد تأكيد فوزه، والذى عرف ببيان الفوز على نتتهاو ، رغم التصريحات التى اتسمت بالحدة والتطرف وهزيمة آمال المتفائلين بمجيئه . فالرجل فى غمار فرحته أعلن: أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل ، وأنه لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، وفرصة السيادة الاسرائيلية على المستوطنات اليهودية ، ورفض انشاء جيش فلسطينى فى الضفة الغربية ، وأعلن عن عزمه فى إجراء الاستفتاء قبل توقيع أى اتفاق نهائى . وهو ما فسره البعض بأن هذه هى "لاءات باراك" : لا لتقسيم القدس ، ولا .. لحدود ١٩٦٧، ولا.. لإزالة المستوطنات ... ولا " لجيش فلسطينى! وقد أودت هذه التصريحات

الفجائية بالشّماته العربية والدولية فى سقوط ننتياهو ، وبالتفأول بمجىء "باراك" !! ولم يكن اذن من الكياسة اطلاق هذه العبارات فى هذا الوقت ، إلا أن التحليل السياسى يمكن أن يقودنا إلى ضرورتين : أولهما: هى ضرورة "التجاوز المؤقت" عن هذه التصريحات، والثانية: تتعلق باحتمالات ابراز بعض المواقف التى يمكن أن تشجع بعض القوى السياسية على الائتلاف معه فى تكوين الحكومة، أو تفويت الفرصة على الراضين لعملية السلام برمتها، بعدم المزايدة على مرونته التى أظهرها خلال معركة الانتخابات والتى أكسبته تعاطفاً إقليمياً ودولياً . وقد ظهر هذا التعاطف فى تنازل المرشح العربى (عزى بشاره) وتنازل موردخاى زعيم حزب الوسط الجديد المنشق عن ننتياهو والليكود، وبتشجيع أمريكى. وقد تكون هذه التصريحات فى المعنى الأخير هى وسيلة لخلق رقعة مشتركة تجذب إليها كل التيارات للتكتل فى مواجهة الطرف العربى فى معركة السلام القادمة .

وفى غمرة هذه التصريحات قبل الانتخابات وبعدها ، نجد أنفسنا فى معركة داخلية على المستوى العربى ، تتمحور حول : المؤيدين لهذا أو ذاك من المرشحين ، وتبادل الشكوك فى مواقف بعضنا البعض ، ومنتاسى حقيقة هامة هى أننا جميعاً فى خندق واحد ، وأن الاسرائيليين أيضاً فى خندق واحد، كما أننا ننسى أن "باراك" هو رئيس حكومة اسرائيل ، وكان رجلاً عسكرياً لمجتمع عسكري أساساً ، بصفته رئيساً لأركان الجيش الاسرائيلى وأنه لا يمكن أن يقدم على ما يودى بالمجتمع الاسرائيلى إلى الدمار أو الإنتحار ، وأن سياساته القادمة هى انعكاس لموازين القوى الداخلية فى اسرائيل وإقليمياً ودولياً . وأن اللاءات بين القادة الاسرائيليين سواء من حزب العمل أو الليكود تكاد تكون متقاربة ، وأن الخلاف هو فى الأسلوب فحسب . فلا يمكن أن تقدم "الدولة الفلسطينية" هبة من إسرائيل ، ولا يمكن الرجوع إلى حدود ١٩٦٧ ، ولا يمكن تحرير القدس من الاحتلال الاسرائيلى بالرضى اليهودى !! .

ويجب في هذا الصدد ألا ننسى ، أن تحقيق ذلك كله لا يجب أن يكون مرهوناً بالارادة الاسرائيلية، بل بالارادة العربية أيضاً. ولا يمكن لاسرائيل أن تترك سنيماً واحداً ، إلا اذا أجبرت على ذلك . "فصقور" اسرائيل قبل "حمامها" - رغم أنهم جميعاً صقور - اضطروا للدخول في المفاوضات ، واضطروا لترك سنياء كاملة بما فيها المستوطنات ، واضطروا لتوقيع "أوسلو" ٢٠١١ واعترفوا بمنظمة التحرير الفلسطينية، واضطروا للتراجع عن لاءات كثيرة من قبل ، والسبب في ذلك تعرضهم للضغوط من الداخل الفلسطيني والخارج العربي أساساً. حتى أن العوامل الدولية لا تعمل أثرها إلا نتاجاً لموقف عربي وارادة عربية صلبة.

ومهما قال باراك أو غيره ، الآن أو غدا ، ومهما كانت لاءاته الكثيرة ، فانه سيظل محكوماً بمجموعة من الضغوط ، وأن ارادته لن تكون منفردة في اتخاذ ما يراه دون الآخرين فكلما استخدمنا لفظ "التنازلات الاسرائيلية"، كلما زادت عنجهيتهم، لأن الذي يتنازل عن شيء ، هو تنازل عن حق له، فما بالكم والأرض المحتلة عربية يدنسها الاسرائيليون ، ومن ثم فإن المصطلح الأوفق هو "الرحيل الاسرائيلي" عن الأرض العربية والفلسطينية .

• فعلى المستوى الداخلي : فان الحكومة الائتلافية المتوقعة سينقلب عليها الطابع المدعم لعملية السلام ، لأن الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة واليمين المتطرف لا يتجاوزوا معا ثلث المقاعد في الكنيست، بينما اذا اختار "باراك" السلام طريقاً لأمن اسرائيل وشعبها ، فان هناك ثلثي المجلس يمكن أن يؤيدوه.

• على المستوى الدولي : فان المتابع للموقف الأوربي والأمريكي بالذات يلاحظ ارتياحاً عاماً لدى هؤلاء برحيل نتنياهو ومجئ باراك ولديهم المبررات لذلك حيث كان نتينياهو عقبة أمام السلام، باعتراف الأمريكيين. وهنا علينا أن نتذكر مقولة كيسنجر مؤخراً عقب الانتخابات : "على باراك أن يقبل بحقيقة قيام الدولة الفلسطينية التي بدأت ولابد من استكمال المشوار".

• على المستوى العربي : فان الحذر في التفاؤل والذي سمعناه وقرأناه سواء من جانب (الجامعة العربية)، أو على مستوى كبار المسؤولين العرب ، هو السمة السائدة ، دون اخفاء الارتياح الكبير لسقوط نتنياهو واختفائه من المسرح السياسي! وعلينا أن نتذكر أن الارتياح لرحيل هذا ، أو التفاؤل بمجيء ذاك، لا يعنى شيئاً اذا ما لم يتبلور موقف عربي قوى في مواجهة باراك وحكومته الجديدة .

وهنا فإتينا ندعو إلى ضرورتين في هذا السياق :

أولاً : عقد اجتماع قمة عربي عنوانه "برنامج لمعركة السلام" ، ولا تتم مناقشة أى بند آخر ، وذلك بهدف التركيز في صياغة استراتيجية عربية للسلام في المنطقة .

ثانياً: الاعلان العاجل عن "الدولة الفلسطينية ، تنفيذاً لاتفاقيتي أوسلو ٢٠١، وما أعقبها من اتفاقات . وهذا في حد ذاته سيكون الاختبار الأول لمعرفة رد فعل "باراك" .

• وختاماً : نقول أن عملية السلام قد بدأت ويصعب العصف بها ويبدو وأن سقوط نتتياهو دليل حى على قدرة الواقع على تجاوز الذين يقفون فى مواجهة حركة التاريخ نحو السلام. وإذا ما لم يسهم باراك فى التجاوب مع سلام عادل يتم بمقتضاه اقامة الدولة الفلسطينية، فإن أمن اسرائيل أولا سيكون فى خطر ، والأمن العربى سيصبح فى مأزق، وعلينا أن نستعد لسلسلة من الحروب تزعزع الاستقرار الاقليمى إلى الأبد . فهل سيعى باراك الدرس، أم سيظل سائراً على درب نتتياهو فى معاداة السلام؟ الخيار مطروح أمامه ، والنتيجة أيضاً معروفة . ومهما حدث فإن السلام سيظل يحفر مجراه دون توقف .

• • • • •

المبحث السابع

"تسويق" باراك للسلام عبر الولايات المتحدة !! *

المجتمع الأمريكى يمثل سوقاً رائعة لكل السلع الاستهلاكية، وكذا الأفكار. فهو مجتمع يشجعك أينما تذهب فى أى جزء منه على الاستهلاك لكل شئىء ولذلك فإن المتنافسين يسعون جاهدين على عرض بضاعتهم بالصورة التى تتفق ومزاج ورغبات المستهلكين . فيكسب من ينجح فى ذلك ، ويخسر من لم يستطع أن يفعل ما يريح هؤلاء، والذى عليه آنذاك أن يسعى للفهم حتى يصمد فى المنافسة أو فإن الخروج من الحلبة هو النتيجة النهائية لذلك فإذا كان هذا هو منطق السلع ، فإن الأفكار أيضاً لا تخرج عن ذلك كثيراً .

ولذلك فقد جاء "يهوداً باراك" ، زعيم اسرائيل الجديد بعد نجاحه فى الانتخابات الأخيرة والتى تغلب فيها بصورة ساحقة على خصمه "بنتياهو"، إلى الولايات المتحدة لتسويق أفكاره عن السلام ليكسب الإدارة والحكومة الأمريكية بل والمجتمع الأمريكى نفسه إلى جواره . وحسبما نشرت الصحف الأمريكية الرئيسية فى تقاريرها عن بدء الزيارة مثل واشنطن بوست، والواشنطن تايمز، والنيويورك تايمز ، يو .إس. توداى ، فإن هذه الزيارة تأتى لكى تعيد الدفء مرة أخرى للعلاقات الأمريكية الاسرائيلية. والذين لم يقولوه هو أن نيتنياهو تسبب فى برودة هذه العلاقات نظراً لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته واتفاقياته التى قام بالتوقيع عليها فى حضور الرئيس الأمريكى كلينتون وبمساندته شخصياً ، ومن ذلك اتفاق "واى بلانتيشين " ، مما تسبب فى حرج بالغ للولايات المتحدة وللرئيس الأمريكى أمام الفلسطينيين والعرب!.. كما أنه كان يسعى دائماً إلى ممارسة الضغط على

* نشرت فى جريدة "الاتحاد" الاماراتية ، فى : ١ أغسطس ١٩٩٩.

الرئيس الأمريكى، ومن عباراته الشهيرة : " إننى أستطيع أن أحرق العاصمة الأمريكية واشنطن كلها". وهذه اشارة إلى قدرة نيتتايهاو على التأثير على دوائر صنع القرار الأمريكى كما يتصورها، وتناسى أن هناك "سقف" لهذه المسألة يجب استيعابه . فقد حضر "يهود باراك" إلى واشنطن مساء الأربعاء ١٤ يوليو الماضى، والتقى بالرئيس كلينتون صباح الخميس ٧/١٥ لمدة ساعتين ونصف وعقدا مؤتمرا صحفياً مشتركاً ثم التقى به على مائدة عشاء على شرف باراك ، ثم عقد لقاء رسمياً ثانياً قبل مغادرته واشنطن ، وذلك يوم الاثنين ١٩ يوليو أعقبها مؤتمراً صحفياً ثانياً وبيان ختامى أمريكى اسرائيلى . فضلاً عما أتيج لباراك من لقاءات رسمية أهمها لقاء وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت والعديد من المسؤولين فى الادارة الأمريكية ، والكونجرس على مدار أسبوع كامل منذ وصوله وحتى مغادرته لواشنطن فى ٢٠ يوليو ١٩٩٩، فى الطريق إلى لندن وأسبانيا قبل عودته إلى تل أبيب .

ومن خلال تحليل الخطاب الاسرائيلى الجديد الذى ورد على لسان "باراك" خلال لقاءاته المختلفة فى واشنطن ونيويورك ، اتضح أنه جاء الى الولايات المتحدة بهدف اشاعة مناخ جديد لحكومة اسرائيلية جديدة يسوده الميل لتحقيق السلام الذى بدأ مشواره خصوصاً مع الفلسطينيين حزب العمل الذى يمثله باراك . وأراد بذلك أن يؤكد على مقولات " السلام " الذى يودى الى استقرار اسرائيل والمنطقة والفلسطينيين ، وأن هذا يأتى فى صالح الولايات المتحدة التى تسعى للاستقرار بالقدر الذى يتفق أساساً مع المصالح الاسرائيلية التى هى امتداد للمصالح الأمريكية . ولذلك فقد لعب "باراك" على الأوتار العاطفية فى بداية رحلته عندما قال : "أن الآباء والأمهات والأطفال فى الشرق الأوسط مشتاقون لحقبة جديدة ، ونحن لا نستطيع أن ندع آمالهم تسقط". وأكدت السيدة "تافا" زوجة باراك هذا المعنى حينما قالت فى حفل غداء للسيدات نظمته زوجته

السفير الاسرائيلي في واشنطن : "أنا اليوم قد أتينا لننجز شيئاً ما، لأن الأمهات والزوجات لم يعدن في حاجة إلى الاتزعاج ازاء أبنائهم وأزواجهن" وقد قالت ذلك لايضاح جهود زوجها باراك من أجل السلام .

ومن ثم فإن هذا المدخل الجديد لرئيس حكومة اسرائيلية كان رئيساً لأركان الجيش، وشارك في عدة حروب، قد - للاحتمال- يشير إلى أن معاناة الحروب وانعكاساتها النفسية قد تمثل قيذا عليه في اتخاذ قراراته السياسية، وقد يكون في المعنى الأخير بداية لانقلاب جديد في الفكر الاستراتيجي قوامه : دولة قوية آمنة مستقرة وسط محيط مستقر وآمن ولكن أضعف، قد يكون أفضل الخيارات لاسرائيل في هذه المرحلة . وربما قد يشير هذا المدخل العاطفي إلى الدهاء السياسي حيث يسهم في المزيد من "تحذير" الشخصية العربية والقيادات الحاكمة تمهيداً لفرض السلام الاسرائيلي المدعوم أمريكياً طالما أن العرب في حالة استرخاء وتمزق وعدم قدرة حتى على الاتفاق على مجرد عقد قمة عربية!!.

• وعلى أية حال، فإن باراك أتى لواشنطن لتسويق أفكار السلام الذي ينشده لكسب المجتمع الأمريكي في صفه تمهيداً لدعمه في مواجهة المفاوضين العرب، ومن النقاط الرئيسية لخطابه السياسي ما يلي :-

١ - في مواجهة الدور الأمريكي : فإن باراك في لقاء مع شبكة "NBC" : واجه الصحافة Meet the press، أكد على أنه يريد أن تكون الولايات المتحدة "دولة حليفة" لدولته ، وسيط أمين حساس بالاحتياجات العربية في مفاوضات السلام. وأكد ذلك في تصريحات عديدة مشيراً إلى أنه يأمل أن ينخفض الدور الأمريكي، وتعطى لاسرائيل الفرصة الأكبر والاتصال المباشر بالعرب بدون وسيط أمريكي، بحيث تصبح لاسرائيل الاستقلالية

الكاملة فى ادارة عملية السلام ولا شك أن هذا يتعارض مع الاتفاقيات السابقة التى تجعل من الولايات المتحدة وروسيا راعيين للسلام فى المنطقة، ومع نسيان "روسيا"، فإن الولايات المتحدة حريصة على الانفراد بالدور الواسطى ورعاية عملية السلام والتدخل ان لزم الأمر، فى حين يصير العرب على أن تكون المفاوضات مع اسرائيل بمشاركة أمريكية ضمنا اسرائيل لعدم الخروج عن أى التزام . وهذا ما دعا كلينتون يقول: أنه ليس لديه مانع من اعطاء الاستقلالية لاسرائيل، بشرط احتفاظ الولايات المتحدة بالتدخل عندما ترى ذلك لازما . إلا أن الأطراف العربية وخاصة سوريا أصرت على استمرار الدور الأمريكى شريكاً أساسياً وراعياً لا ضمان من غيره فى عملية السلام. كما أن هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق دعا فى مقال له بالواشنطن بوست يوم ١٩ يوليو الماضى، إلى ضرورة استمرار الوساطة الأمريكية باعتبارها ضرورة خاصة فى الفرصة غير المسبوقة من أجل دعم عملية السلام فى هذه المرحلة .

٢ - فى مواجهة المفاوضات مع الفلسطينيين : فإن باراك أشار إلى امكانية تنفيذ اتفاق وائى ريفر وسيبدأ فى الانسحاب من الضفة الغربية وفقاً لذلك، وأى تعديلات يراها يمكن الاتفاق بشأنها مع "عرفات" . وألمح أيضاً إلى امكانية اقامة الدولة الفلسطينية، وإلى قبوله مبدأ الأرض مقابل السلام "Land for peace"، ويفضل التحرك نحو الاتفاقات بخصوص المرحلة النهائية مع الفلسطينيين .

٣ - فى مواجهة المفاوضات مع سوريا ولبنان : فان باراك فى خلال مؤتمرين صحفيين فى وجود الرئيس كلينتون، أشار إلى امكانية التحرك على هذه الجبهة والبدء فى المفاوضات من حيث انتهت فى اطار الأرض مقابل للسلام ، مع امكانية الاتفاق على المشاركة فى مصادر المياه والتعاون المشترك والأمن المشترك أيضاً. ولذلك فقد استقبل باراك مع كلينتون بارتياح كامل، تصريحات سورية بأنها على استعداد لتشجيع الجماعات الفلسطينية الراضية للسلام لقبول هذا الخيار ، ودعوة مقاتلى حزب الله إلى وقف الهجوم على اسرائيل وأوضحا أنهما يتمنيان أن تكون هذه المعلومات صحيحة .

وعلى الجانب الآخر ، فقد رفض باراك أى تنازلات بشأن القدس التى هى عاصمة موحدة لاسرائيل وستبقى للأبد، وأن إقامة دولة فلسطينية تتوقف على مسارات التفاوض ، وأنه طرح اطار زمنى مدته (١٥) شهراً لانجاز التفاوض على كافة المسارات . ورغم شكوك الادارة الأمريكية فى ذلك ، إلا أن كلينتون فى آخر لقاءاته مع باراك، أشار إلى أن الرئيس الأمريكى الأسبق (روزفلت) قال ذات مرة: أن الأقوال لا تكفى، ويجب ترجمتها إلى أعمال !! . وإذا كان باراك اختتم زيارته بقوله : أنه لم يكن خائفاً من خوض الحروب من قبل، وهو الآن ليس خائفاً من صنع السلام، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل نجح باراك فى تسويق أفكاره عن السلام، بل وتسويق نفسه كرئيس جديد للحكومة الاسرائيلية فى هذه المرحلة بعد نيتنياهو ؟ أعتقد أنه نجح فى ذلك ، ولعل فى التغلطة الاعلامية الشاملة نزيارته تعطى هذا المعنى، وكفى أن المتحدث الرسمى للبيت الأبيض وصف ذلك بقوله إنها ايجابية جداً جداً (V.very. positive) والسؤال الآخر الذى يحتاج للإجابة : أين العرب مما يحدث؟!.

المبحث الثامن

دعوة "باراك" للسلام تحتاج إلى المواجهة..*

لا شك أن كل من تابع زيارة "باراك" الأخيرة للولايات المتحدة والتي امتدت نحو أسبوع كامل في الفترة من (١٤-٢٠ يوليو ٩٩) ، يمكن أن يتفق معى على حول نتيجة هذه الزيارة في أنها نجحت إلى حد كبير في التسويق لأفكار السلام التي حملها باراك بنفسه إلى المجتمع الأمريكى بأسره ، والادارة الأمريكية. فمن أهم سمات المجتمع الأمريكى الاستهلاك الواسع للسلع وأيضاً الأفكار . ومن خلال وسائل الاعلام "الطاغية" في هذا المجتمع يستطيع أى سياسى وخصوصاً من دولة اسرائيل أن يطرح أفكاره بمنتهى السهولة ويتم تضخيمها وتريرها خاصة اذا كانت وسائل الاعلام منحازة لأصحاب هذه الأفكار . وفي المقابل يصعب على "الآخر" أن يطرح أفكاراً مضادة إلا إذا كان على نفس المستوى وله وسائل اعلام منافسة أو متكافئة أو واسعة الانتشار على الأقل. وقد حدثت تغطية ضخمة وواسعة لزيارة هذا الرئيس الجديد لوزراء اسرائيل قبل مجيئه للولايات المتحدة بعدة أيام . فها هي صحف واشنطن بوست، والنيويورك تايمز ، والواشنطن تايمز، يو.اس . توداى ، وغيرها بالإضافة إلى العديد من محطات التلفزيون الكبرى ، ولمزيعين كبار مشهورين ، تقوم بهذه التغطية فضلاً عما أشارت اليه من أن هدف الزيارة الأول هو اعادة "الدفء" إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل . وذلك باعتبار أن هذه العلاقات قد وصلت في عهد نيتياهو (الرئيس السابق لوزراء اسرائيل)، إلى مفترق الطرق، وإلى حد رفض الرئيس كلينتون أن يستقبله في البيت الأبيض وكذا مسادلين أولبرليت

* نشرت في جريدة الأهرام ، في ٣١ / يوليو ١٩٩٩.

وزيرة الخارجية نظراً لعدم الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين وخطة المتشدد ازاء عملية السلام والذي يتعارض مع المصالح الأمريكية والدور الأمريكي المشارك في هذه العملية ولذلك فقد جاء "باراك" وأمامه مفصلة ضخمة تتركز حول إعادة الثقة مع الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الأكبر لاسرائيل، في نفس الوقت الذي يسعى الى تحريره لأفكار السلام التي يحملها بما لا يضره وحزبه في الداخل الاسرائيلي . بعبارة أخرى ، فانه يسعى إلى التوازن بين كسب الولايات المتحدة ، وكسب الداخل الاسرائيلي . ولذلك فان المناخ العام في الولايات المتحدة يشجع باراك على الدعاية لأفكاره باعتباره رسول للسلام بعد ثلاث سنوات بمحاف تعرضت لعملية السلام فيها للتوقف والأزمات والانهياء !!.

وفي ظل هذا المناخ طالب باراك في خطابه السياسي من خلال لقاء له مع برنامج "واجه الصحافة (Meet the press) الذي تبثه شبكة "NBC"، الولايات المتحدة بأن تكون حليفاً ودعماً لاسرائيل على طول الخط ، وأن تكون وسيطاً أميناً "Honest Broker" بين اسرائيل والمفاوضين العرب، فضلاً عن ضرورة تقليص الدور الأمريكي للمتابعة والرعاية غير المباشرة دون التدخل في التفاصيل التي يمكن الاتفاق بشأنها مع الأطراف العربية مباشرة . وقد علق الرئيس كلينتون على ذلك بقوله ازاء هذا الضغط الاسرائيلي ، بأنه لا يمانع في التفكير في ذلك ، بشرط أن تحتفظ الادارة الأمريكية بحقها في التدخل في الوقت المناسب الذي تحدده بأن عملية السلام يمكن أن تتوقف . وهذا هو ما دعا الرئيس كلينتون بنفسه في احدى المؤتمرات الصحفية الذي عقدهما مع باراك إلى ضرورة الالتزام الاسرائيلي بما تم الاتفاق عليه من قبل وخلال مدة زمنية معلنة . وهذا هو الذي دعا باراك الى تحديد اطار زمني لانتهاء المفاوضات مع الأطراف العربية كلها خلال مدة (١٥) شهراً من الآن . فكان رد فعل الادارة الأمريكية هو القبول بذلك

شريطة أن تتحول الأقوال إلى أفعال. حقيقية لتشجيع جميع الأطراف على مواصلة عملية السلام، وأن تنشيطها مرة أخرى هي من أولويات إدارة كلينتون خلال المدة المتبقية من رئاسته الثانية .

وإذا كان "باراك" قد بدأ "هجوم السلام" بالدعوة إلى تقليص الدور الأمريكي ، فإن هنري كينسجر (وزير الخارجية الأسبق)، وصاحب نظرية "الخطوة خطوة" في عملية السلام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، علق على هذا في مقال هام يدعو إلى التأمل ، نشر في "الواشنطن بوست" يوم ١٩ يوليو ولم يكن باراك قد غادر واشنطن بعد، باصراره على ضرورة الوساطة الأمريكية "U.S. Mediation"، في ظل هذه الفرصة السانحة في عهد باراك من أجل دعم عملية السلام في الشرق الأوسط ، وأنه لا غنى لجميع الأطراف بما فيهم إسرائيل عن هذا الدور ، تأكيداً للانفراد الأمريكي من ناحية ، وللحيولة دون تدخلات دولية أخرى تعوق عملية السلام أو الدور الأمريكي في حد ذاته في نفس الوقت يؤكد أن هذه الوساطة الأمريكية لا يمكن أن تتجاهل مصلحة إسرائيل ومطالبها ، وأن الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط هي من دعامات المصلحة الأمريكية والإسرائيلية في نفس الوقت.

• وقد حرص "باراك" خلال هذه الزيارة أن يضيف مصداقية على خطابه السياسي الداعي للسلام الدائم . لذلك فقد أعطى إشارات عديدة بشأن تحريك عملية السلام وتنشيط المفاوضات على كافة الأصعدة أو الجبهات. ومن ذلك تأكيده على تنفيذ اتفاقيات "واي ريفر" مع الفلسطينيين ، وأن أية تعديلات يراها باعتباره لم يوقعها فاتها ستتم بالاتفاق أو بموافقة ياسر عرفات نفسه، وفي حالة الرفض فإنه سيتم تنفيذها كما هي إشارة منه لالتزامه بما وقع من اتفاقيات سابقة. كما أنه أشار إلى إمكانية الانتقال إلى مرحلة المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين واقتحام المشكلات الصعبة ،

١٠
١٣٤

ولم ينكر على الفلسطينيين دولتهم ، إنما وفقاً لشروط واتفاقات يتم بمقتضاها ذلك. كما أشار بالنسبة للجبهة السورية امكانية التفاوض من حيث انتهت المفاوضات في عهد "استاذة" رابين، وقبوله بالانسحاب من الجولان والسيادة السورية عليها بشرط المشاركة في الموارد المائية واتفاقات أمنية مشتركة ، والحد من دعم المتطرفين في الجنوب اللبناني ، والرافضين لعملية السلام من الفلسطينيين المقيمين في سوريا . ولذلك فقد رحب بالمعلومات التي أذيعت من سوريا بأنها ستبادر بالحد من النشاطات الفدائية ضد اسرائيل ودعوة الرافضين لعملية السلام للقبول بها دفعاً لتنشيط هذه العملية ودفعها للأمام عدة خطوات ، وأيده في ذلك الرئيس الأمريكي قائلاً : نتمنى أن تكون هذه المعلومات صحيحة ودقيقة .

وعلى أية حال فإن هذه الاشارات ، لا يمكن فهمها خارج سياق أفكار باراك الرافضة لأشياء محددة ، كرفض لتقسيم القدس باعتبارها عاصمة اسرائيل للأبد ، ورفضه الانسحاب الى حدود ما قبل ٤ يونيو/ ٦٧ ، ورفضه لعودة اللاجئين الفلسطينيين في الخارج والذي يزيد عددهم عن المليون مواطن ، ورفضه تفكيك المستوطنات . ولكنه أراد بارشاداته السريعة وغير التفصيلية أن يكسب المجتمع الأمريكي والادارة الأمريكية إلى جواره في نفس الوقت حصل على المزيد من المكاسب العسكرية على وجه الخصوص بزيادة المخصص إلى نحو ٢,٥ مليار دولار خلال السنوات القادمة، فضلاً عن استمرار برامج التسليح المشترك ، ومنح اسرائيل الدعم الاقتصادي المقابل لتنفيذ اتفاقيات واي ريفر . وفوق هذا وذلك تأسيس مجلس استشاري تنسيقى مشترك بين رئيس الحكومة الاسرائيلية والرئيس الأمريكي له اجتماعات دورية ويضم كبار المسؤولين من الجانبين.

ولذلك فإن التقييم النهائي لهذه الزيارة يتركز فى نجاحها فى ضوء أهدافها. فالواضح أن "باراك" أصبح مبعوث السلام الجديد فى الشرق الأوسط، وأن أفكاره سيكون لها صدق ودعم من المجتمع الأمريكى والإدارة الأمريكية وهذا هو ما شبيهه أحد الكتاب الكبار فى واشنطن بأن ما فعله باراك هو "الهجوم الجديد للسلام فى الشرق الأوسط"، وهذا هو بيت القصيد حيث أن هذا سيمثل عقبة أمام المفاوضين العرب فى المرحلة القادمة تحتاج إلى مراجعة كبرى، وإعادة تنظيم الصف العربى لمواجهة هجوم باراك الأخير.

فالمسألة لا تستدعى "الاسترخاء" لمجرد إعطاء هذه الإشارات التى يمكن أن تسهم فى تحذير البعض، والذى يعتبرها علامات طيبة ومشجعة وكان الطرف الاسرائيلى هو الفاعل الوحيد فى عملية السلام. فالنتيجة النهائية هى محصلة إرادتين، فإن وجدت الأولى وهى الإرادة الاسرائيلية، وغابت الثانية وهى الإرادة العربية، فإن هذه النتيجة ستعتبر خسارة فادحة للعرب. وهذا ما يستدعى استعجال عقد مؤتمر عربى عاجل حتى لا تغيب الإرادة العربية حال تحريك عملية المفاوضات، وهذا هو المحك فى مصداقية إشارات باراك، آنذاك.

الفصل الثالث

الانتخابات الأمريكية وقضية السلام

المبحث الأول

الحضور العربى فى الانتخابات الأمريكية (*)

والعالم كله يترقب نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على مسار العالم خلال السنوات الأربع القادمة، أصبح من الواضح أن معركة هذه الانتخابات قد حسمتها أولوية العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية . ولذلك فإن كل مرشح استطاع أن يجيد التعامل مع أوتار الشعب الأمريكى بطرحه برنامج سياسته الداخلية يتفق والمزاج العام لهذا الشعب، وفى هذه اللحظة التاريخية - هو الذى سيكسب نتيجة المعركة. فى نفس الوقت لم تشكل السياسة الخارجية وجوداً حقيقياً فى معركة الانتخابات الحالية، والتى لم يعد يتبقى عليها سوى عدة أيام - حتى كتابة هذا المقال - إلى الحد الذى يتردد بين أوساط المحللين والمراقبين السياسيين بأن رؤى كل من الرئيسيين المرشحين (بوش وكلينتون) إزاء القضايا الدولية تكون متقاربة ، إن لم تكن شبه متطابقة . وعندما طرحت قضية الصراع العربى الإسرائيلى - على سبيل المثال - بين المرشحين سعياً لكسب الصوت اليهودى أساساً ، لاحظنا بعض المزايدة بين بوش وكلينتون ، حيث وافق الأول على الموافقة على ضمان قروض العشرة مليارات ترصية لإسرائيل، ووافق الثانى على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإمكانية نقل السفارة الأمريكية إليها فيما بعد، بالإضافة إلى مطالبته للعرب بأن يقدموا تنازلات لإسرائيل لاستمرار عملية السلام . وعلى العكس من ذلك، فقد وافق الطرفان على صفقة الأسلحة للسعودية فى إطار المصلحة الاقتصادية الأمريكية، واعتبار السعودية ومصر حليفين فى منطقة الشرق الأوسط .

* نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١١/١/١٩٩٣ .

وأياً كانت الأمثلة التي تدلل على صحة ما نقول، وهى كثيرة، إلا أن التساؤل الذى يطرح نفسه مع قرب انتهاء معركة الانتخابات الأمريكية هو : أين الحضور العربى سواء أكان مباشراً أم غير مباشر فى هذه الانتخابات الرئاسية ؟ ونستهدف من وراء طرح هذا التساؤل ، والوقوف على مدى هذا الحضور العربى فى هذه المعركة بالذات، وهل كان الصوت العربى مسموعاً؟ وإمكانية تطوير هذا الوجود العربى فيما بعد ؟ والذى لاشك فيه، ومن أول وهلة، فإن الحضور العربى المباشر فى هذه المعركة، بمعنى الإتصال المباشر من جانب الزعماء العرب أو ممثليهم من وزراء الخارجية أو غيرهم بالمرشحين الأمريكيين الثلاثة (بوش وكلينتون وبيرو) لم يكن مطروحاً .

ولكن لو حظ فى نفس الوقت حضور عربى وإلى مدى معين من جانب الجاليات العربية المختلفة المنتشرة فى أرجاء الولايات المتحدة ، وهو ما تعتبره حضوراً غير مباشر، وذلك بالمقارنة برئيس الوزراء الاسرائيلى (رايبن) وبعض ممثليه من الوزراء وغيرهم، والذين حرصوا على الذهاب للولايات المتحدة ومقابلة المرشحين للرئاسة ، وإجراء الحوار معهم وأخذ بعض التعهدات والالتزامات إزاء أمان إسرائيل وأمنها .

الحقيقة المؤلمة هى أن الوجود العربى فى الولايات المتحدة من حيث الكثافة السكانية قد اقترب من خمسة ملايين نسمة، وهو ما يقترب طبقاً للمعلومات المتاحة لدينا، من كثافة الوجود اليهودى فيها . ولكن الفرق بين الطرفين هو فرق فى التأثير والنفوذ الناجمين عن التغلغل فى المجتمع الأمريكى ، وفهم آليات الديمقراطية فى هذا المجتمع، وإجادة التعامل معها سعياً نحو ضمان المصالح العربية عامة لدى كل من الحزبين الجمهورى والديمقراطى من جانب، ومن جانب آخر: محاولة تقييد المرشحين للرئاسة فى تصريحاتهم المؤيدة لإسرائيل على طول الخط والتي قد تستخدم فى إطار المزادات الانتخابية سعياً لكسب الصوت اليهودى.

والسؤال هنا : متى يمكن للجاليات العربية أن تمارس نفس الدور اليهودي وتتجاوزه، في إجبار المرشحين الأمريكيين على أخذ ثقل الجاليات العربية في الاعتبار ، خاصة أن المجتمع الأمريكي قائم على فكرة الأقليات وجماعات الضغط، التي تلعب كل منها دوراً تأثيرياً في مسارات السياسة الخارجية الأمريكية بما يتفق والقدرة على التأثير . ومن ثم فإن النجاح الحقيقي للجاليات العربية يكمن في إمكان تشكيل جماعة أو جماعات ضغط عربية من داخل الولايات المتحدة تضارع - إن لم تكن تفوق - اللوبي اليهودي أو الصهيوني، في ظل متغيرات العصر الذي نعيشه، خاصة مع اختفاء الاتحاد السوفيتي ككيان قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، انحسرت معه الأهمية الاستراتيجية بعض الشيء طبقاً لما تشير إليه أغلب مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية .

وبالنظر إلى حجم وطبيعة الحضور العربي غير المباشر في المعركة الانتخابية على الرئاسة الأمريكية ، نلاحظ أن هذا الحضور تمثل في تحرك الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة، وإجراء الاتصالات مع المرشحين، وإرسال دعوات لمناقشتهم في القضايا التي تهم العرب، وعقد المؤتمرات الصحفية للتعبير عن وجهة النظر العربية، والمشاركة بكتابة المقالات في الصحف الكبرى للإدلاء بالرأى العربي في معركة الانتخابات ... الخ

وقد أمكن رصد توجهين رئيسيين للجاليات العربية داخل الولايات المتحدة خلال المعركة الانتخابية : الأول : يضم كلا من المعهد العربي الأمريكي والذي يديره جيمس زغبى، وأيضاً اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز، ويرأسها / البرت مخيير، وهما معاً ديمقراطيان ولهما اتصال مباشر بل وعضوية بالحزب الديمقراطي ، ومن ثم يشاركون في تأييد الديمقراطيين ومرشحهم كلينتون

للرئاسة . أما التوجه الثانى : فهو يضم كلا من اللجنة الوطنية للعرب الأمريكيين، ويرأسها جورج سالم، وقد شكلت لجنة العرب الأمريكيين لإعادة انتخابات بوش وكويل / ١٩٩٢ ، وكذلك مجلس العرب الأمريكيين الجمهوريين لمنطقة واشنطن ورئيسه د. جميل شامى، والتوجه الثانى يشير إلى تأييد الجمهوريين ومرشحهم جورج بوش، باعتبار أنه يساند العرب ، وسعيًا نحو تأييد واستمرارية عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، وإنه قال لإسرائيل لا ، فإن المصلحة العربية تقتضى المساهمة فى إعادة ترشيحه مرة أخرى . ويستندون فى دعواهم بتأييد المرشح الجمهورى إلى أن ٩٠٪ من اليهود الأمريكيين أعضاء بالحزب الديمقراطى. أما التوجه الأول، فيشير إلى - وعلى حد قول الممثل الرئيسى لهذا التوجه وهو/ جيمس زغبى: أن كلينتون يشدد على قبوله بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ويتفق مع بوش فى موضوع الإستيطان اليهودى فى الأرض المحتلة، وفى الوقت نفسه يحذّر مبدأ الأرض مقابل السلام. ولذلك فإنه "بالقدر" الذى لا يرى بوش إلى جانب العرب كما يتصورون فإنه لا يرى كلينتون ضد العرب كما يعتقدونه".

كما أن زغبى يشير فى أحد تصريحاته الصحفية بالقول، إلى أن على العرب أن يعرفوا أن نصف اليهود الذين يريدون كلينتون ينتمون إلى منظمة الأمريكيين من أجل السلام الآن "وهؤلاء يتبنون موقفًا تجاه عملية السلام لا يختلف عن موقفنا، والنقاش بين هؤلاء وبين الآخرين داخل حملة كلينتون الانتخابية دائر حاليًا .. وكما أنه لا يوجد موقف محدد لليهود الأمريكيين تجاه الشرق الأوسط، فإن نصف اليهود الذين يحيطون بكلينتون حاليًا يؤمنون بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال. وتأكيداً لوجهة نظر هذا الاتجاه، فإن "مايكل ماندلبارم" - أحد مستشارى كلينتون المحابين لإسرائيل وبشكل استفزازى، تمت تعريضه ورفض أفكاره عندما ذهب لمحاورة جماعة الأمريكيين من أجل السلام

الآن .. فى يوليو الماضى أثناء انعقاد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى . بالإضافة إلى أن كلينتون أرسل إلى الفلسطينيين رسائل يؤكد فيها أن عدداً كبيراً من القيادات التى عملت معه سيسند إليهم مناصب فى إدارة كلينتون للتعامل مع عملية السلام ، ومن بينهم الرئيس السابق كارتر ، الذى قد يعهد له بمهمة الإشراف على عملية السلام .

وفى الوقت الذى كانت الجهود تبذل فيه من جانب الجاليات العربية لتأييد كلينتون داخل الحزب الديمقراطى ، فقد نجحت الصحافة اليهودية الأمريكية من أمثال (المجلة الأسبوعية إلى الأمام) بعد هجومها المستمر على الأمريكيين من أصل عربى فى الحزب الديمقراطى فى إزاحة النائبة الديمقراطية من ولاية أوهايو من أصل عربى - من منصبها كرئيس مشارك للجنة البيان الانتخابى للحزب فى آخر لحظة ، ولم تعط الفرصة للتحدث خلال المؤتمر . وهذا يدل على مدى وحجم الصراع العربى اليهودى داخل الحزب الديمقراطى الذى ينتمى إليه غالبية اليهود الأمريكيين .

وعلى أية حال ، فإنه يلاحظ ، إذن ، حضوراً عربياً فى هذه الانتخابات الأمريكية بصورة تكاد تكون أفضل من المعارك السابقة ، ولكن المشوار لازال طويلاً ، ويحتاج إلى جهود كبيرة ، وقدرة عالية على التغلغل داخل المجتمع الأمريكى ، وتوافر القدرة على التعامل مع آليات النظام الأمريكى الديمقراطية . واستخدام كافة السبل لتكوين جماعات مؤيدة للحق العربى داخل كل المستويات الإعلامية والسياسية والحزبية ، وداخل جماعات الضغط المختلفة من الجاليات الأخرى ، وإجادة التعامل مع منطق الأقليات الذى يسود الولايات المتحدة . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بروية عربية مباشرة تستطيع أن توظف الجاليات العربية المنتشرة فى الولايات المتحدة بما يخدم قضايا العرب ومصالح أمنهم القومى .

ولا نرى فى توزع الجاليات العربية بين الانتماء لأى من الحزبين الجمهورى والديمقراطى أية غضاضة، بل على العكس : يمكن فقط استثمار هذا الوضع فى ضوء فهم قواعد اللجنة والتعامل بوعى مع مبدأ توزيع الأدوار للجاليات العربية داخل النظام الأمريكى .

ولا يجب أن نتناسى أنه لا يزعجنا من ينجح فى الانتخابات الأمريكية، لكن الذى يزعجنا هو أن نتغافل عن حقيقة مؤداها بأن العرب هم وحدهم القادرون على التأثير فى مجريات عملية السلام، ولن يقدم لهم ما يشتهون ، إلا بالقدر الذى يبذلون فيه من الجهد ، والقدرة على توظيف قدراتهم الفعلية، وهى جد كثيرة وبلا حدود . وطالما أن السياسة لها أبعاد متعددة ، وليست بعداً واحداً ، لذلك ، فلا خوف من المستقبل طالما إدركنا ذلك .

* * * * *

المبحث الثاني

السلام في "الشرق الأوسط"

بين الجمهوريين والديمقراطيين^(١)

يبدو أن إعصار "أندرو" الأخير الذي عصف بولايتين ودمر ما دمر فيهما، جاء ليحدد الدائرة الأكبر في التنافس الانتخابي بين بوش وكلينتون ، على أنها الدائرة الداخلية . ومن ثم فإن الإهتمام بالشئون الخارجية للولايات المتحدة في هذا الوقت لا يشكل مساحة كبيرة لدى الناخب الأمريكي ، ولذا فإن احتمالات فوز الذي يهتم جداً بالسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية تتضاءل كل يوم ، وهذا ما سبق لنا الحديث عنه في مقالين سابقين .

ومع ذلك ، فإن التنافس الحادث الآن بين الجمهوريين والديمقراطيين على "الشرق الأوسط" خاصة على مصلحة إسرائيل، هو تنافس في الواقع على صوت الناخب اليهودي ، وليس على صوت الناخب الأمريكي عموماً .

وبهمناء في هذا المقام أن نشير إلى أن آراء المرشحين للرئاسة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي في هذا الوقت ترتبط كثيراً بالعملية الانتخابية، وهذا لا يجب أن يدعونا إلى التكاسل والستراخي ، على أن نكون بلا وجود في الانتخابات الأمريكية .

فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن التأييد المطلق لإسرائيل كان من نصيب الجمهوريين ، خاصة أنهم يحكمون أكثر . فمنذ الستينات ، لم يحكم الولايات المتحدة رئيساً ديمقراطياً سوى جون كيندي الذي قتل بعد فترة قليلة من حكمه للفترة الأولى، وأكمل جونسون فترته ، والرئيس كارتر (٧٦-١٩٨٠)، بينما حكم الجمهوريون الولايات المتحدة طوال هذه الفترة (حوالي ربع قرن) .

• نشرت بجريدة "صوت الكويت" بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٢ .

والحديث عن الديمقراطيين الذين حكموا من قبل له دلالة ، حيث أعلن "جون كيندى" تأييده للقضية الفلسطينية ، وأسهم "كارتر" فى إتمام أول اتفاق بين مصر وإسرائيل فيما يعرف باتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة الإسرائيلية المصرية عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، وذلك فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى . والمتابع لتصريحات الديمقراطيين خلال حملاتهم الانتخابية يجدهم وقد أسرفوا فى التأييد والوعود للإسرائيليين بهدف كسب أصوات اليهود . ولو نظرنا إلى تصريحات "دوكاكيس" المرشح للرئاسة فى عام ١٩٨٨ فى مواجهة بوش الجمهورى ، نجده وقد أسرف كثيراً فى وعوده لإسرائيل ، ومنها اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل .

ووسط المعركة الحالية "بين بوش وكلينتون" ، نجد الرئيس بوش يعلن من خلال برنتامج حزبه الجمهورى : ضرورة توفير المساعدات الأمنية على نطاق واسع لإسرائيل ، ومعارضة قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطينى جديد يهدد أمن إسرائيل ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى الوقت الذى يتحقق فيه أمن إسرائيل ، والتركيز على أهمية استمرار دعم عملية السلام بالشرق الأوسط . فى نفس الوقت الذى يبذل الرئيس بوش كل جهده فى سبيل إنجاز شىء ملموس بين العرب وإسرائيل لدعم موقفه الانتخابى ، باعتبار أنه إنجاز فى السياسة الداخلية . ولهذا ، فقد وافق على منح ضمان القروض لإسرائيل والبالغة عشرة مليارات ، وذلك لكسب الصوت اليهودى داخل الولايات المتحدة .

وهو بهذا يحاول أن يقدم سلوكاً للجمهوريين فى تحقيق إنجاز على طريق إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، يمكن أن يفاخر به تاريخياً ليقضى على الإنجاز التاريخى السابق للديمقراطيين إبان فترة حكم الرئيس كارتر .

أما كلينتون الديمقراطي ، فهو يسرف في تأييد إسرائيل، وذلك باعترافه بأن القدس عامصة إسرائيل ، وأنه يؤيد إسرائيل باعتبارها حليفة الولايات المتحدة الوحيدة في الشرق الأوسط ، ويطالب بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، كما يطالب العرب بتقديم تنازلات لإسرائيل في محادثات السلام الجارية الآن حفاظاً على أمنها . ومما أشار إليه خلال الأيام الأخيرة أن أمريكا باعت كميات ضخمة جداً من الأسلحة للدول العربية ، وأن ذلك يهدد أمن إسرائيل "التي يجب أن تظل أقوى دولة في المنطقة كما وكيفا" ، ووصف إسرائيل بأنها رمز الحرية وواحة التحرر ومأوى المهاجرين ، "وأن المقاطعة العربية غير مشروعة وغير قانونية وهي حرب اقتصادية ولا بد أن تنتهي ، ولذلك فإن إنهاء هذه المقاطعة شرط لحصول السعودية على صفقة الطائرات التي تعاقدت على شرائها من الولايات المتحدة" . ولمحاولة إثبات تناقض كلينتون إزاء إسرائيل ، ذلك الاتهام الأخير الذي وجهته زوجة نائب الرئيس الأمريكي الحالي (دان كويل) إلى زوجة كلينتون بأنها سبق لها تمويل الفلسطينيين خلال رئاستها لمؤسسة العالم الجديد في الفترة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وفي الوقت الذي حققت إسرائيل بعد فوز إسحق رابين برئاسة الوزراء ، بعض الإنجازات بحصولها على موافقة بوش على ضمان القروض ذات العشرة مليارات مقابل السعي نحو الإسراع بانجاز اتفاق ما مع العرب قبل الانتخابات الأمريكية ، وتم ذلك بعد زيارة بيكر لإسرائيل، ثم زيارة رابين للولايات المتحدة ومقابلة الرئيس بوش ، في نفس الوقت الذي سعى رابين لمقابلة كلينتون المرشح المنافس لبوش على الرئاسة ، وذلك سعياً نحو كسب وده والحفاظ على تصريحاته وتأييده لإسرائيل فيما لو فاز في الانتخابات القادمة . أي أن إسرائيل تسعى للكسب والحفاظ على مصالحها من خلال الاتصال بكافة الأطراف المتنافسة في الانتخابات الأمريكية دون قيد على حركتها أو حساسية ما كما هو معهود لدينا كعرب .

ومن ثم يتضح أن الديمقراطيةيين وإن أسرفوا في وعودهم المؤيدة لإسرائيل، إلا أن الثابت تاريخياً تأييدها للدولة الفلسطينية في عهد كنيدي بعد تولية الرئاسة ، وتحقيق أول اتفاق مصري إسرائيلي في عهد كارتر .

ولذلك فلا يمكن التحرك على أساس أن كلينتون إذا فاز في الانتخابات المقبلة سيكون مع إسرائيل ضد العرب طبقاً لتصريحاته ، وإنما ستحكم سلوكياته ومواقفه فيما بعد متغيرات عديدة، ومن أهمها أن يكون هناك موقف عربي قوى في مواجهته ، ثم الظروف الإقليمية والدولية، كما أنه في الوقت الذي يتضح أن الجمهوريين يسعون إلى إنجاز اتفاق تاريخي بين العرب وإسرائيل أو بين الفلسطينيين وإسرائيل على عكس مواقفهم التاريخية المدعمة لإسرائيل منذ الستينات إلا أن الرغبة في هذا الإنجاز تأتي في إطار دعم موقف الرئيس بوش في الانتخابات المقبلة .

وهكذا، يتضح أن الموقف بين إسرائيل واليهود عموماً - من جانب كل من المرشحين للرئاسة الأمريكية- يأتي في إطار السعي نحو كسب أصوات اليهود الأمريكيين ، وليس بالضرورة عداً للعرب . وهو ما لا يجب أن يزعجنا كثيراً . وهذا ما يقودنا إلى ضرورة لفت أنظار العرب إلى سرعة الحركة خلال الأيام القادمة داخل الولايات المتحدة ، وذلك من خلال الاتصال بالديمقراطيين ، والحوار مع كلينتون لإشعاره بالوجود العربي عند اتخاذ قراراته بشأن إسرائيل والعرب . ومن ثم فإن جعل الساحة خالية دائماً أمام إسرائيل داخل الولايات المتحدة ليس في صالح العرب ، والأمل أن يتحقق يوماً ما أن تكون التصريحات الصادرة من المتنافس على الرئاسة الأمريكية متوازنة بين العرب وإسرائيل فحسب .

• • • • •

المبحث الثالث

احتمالات السلوك الخارجى لكلينتون

ازاء السلام والقضايا العربية (*)

من الثابت فى تحليل الانتخابات الأمريكية ، واتجاهات الناخب الأمريكى تجاه المتنافسين على مقعد الرئاسة فى البيت الأبيض، أن السياسة الخارجية لا تمثل قضية قابلة للجدل والعراك ، إلا اذا تداخلت فى إحدى جزئياتها مع القضايا الداخلية التى تمثل بؤرة اهتمامات الرأى العام الأمريكى بصفة رئيسية . ولذلك مفادة لا يرهق المرشحون أنفسهم فى ضرورة بذل الجهد لتحديد رواهم فى كل القضايا الخارجية على العكس من القضايا الداخلية . وإذا كانت هذه المقولة قد تصاعدت درجة صوابها منذ تفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية ١٩٩١م، وانعكس هذا على أول انتخابات أجريت فى الولايات بعد هذا الحدث ، وذلك فى نوفمبر ١٩٩٢ ، واستطاع المرشح الشاب كلينتون أن ينجح آنذاك ببرنامج عمل داخلى فى مواجهة بوش صاحب الانتصارات الضخمة فى السياسة الخارجية ، إلا أن ذلك قد تأكد أيضاً فى انتخابات عام ١٩٩٦م ، حيث تأصلت مقولة سيادة القضايا الداخلية وهيمنتها على القضايا الخارجية. وقد كانت الانجازات الاقتصادية فى المجال الداخلى والتى استطاع كلينتون أن يحرزها خلال السنوات الأربع الماضية وأحرزها خفض عجز الموازنة ، وتوفير حوالى (١٠) مليون فرصة عمل جديدة لمواجهة شبح البطالة .. إلخ ، ورغم محدودية هذه المنجزات ، إلا أنها كانت الوسيلة لتمسك الشعب الأمريكى باعتباره القادر على المزيد من هذه الانجازات فى السياسة الداخلية وعلى هذا النحو فإن الوضع الخارجى يتيح للرئيس الأمريكى

(*) نشرت فى السياسة الدولية، عدد يناير ١٩٩٧، والملف الاستراتيجى فى ديسمبر ١٩٩٦.

مجالاً أكبر للحركة، وحرية أكبر في العمل ، وذلك بشرط أن ينجز فيه إنجازاً يستطيع أن يفاخر به من جانب ، ومن جانب آخر لا يتعارض مع أى إنجازات داخلية ، ومن جانب ثالث لا يؤدي إلى فقدان ضحايا أمريكيين في الخارج لعدم تأليب الرأي العام على الرئيس . وهذه هي حدود سقف الحركة في المجال الخارجى للرئيس الأمريكى بصفة عامة .

وفى معركة ١٩٩٦ ، حاول المرشح الجمهورى روبرت دول ، أن يبرز أهمية السياسة الخارجية فى المعركة الانتخابية ، بأن وجه للرئيس كلينتون انتقادات عنيفة خلال الأشهر الست السابقة على الانتخابات . حيث بدأها بخطاب فى ٩ مايو نشرته صحيفه واشنطن بوست ، اتهم فيه ادارة كلينتون بالفشل فى سياسته الخارجية تجاه آسيا والصين خصوصاً دون بقية مناطق العالم . وفى خطاب آخر فى ٢٦ يونيو خصصه للسياسات الخارجية ، هاجم دول سياسة كلينتون تجاه أوروبا ، ووصفها بالتردد والضعف وعدم الحسم ، شأنها شأن بقية مناطق العالم الهامة والحيوية وفى لقاءات عديدة أخرى انتقد القرار السلبى فى الصومال ، والفشل الذريع فى البوسنة ، وعدم الانجاز لأى سلام حقيقى فى الشرق الأوسط .. الخ وأن هذا يرجع إلى سياسة كلينتون الخارجية التى تتسم بالضعف والازدواجية والتردد والافتقار إلى التكامل مما يسهم فى تقويض المصالح الأمريكية ويضر بمصداقية الولايات المتحدة وعلى الجانب الآخر فإن كلينتون كان يتجاهل الرد على الانتقادات الموجهة له فى مجال السياسة الخارجية ، إلا أنه قد وجد نفسه مضطراً للرد ازاء تصاعد الهجوم وحملة النقد الواسعة والمخططة من جانب الجمهوريين . حيث خصص خطاباً للشئون الخارجية فى "ديترويت" فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦م للرد وتوضيح قراراته ، وأشار إلى رأيه فيما يتعلق بتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسى بحلول عام ١٩٩٩م المواعيد للذكرى الـ ٥٠ لتأسيس الحلف .. الخ.

وقد اتضح حجم السياسة الخارجية وقضايا العلاقات الدولية فى المناظرتين اللتين عقدتا بين المرشحين "دول"، و كلينتون يومى ١٧،٧ (اكتوبر). حيث استغرقت القضايا الخارجية حوالى نصف وقت المناظرة الأولى ودار فيها قضايا الدور الأمريكى الدولى بين الاستمرارية والانعزالية، وكذلك قضايا الشرق الأوسط، والعراق، والصومال، واليوسنة، وإيرلندا.

بينما المناظرة الثانية لم تشهد - رغم طول وقتها بالمقارنة بالأولى - أية إشارة لأى قضية خارجية باستثناء سؤال واحد فقط تعلق بالشرق الأوسط دار حول رد كل منهما فى حالة طلب الرئيس الفلسطينى عرفات لقوات أمريكية للتواجد فى الضفة الغربية.

ومن ثم فقد تأكد من خلال المناظرتين وحجم الصراع بين المرشحين فى انتخابات ١٩٩٦، المدى الكبير الذى ذهبت اليه درجة انحسار السياسة الخارجية فى خضم عملية التنافس على معركة الرئاسة الأمريكية وهذا ما أكدته مجلة التاسم الأمريكية فى عددها الأخير السابق على الانتخابات، حيث أشارت إلى أن الناخب الأمريكى ويبقى السؤال هنا: ماذا بعد أن نجح كلينتون؟ أو بلغة أخرى ماذا بعد أن استمر كلينتون لفترة ثانية فى حكم الولايات المتحدة الأمريكية؟ ما هى الخطوط العامة التى ستحكم حركته فى السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية ومشاكلها المختلفة؟ هل ستستمر فى نفس الاتجاه الذى كان سائداً فى فترته الأولى؟ أم يمكن أن نلاحظ تغييراً ما فى الفترة الثانية؟ وإذا كان هذا محتملاً فما هى الأسباب وتداعياتها. ويمكن تناول ذلك كما يلى:

أولاً: حدود حرية الحركة أمام كلينتون:

فى ضوء الافتراض السابق الذى يعززه الواقع، وخصوصاً فى تجربتى ١٩٩٢م، ١٩٩٦م الانتخابيتين، حيث سادت القضايا الداخلية، وانحسرت القضايا الخارجية، فإن للرئيس الأمريكى عموماً مهما كانت توجهاته ستكون له حرية

حركة أكبر فى مجال السياسة الخارجية بصفة عامة وبغض النظر عن منطقة دون أخرى . ويميز من ذلك أيضاً عدد من النقاط هى :

١ - أن الرئيس كلينتون سيحكم فترة ثانية ، ومن المعروف؛ أن أى رئيس أمريكى يكون فى الفترة الثانية أقل رضوخاً للضغط، وأكثر ميلاً لأن يتخذ القرارات الكبيرة والتحويلية بما يسهم فى دخوله سجل التاريخ الأمريكى لتذكره الأجيال باستمرار ولذلك فإن كلينتون سيكون أكثر ميلاً للفعل فى المجال الخارجى والمبادرة بما يمكن أن يترك له أثراً باقياً فى سجله .

٢ - توافر قدرة لدى الرئيس كلينتون على اكتساب مهارات فى الحركة والخبرة فى السياسة الخارجية، لم تكن موجودة لديه من قبل. حيث كانت اهتماماته داخلية قبل ترشيح نفسه لمنصب الرئاسة بصفته حاكماً لولاية أركانسو، وأن توافر هذه الخبرة لديه واكتسابه لهذه المهارات على مدار السنوات الأربع السابقة (طوال فترة حكمه الأولى) ربما تكون قد أعطته الفرصة لتكوين رؤية شبة متكاملة - أن لم تكن شاملة - عن الأوضاع العالمية وقضايا النظام الدولى والائتمى . وهذا بدوره - تسمح له بالحركة فى الحركة والمبادرة أيضاً فى المجال الخارجى .

٣ - عدم وجود خلافات كبيرة مع الكونجرس (التواب والشيوخ)، فى السياسات الخارجية ، وإن وجدت، فهى خلافات هامشية ومحدودة، قد تتعلق بالميزانية والمعونات، وإرسال الجنود الأمريكين، وبعض الخلافات المحدودة فى الشرق الأوسط خاصة إسرائيل وضرورة المزيد من دعمها وبالتالي فإن محدودية هذه الخلافات قد تؤدى بدورها إلى عدم وجود قيود على حركة الرئيس كلينتون فى مجال السياسة الخارجية، وتتيح له الفرصة لمزيد من حرية الحركة متى أراد أن يمارس ذلك .

٤ - أن القضايا الدولية التي تشغل عالم اليوم تدور حول محورين هما الاقتصاد وما يتعلق بالتجارة الدولية من ناحية ، والناحية الأخرى هي الأمن ومقاومة الارهاب وفرض السلام . وأن فرصة كلينتون للتفاعل مع هاتين القضيتين العالميتين واحراز مكسب فيهما ستعطى له فرصة كبيرة فى تحقيق أهدافه كصانع سياسة متميز من ناحية ، ومن ناحية أخرى سيسطيع أن يخدم أهدافه فى السياسة الداخلية بدرجة أكبر مما ستسهم فى تعزيز فرص المرشح الديموقراطى القادم ، وهو هدف استراتيجى لا أعتقد أنه يغيب الآن عن مخططى الحزب الديموقراطى ولا عن صناعات سياسة كلينتون نفسه .

ثانياً : مجالات الحركة الخارجية فى المنطقة العربية :

لا شك أن ما أثر فى خضم الحملة الانتخابية من جانب كلينتون ازاء المنطقة العربية تمحور حول قضيتين أساسيتين هما : الأولى هى قضية الشرق الأوسط والسلام بين العرب واسرائيل وقد كانت شغله الشاغل حتى عشية التصويت على كرسى الرئاسة فى الخامس من نوفمبر الماضى ، والثانية هى قضية العراق وكيفية التعامل مع النظام العراقى وجوانب هذه المشكلة وهو ما ظهر فى المناظرة الأولى بين المرشحين يوم ٧ أكتوبر الماضى . وبالتالى لم يحدث أى تناول للقضايا الأخرى كقضية ليبيا والحصار المفروض عليها، أو قضية السودان، أو قضية ايران، أو قضايا الأرهاب أو التعاون الأقليمى وغير ذلك. فبالنسبة لمجال العمل فى قضية السلام فى الشرق الأوسط ، أشار كلينتون فى مناظراته الأولى إلى "أنه لدينا سياسة ثابتة لدعم وساندة السلام وأمن اسرائيل، وأن المفاوضات قد بدأت، وأن عملية السلام تتحرك، وأن كل القادة فى الشرق الأوسط لن يتوقفوا عن بذل الجهد لحل المشاكل بينهم، بمساندتنا، فالأساس عندنا:

"وقف العنف، وبدء المحادثات، والالتزام بالمفاوضات" وعلى المستوى العملي فإن الرئيس كلينتون كلف وزير الخارجية كريستوفر، ومساعدته "روس"، وذلك لدفع المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين لانجاز اتفاق حول "الخليل"، واستمر هذا الوضع حتى قبيل اجراء الانتخابات الامريكية بساعات. وهو ما يعكس إصرار كلينتون على حيوية قضية الشرق الأوسط بالنسبة له كمجال حركة. فضلاً عن سبق دعوته لما سمي بقمة واشنطن دعى إليها "الرئيس الفلسطيني ورئيس وزراء اسرائيل وملك الأردن (حسين)، بينما اعتذر الرئيس مبارك عنها من أوائل أكتوبر الماضى، وذلك فى إطار قوة الدفع لهذه القضية بغض النظر عما آلت اليه. وهذا يذكرنا بنفس الوضع فى عام ١٩٩٢، حيث كانت قضية الشرق الأوسط لدى الرئيس السابق (بوش) ذات أهمية حتى آخر لحظة كمجال للحركة.

أما بالنسبة لقضية العراق، فإن كلينتون أشار إلى أن التصورة "التي يجب من الناحية الاستراتيجية كان هو أن تقلص قدرة صدام على تهديد جيرانه وقد فعلنا ذلك بتوسيع ما يسمى منطقة حظر الطيران وبزيادة الرقابة التي يقوم بها الحلفاء للمجال الجوي لتمتد من حدود الكويت الى ضواحي بغداد، وكان هذا هو التصرف السليم الذي فعلناه. فضلاً على أننا تعلمنا من التجربة أنه عندما نعطيهِ بوصة واحدة فسوف يأخذ لنفسه ميلاً كاملاً، وأن ما حدث هو أن بعض حلفائنا لم يؤيدوا ما فعلناه في البداية، وأعتقد أن معظمهم يعتقدون الآن أننا فعلنا الشيء المناسب.

وهذا يشير إلى أن كلينتون كان يعتقد في صحة ما فعله، لكن دون نكران، لرفض الحلفاء لما فعله، ولهذا تأثيره على قراراته فيما بعد عند التعامل مع هذه القضية.

ثالثاً : احتمالات الحركة الخارجية في المنطقة العربية :

أمام الرئيس كلينتون عدد من القضايا الهامة في المنطقة العربية ، عليه أن يحسمها في خلال فترة حكمه الثاني، وهي قضايا لها ملفات مفتوحة ، لا أعتقد من البداية أن الفترة القادمة يمكن أن تنتهي بدون حسمها . ولننظر في احتمالات مسار هذه القضايا من زاوية الفعل الأمريكي في عهد الفترة الثانية لكلينتون وذلك على النحو التالي :-

١ - قضية السلام في الشرق الأوسط : من المتوقع استمرار منهج الرئيس كلينتون في التعامل مع القضية وذلك بالتوازن بين التشدد العربي من جانب ، والتشدد الاسرائيلي في عهد نتانياهو من جانب آخر . وأن الانجاز الشامل في هذا الطريق قد يعثر به بعض العثرات ويستلزم بعض الوقت . لكن قد يمكن لتشجيع الأطراف العربية على المزيد من الاندماج في عملية السلام بمختلف جوانبها الأمنية والاقتصادية ، وأن يتم ثمة انجاز على الجانب الفلسطيني، ويمكن أن يتم البدء بالانسحاب الاسرائيلي من الخليل، مع دعم السلطة الوطنية الفلسطينية . وستستمر فترة الرئيس كلينتون الثانية في الانجاز التدريجي على مسار هذه القضية ، ولا بأس من ممارسة بعض الضغوط غير المحسوسة على الطرف الاسرائيلي لادخاله في الاتفاقات مع الأطراف العربية مع مزيد من الدعم الأمني والاقتصادي على غرار ما حدث في مرحلة المصالحة مع مصر ويمكن أن تستمر فترة التردد في العلاقات بين أمريكا وكلينتون واسرائيل نتانياهو، حتى يعدل الأخير مساراته ويخفف تشدده، أو يرحل لتأتي حكومة العمل الأقل تشدداً والأكثر حماساً للسلام من الليكود .

٢ - قضية العراق : من الممكن أن يتم تخفيف الحصار تدريجياً بعد قبول الولايات المتحدة لاتفاق "النفط مقابل الغذاء" ، وهو ما أكدته الرئيس كلينتون في مؤتمره الصحفي عقب نجاحه في الانتخابات . ولكن الاصرار الأمريكي على اسقاط نظام صدام قد يكون أحد الأهداف الأساسية خلال المرحلة القادمة من ناحية، وقد يكون الوسيلة لانتهاء الحصار على العراق، والمبرر الذي يستطيع أن يخرج به كلينتون أمام الرأي العام لحل "المشكلة العراقية" .

٣ - قضية "ليبيا وأزمة لوكيربي" :
في ضوء التغييرات التي يمكن يشهدها فريق العمل للرئيس كلينتون في الفترة الثانية، وفي ضوء تزايد الدور الأوربي في المنطقة ، وخاصة الدور الفرنسي المؤيد لحل القضية الليبية وانتهاء الأزمة ، والذي يتلاقى مع الرغبة العربية ممثلة في قرار مجلس جامعة الدول العربية بالحل الوسط للموضوع، فإنه من المتوقع أن تشهد هذه القضية انفراجة تدريجية وتغيراً في السياسة الخارجية الأمريكية إزاءها . وإن كنت أتوقع أن يرتبط ذلك بالانفراجة في قضية الشرق الأوسط خاصة وأن ليبيا من أشد المعارضين للمنهج السلامي مع اسرائيل حيث أن المسألة تمثل منظومة متكاملة في الإدراك الأمريكي .

٤ - قضية السودان والحصار المفروض عليه :
ليس من المتوقع ، فرض المزيد من الحصار عليه في ضوء توافر المعلومات عن رحيل أو هروب الاشخاص المتهمين بمحاولة الاشتراك في اغتيال الرئيس مبارك إلى خارج السودان . فضلاً عن أن الولايات

المتحدة في إطار محاولاتها احكام الخناق على الأنظمة المساندة لعمليات العنف ، فإنه ليس من المتوقع أن تحسن من علاقتها مع النظام السوداني، بل ستستمر في حالة توتر ، وأن المسألة يمكن أن ترتبط شأنها شأن إيران في ضوء منظومة المصالح الأمريكية الثابتة أو المتغيرة حسب الظروف ودوام الحال أو تغيره .

٥ - قضايا التعاون الاقليمي والاقتصادي :

من المؤكد أن الولايات المتحدة في عهد كلينتون ستساند وتدعم هذا التعاون بكل ثقلها ، باعتباره أحد الآليات لترسيخ عملية السلام في المنطقة حاضراً ومستقبلاً . وأن هذا التعاون قد يرتبط بقضايا الأمن والسلام ، ولذلك فإن الاتجاز على مسار السلام قد يسهم في دعم هذا المحور . ولذلك فهما مرتبطان، وربما تمارس السياسة الأمريكية في الفترة الثانية لكلينتون ضغوطها على اسرائيل وبعض الأطراف الشاردة من هذه الزاوية .

وختاماً : فإن المتوقع (إجمالاً) أن تشهد الفترة الثانية لعهد كلينتون، في مجال السياسة الخارجية ، حرية حركة أكبر ستتبعكس بالتالي على المزيد من المبادرات، والتي ستتسم بالإيجابية ، وسيظهر ذلك بشكل فعال في المنطقة العربية لما تتسم بالحيوية والديناميكية . ولذا فأنتى أميل إلى أن السياسة الأمريكية متشهد بعضاً من التغيير في منطقتنا ، والمسألة رهن بالمزيد من التغيير في حالة أن يشعر العرب أن ارادتهم قائمة وأن لهم فعالية في التأثير على القرار الأمريكي ازاء المنطقة .

• • • • •

الفصل الرابع

الدولة الفلسطينية القادمة

٦٦

٦٧

المبحث الأول

أبعاد التوجه الفلسطيني نحو الشرق (اليابان والصين)

أضحى الشرق يمثل بؤرة صراع دبلوماسي بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم من تنبه إسرائيل لهذه المنطقة منذ الخمسينات، وبذلها جهوداً ضخمة في تدعيم علاقاتها بهذه البقعة من العالم، إلا أن حجم علاقاتها بدولها اتسم بالمحدودية.

واقتصرت العلاقات على تبادل الخبرات، وتبادل السلع الاقتصادية، وتعاون عسكري سواء ببيع السلاح أو المساهمة في إنتاجه، وتبادل الوفود السياحية، والبعثات التعليمية، في نفس الوقت فإن التنبيه العربي لدور هذه المنطقة اتسم باليقظة في أوج الدعوة لعدم الإحتياز في منتصف الخمسينات وخلال الستينات، ولكن لم يستمر طويلاً حتى تراجع في السبعينات والثمانينات، حيث أصبح الاهتمام بالغرب الأوربي والأمريكي هو الوجهة المقصودة على حساب الاهتمام بالشرق عموماً، والشرق الآسيوي في اليابان والصين وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة.

ولكن في السنوات الأخيرة نما الاهتمام بالشرق الآسيوي ليصبح مكاناً لاختبار القدرات الدبلوماسية لكلا الطرفين: العربي، والإسرائيلي.

ومن هذه الزاوية، فإنه يمكن فهم المغزى الحقيقي لزيارة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لكل من اليابان والصين في الأسبوع الأول من أكتوبر الماضي.

فقد تمت الزيارتان بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية، ومن الحكومة الصينية والرئيس الصيني أيضاً، وقد سبق للزعيم عرفات زيارة اليابان

* نشرت في مجلة المنار، عدد (٥٩)، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٢٢:٢٠.

فى عام ١٩٨١م بناء على دعوة غير رسمية وجهت له من رابطة الصداقة اليابانية - الفلسطينية - البرلمانية. ومن ثم فإن الدعوة الرسمية له تعد تطوراً هاماً فى طبيعة العلاقات اليابانية الفلسطينية، بل تأتى ترجمة عملية للموقف اليابانى من الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، وهذا هو ما أوضحه وزير خارجية اليابان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل زيارة عرفات مباشرة، حيث أكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فيه حقه فى إقامة دولة فلسطينية، مع الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود أيضاً، وكذلك يتم التوصل إلى السلام عبر المفاوضات وعلى أن يكون المؤتمر الدولى إطاراً لها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى تمثل الشعب الفلسطينى، ومن ثم يجب اشتراكها فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وأن اليابان ستتعاون بشكل نشط مع جهود الأطراف المعنية من أجل السلام.

إذن ما هى الأبعاد الحقيقية لهذه الزيارة؟ الواقع أنه من خلال استعراض رؤى وأهداف الطرف الفلسطينى، والطرف اليابانى يتضح التالى:

(١) أن الطرف اليابانى يستهدف من خلال الدعوة الرسمية ممارسة دور ما فى أحداث المنطقة العربية من خلال القضية الفلسطينية - بغض النظر عن حجم هذا الدور. ويتضح هذا الهدف من خلال رفض اليابان ضغوط إسرائيل واحتجاجاتها، سواء على لسان وزير خارجية إسرائيل فى لقائه بوزير خارجية اليابان خلال جلسات الجمعية العامة الأخيرة، أو على لسان المتحدث الرسمى للسفارة الإسرائيلية فى اليابان، وذلك لمنع الزيارة ووصف إتمام الزيارة بأنه إشاعة وانتشار للعنف وتعزيز له، كما أن مقابلة رئيس الوزراء اليابانى بنفسه ووزير الخارجية ورؤساء المجالس النيابية وغيرهم من رؤساء الأحزاب، تأكيد للأهمية التى توليها الدولة اليابانية لهذه الزيارة وتأييدها.

(٢) أن الطرف الياباني في ممارسته لهذا الدور يتسم بالتوازن، فعلى الرغم من الإستقبال الرسمي للزعيم عرفات، ومنداته في اللقاءات العامة "بسيادة الرئيس" طبقاً لما تناقلته وكالات الأنباء، إلا أن الحكومة اليابانية لم تعترف بالدولة الفلسطينية رسمياً، وإنما اكتفت برفع درجة التمثيل الفلسطيني إلى "البعثة العامة الدائمة لفلسطين" بدلاً من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من أن الفارق بين البعثة العامة، وبين السفارة هو توافر الحصانات الدبلوماسية، إلا أن رفع التمثيل في حد ذاته والتعامل مع اسم فلسطين بدلاً من منظمة التحرير هو اعتراف ضمني في تقديرنا. وفي تعقيب لأحد مسئولى الخارجية اليابانية عن عدم اعتراف طوكيو بدولة فلسطين المستقلة، أشار إلى "أننا لا نعتقد أن دولة فلسطين لها المستوى التمثيلي نفسه للدول في القانون، ومن الناحية القانونية، فإن اليابان تعترف بالدولة التي تبسط السيادة على أرضها وشعبها".

ولكن يلاحظ أن اليابان في هذه الخطوة تأتي في إطار الموقف الغربى بصفة عامة، فقد سبقتها إلى هذه الخطوة فرنسا في يناير الماضى، وإيطاليا في مايو الماضى أيضاً. علاوة على أنها تأتي في إطار التوازن النسبى بين إسرائيل والفلسطينيين، في إطار طبيعة العلاقة الخاصة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) استهدف الطرف الفلسطينى بالإنفتاح على الشرق وزيارة اليابان أولاً: الرغبة في رفع التمثيل الفلسطينى، إن لم يكن الإعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، وإن كان هذا لم يصبه النجاح في الوقت الحاضر، ومحاولة إشعار الحكومة اليابانية بأهمية دورها السياسى في المنطقة ليتواءم مع

الدور الإقتصادي وطبيعة العلاقات مع الأطراف المختلفة فيها. ولذلك. لوحظ لهجة متشددة في كثير من لقاءاته الرسمية حملت معنى التحذير، وقد اتضح ذلك من خلال كلمات عرفات دور أخلاقي واقتصادي: "إن اليابان لم تقم بعد بالدور الذي من المفترض أن تقوم به في عملية السلام، على اعتبار أنها ثاني دولة اقتصادية في العالم، ومن لا يشارك في عملية السلام الآن لن يشارك في أي شيء بعد إقرار هذا السلام، كما أشار إلى أن اليابان كقوة اقتصادية عالمية، لها دور أخلاقي واقتصادي مهما يكن يجب أن تلعبه في الشرق الأوسط.

وذكر منبهاً ومحدراً: "إن العلاقات التجارية بين اليابان وإسرائيل نمت بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة، حيث تضاعفت خلال السنوات الأربع الماضية وارتفعت من ٣٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٥، إلى ١,١ مليار دولار العام الماضي حسب الإحصاءات اليابانية، وهو ما يجعلنا لا نطالبكم بإعادة النظر في ذلك من أجلنا، بل من أجلكم أنتم، وعليكم أن تضعوا نصب أعينكم الميزان التجاري بين بلادكم والأمة العربية. فمثل هذا التطور ليس من مصلحة اليابان، التي ترتبط بالدول العربية في الجزء الأكبر من وارداتها النفطية، وإنه لمن الإنصاف التام لليابان أن تتشد الربح بصفتها بلداً مكيفاً نحو التجارة، ومن الإنصاف التام أيضاً أن توازنوا بين هذه المصالح ومصالحكم مع الشعب الفلسطيني".

وهكذا يتضح أن الرئيس عرفات واجه الحكومة اليابانية بروية مدروسة أشعرت اليابانيين بمتابعة مضمونية لسياساتهم من جانب الطرف الفلسطيني، وهو ما يعكس مواجهة شجاعة، وفي نفس الوقت التحذير ولفت النظر لأهمية توازن الموقف الياباني إزاء الطرف العربي الفلسطيني، والطرف الإسرائيلي.

(٤) أكد الطرف الفلسطيني على رغبته فى التخطيط من الآن لبناء الدولة الفلسطينية، ولذلك فقد ركز فى مباحثاته على البعد الإقتصادى والتباحث بشأن الدعم اليابانى لإقامة الصناعات والبنية التحتية من مرافق وغيرها فى الدولة المزمع إقامتها فعلياً، وأن التخطيط لذلك يبدأ من الآن مشيراً للطرف اليابانى بضرورة تزويد الدولة بالتكنولوجيا الحديثة والمساهمة فى إقامة قاعدة صناعية كبرى فى فلسطين، كما كانت هناك مطالبة من الفلسطينيين بضرورة التعامل اليابانى مع السلع الفلسطينية بنفس تعاملهم مع السلع الإسرائيلية من حيث الإفضليات وغيرها، وكذلك فقد طالب الطرف الفلسطينى بضرورة زيادة الدعم اليابانى الحالى والمقدر بعشرة ملايين دولار إلى أكثر من ذلك. وقد وعدت الحكومة اليابانية بدراسة ذلك والتفاعل معه فى أقرب فرصة ممكنة.

ونفس الأبعاد المستهدفة من وراء زيارة عرفات لليابان هى نفس الأهداف بشكل كبير المستهدفة من وراء زيارة الصين التى تصر على عدم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضى العربية المحتلة، وكذلك تؤيد الكفاح المسلح للفلسطينيين لإقامة دولتهم، مع التأكيد على إمكانية التوصل لسلام من خلال المفاوضات بقصد المؤتمر الدولى، وضرورة الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

وقد استقبل الرئيس الصينى ياسر عرفات فور وصوله، واستقبله أيضاً رئيس الوزراء الصينى استقبالاً رسمياً، وعقدت محادثات رسمية مع المسؤولين فى الصين. وهى زيارة تأتى فى إطار تدعيم العلاقات الفلسطينية الصينية الحالية إلى الأفضل.

ولاشك أن الزيارة في حد ذاتها - سواء لليابان أو للصين - هي محاولة جادة من القيادة الفلسطينية تعكس رؤية متكاملة لها على الصعيد الدبلوماسي بهذا الانفتاح الفلسطيني على الشرق بمحاولتها جذب الدب الصيني لممارسة دوره الحقيقي وبشكل إيجابي تجاه المنطقة، وفي نفس الوقت محاولة خلق التوازن لدى العملاق الاقتصادي الياباني في تعامله مع أطراف المنطقة.

وفي حقيقة الأمر، فإن الشرق مرشح لأن يشهد معركة وصراعاً دبلوماسيين بين الطرف العربي والإسرائيلي، فمع نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٩م، سيقوم أرنيث وزير خارجية إسرائيل بزيارة اليابان، وهو مانتوق لمعرفة نتائجها، ولكن ستعكس هذه الزيارة مدى القلق الإسرائيلي لزيارة عرفات التي تمت بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية. والأمر لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد - أي عند مجرد زيارة عرفات - ولكن لابد من مواصلة الجهود الدبلوماسية، وتبادل الزيارات على أعلى مستوى، وممارسة الضغوط الممكنة من الطرف العربي تجاه الشرق لكسب المعركة الدبلوماسية في هذه المنطقة الحيوية التي يرشحها كثير من المراقبين ومحللّي السياسة المرموقين لأن تكون القوة الجديدة على الخريطة الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

المبحث الثاني

القدس .. واشكالية إقامة الدولة الفلسطينية (*)

تعتبر قضية القدس من القضايا الرئيسية فى إدارة عملية السلام العربى/ الاسرائيلى، وذلك لاعتبارات عديدة. ومن بين هذه الاعتبارات ما يتعلق بالمركز الدينى لهذه المدينة المقدسة التى تضم مواقع لها قدسيته فى نفوس أصحاب الديانات السماوية الثلاث (الاسلام - المسيحية - اليهودية)، فضلاً عن وضع هذه المدينة من حيث أنها أراضى محتلة من عام ١٩٦٧م، كجزء من الضفة الغربية، من عدمه. فاسرائيل تصر على احتكار الوضع الدينى فى هذه المدينة من حيث أنها الأصل فيها باعتبار أن اليهودية أسبق من الدائنتين الأخرتين. كذلك فإن هناك فريق يسعى إلى تعميق الخلاف بين الطرفين المسلم واليهودى من زاوية أن المدينة لا تتعلق بالمسيحيين، وذلك ضماناً للمساندة الغربية لاسرائيل فيما تفعله فى هذه المدينة الدينية. ومن ثم فإن اسرائيل تصر أيضاً على أن هذه المدينة تم تحريرها لصالح الاسرائيليين واليهود فى يونيو ١٩٦٧م، حيث كان قد أحتلها العرب وتم استردادها منهم. على عكس الفلسطينيين العرب الذين يصرون فى المقابل على أن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وهى محتلة منذ عام ١٩٦٧ ولابد من تحريرها كاملة. ولدى بعض الاتجاهات الفلسطينية فإنه يمكن اقتضار التحرير على القدس الشرقية التى تضم المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمى فى الخليل لى تكون عاصمة الدولة الفلسطينية الجديدة. وعلى الرغم من السور فى مباحثات عديدة، وخاضت الأطراف العربية فى مواجهة اسرائيل مشواراً فى عملية السلام تبلور فى التوصل إلى اتفاقية مدريد

* نشرت بمجلة "القادة"، المجلس الأعلى للشباب، مايو ١٩٩٧، ص ٣٢، ٣٣.

السلام فى أكتوبر ١٩٩١ كإطار مرجعى لعملية السلام، ثم اتفاق أوسلوا ١، وأوسلو ٢، ثم اتفاق الأردن/ إسرائيل، إلا أن إسرائيل بعد وصول نتتياهو للحكم ورئاسة الحكومة الإسرائيلية فى نهاية مايو ١٩٩٦م، بدأت السير فى طريق مختلف ملئ بالأشواك، والصعاب مما كان له تأثيره السلبى على استمرارية المفاوضات بين العرب وإسرائيل. فبنيامين نتتياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالى، وهو من كتلة الليكود، جاء ببرنامج يحمل "لاءات" كثيرة، منها: لا للقدس، ولا للمستوطنات، ولا للانسحاب من جنوب لبنان، والجولان، ولا لتوسيع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، ولا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولا للانسحاب وإعادة الانتشار فى "الخليل". بعبارة أخرى أنه يقول "لا" لكل عملية السلام، حيث يطرح مفهوم جديد هو: "الأمن مقابل السلام"، بدلاً من مفهوم "الأرض مقابل السلام". وهو بالتالى يقول: لا - أيضاً لاتفاق مدريد فى أكتوبر ١٩٩١م الذى انطلق أساس مفهوم الأرض مقابل السلام، ومن اعتبار قرارات الأمم المتحدة رقم (٤٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥)، أساس عملية التفاوض. وبالتالى فقد قال: لا - لاتفاق أسلوبيين الفلسطينيين وإسرائيل.

ولاشك أن هذه الكثرة الغالبة من اللاءات الشهيرة لنتتياهو، قد فرضت ظلالاً من الشكوك على عملية السلام، خاصة وإنها جاءت فى خضم عملية الانتخابات الأمريكية الأخيرة. حيث نجح الرئيس كلينتون، الذى استثمر بداية عملية السلام فى عهد خلفه الرئيس بوش، ليستكمل المشوار، وقد أحرز فيها عدة اتفاقات بين الطرفين العربى والإسرائيلى، كانت بمثابة خطوات على الطريق. وقد أسهم نجاح كلينتون وعوامل ضغط اقليمية ودولية، فى مقدمتها الضغوط العربية التى تبلورت ابتداءً من مؤتمر القمة العربى فى يونية ١٩٩٦م، إلى احراز اتفاق الخليل فى فبراير الماضى، على الرغم من عدم توافق كل ما اتفق عليه مع الطموحات الفلسطينية، ولكن يكفى أن يكون نتتياهو نفسه هو الذى وقع

الاتفاق، بعد أن كان يقول: "لا لذلك". ويبدو أن نتيجة هذا التصرف، هو تعرض نتنياهو لضغوط داخلية، أبرزت تناقضاته وهزيمته فيما سبق أن قال "لا" فيه. ولمحاولة إثبات عدم الخضوع للضغوط العربية والفلسطينية، فإنه سرعان ما وقع الاتفاق، وسرعان ما بدأ يثير المتاعب في تنفيذه وحتى يصل إلى وقف كل المباحثات والمفاوضات إلا على طريقته الخاصة التي من الواضح أنها لا يمكن أن توصل الأطراف إلى شيء، قام بإثارة ورقة القدس لاثبات مقولته "لا" للباحث بشأن هذه المدينة. فقام باجراءين متتاليين : غلق المكاتب الفلسطينية في القدس الشرقية وطرد ممثلي السلطة الفلسطينية منها، بالإضافة إلى الإعلان عن بناء مستوطنة جديدة على جبل "أبو غنيم" وكان هذان الإجراءان المتتاليان لهما من وقع رد الفعل الكثير. فقد تحركت السلطة الفلسطينية إزاء الأمر ولم تسكت على هذا الوضع الرديء والتصرف غير العقلاني المعوق لعملية السلام، وتواكبت هذه الإجراءات مع زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة، مما كان له تأثير في تصريحات الرئيس التي رفضت بشكل قاطع مسألة المستوطنات، واية مستوطنات جديدة، واستنكر هذه التصرفات الاسرائيلية غير المسنولة، إلى حد أنه طالب نتنياهو بالاستقالة بعد رد الفعل السيئ ضده. فما كان من نتنياهو إلا أن تراجع على أحد الاجرائين (الأقل أهمية)، وهو إعادة فتح المكاتب الفلسطينية في الأرض الشرقية للقدس، في نفس الوقت الذي تحدى فيه الرأي العام الأقليمي والدولي والعالمي، وبدأ فعلاً في إيجاد مستوطنة أبو غنيم، وتسوية الأرض تمهيداً لانشائها.

وبكل أسف، فإن الولايات المتحدة قد أسهمت في تشجيع اسرائيل على المضي قدماً في هذا الطريق، وذلك باستخدامها "الفيتو" مرتين خلال أسبوعين في مجلس الأمن لتجهض كل الجهود والاجماع الدوليين على ادانة اسرائيل. وكانت تصريحات كبار المسؤولين الأمريكيين في الولايات المتحدة غير حاسمة عندما أعلنت "سياسة بناء المستوطنات عملاً لا يشجع على عملية السلام". واكتفى الموقف الأمريكي بأن أصبح في دور المتفرج.

إلا أن الجهود نجحت على الصعيد الاسلامى فى عقد قمة اسلامية طارئة فى باكستان، ناقشت الأمر، وأصدرت بيانات حاسمة ازاء هذا الموضوع بالأدانة الكاملة لاسرائيل، وقرار وقف كل اجراءات التطبيع مع هذه الدولة التوسعية. كما نجحت المجموعة العربية فى استصدار قرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بادانة هذه التصرفات الاسرائيلية، وهناك فى الطريق قرار آخر بعد الاستخدام الثانى للفييتو من قبل الولايات المتحدة فى مجلس الأمن.

والواقع أن سياسة الاستيطان فى القدس، كانت من أفكار حزب العمل. حيث يوجد (١٧) مستوطنة داخل القدس بداهم جميعاً حزب العمل، وتعتبر المستوطنة الجديدة رقم (١٨) فى القدس من جانب الليكود، هى بداية لتأكيد تلاقى الطرفين هو مصير القدس لتصبح بيد الاسرائيليين تماماً. وكان من إصرار نتنياهو على المضى قدماً فى هذا الطريق، أن تفجرت أحداث عنف من جانب القوى المتشددة الفلسطينية (الجهاد - حماس) فى داخل تل أبيب، وفى الضفة الغربية. فضلاً عن عودة الانتفاضة مرة أخرى فى مواجهة الاحتلال الفلسطينى .

- وازاء كل ذلك يثور السؤال : ما العمل ازاء هذه التصرفات الاسرائيلية التى تتسم بالعنف ومعاداة السلام؟ وفى تقديرى أن الخطوات التالية قد تقود إلى الطريق الصحيح.
- انشاء جهاز أو صندوق لتمويل فكرة شراء الأراضى فى القدس لصالح الفلسطينيين لتوسيع نفوذهم مستقبلاً، وترجيح كفة التفاوض فى مواجهة اسرائيل، ومجابهة المشروع الاستيطانى لها.
- التفكير فى اثاره " الورقة القبطية " للمسيحيين الغربيين، لتشجيعهم على تأييد الموقف العربى الفلسطينى فى القدس باجراءات عملية.

- ترجمة الموقف العربى لاجراءات عملية، تزرع المصادقية لدى كافة المستويات الاقليمية والدولية، لتسهل بالتالى فى توليد ضغوط على اسرائيل للتراجع عن هذه السياسة الاستيطانية.
- تشجيع المقاومة الفلسطينية فى الداخل لتكون اداة ضغط على اسرائيل باعادة النظر فى هذا الطريق غير السلامى.
- استمرار مؤسسة القمة العربية، لأنها تثير رعب اسرائيل، ولنتذكر رد الفعل الاسرائيلى ومن نتياهاو نفسه عندما تم عقد القمة العربية الأخيرة فى يونيو ١٩٩٦م.
- والأمر جد خطير، ويحتاج إلى تركيز من جانب العرب ازاء هذه القضية الحساسة دينياً والتي تحتاج إلى أدوات عديدة للتعامل معها وبدون ذلك فإن "العوذ على الله" فى قدسنا الشريفة ومع ذلك فإن الأمل يحدونا فى نجاح الموقف العربى بإذن الله.

المبحث الثالث

هل آن لهذا الجيل أن يري الدولة الفلسطينية؟*

كان إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥/ نوفمبر/ ١٩٨٨ حدث غير عادي ولا بد من الوقوف أمامه تأملاً وتحليلاً واستشرافاً للمستقبل. فقد جاء في نهاية جلسات المجلس الوطني الفلسطيني وهو المؤسسة التشريعية للفلسطينيين التي لها السلطة الكاملة في إصدار مثل هذه القرارات الكبرى، وجاء أيضاً في أعقاب انتخابين هامين، وهي الانتخابات الاسرائيلية، ثم الانتخابات الأمريكية، ومن ثم فإن مسألة ميقات إصدار هذا القرار يمثل أهمية كبرى وقد حالفها التوفيق إلى حد كبير. ولاشك أن هذا التاريخ الذي أعلن فيه هذا القرار سيظل محورياً لأحداث كبرى قادمة، ومركزاً رئيسياً للتفاعلات القادمة في هذه المنطقة .

وفي ضوء هذه المقدمة يمكن تناول عدد من النقاط الهامة :

أولاً : أن هذا القرار جاء نتاجاً لجملة أحداث كبرى في المنطقة محورها الرئيسي انتفاضة الشعب الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة منذ ما يقرب من عام، وإستمرارها بدون إنقطاع، وكثافتها بدون إنخفاض، مما كان له أبلغ الأثر في ميل ميزان القوى في أحد أبعاده لصالح الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل. علاوة على ذلك القرار الأردني بفك الروابط بين الأردن والضفة الغربية في ٣١ يوليو الماضي الذي اختلف حوله الكثيرون مؤيداً ومعارضاً ومتحفظاً، وفي جميع الأحوال سيبقى لهذا القرار دلالاته الكبرى في تاريخ القضية الفلسطينية إيجاباً بغض النظر عن النوايا الموجودة لدى الطرف الأردني، وقد عجل هذا القرار بتواتر الأحداث وإنذاعها ناحية

١٩١

* نشرت بجريدة الجمهورية، ١٥/٦/١٩٨٩.

فكرة إعلان الدولة الفلسطينية متجاوزاً الآراء المطروحة كالإكتفاء بحكومة فى المنفى، أو استمرار الأوضاع كما هى عليه،... إلخ ثم تلك الجهود الفلسطينية لتهئية البيئة العربية والدولية للأفكار الفلسطينية المزمع إعلانها والتي من أبرزها لقاء العقبة بين (مبارك، وعرفات، وحسين) مما ساعد إلى حد كبير على إعداد المسرح الإقليمى والدولى لقبول قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى .

ثانياً : أن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى جاءت ترجمة لمجمل العوامل الداخلية لصفة أساسية. فالعامل الداخلى فى نظرنا هو الأساس فى تحريك الصراع وبدونه تبقى الأمور كما هى دون أن يحركها ساكن مهما كانت قوة العوامل الخارجية. فقضايا التحرير والإستقلال الوطنى لدول العالم لم تأت إلا بفعل عوامل داخلية فيها وليس بفضل عوامل خارجية أهدت الإستقلال للشعوب على طبق من ذهب أو حتى فضة أو حتى على طبق صفيح !! .

ومن هنا فإن تقدير الإنتفاضة ووضعها فى النصاب الصحيح فى الصراع العربى الإسرائيلى، يجعل من هذه الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية- والتي إعتبرها ثورة شعبية حقيقية - محور التغيرات التى أعقبتها فى مسار القضية الفلسطينية بصفة خاصة، ومسار الصراع العربى الإسرائيلى بصفة عامة .

ومن ثم فإن فهم مجمل التطورات التى شهدتها المنطقة يأتى فى إطار قوة وتأثير العوامل الداخلية وهى لب القضية بمجملها. فهل كان يتصور أحد السعى الدعوب من الولايات المتحدة خلال عام الإنتخابات فى القضية الفلسطينية بغض النظر عن المقاصد، لولا تنجر الإنتفاضة أو الثورة الشعبية فى داخل فلسطين المحتلة ؟ وهل يتصور أحد ذلك التطور

فى الموقف الأوروبى والحديث عن حقوق الشعب الفلسطينى فى إقامة وطن له وهو ما سمعناه من بعض قادة الدول الأوربية كفرنسا على سبيل المثال؟ ألم يتحرك العرب - ولو على استحياء - كرد فعل للانتفاضة بغض النظر عن حصاد هذا التحرك البطئ؟ .

ومن ثم فإن العامل الداخلى سىظل هو المتغير الأساسى فى الصراع العربى الإسرائيلى حاضراً ومستقبلاً، وأن العوامل الخارجية ما هى إلا هى رد فعل مُجبر له .

ثالثاً : أن قرار إعلان الدولة الفلسطينية يمثل أملاً كبيراً لجيل بل أجيال مختلفة. فالكثيرون يعانون من جراء استمرار هذه القضية طيلة الفترة الطويلة الماضية بدون حل، ولكن مع هذا الإعلان عن إقامة الدولة تنفس الكثيرون الصعداء، وشعروا بأنه من الممكن الحديث عن دولة فلسطينية، بل يمكن لهم أن يروا مثل هذه الدولة حقيقة واقعة قبل أن يرحلوا إلى مثواهم الأخير. فتتابع الأحداث طيلة العام الماضى بإيقاع سريع ومتلاحق وبكثافة غير معتادة خلق الأمل عند الشعب العربى، وجدد حيويته فى التفاعل مع مسارات هذه القضية بعد ماخيت مؤقتاً منذ إحدى عشر عاماً، وأشعل فى نفوسنا كجيل وسط بأنه من الممكن تحقيق الحلم الذى ظل يراودنا وإستنزف الكثير من طاقاتنا وهو إقامة هذا الكيان الفلسطينى مرة أخرى بعد أربعين عاماً حاول الإسرائيليون ومن يساندهم أن يطمسوه.

رابعاً: أن هذا الإعلان يثير تحديات كبيرة فى الأيام القادمة أى فى المستقبل، وأن الأمر لا يقف عند مجرد الاعلان، وإلا أصبحنا واهين. فهناك حتمية للسعى نحو استمرارية كافة الضغوط على إسرائيل والمجتمع الدولى ومحورها استمرارية الثورة الداخلية فى الأرض المحتلة لإجبار إسرائيل على ترك هذه الأراضى، وإلى جانب ذلك يستدعى الأمر ضرورة التمسك

الجسد الفلسطيني وتأكيد استقلاليته ووحدته درءاً لهدر طاقاته في صراعات جانبية، وضرورة إلتئام الجسد العربي من الطعنات والجروح التي أصابته طوال السنوات الإحدى عشر الماضية لاعادة حشد طاقاته الحقيقية لتمكين اقامة الدولة الفلسطينية فعلياً، حتى يتمكن العرب من بحث قضايا مستقبلية لم يعد هناك من مكان لتجاهلها ومن أهمها الكيان العربي في مواجهة الكيانات العالمية الأخرى - أى في مواجهة عالم يتجه إلى التوحد في قطاعاته المختلفة كما سيحدث في ١٩٩٢ عندما تعلن أوروبا الموحدة .

وأخيراً: فإنه على الرغم من الفرحة الكبرى التي عمت الجماهير العربية في كل مكان في أعقاب اعلان قيام الدولة الفلسطينية في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ حيث تراءى لهذا الجيل أن يتحدث عن دولة فلسطينية كانت مجرد سراباً من قبل، إلا أن الأمر يقودنا إلى تحديات كبيرة وهموم أكبر يحملها الشعب العربي على أكتافه تتمثل في إيجاد الدولة الفلسطينية على الأرض العربية المحتلة فعلياً، بل هناك من التحديات وما يدور في الأفق الكثير ولكن لهذا حديث آخر حتى لا تسرقنا الأحلام. فاذا كان قد تراءى لهذا الجيل في هذه الأيام أن يتحدث عن "إعلان" اقامة الدولة الفلسطينية، فهل يمكن لهذا الجيل أيضاً أن يرى الدولة الفلسطينية العربية كياناً ذات سيادة حقيقية على أرضه؟ هذا هو ما سيكون محوراً لأحاديث الأيام القادمة .

*** **

المبحث الرابع

مأزق إعلان الدولة الفلسطينية وضرورات التأجيل (*)

يمثل اعلان الدولة الفلسطينية رسمياً فى الرابع من مايو القادم، مُعضلة كبرى أمام القيادة الفلسطينية فى هذه الآونة. فالصحيح أن الإعلان فى الموعد المحدد بالرابع من مايو ١٩٩٩م يأتى تجسيدا لاتفاقات رسمية سابقة رغم سبق تأجيلها من قبل فى ضوء سياسة التعتنث الإسرائيلية فى عهد نتينياهو والمساندة الأمريكية له. ومن ثم فإنه وفقاً لما استقر عليه فى القانون الدولى، فإنه من الضرورى احترام الاتفاقات المعقودة بين الدول والموقع عليها بإرادة شعبيها. وكما سبق أن تم الاتفاق بين الدولتين منذ أوسلاو وما أعقبها، فإن اعلان الدولة الفلسطينية مسألة اجرائية أكثر مما تحتاجه إلى موافقة جديدة بين الدولتين (فلسطين - واسرائيل) ولذلك فإنه طبقاً لمقررات المعاهدات الدولية، فإنه يجوز للطرف الفلسطينى أن يعلن عن دولته المستقلة فى الموعد المتفق عليه دون انتظار لموافقة الطرف الثانى وهو اسرائيل.

فالجديث اذن عن "الشرعية القانونية" لاعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو القادم، هو حديث عن شرعية سليمة ولا تحتاج إلى جدل، وهى فى المعنى الأخير مسألة تحصيل حاصل دونما حاجة إلى جهد فى التفكير والنقاش.

• لكن ما هى المعضلة إذن إذا كان أمر الإعلان هو بهذه الصورة البسيطة والتي يغلب عليها الطابع الاجرائى أكثر منه طابعاً ذات مضمون؟

فى اعتقادى، أن المعضلة الرئيسية فى الموضوع تكمن أساساً فى "الشرعية السياسية" لفكرة اعلان الدولة الفلسطينية فى الموعد المحدد سلفاً -

• نشرت فى جريدة الاتحاد الاماراتية فى ٤ أبريل ١٩٩٩م.

ونعنى بالشرعية السياسية القبول الفعلي بهذا الإعلان من جانب الفلسطينيين عن دولتهم. فهل يمكن تصور أن يتم قبول دول العالم لهذه الدولة الجديدة أم يصعب التفاعل الدولي مع هذا القرار الفلسطيني في وسط الظروف الإقليمية والدولية؟ وهل يمكن الذهاب إلى أن القبول الدولي من القوى الكبرى هو أساس الشرعية السياسية في هذه الظروف الدولية الحالية أم لا؟ وهل لو أعلنت السلطة الفلسطينية بزعامة عرفات عن قرار بالإعلان عن الدولة الفلسطينية من جانب واحد في الرابع من مايو القادم، يمكن أن يقودها إلى مكاسب أم إلى خسائر؟ إن التقدير الفعلي لوزن هذا القرار الفلسطيني بالإعلان من عدمه، ينبع من درجة الإدراك الفعلي للبيئة المحيطة للسلطة الفلسطينية داخلياً وإقليمياً ودولياً.

فقراءة البيئة الواقعية للقرار الفلسطيني في هذا الصدد، تشير إلى وجود عدة عوامل لا بد من أخذها في الاعتبار، ومنها:-

(١) الانتخابات الاسرائيلية:

من الملاحظ أن ورقة اعلان الدولة الفلسطينية في الرابع من مايو القادم، ليست ورقة ذات أهمية كبرى في معركة الانتخابات الاسرائيلية، والدليل على ذلك هو الاتفاق الاجماعي على تحديد موعد ١٦ مايو لاتمام هذه الانتخابات، بعد فوات الموعد الرسمي لاعلان عن هذه الدولة. والهدف كما هو واضح تفويت الفرصة على الفلسطينيين للإعلان المنفرد عن دولتهم، وتعرضهم لضغوط خارجية تحثهم عن عدم الاصرار على الاعلان عن الدولة في هذه الأونة. فالصحيح أن بعض القوى السياسية في اسرائيل ككتلة العمل توافق على الدولة الفلسطينية من حيث المبدأ وهذا يستدعي عدم التعجل في الاعلان قبل الانتخابات الاسرائيلية، على عكس

قوى سياسية أخرى فى مقدمتها كتلة الليكود والتيارات الدينية ترفض نهائياً مجرد فكرة وجود دولة فلسطينية. ولذلك فإن سياسة نتينياهو الليكودى إزاء هذا الموضوع، باعتباره رئيس الحكومة حالياً، يرفض إعلان عرفات عن دولته فى الرابع من مايو، فى الوقت الذى يتبع فيه منهجاً لتوظيف الولايات المتحدة فى ممارسة الضغوط على عرفات لإقلاعه عن أى قرارات انفرادية. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ التهديدات المتتالية من نتينياهو، بالاقدام على إعادة احتلال أراضى السلطة الفلسطينية، وطرد عرفات، ومعاودة فكرة الحصار للفلسطينيين مرة أخرى، فضلاً عن وجود خطط عديدة لمقاومة هذا الاتجاه الفلسطينى. وبالتالي فإن مسألة مناخ الانتخابات الاسرائيلية تساهم فى خلق معضلة أمام القيادة الفلسطينية التى عليها أن تدرك حقائق هذا الوضع لكيفية القفز عليها بما فيه المصلحة الوطنية الأفضل للشعب الفلسطينى فى هذه المرحلة.

(٢) الضغوط الأمريكية فى اتجاه تأجيل الاعلان عن الدولة الفلسطينية :

فقد لوحظ على المستوى الرسمى أن هناك اشارات عديدة وردت على لسان وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وعدد من مساعديها، تشير إلى ضرورة تأجيل الاعلان الفلسطينى عن دولتهم فى الرابع من مايو القادم. وقد نومت أولبرايت بإمكانية الاعتراف الفورى من جانب الولايات المتحدة للدولة الفلسطينية فور الاعلان عنها فى الموعد الجديد الذى يمكن الاتفاق عليه، مع التهديد بوقف المساعدات للسلطة الفلسطينية فى حالة اصرار قيادتها على الاعلان من جانب واحد فى ظل هذه الظروف وقد دخل الكونجرس الأمريكى دائرة الضغوط على الفلسطينيين ومساندة الاسرائيليين، بمطالبة السلطة الفلسطينية رسمياً بتأجيل الاعلان عن الدولة

فى الموعد المقرر، والتهديد رسمياً بوقف المساعدات لها من جانب،
واعادة النظر فى وضع التمثيل الدبلوماسى للسلطة الفلسطينية داخل
واشنطن الذى يتجدد سنوياً. والصحيح أن الإدارة الأمريكية لم تعلق على
هذه القرارات من الكونجرس، إلا أنها تراعى ما يتخذ فى هذا الشأن من
جانب الكونجرس عند الاعلان عن قراراتها بصفة نهائية. وتوقعاتى أن
تستمر الادارة الأمريكية فى الاستجابة لقرارات الكونجرس، وممارسة
الضغط على الفلسطينيين لضعاف موقفهم واحراجهم أمام النظام الدولى
بعدم اختفاء الشرعية السياسية على هذا القرار الانفرادى. ومن ثم فإن
الولايات المتحدة رسمياً وغير رسمياً، تمارس سياسة "العصا والجزرة" فى
هذا الشأن.

(٣) مواقف الدول الكبرى الأخرى:

لقد قام الرئيس ياسر عرفات بجهود كبيرة فى الأيام السابقة،
بزيارته لعدد من الدول العربية، وعدد كبير من دول أوربا الغربية
وروسيا، وبعض دول آسيا، وكلها تصب فى محاولة التعبئة الدبلوماسية
للدول الكبرى المؤثرة فى النظام الدولى، للموافقة على اعلان الفلسطينيين
عن دولتهم فى الموعد المقرر فى الرابع من مايو القادم. إلا أن متابعة
مواقف الصين وروسيا وفرنسا بالذات، تشير إلى أن هذه الدول تؤيد
اعلان الدولة الفلسطينية، بشرط توافر الظروف الأفضل لهذا الاعلان منعاً
لأية خسائر، ودعماً للسلطة الفلسطينية والاستقرار فى المنطقة. وقد عبر
عن ذلك بوضوح: (هوبير مندرين) وزير خارجية فرنسا الذى قال: "إن
للسلطة الفلسطينية الحق فى اعلان دولة طبقاً للاتفاقات السابقة التى
انطلقت على أساسها عملية السلام سواء فى (مدريد أو أوسلو وواي
ريفر). ولكن يجب أن يتم هذا الاعلان عن الدولة فى أفضل الظروف
الممكنة لمستقبل الفلسطينيين"

ولذلك فإن أخذ هذه المواقف المشروطة بتوافر الظروف الأفضل في الاعتبار، تسهم في ضرورة مراعاة ذلك في اختيارات السلطة الفلسطينية فلم يلاحظ موقف حاسم لهذه الدول في تأييد الاعلان المنفرد عن الدولة الفلسطينية في مايو القادم.

(٤) الاتجاهات المتباينة داخل السلطة الفلسطينية ازاء هذا الموضوع:-

يلاحظ وجود فريقين، أحدهما: يؤيد الاعلان الانفرادى والفورى عن الدولة في الموعد المقرر سلفاً وفقاً للاتفاقيات المبرمة، والثاني: يسعى إلى التفكير في التأجيل سعياً نحو خلق ظروف أفضل، وتحقيق مكاسب أوسع للسلطة الفلسطينية والدولة المتوقعة. والصحيح أن الجانب الأقوى هو في الاعلان عن الدولة في الموعد المحدد دعماً للمصادقية في شرعية النخبة الحاكمة في فلسطين. وهناك قوى كبيرة منها الجهاد وحماس، وان كانت مع الاعلان الفورى، إلا أنها ترى أن ياسر عرفات غير قادر في هذه المرحلة على الاعلان الانفرادى. والمتابع لتصريحات ياسر عرفات في الوقت الحالى، فإنها وان كانت تميل إلى التشدد في الاعلان عن الدولة الفلسطينية في موعدها المقرر في الرابع من مايو القادم، إلا أنه يترك مجالاً للنقاش والتراجع في الوقت المناسب، والتلميح بإمكانية التأجيل يتضمنها خطابه الحالى وان كان بصورة غير مباشرة. كما يلاحظ أن لهجة ياسر عرفات ازاء تهديدات نتنياهو بضم مناطق السلطة الفلسطينية، تتسم بالتحدى حيث يرد بقوله: "أنا مستعدون لخوض معارك كرامة كل يوم لمواجهة أى محاولة لانتقاص حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة".

• وعلى أية حال فإن هذه العوامل المختلفة تشير إلى ضرورة تأجيل الاعلان عن الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩م سعياً نحو تعظيم المكاسب واستثماراً لموجة التعاطف الدولى والعربى مع ضرورة اعلان الدولة الفلسطينية ولكن فى ظروف أفضل مما هو عليه الآن. حيث تكون الانتخابات الاسرائيلية قد انتهت ويكون نتيجاتها المعوق لعملية السلام أساساً قد رحل، وربما يكون المناخ أصبح مواتياً لتفاوض أفضل مع الاسرائيلين. ولذلك فإننا نرى أن يستمر الرئيس عرفات فى توظيف فكرة الاعلان الانفرادى حتى آخر لحظة مع بداية مايو القادم للحصول على المزيد من المكاسب والوعود المضمونة لا المعسولة، باعتبار أن هذه الفكرة ورقة تفاوضية مهمة فى هذه المرحلة. ثم تأتى مرحلة الاعلان عن تأجيل اعلان الدولة الفلسطينية لمدة يقدرها المفاوض الفلسطينى، وتكون محددة وحظيت بتأييد دولى، وأعتقد الا تزيد عن ثلاثة أشهر فقط حرصاً على تماسك الداخل الفلسطينى حول قيادته واستثماراً للوعود العربية والدولية، وقبل الدخول فى دائرة الانتخابات الأمريكية التى قد يودى بنا الأمر إلى تأجيل الأمر برمته إلى ما بعد عام ٢٠٠٠. وفى المعنى الأخير، فإذا كانت الضروريات تفرض التأجيل، إلا أننا نرى أن هذا التأجيل لابد أن يكون مؤقتاً ومحسوباً بدقة.

• • • • •

المبحث الخامس

حدود التأثير الأوربي في مسارات اعلان الدولة الفلسطينية!! (*)

في تطور إيجابي من الاتحاد الأوربي تجاه عملية السلام بين العرب ويمثلهم الفلسطينيون الآن، وبين اسرائيل، قد يكون له تأثير على مسارات الأسابيع القادمة بلا شك، صدر عن قمة الاتحاد الأوربي في ختام اجتماعاتها في برلين مساء يوم ٢٥ مارس الماضي، بياناً، وصفه المحللون والمراقبون بأنه بيان تاريخي لما يتضمنه من عناصر ايجابية لصالح الطرف الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة. وقد تضمن هذا البيان هام ست نقاط محددة، أولها تتعلق بالدعوة للحل التفاوضي على أساس الأرض مقابل السلام، وضرورة الالتزام بتطبيق مذكرة واي ريفر بالكامل وفوراً. والثانية تتعلق بدعوة الأطراف إلى تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية في اطار قرارات مجلس الأمن مروراً بمديريد وحتى أوصلو. والثالثة تتضمن الدعوة إلى استئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي وبسرعة وعلى أن تنتهي في غضون سنة فقط وان الاتحاد لديه الاستعداد لتسهيل ذلك بسرعة. والنقطة الرابعة تتعلق برفض أى نشاطات تؤثر على مفاوضات الوضع النهائي خاصة ما يخالف القانون الدولي بما في ذلك أى نشاط استيطاني ومحاربة الاستفزازات والعنف. أما النقطة الخامسة تنص على : "يعرب الاتحاد عن اقتناعه بأن اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية مسالمة قادرة على الاستمرار على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الفضلى لأمن اسرائيل وبقبول اسرائيل كشريك متساو في المنطقة"، كما يعرب الاتحاد عن

* نشرت في جريدة "الاتحاد الاماراتية"، ١٤/٤/١٩٩٩م.

استعداده لبحث الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب مع المبادئ الأساسية السابق ذكرها. وأخيراً : فإن النقطة السادسة يدعو فيها الاتحاد إلى إستئناف سريع للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني في عملية السلام وذلك تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ٣٣٨، ٢٤٢، ٤٢٥.

وقد جاء هذا البيان كمرحلة أخرى في سلسلة المواقف المعلنة لتأكيد الحق الفلسطيني والدعوة إلى الالتزام بالقانون الدولي وبما أصدرته الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن وقراراته التاريخية، فضلاً عن مقررات المؤتمرات الدولية والاتفاقات التي تمخضت عنها. حيث كان قد سبق للإتحاد أن أصدر بيانين هامين أولهما يتعلق بالرفض الأوربي الواضح لسياسة الاستيطان الاسرائيلية، ورفض إقامة أى مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة لعدم شرعيتها وتأثيرها على عملية السلام ومساراتها. والثاني: يتعلق بتأكيد الاتحاد على الوضع الخاص لمدينة القدس والالتزام بشدة بما قرره القانون الدولي إزائها، ورفض بالتالي سياسة اسرائيل وموقفها الداعي إلى اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل، حتى الجزء الغربى منها يرفض الاتحاد اعتباره كذلك.

• ومن ثم فإن المحلل السياسى لا يجد أمام هذا البيان الأوربي الأخير الداعم لاستمرار عملية السلام وتأكيد اقامة الدولة الفلسطينية وتحديد مدة زمنية بعام واحد لانتهاء المفاوضات النهائية لهذه العملية، إلا أن يفسره بأنه تطور هام في الموقف الأوربي إزاء عملية السلام العربى الاسرائيلى فى هذه المرحلة.

ولذلك فإن المتتبع أيضاً لردود الأفعال التي صدرت ازاء هذا البيان يجد ثلاثة مواقف هي : الأول وتتضمن الموقف العربي المؤيد لهذا البيان سواء من جانب الدول العربية الرئيسية، أو من الجانب الفلسطيني، أو من جانب جامعة الدول العربية، فضلاً عن العديد من الدول في انحاء كثيرة من العالم. أما الموقف الثاني فيتمثل في الموقف الاسرائيلي الرسمي على لسان نتينياهو الذي رفض البيان وندد به بعبارات اتسمت بالقسوة، حيث شبه الموقف الأوربي بالحرقة التي ارتكبتها النازيون في حق اليهود. وهو بالطبع موقف انتهازي كالعادة، ولازال يعيش في وهم الأكذوبة التي صنعتها القوى الصهيونية والتي أثبت المفكر الفرنسي "جارودي" أن "الهولوكست" خدعة استطاع من خلالها الصهاينة استنزاف الألمان والغرب لحسابهم طوال الحقبة الماضية، في كتابه "الأساطير الاسرائيلية" والتي حوكم لهذا في بلاد الحرية والديموقراطية !!، لكن في نفس الوقت نجد في الموقف الاسرائيلي غير الرسمي ما صرح به "يوسي ساريد" رئيس حركة ميريت الاسرائيلية، منتقداً تصريحات نتينياهو بشأن الاعلان الأوربي المؤيد لقيام الدولة الفلسطينية مؤكداً أن الدولة الفلسطينية ليست عقوبة لاسرائيل ولكنها "وصفة" وحيدة للسلام. والموقف الثالث فهو الموقف الأمريكي، والذي يساير الموقف الاسرائيلي الرسمي بغير ضوابط على الإطلاق، وان كان لذلك تفسيره بالطبع. فقد أعلن جيمس روبين المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعارض اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد تماشياً مع اتفاقات أوسلو التي أكدت أن جميع مشكلات الوضع النهائي يجب أن تحل عن طريق المفاوضات فقط، وأن هذه المفاوضات يجب ألا تكون بلا نهاية، ويجب أن تستكمل خلال فترة محددة في اطار زمني. وأشار إلى أنه من الواضح أن هناك وجهات نظر لا تتفق الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بشأنها. والموقف الأمريكي

فى الوقت الذى يرفض فيه البيان الأوربى، يدعو إلى "تميع" المسألة وعدم وضع ضوابط للمفاوضات التى يراها الأمريكيون أنها هدف - على ما يبدو فى حد ذاته. كما أرادت الولايات المتحدة إجهاض أى تأثير للموقف الأوربى الداعم لاقامة الدولة الفلسطينية والحث على وضع موعد لانجاز المفاوضات النهائية بعام، وهو ما يتناقض تماماً مع الموقف الأمريكى المعلن حتى الآن.

وفى ضوء هذه المواقف المختلفة بين تأييد دولى جارف لهذا البيان الأوربى، وبين رفض أمريكى اسرائيلى مستفز، يبرز تساؤل حول الجدوى الحقيقية لمثل هذا البيان وانعكاساته على المستقبل؟ فمن خلال متابعة التحرك الأوربى بعد بيان القمة، استرعى الانتباه ذلك الاعلان عن قيام المبعوث الأوربى لعملية السلام فى الشرق الأوسط وهو "ميجيل موراتينوس"، بزيارة لعدد من دول المنطقة لمدة يومين خلال الفترة من ٨ - ١٠ أبريل الجارى، وذلك بهدف المتابعة الدورية التى يقوم بها مع الدول المعنية بعملية السلام، وأيضاً فإن هذا التحرك يندرج فى اطار التحضير لمؤتمر وزراء الخارجية لدول الشراكة الأوربية المتوسطية الذى سيعقد فى شتو تجارت فى منتصف أبريل، وهو المؤتمر الدورى الثالث. ومن المقرر أن تشارك اسرائيل فى المؤتمر لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية من الدول الأوربية دون الاسهام فى تحريك عملية السلام وبعيداً عن مسارات الشراكة الأوربية المتوسطية. كما أنه فى تصريح فى ندوة دولية فى باريس بنهاية مارس الماضى، أكد موراتينوس أن إعلان برلين الصادر عن الاتحاد الأوربى يؤكد أن أوربا ليست خارج عملية السلام وأن له تأثير سياسى فى الشرق الأوسط، ولا يقتصر دوره على

التمويل والجوانب الاقتصادية فقط كما يريد البعض. ووصف المبعوث الأوربي هذا البيان بأنه "تاريخي"، وأنه عكس ارادة أوربية موحدة ظهرت لأول مرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وفي المعنى الأخير فسر البيان بأنه جاء انتصاراً من أجل السلام.

ولاشك أن هذا التحرك والتأكيد الأوربي يعكس اصراراً على التواجد في قلب عملية السلام، مستغلاً فرصة الانشغال الاسرائيلي بالانتخابات الداخلية، ومستثمراً ما يمكن المزايدة على ذلك مما قد يسهم في تحريك عملية السلام في مسار ايجابي . وكما هو معروف فإن التحرك الأوربي يأتي دائماً "لملء الفراغ الأمريكي" الذي يبدو بين حين وآخر. وأنه من الواضح أن الولايات المتحدة لا تريد اظهار معارضتها لنتيغيا هو علانية كما حدث في انتخابات ١٩٩٦، بل يمكن ممارسة الضغوط عليه من خلال موقف أوربي متشدد، لا بأس من معارضة أمريكية له في المعلن في ضوء توزيع الأدوار. كذلك فإن الموقف الأوربي يمثل قوة معنوية كبيرة للطرف الفلسطيني في مرحلة الاعلان عن الدولة يحتاج إلى المزيد من الجهد لاستثماره حاضراً ومستقبلاً. ولكن هذا الموقف لا يمكن تطويره بشكل ايجابي وعلى المستوى الحركي في ممارسة الضغوط الفعلية على اسرائيل إلا يربطه بالمصالح الاقتصادية لاسرائيل، والتي من خلالها تمارس الضغوط لجعل اسرائيل تلتزم بالحقوق الفلسطينية والعربية. وإلا سيظل هذا الدعم المعنوي الأوربي قولاً بلا فعل، وحدود التأثير محدودة في مسارات السلام واعلان الدولة الفلسطينية.

الفصل الخامس
تحديات الجنوب اللبناني والجهة السورية
وثقافة المقاومة

المبحث الأول

الحصاد العربي المُر في "قانا" : محاولة لفك الحصار !!*

الوضع قد ازداد مأساوية في عالمنا العربي - ان شئنا أن نسميه هكذا - لأننا نحب أن نسميه بعالم عربي ولكن بكل أسف فالواقع يشهد بأنه لا يوجد فعلاً ما يعكس هذا الوجود لهذا "العالم العربي" . ورغم أن الجغرافيه باعتبارها تعكس تقارب المساحات والشعوب الناطقة باللغة العربية إلا أن الواقع يشهد تنحراً في المصالح، ومن ثم فإن التاريخ الذي يعكس مرآة الزمن بأطواره المختلفه هو الذي نعيش في هيامه أننا أمة واحدة وشعب واحد وتاريخ واحد !! وهذا لا بأس به فالوجدان لا بد وأن يمتلأ بمجموعة من القناعات حتى ان ظهر الفعل في أرض الواقع (يصبح) له تجسيدا حيا وقبولاً جماهيرياً . ودون الدخول في متاهات نكزية قد لا يرضى بها القارئ أولاً تشيع زاده ، فقد يشعر بالمأساه كل من تابع المجزرة الاسرائيلية التي استمرت لمدة (١٦) يوماً متواصلة على قرى لبنان وخاصة قرية "قانا" ، وفي الوقت الذي تم تدمير منازل المدنيين وسكانها من أطفال وشيوخ ونساء وشباب، فقد تم تدمير مركز الأمم المتحدة عن آخره . وفي آخر تقارير الأمم المتحدة المنشورة في واشنطن ان أحد العاملين في مركز قيادة قوات الأمم المتحدة في لبنان قد أبلغ الاسرائيليين قبل الهجوم بأن قرية "قانا" بها مدنيون وجذرهم من الهجوم عليها تحت أي مبرر . وبالتالي فإن هجوم الاسرائيليين على المدنيين كان متعمداً وبالمناسبة فإن تصريح الأمم المتحدة هذا قد أغضب الاسرائيليين وأغضب الأمريكيين وسبباً لنقد الأمين العام للأمم المتحدة واتهامه بالتحيز للعرب واللبنانيين بل والمسيحيين ، وارتفعت أصوات لاستبداله في المرة القادمة !!

* لم تنشر ، وتمت كتابتها في ٨ مايو ١٩٩٦م.

وقد راح ضحية هذا الهجوم الاستفزازي الاسرائيلي على لبنان على مدار (١٦) يوماً ، ما يقرب من (١٠٠) قتيل ، وأكثر من (٥٠٠) جريح وتدمير آلاف المنازل ولم تقدر الخسائر الاقتصادية والنفسية والاجتماعية بعد . والسؤال هنا الذى نبحث عنه فى هذا المقال هو هل اصبحت الأرض العربية مستباحة فى أية لحظة يفكر فيها العد الاسرائيلي ! ثم ما هى جريمة هذا الاعتداء الاسرائيلي الغاشم، وجزاء قائد اسرائيل الملقب بصانع السلام وهو الآن صانع المجزرة ؟ هل يمكن أن يفلت بجريمته دون محاكمة ؟ هل يتذكر أحد أحدى الفدائيات وهى تُحاكم الآن فى ألمانيا بتهمة خطف طائرة ألمانية فى السبعينات إلى الصومال رغم محاكمتها فى الصومال وسجنت لمدة عامين ثم أفرج عنها وانتهى الموضوع ، وهى فدائية فلسطينية، ومن يجرؤ اذن على المطالبة بمحاكمة بيريز الذى تسانده أمريكا بكل ثقلها فى هذه الفترة بحجة أنه من أنصار السلام، ودون أى توجيه نقد له أثناء هجومه على لبنان !! كذلك ، ما هو حجم الحصاد العربى فى هذه العملية الموجهة لجسدنا والطاعة له بخنجر مسموم دون أن نشعر على ما يبدو بالآلام؟

• والحقيقة المرة التى أصبحت واضحة أمام الجميع، أن امكانيات الآخرين للعمل على مسرح الأرض العربية أكبر وأن فعل الآخرين أكبر وأن مساحة حرية حركتهم اكبر، وأنه لا تقارن بأى حال بامكانيات حركتنا أو فعلنا فرادى أو حتى فى حالة التنسيق - عندما يحدث فى حالة الضرورة . كما أن رد فعلنا بطيء ، ولا يحدث إلا بعد وقوع الكارثة وهذا الاستخلاص نابع من الدروس والعظات التى نجمت عن أزمات عديدة ، هاج فيها العقل العربى وبعض صانعى القرار من باب الحياء، واجتمع البعض ، وقد ينفخ الاجتماع قبل عقده عندما تجيء رسالة من العم يام تطليب خاطرهم - أن لم تكن بقصد الضحك عليهم أساساً - فهل يتذكر أحد، هجرة اليهود السوفييتى إلى إسرائيل ، وماذا تم فيها ؟! الآن وصل تعداد اسرائيل الرسمى فى ١٩٩٦ إلى ما يقرب من (٦) مليون ولم يكن عددها فى عام ١٩٩٠ يتعدى ٢,٥ مليون !!

وهؤلاء يفرضون عليك واقعاً !! هل يتذكر أحد مذبحه الحرم الإبراهيمي بالقدس وماذا تم فيها ؟! حيث يتباكى الاسرائيليون على عدد منهم في انفجار أتوبيس ويدمرون ازاءه مدن كاملة !! وهل تتذكرون تهويد القدس وشراء الأراضي من الفلسطينيين لصالح اليهود ونزع الملكيات الفلسطينية وثار العرب ودعوا لاجتماع قمة محدود ثم ألغى لمجرد رسالة العم سام وقرار اسرائيل بايقاف "مؤقت" - لاحظوا مؤقت- للموضوع . على الرغم من استمرارية اسرائيل في تحدى الرأى العام والعرب والعالم الاسلامى بأن القدس هي عاصمة اسرائيل وستظل موحدة وخاضعة لها، ولذلك فهي تسير في قراراتها بهدوء !! ثم نجد الأردنيين ينطلقون بسرعة لصاروخ في التطبيع وكأنهم وحدهم في الساحة دون ادراك أن القرار الأردني جزء من القرار العربى ، كذلك نجد قطر تستقبل بيريز وقبلها سلطنة عمان ، وتونس والمغرب .. أى أن عدداً من العواصم العربية ، وبغض النظر عن أية ضغوط خارجية للاجبار في التعامل مع اسرائيل فانه في نفس اللحظة التي كانت اسرائيل تضرب لبنان ، فان اراضى عربية كانت تستقبله ، إلى حد أن ياسر عرفات كان يجتمع للنظر في تعديل ميثاق المنظمة !! فكيف ننظر إلى الصورة العربية ؟ أليست بحق صورة مأساوية ؟! كما نجد أن الرئيس ياسر عرفات يرى أن دخوله البيت الأبيض هو مكسب كبير نتاجاً للنظر في تعديل ميثاق المنظمة ، في نفس اللحظة التي صرح فيها كلينتون بأن أمريكا لا توافق على قيام دولة فلسطينية مستقلة !!

في هذه الصورة "الميلودرامية" - ألا يحق لاسرائيل أن تعتبر من أرض العرب في أى لحظة لها أرضاً مستباحة تدخلها وقتما تشاء ، وتضربها وقتما تشاء وستظل دائماً خسائرها محدودة؟! بالطبع نعم . أن بيريز عندما فكر في ذلك - أى في ضرب لبنان لتحقيق عدة أهداف ، منها اشعار العرب جميعاً بعجزهم وأن

اسرائيل هي الأقوى في المنطقة، وثانياً تخويف سوريا من خلال احراجها مع لبنان وورقة حزب الله وقد لا يكون موقفاً في هذا الى حد بعيد قد تحدث فتنة فيما بعد، فضلاً عن احراج مصر باستثمار مؤتمر "شرم الشيخ" باعطائه الضوء الأخضر - أى لإسرائيل - في ضرب الإرهاب ومن نماذجه حزب الله كما جاء على لسان بيزيز في حديثه لشبكة (CNN) خلال غارات اسرائيل على لبنان ، حيث أن مصر أعلنت أن المؤتمر هو قمة صانعي السلام وليس للإرهاب !!، وأخيراً هو قد أراد في المعنى الأخير أن يحل مشاكله الداخلية في الانتخابات لترجيح كفته على الليكود على حساب العرب بضرب أضعف الحلقات في لبنان !! والسؤال ماذا كان رد الفعل العربي ؟! لا يستطيع أحد أن يزعم أن هناك فعلاً عربياً استطاع أن يجعل أحد يتحرك في العالم . أن النقد اللاذع نتيجة ضرب اسرائيل للمدنيين من الرأي العام الدولي كان اسبق من الموقف العربي في الضغط على أمريكا التي أجبرت على تغيير موقفها من مساندة علنية الاسرائيل إلى مطالبة اسرائيل بوقف الغارات وارسال كلينتون لوزير خارجيته إلى المنطقة كوسيط للوصول إلى اتفاق بشأن ذلك وهو ما تم فعلاً بعد مجازر ١٦ يوم كما أن هناك وسيط فرنسي وجهود مشتركة؛ وهذا دور طبيعي لفرنسا في الشام - يوماً ولبنان خاصة ولكن هناك اهتمام فرنسي في عهد شيراك بالوطن العربي ظهر في هذه الأزمة، وتحركت فرنسا باهتمام بحكم مصالحها في المنطقة . لكن (وزراء الخارجية) العرب اجتمعوا في الجامعة العربية وتعاركوا بالكلام ولم يصلوا إلى شيء ، والحال بكل أسف يندى له الجبين والشعوب في ضيق وضجر مما يحدث!! ففي واشنطن دعت الجاليات العربية إلى مظاهرة للاحتجاج لدى البيت الأبيض على ما يحدث من اسرائيل ، وبمجمع نحو ألفين من العرب فقط!! ، وبالمناسبة فإن عدد العرب - حسبما سمعت هنا في واشنطن قد يصل إلى ما بين (٣-٥) مليون ولكن الوزن النسبي والسياسي لهم لا يذكر ، وهو ترجمة لوزنهم في المنطقة العربية بكل أسف !!

• فالحصار العربى اذن مرير ، والأرض العربية مستباحة أمام الاسرائيليين فى أى لحظة سواء عقدت معاهدات "سلام أم لا .. فهى أمور ورقية لكن القوة هى القوة فى النهاية !!، والفعل العربى غير موجود وغير مؤثر بالتالى ، والمواقف الرسمية مخزية وليست لها أية تبريرات وغير مقبولة، والأمر يحتاج إلى فك هذا الحصار لأن المنطقة لايمكن لها أن تظل هكذا فى وضع السجين مدى الحياة ولذلك فان الأمل يحدونا دائماً أن ينتصر العقل وخياراته فى ترجيح الخطوات التالية :

• وقف خطوات التطبيع مع اسرائيل من أى دولة عربية خاصة دول الخليج والأردن، الى حين الانتهاء من الانسحاب من سوريا ولبنان التزاماً بقرارات جامعة الدول العربية والشرعية العربية .

• عدم تمكين ما يسمى الشرعية الدولية من الشرعية العربية ممثلة فى الدول الثلاث (ليبيا - العراق والسودان) حتى لا يزداد الحصار الدولى الغربى للمنطقة العربية ويزداد ازلالها تاريخياً أكثر من ذلك لأن هذا يضر بالأمن القومى العربى ويرجع من كفة اسرائيل . مع ممارسة الضغط عربياً على هذه الأنظمة الثلاث ، لعدم الوقوع ثانية فى ذلك الشرك الدولى.

• الإفصاح عن موقف عربى موحد ازاء ما يسمى بالشرعية الدولية الأذدواجية التى تسمح بتجريم المعرب دون تجريم الاسرائيليين كما حدث أخيراً فى لبنان حيث لم يصدر قرار إدانة لاسرائيل ، بينما الإدانات المتتالية للعرب فى مواقف عديدة ضد ليبيا، وضد جماعة حماس، والعراق

والسودان .. ألخ، ومحاولة فك حصار عربى محدود على ليبيا والعراق خاصة على المستوى العربى للضغط على النظام الدولى . فهل يمكن السماح من جانب أمريكا للإسرائيليين بأن يمتلكوا السلاح النووى والكىماوى ، ويرفضوا الكىماوى لليبيا ويهددون بضربها بافتراض صحة المعلومات !! هل هذا عدل !!؟

• تعميق العلاقات مع أوروبا لاجداث التوازن فى العلاقات الدولية بما يسمى بالبديل الأوروبى أو الخيار الفرنسى (شيراك) أو الخيار الألمانى (كول) وهما يسعيان لاثبات وجودهما فى المنطقة . وقد اثبتت فرنسا أن لها رغبة فى ممارسة ذلك خلال أزمة قانا الأخيرة . وكذلك تعميق العلاقات مع الصين تلك القوة والقطب القادم كبديل جديد .

• أن اليوم ، قبل الغد، يستدعى اللحاق بالأحداث وتجاوزها وضرورة أن نتعلم الدرس ولا نتغافل . فالمنطقة العربية معرضة لحصار أبدي، فإن لم ندركه ونحاول فك بقوده بسرعه والافلات منه وتنمية منطلات . فأنتى مع كثيرين أخشى ما أخشاه أن تخرج الأمة العربية - صانعة الحضارة ، من التاريخ ، لفترة طويلة يعلم الله مداها .

• • • • •

المبحث الثاني

جدوى التصعيد الاسرائيلي ضد لبنان وتدابيراته*

المتتبع للأمور والأوضاع في المنطقة العربية ولمسيرة السلام العربي الاسرائيلي في هذه الآونة ، يلحظ انكساراً شديداً في الموقف العربي لم نعش لحظات مماثلة من قبل . فقد ارتفعت حدة التوترات بين اسرائيل وسوريا ، واسرائيل ولبنان ، واسرائيل وفلسطين .

كما أنه لوحظ خطابات التهديد من جانب اسرائيل تجاه مصر ، مما يبعث على القلق في هذه الظروف على وجه التحديد . وبلغت هذه التوترات ذروتها من خلال القصف المتزايد والمكثف للطيران الاسرائيلي ضد لبنان بصورة غير مسبقة نتج عنه المزيد من الدمار للبنية التحتية خاصة الكهرباء والمياه والمباني السكنية ، وراح ضحية ذلك عشرات من المدنيين اللبنانيين بين جرحى وقتلى . ولم يوجد من بين أهل "العروبة" الأفاضل من يهب للدفاع عن لبنان حتى "بالحناجر لا بالسيف" وهذه هي المأساة التي تبعث على السخرية وتثير في النفس هو اجس تتعلق بمستقبل هذه الأمة المنكوبة والمغلوب على أمرها كما يخططون لها ، فيما بعد التسوية العرجاء" بين اسرائيل وجيرانها .

فواحسرتاه على هذا الزمن الرديء .. الذي تقوم فيه اسرائيل بالعدوان المستمر على لبنان دون رادع، ودون وجود من يرد ، وكان ارادة الأمة العربية قد أممت ، ان لم يكن قد انتزع عنها سيف الرجولة والشهامة !!
وها هو السيد باراك الذي يظهر دائماً مبتسماً ابتسامة الأطفال يتحدى ويعلم أنه سيستمر في ضرب لبنان حتى تخضع ارادتها ويجلس السوريون الى مائدة

* نشرت في جريدة "الأهرام" ، في ١٥ فبراير ٢٠٠٠ م .

المفاوضات مطاطية الروس !! وما هي الولايات المتحدة راعية السلام في المنطقة ، تقوم بمساندة اسرائيل وتأييدها في عدوانها على لبنان بحجة أنها تدافع عن نفسها في مواجهة حزب الله الذي يعد العقبة الأخيرة أمام عملية السلام!! . نعم ، إنهم يطالبون بؤاد آخر صفحة في كتاب "اراده الأمة المنكوبة"، أى يطالبون بالقضاء التام على "حزب الله" في لبنان . ورغم اختلاف التوجهات مع هذا الحزب، إلا أن المحلل السياسى سيقف أمام هذا الحزب وقدرته على الصمود فى وجه اسرائيل، والتصدى لكل الهجمات العدوانية التى تقوم بها اسرائيل وتمارس من خلالها السياسات العدوانية ضد المنطقة العربية ، وتؤكد بالتالى أن السلام المنشود هو السلام الاسرائيلى الذى تتحنى أمامه الأطراف العربية دون ارادة . لا شك أن مشاهدة هذا الحدث العدوانى الضخم لاسرائيل والذى بات مشهداً مستمراً دون رداع ، يؤكد بلا أدنى شك أن عملية السلام مهما شهدت من تطورات إلا أنها فارغة بلا مضمون حقيقى ، ولا تشير إلى وجود نوايا طيبة لدى اسرائيل تجاه المنطقة العربية .

وإذا حاولنا تحليل هذا المشهد العدوانى المتكرر والذى يستهدف اخضاع ارادة الأمة، يمكن القول بالآتى : -

- * أن التصعيد الاسرائيلى ضد لبنان هو تصرف متعمد من جانبها، تريد من خلاله ارسال رسالة إلى كل من سوريا ولبنان للجلوس معاً وبسرعة إلى مائدة المفاوضات .
- * أن الصراع السورى الاسرائيلى يجرى على أرض الجنوب اللبناى بحجة وجود قوة معوقة لعملية السلام تتمثل فى حزب الله . وبالتالى فإن مشهد استعراض القوة وخلل موازينها أصبح واضحاً فى ظل معادلات مضطربة، ومعطيات متعارضة .

- أنه بالقدر الذى تمارس فيه سوريا قدراً أكبر من المناورة ، وكسب الوقت واستعراض ورقة ضاغطة تجاه اسرائيل هى حزب الله وقدرته على الحركة داخل الحدود الاسرائيلية واثارة الفزع بين سكانها فى الشمال ، بالقدر الذى تبادر اسرائيل بالرد على هذا التوظيف السورى لحزب الله ، بالرد العدوانى واسع النطاق لاضعاف هذه الورقة فى يد سوريا واظهارها غير قادرة على الرد المباشر على اسرائيل .
- يسعى كل طرف (سوريا واسرائيل) ، على تعظيم أوراق الضغط التى يمتلكها ، وتقوية موقف كل منهما التفاوضى للحصول على أقصى المكاسب ، خاصة منذ توقف المرحلة الثانية من المفاوضات فى العاشر من يناير الماضى، ولبنان تبدو وهى الوسيلة والهدف لتحقيق ذلك .
- يأتى هذا التصعيد فى ظل فشل "دينيس روسى" منسق عملية السلام من جانب الولايات ، فى الوساطة بين الفلسطينيين واسرائيل ، فى الوقت الذى ساندت فيه الولايات المتحدة اسرائيل فى عدوانها بحجة ضرورة كسر شوكة آخر عقبة فى طريق السلام فى "الشرق الأوسط" .
- وهذا يثير بدوره علامة استفهام كبرى حول "السقف النهائي " لهذه التصرفات العدوانية من جانب اسرائيل - فهل وصلت إلى نهايتها أم قابلة للتكرار لحين تحقيق أهداف اسرائيل فى فرض سلامها ، وتمكين هيمنتها؟
أعتقد أن مسألة التكرار واردة ، وأن الدعوة الأمريكية على لسان كلينتون ووزيرة خارجيته (أولبرايت) ، بضرورة عودة سوريا واسرائيل إلى مائدة المفاوضات بسرعة ، هى الرسالة الواضحة بأن هذا هو الهدف من العدوان الاسرائيلى ، وأيضاً الهدف من التوظيف السورى لحزب الله فى مواجهة اسرائيل . ولا ننسى استطاعة حزب الله من اغتيال الرجل الثانى (هاشم عقل) الرجل الثانى بعد "انطوان لحد " قائد الجيش اللبنانى العميل

لاسرائيل على الشريط الحدودى فى الجنوب اللبنانى . ومع اشتداد العدوان الاسرائيلى تشدد المقاومة اللبنانية وتلحق خسائر لدى اسرائيل وقواتها، إلا أنها كالجريق فى وسط البحر يحاول الحركة ولكن سيظل بعيداً عن الشاطئ!!

كما يثار الى أن آفاق هذا السلوك العدوانى يظل مرتبطاً بدور مصر الفعال وظهيره العربى . فالدور المحورى لمصر فى عملية السلام وترتيب المنطقة فى المستقبل هو دور لازال منتظر او يتسم بالحيوية فى حالة تمكن الدبلوماسية المصرية من تحريك الموقف العربى وحشده تجاه قمة عربية طارئة للنظر فى التردى والانقاذ ووقف التدهور فى الموقف العربى ودعم المفاوضات العربى السورى والفلسطينى ورغم كل المأسى، وما نواجهه فى لبنان التى تتحمل أعباء كبرى من جراء الصراع العربى الاسرائيلى، إلا أن الأمل فى غد أفضل لازال قائماً رغم القتامة التى تظهر حالياً . أن التهديد بالشجب والادانه والاستنكار ، ليس مجدداً لوقف التداعيات السلبية لمثل هذه التصرفات العدوانية من جانب اسرائيل تجاه لبنان والفلسطينيين معاً . فهل من تحرك عربى جاد وسريع هذه المرة ..
نأمل يارب !!

• • • • •

المبحث الثالث

التجسيد اللبناني لفكر المقاومة .. *

رحل العدو الاسرائيلي من الجنوب اللبناني بغير استئذان أو اتفاق، وبدون قيد أو شرط، وذلك قبل الموعد المعلن من جانب الحكومة الاسرائيلية في ظل السيد / باراك بنحو شهرين تقريباً .

وقد شكك البعض في أن اسرائيل ستسحب أساساً إلا بشروط واتفاقات أمنيه أو في ظل مناورة على الجولان السورية من النواحي الأمنية أو الترتيبات المشتركة.. إلخ . إلا أن هذه الشكوك بددها الواقع الذي رأيناه وعشناه فشاهدنا انسحابا اسرائيليا مخزياً وقد خلف وراءه عارا لا يمكن نسيانه على الإطلاق . وقد نقلت عدسات الأقمار الصناعية الجنود الاسرائيليين وهم يهرولون إلى داخل الحدود الاسرائيلية ، وغير عابئين أو مهتمين إلا بأنفسهم . كما لاحظنا عدم الحماية الاسرائيلية لجنود الجيش اللبناني العميل ، وتركهم لمصيرهم ليقعوا في داخل السيطرة اللبنانية ليحاكموا بتهمة الخيانة والعمالة .. الخ بدلاً من تحمل أعبائهم المعيشية والأمنية . ولا شك أن هذا جزء من باع نفسه ضد وطنه من ناحية ، وإثباتاً بأن اسرائيل لا تحمي عملاءها ، وهذا درس لكل من يفكر في خيانة بلاده ، وأن العدو هو العدو مهما أظهر غير ذلك . ثبت أن اسرائيل استطاعت أن توظف هذا الجيش العميل لحسابها طوال السنوات الماضية حتى أصبح وجودها وأصبح هذا الجيش في الجنوب اللبناني عبئاً لا يمكن احتماله .

• وقد يتساءل البعض لماذا قررت اسرائيل ونفذت هذا الانسحاب المخزى دون ترتيبات أو حتى مجرد ثمن بسيط يقضى بالانسحاب المشرف والذي تقضى به الأعراف الدولية ؟! والاجابة على هذا السؤال هي محسور

المقال. فالواضح إذن أن إسرائيل ما كانت تقرر مثل هذا الانسحاب أو إعادة النظر في أمر مستقر إلا إذا توافق ذلك مع مصلحتها من ناحية ، أو كان هذا الشيء قد أصبح عبئاً عليها لا يوازيه وجودها . بعبارة أخرى فإن الثمن الذي تدفعه إسرائيل نتيجة وجودها في هذه الأرض اللبنانية المحتلة ، أكبر بكثير مما يمكن أن تحصل عليه من جراء وجودها . فضلاً عن ذلك فإن هناك أصراراً كبيراً ومتواصلًا من جانب الطرف اللبناني في مقاومة هذا الوجود ، الذي لم تعد تفلح معها أية اعتداءات عسكرية على المدنيين لاجهاض قدرتهم على المقاومة ، أو على العسكريين وحزب الله ومناطق عسكرية لضعافهم وشل قدرتهم على المقاومة أيضاً . وقد قاد ذلك العقل الاستراتيجي الاسرائيلي إلى مراجعة الأمر بسرعة تجنباً لمزيد من الخسائر والاستنزاف المادي والمعنوي ، وكان الانسحاب ترجمة لهذه المراجعة بلا تردد .

وعلى الجانب الآخر ، وبعيداً عن توجهات المقاومة اللبنانية، فإن هذا الانتصار الساحق الذي يشبه زلزال أكتوبر ١٩٧٣، قد أفصح عن ان إرادة الأمة العربية لازالت حية وقلبها ينبض. وأن كل المحاولات المستميتة من جانب دعاة "ثقافة السلام" والتي لا تخرج عن كونها دعوة لتكريس "ثقافة الاستسلام" ، قد أخفقت عن النيل من ارادة هذا الشعب الأبي الذي يحمل في أحشائه قدرة على الصمود ومخزون نضالي كبير يستمد قوته واستمراريته من معين التاريخ وفلسفته، وجغرافية الموقع وعبقريته .

فإسرائيل لا تحترم إلا منطق القوة ، وتعتبر هذا المنطق هو أساس وجودها ، وإذا جردت من قوتها فقدت شرعيتها وفلسفة نشونها . كما أن الذين يتعاملون معها لا تعيرهم اهتماماً يذكر ، أو تأخذهم في الحسبان إلا إذا هددوا باستخدام القوة ، أو لوحوا بذلك صراحة أو إشارة أو ضمناً . وهي تثبت من واقع تصرفاتها سلامة مصطلح "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" . فالمحتل الغاصب كالسارق ، يسعى للاستمتاع بما استطاع أن يستولى عليه ، ولا يمكن التنازل عن شيء مما أغتصبه إلا إذا تمت مقاومته بالقوة .

واسرائيل هي ذات النموذج ، لم تدخل خندق المفاوضات مع الفلسطينيين إلا تحت ضغوط أطفال الحجارة وانتفاضتهم الشهيرة . ولم تدخل في مفاوضات السلام مضطرة مع مصر إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم ترحل من الجنوب اللبناني مؤخراً إلا تحت ضغط واستمرارية المقاومة اللبنانية . وهذا هو الدرس الذي يجب أن نتفهمه في التعامل مع إسرائيل . فالحصول على أقصى المكاسب من المفاوضات مع إسرائيل ، لا يمكن أن يتحقق إلا من التلويح بالقوة والعنف واشعار إسرائيل بالقدرة على تنفيذ ذلك . وحتى يمكن لإسرائيل أن تعيش في هذه المرحلة من "صراع السلام" في المنطقة ، فإن عليها أن تتجنب الدخول في دوامة العنف التي لا يعرف أحد مداها عندما تشتعل .

فالتفكير المستمر في محاولات إجهاض إرادة الأمة العربية ، ومحاولات ترويض الأمة على أن يتجرع أبنائها ثقافة الاستسلام "المسماة بـ"ثقافة السلام" ، ومحاولات تطويع مستقبل الأمة لسلام غير آمن وغير عادل وغير شامل ، مآله الأخفاق . فالمخزون الاستراتيجي من ثقافة المقاومة لدى شعوب هذه الأمة كبير ولا ينضب حتى لو تصور البعض من أصحاب القلوب المريضة أن إرادة الأمة قد

انتهت وعلينا أن نترحم عليها ونذهب بها إلى المقابر !! ان ثقافة المقاومة هي
البديل الموازي لثقافة الخنوع والاستسلام ولا تعنى ثقافة المقاومة اعلان الحرب
على اسرائيل أو غيرها. ولكنها تعنى قدرة على الصمود والمواجهة واليقظة أمام
العدو الذي لا يفضل أبداً . أنها قدرة على أن تظل ارادة الأمة حية ومستقلة وحررة
أبدياً .

لقد استطاع "لبنان" - البلد العربى الصغير - أن يجسد فكر المقاومة
بارغام اسرائيل على هذا الاتسحاب المخزى الذى لن ينسأ التاريخ . وأضاف
لبنان وابطال المقاومة تجربة جديدة وحية تعين الأمة على الصمود ومواجهة
التحديات فى ظل عالم لا يرحم الضعفاء ويساعد الأقوياء وينحنى مجبراً أمام
المقاومة . وأخيراً تحية لك مقاتل عربى قدم حياته فداءً للوطن .

المبحث الرابع

عملية السلام بعد رحيل "الأسد"

من أبرز القضايا التي ستحدث جدلاً صاخباً ومستمراً طيلة الأشهر القادمة بعد رحيل الأسد ، قضية السلام على الجبهة السورية واللبنانية في مواجهة إسرائيل . فتغيير القيادة في الدولة أحد الأسباب الرئيسية الدافعة لاحتداث هذا الجدل وما يستتبعه من قلق حقيقي ، بغض النظر عن القيادة الجديدة وتوجهاتها .

فالثابت في أدب التحليل السياسي أن القيادة الجديدة لا تستطيع التحرك بإيجابية كبيرة في النطاق الخارجي إلا بعد استقرار الأوضاع الداخلية واستيعاب المتغيرات الدولية والإقليمية وينطبق ذلك على النظم الديمقراطية المستقرة ، والنظم التحولية أو غير الديمقراطية . إلا أن الأمر قد يختلف بعض الشيء في النظم غير الديمقراطية ، باعتبار أن وصول قيادة جديدة للحكم يستلزم معه خلق حالة من الاستقرار الداخلي يتم بموجبه السيطرة على حالة "التوثب" الكامنة لدى البعض لاقتناص السلطة . فالسيطرة على الأوضاع الداخلية تعطى قوة دافعة للتحرك الإيجابي في المجال الخارجي .

لذلك فانه من الثابت أيضاً في التحليل السياسي، أن بعض القيادات الجديدة تلجأ للتفاعل الإيجابي والسريع مع الأوضاع الخارجية لخلق تعبئة داخلية حول القرارات في المجال الخارجي ينتبعتها حالة من حالات التوحد خاصة اذا ما كانت هناك قضية وطنية قد تتمثل في تحرير الأرض من محتل أو غاصب. وفي الأغلب الأعم فان هذا الخيار أو ذاك يتوقف على الظروف والملابسات التي يتولى فيها القائد الجديد وقدراته الشخصية ومعدلات حركته في الداخل والخارج . فهل

ينتظر القائد الجديد حتى يسيطر على مقاليد الأمور في الداخل لكي يتجه إلى نشاط فعال في الخارج ، أم ينطلق لسياسة خارجية نشيطة يتحقق من خلالها توحيد داخلي للجسد السياسي ؟

هذا هو السؤال الذي يحدد آفاق عملية السلام بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد وتولى بشار الأسد قيادة الدولة السورية .

فالأوضاع الداخلية في سوريا تشير إلى احتمال كبير بعدم الاستقرار السريع في ضوء تولى بشار الأسد في وقت لم يكن في الحسبان أن يتم على هذا النحو السريع . ومن ثم فإن على "بشار" أن يبذل بهذا ويعطى أولوية كبيرة للسيطرة على مقاليد السلطة في سوريا، وأن يحدث حالة من الانسجام والتناسق بين التيارات المختلفة حتى يستوعب هؤلاء وجوده على قمة الدولة دون مزاحمة أو تحدى له . ولا شك أن هذا الوضع قد يأخذ أولوية كبيرة منه وقتنا وجهداً قد لا يتناسب معهما أن يعطى أولوية للخارج وخاصة ازاء عملية السلام مع اسرائيل . بل ان عطاءه الايجابي والنشيط في الخارج وفي مقدمة ذلك عملية السلام يتوقف على درجة سيطرته على الأمور . فبالقدر الذي يسيطر على الداخل ، بالقدر الذي ستكون له فعالية في ادراة لعملية السياسة الخارجية السورية وهنا فان كيسنجر عندما يعلق على رحيل الأسد بالقول بأن الرئيس القادم لسوريا بعد حافظ الأسد يستطيع أن يوقع اتفاقية السلام في ضوء سيطرته على الوضع الداخلي بسرعة .

ويكشف ذلك على أن هناك أولوية مطلقة للرئيس الجديد بشار الأسد، للأوضاع الداخلية قبل أن ينطلق إلى "قطار" عملية السلام .

وعلى الجانب الآخر ، فإن قرب انتهاء مدة الرئيس الأمريكى كلينتون قبل نهاية هذا العام ، ورغبته الجارفة فى انجاز اتفاق ملموس خلال الفترة المتبقية لرئاسته للولايات المتحدة ، قد تكون دافعاً له لمساندة الرئيس الجديد وتثبيت أقدامه حتى يساعد ذلك فى دفعه وتشجيعه على الدخول فى مفاوضات وتوقيع اتفاقية مع اسرائيل ينتهى بموجبها حسب التقدير الأمريكى أكبر عقبة فى خلق حالة مستقرة فى منطقة "الشرق الأوسط" .

كذلك فإنه من ناحية ثالثة، يلاحظ أن الخروج الاسرائيلى من الجنوب اللبنانى دون قيد أو شرط أو حتى اتفاق ، تحت ضغوط المقاومة اللبنانية، ويعطى لسوريا الجديدة فرصة لتقوية موقفها التفاوضى مع اسرائيل ، ويساعد على "تسهيل" التشدد الاسرائيلى للوصول إلى "المنطقة الوسطى" فى التفاوض بحيث يتم الانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان فى ضوء ترتيبات أمنية تضمن أمن اسرائيل وسلامة الأراضى السورية واستقلالها تمهيداً لاقامة علاقات طبيعية بعد ذلك بين الطرفين السورى واللبنانى من جانب ، واسرائيل من جانب آخر . وهنا يجب الإشارة إلى أن السمة الجوهرية التى تركها نظام حافظ الأسد هو قبول منطق التفاوض مع اسرائيل والاقتناع بأهمية وجدوى عملية السلام العربى الاسرائيلى بدلاً من "الصراع" العسكرى .

• وفى المعنى الأخير : فإن هناك العديد من المعطيات الاقليمية والدولية التى تشجع على استمرار عملية السلام على الجبهة السورية واللبنانية فى ظل القيادة الجديدة لسوريا والأمر يتوقف على قدرة الرئيس الجديد بشار الأسد على بسط نفوذه واحكام الهيمنة على تقاليد الحكم فى البلاد - بسرعة . وكلما أسرع فى تحقيق ذلك، فإن الأولوية التالية هى الدخول فى

عملية السلام خلال الأشهر القادمة وقبل انتهاء فترة كلينتون . فضلاً عن ذلك فانه بالقدر الذى يهيمن الرئيس "الأسد الثانى" على الأوضاع الداخلية وبسرعة، بالقدر الذى يمكن دخوله لعملية السلام وانهاء المفاوضات المعقدة والوصول إلى اتفاقية عادلة دون تنازلات على الإطلاق . أما إذا لم يستطع الرئيس بشار انجاز السيطرة الداخلية خلال الأشهر الثلاث القادمة فان هناك شكوكاً كبرى حول امكانية دخول سوريا لمفاوضات مع اسرائيل والسير فى طريق الراحل حافظ الأسد قبل عام على الأقل بعد أن تتم الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر القادم، وتولى الرئيس الجديد فى نهاية يناير ٢٠٠١ ، وفترة انتقالية يتم فيها استيعاب الرئيس الأمريكى القادم للملفات !! والاحتمالات كلها مفتوحة أمام الرئيس بشار الأسد وكلها محكومة بالزمن والارادة والمتغيرات المحيطة .

.....

الفصل السادس

المفاوضات العربية الاسرائيلية من كامب ديفيد إلى طابا :
استقراء الآليات ودلالات المستقبل *

• نشر هذا الفصل كاملاً في جريدة "عكاظ" السعودية، في ٢ نوفمبر ١٩٩٥ م .

مقدمة:

يعتبر توقيع اتفاق طابا الأخير بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي حلقة في سلسلة المفاوضات بينهما على طريق حل القضية الفلسطينية برمتها، وكذلك يعتبر أيضاً حلقة في سلسلة المفاوضات العربية الاسرائيلية منذ أن عقد الاتفاق الأول بين الطرفين المصري والاسرائيلي في سبتمبر ١٩٧٨م نتاجاً لزيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧م وبترتيب أمريكي مباشر طبقاً لما كشفت عنه الوثائق حتى الآن، ومروراً بسلسلة الاتفاقات بين هذين الطرفين أيضاً، حتى توصلت جميع الأطراف إلى صيغة مدريد للسلام، حيث عقد مؤتمر دولي في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م في أعقاب حرب الخليج لبحث كل أوجه "النزاع العربي الاسرائيلي" وكذا مروراً بما تم التوصل إلى اتفاق أوسلو (غزة/ أريحا) بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بعيداً عن صيغة مدريد، وذلك في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م والذي كانت له ردود فعل كبيرة في الداخل الفلسطيني مثلما في المحيطين الاقليمي والدولي. كذلك وصلت المفاوضات إلى عقد اتفاق أردني اسرائيلي في أعقاب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وأيضاً بعيداً عن صيغة مدريد للسلام. ولا شك أن جملة هذه الاتفاقات التي تتم تحقيقها خلال ما يقرب من عشرين عاماً تمت عبر مفاوضات كانت لها طابع مختلف، وفي بيئة مختلفة من آن لآخر، وحملت معها دلالات معينة، بل ان كل اتفاق يتم انجازه كان يمثل مقدمة للاتفاق التالي في سلسلة متلاحقة، تستدعي الوقوف على الدروس المستفادة التي تركت ظلالها على كل مرحلة تفاوضية. وفي اطار هذه المقدمة السريعة يمكن تناول عدة نقاط كما يلي:

المبحث الأول

بيئة المفاوضات

لاشك أن تناول بيئة المفاوضات بين طرفين أو أكثر عبر مراحل مختلفة، في ضوء النظرية العامة للمفاوضات، تمثل صعوبة واضحة خاصة وأن هذه المسيرة الزمنية استغرقت ما يقرب من عشرين عاماً في ظل صراع عربي إسرائيلي يقترب من نصف قرن. ومن الافتراضات الأساسية لنظرية المفاوضات، أن أي تفاوض بين طرفين أو أكثر يتم سواء بشكل سرى أو علنى في إطار ظروف معينة، تواضع أساتذة العلاقات الدولية على تسميتها "بيئة المفاوضات"، وهى التى تعنى بمجمل الظروف على كافة الأصعدة الدولية والإقليمية والداخلية، المحيطة بعملية التفاوض، والتى من شأنها التأثير على المتفاوضين بلاثسك. واجمالاً، فإن البيئة الدولية التى صاحبت مفاوضات كامب ديفيد فى أواخر السبعينات كانت تشير إلى وجود قطبين رئيسيين فى النظام الدولى، أى أنه هيكـل ثنائى القطبية، وفى تفاعله مع منطقة الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة بعد دورها فى اتمام اتفاقات فصل القوات الأول والثانى فى الجبهة المصرية، والفصل الأول والآخر للقوات على الجبهة السورية، ظهرت فى الساحة باعتبارها منفردة بادرة الصراع العربى الاسرائيلى خاصة وأن الرئيس المصرى السادات آنذاك كان يميل لترجيح كفه الفعل الأمريكى على الفعل السوفيتى أو مجرد التوازن بينهما حيث أنه كان من المعروف أيضاً ذلك التصاعد الدرامى من جانب مصر تجاه الاتحاد السوفيتى فأحدث أزمة العلاقات مما ترك أثره فى إدارة الصراع العربى الاسرائيلى لصالح الولايات المتحدة على حساب القطب الدولى الآخر، فضلاً عن الاتحاد السوفيتى نفسه كان يحرك البيئة الإقليمية ضد الاتفاق دون أن تكون له البادرة فى المواجهة مع المنافس الدولى له وهى الولايات المتحدة

الأمريكية . فى نفس الوقت فإن الدور الأوروبى فى منطقة الصراع لا يكاد يذكر الا لملأ الفراغ الأمريكى عند اقتراب الانتخابات الأمريكية فى الغالب لكى لا يقوى النفوذ السوفيتى. وعلى المستوى الإقليمى العربى، فإن مصر لم تستطع أن تحافظ على التضامن العربى الذى حدث فى حرب أكتوبر فى إطار استمرارية المكاسب السياسية التى من المفترض أن تتوازى المكاسب العسكرية. ومن ثم فإن المنطقة العربية اتسمت بالركود. ورغماً عن أنه كانت هناك جهود لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة فى المنطقة (العرب واسرائيل) بعيداً عن أى حدث مفاجئ، إلا أننا فوجئنا بالأنفراد المصرى بالتعامل مع القضية، وإصرار الرئيس السادات على الذهاب لاسرائيل مما تجاوز بهذا التصرف، الحدود المتفق عليها عربياً، باعتبار أن قرار الحرب كان قراراً جماعياً، ومن ثم فإن قرار السلام لا بد وأن يكون فى نفس الطريق. لذلك فإن رد الفعل العربى والاقليمى عموماً ازاء هذا التصرف كان سلبياً، وسعى بعض العرب لارجاع السادات عن هذه الزيارة، إلا أنه أصر على ذلك، مبرراً بأسه من سلبية العرب، والأوضاع الاقليمية المحيطة.

وقد أسهمت هذه البيئة فى الضغط على المفاوض المصرى فى أن يعقد اتفاق كامب ديفيد فعلى الرغم من وجود قطبين فى النظام الدولى، إلا أن الطرف المصرى لم يوظف الطرف السوفيتى، نظراً لاحتواء الولايات المتحدة للطرفين المصرى والاسرائيلى، فى نفس الوقت فإن مصر السادات وثقت تماماً فى الولايات المتحدة فى عهد رئاسة كارتر. كما أن الرئيس السادات لم يوظف البيئة الاقليمية ومعطياتها، بل نظّر إليها وأدركها على أنها معطى سلبى، وبذلك فقد أراد أن يخلق بتصرفه الزعامى واقعاً جديداً فى البيئة الاقليمية والدولية، متجاهلاً واقع هذه البيئة، فضلاً عن أنه لم يوظف أى مستوى من مستوياتها، بل سعى لمخاطبة البيئة الداخلية على اعتبار أن القرار الخارجى يمكن أن يسهم فى تحقيق الرخاء الاقتصادى للشعب، ويغلق صفحة الصراع مع اسرائيل.

إلا أنه بظهور صيغة مدريد للسلام، والتي بموجبها عقد مؤتمر مدريد فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١م حضرته جميع الأطراف العربية للتفاوض على عدة مستويات هى: (مستوى جماعى، ومستوى ثنائى، ومستوى متعدد الأطراف حول قضايا مشتركة)، فإنه يمكن القول أن بيئة هذه المفاوضات قد اختلفت، على المستوى الدولى وكذا المستوى الاقليمى، مما أسهم فى التأثير على جو المفاوضات. فقد جاءت عملية المفاوضات بعد انتهاء حرب الخليج بعدة أشهر، وانكسار القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة وهى الاتحاد السوفيتى، وأصبح فى الساحة الدولية، هيكلاً يتسم بالهيمنة الأمريكية النسبية، وإن كان بصورة مؤقتة، مع ضعف واضح واختفاء كامل للاتحاد السوفيتى من خريطة النظام الدولى، خاصة وأنه بنهاية عام ١٩٩١ تفكك رسمياً، واختزل فى دولة روسيا الاتحادية. وأصبح الأفراد الأمريكى بأطراف الصراع العربى الاسرائيلى ومنطقة الشرق الأوسط مسألة طبيعية فى ظل هذه الظروف، كما أصبح من المنطقى التفاعل مع الصياغات المطروحة فى ظل المعادلات الجديدة وخروج القوة العراقية من الساحة الاقليمية العربية.

فضلاً على أن البيئة الاقليمية تشير إلى ضعف واضح فى القدرات التنسيقية نتيجة الغزو العراقى للكويت وما نجم عنه من انقسام عربى صريح تعاني منه المنطقة العربية حتى الآن، كما أن المفاوضات بصياغة مدريد انعقدت فى ظل موازين قوى مختلفة بعد فقدان القدرات العراقية التى كان يمكن أن يكون لها فاعلية كبيرة فى المفاوضات العربية فى ظل مناخ مختلف، وفى حالة عدم اقدام قيادتها على هذا الفعل الخاطئ عندما قرر دخول الكويت فى أغسطس ١٩٩٠. وفوق هذا وذاك فإن مؤتمر مدريد للسلام انعقد، فى ظل مناخ عربى يتسم بدرجة عالية من الشكوك المتبادلة بين عدد كبير من أطرافه نتيجة أزمة الخليج وتراكمات أخرى قد تكون أقل حدة.

• • • • •

المبحث الثاني

انجازات صيغة مدريد ..

- وقد أسهمت صيغة مدريد فى تمكين اسرائيل والولايات المتحدة، فى تطويق الطرف العربى بأجنحته المختلفة، أو الأطراف العربية، أيهما أفضل، واحتوائهم جميعاً فى هذه الصيغة فى ظل ترويض معين لمدة من الزمن، بموجبها يزداد الانقسام العربى، ثم يتم التلاعب عليهم فرادى فى ضوء مغازلة مصالح كل طرف على حده، دون اعطاء أى طرف سوى الحد الأدنى وعلى مدى زمنى واسع. وهذا هو ما حدث، حيث عقدت (١٠) جولات فى ظل صيغة مدريد، ولم تسفر جميعاً عن شئ محدد أو ملموس، حتى ضاقت الأطراف المشتركة بهذه الصيغة. واستمرت هذه الجولات العشر عامين فى الفترة من (٩١ - ١٩٩٣).

- كما أنه فى نفس الوقت الذى كانت تتعقد فيه جولات مدريد، كان الفلسطينيون والاسرائيليون، يتباحثون فى أوسلو بالترويج فى سرية مطلقة وعلى "طاولة" المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق بعيداً عن صخب الاعلام، وهو ما تم الإفصاح عنه بعد ما تم الاتفاق بشأنه، وبعد مفاوضات استمرت (٦) ستة أشهر، حيث تم اقرار هذا الاتفاق فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وما تم بعد ذلك فى مفاوضات متعددة وصلت إلى الاتفاق الأخير فى بداية أكتوبر/ الماضى، المعروف باتفاق طابا لتوسيع نطاق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية.

- وكان هذا بداية لتقويض «صيغة مدريد، حيث أعطى ذلك المبرر للأردنيين الذي لديهم الاستعداد المبكر للخروج، لولا جزء من الحياء أمام الرأي العام، لكى يسارعوا وباقبال شديد تجاه اسرائيل ليعقدوا اتفاقهم ويتزجموه فى اتفاقات سريعة لم يحدث بشأنها خلافات كبيرة، مثلما حدثت مع مصر فى سيناء، ومثلما هى جارية مع سوريا ولبنان، ودون مقارنة مع ما يحدث مع الفلسطينيين، وكان الاتفاقات كانت جاهزة بين الطرفين وهو ما يرجحه كثير من السياسيين والمراقبين القريبين من دوائر صنع القرار السياسى فى البلاط الملكى الأردنى.

- وقد ظلت كلا من سوريا ولبنان، متمسكتين بصيغة مدريد حتى الآن، رافضتين بذلك صيغة أوسلو، أو الصيغة الأردنية، ومصرين على ضرورة عدم تمكين الطرف الاسرائيلى بالانفراد الاسرائيلى بأى طرف عربى على حده كمنطق يحكم مفاوضاتهم حفاظاً على قوتهم التفاوضية. كما أنهما ترفضتا المباحثات السرية مع اسرائيل تحت أية -رة، وانهما مع اجراء المفاوضات بصورة علنية لعدم إلصاق أى تهم بالنظام السورى الذى يستمد شرعيته من حفاظه على الأسس التى يتعامل بها مع الصراع العربى الاسرائيلى حرباً وسلماً. وكما تراهن اسرائيل على عنصر الزمن من استكمال المفاوضات، وضعف الطرف العربى، فإن سوريا أيضاً تراهن على عنصر الزمن من منظور أن الصالح الاسرائيلى يستدعى التصالح مع سوريا باعتبار أن الأخيرة هى صاحبة القدرة العسكرية المتميزة فى المنطقة بعد اختفاء العراق من الساحة وعوامل كثيرة لسنا بصدد الحديث عنها الآن.

وقد أفصحت الأيام على أن صيغة مدريد كانت وسيلة، لاحتواء الغضب العربي بعد حرب الخليج لدرء الشبهة في عدم الربط بين الحل في الخليج وعدم الحل في الشرق الأوسط، ولمحاولة تمرير الصيغ ومشاريع السلام الاسرائيلية الأمريكية، والمقبولة إلى حد كبير من جانب الغالبية العربية حتى الآن في ضوء المعادلات الإقليمية والدولية بل والأوضاع الداخلية لهذه البلدان.

• • • • •

المبحث الثالث الدروس.. والدلالات

لاشك أن مجمل عملية التفاوض عبر مراحلها المختلفة والتي استمرت ما يقرب من العشرين عاماً، أصبحت لها العدد من الأمور اللافتة للنظر، والذي يجب على المتفاوضين مراجعتها بين حين وآخر، لمحاولة الاستفادة بها حرصاً على المصلحة العامة، كما أن الدعوة قائمة للكثير من المشاركين في عملية التفاوض بكتابة مذكراتهم لافادة من يحل محلهم من المتفاوضين، أو من يتفاوض من الدول العربية الأخرى للوقوف على البناء النفسى للمفاوض الاسرائيلى لدلالة ذلك فى عملية التفاوض.

ويمكن اجمال الدلالات والدروس فيما يلى:

• عدم القدرة على توظيف كل معطيات بيئة المفاوضات، وقد ظهر ذلك فى مفاوضات كامب ديفيد، حيث لم يستثمر السادات ازدواجية النظام الدولى، أو شرعيته العربية، مما أسهم إلى العداء السوفيتى، والعزلة العربية وتواضع المكاسب من الاتفاق، كما أن مؤتمر مدريد كان نتاجاً لبيئة متردية دولياً واقليمياً وليس فى صالح العرب ولذلك استمر بلا عائد لمدة عامين حتى الآن، مما أدى إلى خروج الأطراف المشتركة فيه طرفاً وراء آخر فى مباحثات سرية.

• الربط بين التطبيع فى العلاقات والاتسحاب، كانت من بين الخبرات الايجابية لكامب ديفيد ١٩٧٨، والاتفاق المصرى الاسرائيلى ١٩٧٩، ونتاجاً للرفض العربى والعداء المتأجج لاسرائيل، بينما فى الاتفاق الثانى الذى عقد فى أوسلو بين الفلسطينيين واسرائيل كانت سمته (تطبيع لا محدود مقابل انسحاب غير محدد)، وهم بذلك لم يستفيدوا من خبرة كامب ديفيد، وسار على نهجهم الأردنيون.

بينما يرفض العرب اجمالاً فى المفاوضات متعددة الأطراف هذا النهج الذى سار فيه الفلسطينيون والأردنيون مستفيدين من خبرة كامب ديفيد، وملتزمين بقرار جامعة الدول العربية، لا تطبيع قبل الحل الشامل، وفى المفاوضات المتعددة يصرون على ضرورة الربط بين التقدم فى معالجة قضايا الاتسحاب، الاسرائيلى وصياغة اتفاق المرحلة الانتقالية، وبين التقدم فى قضايا المفاوضات المتعددة الخاصة بالمياه والتنمية والتسلح والأمن الاقليمى والبيئة.

• بيئة المفاوضات أجبرت اسرائيل على استيعابها والتعامل معها، حينما أقرت بوزن منظمة التحرير الفلسطينية، فاعترفت بها مبدئياً فى ضمن صيغة مدريد، ثم قبلت التفاوض معها سراً، ثم عقدت معها اتفاق أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣، وانتهى الأمر بتنفيذ الحكم الذاتى فى فبراير ١٩٩٤. وبغض النظر عن أى أضرار قانونية أو مفردات أو مصطلحات تجاوزها الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى، إلا أن شرعية المنظمة فى ضوء التعامل الاسرائيلى معها يتوازى مع التعامل الفلسطينى مع اسرائيل فى اطار قراءة المعطيات النابعة من البيئة الواقعية للمفاوضات فى زمن التفاوض ذاته.

• أن الربط بين فكرة الحل الشامل والحل المنفرد، لا زالت لها معنى ودلالة فى عملية المفاوضات بين الطرف العربى والاسرائيلى. فالدرس المستفاد أن اسرائيل هى المستفيد الأول من الحل المنفرد مع أى طرف عربى، لكن أن يكون ذلك فى اطار البديل وهو الحل الشامل فإن ذلك سيحقق مكاسب أكبر. ولم يتعلم العرب حتى الآن من هذا الدرس. ولذلك نجد أن بعض الأطراف العربية تسارع بمحاولة عقد الصفقات مع اسرائيل فى اطار منفرد وخروجاً عن شرعية الجامعة العربية، وبما يضعف الطرف العربى المتفاوض. فالسعى نحو الحل الشامل، يتطلب جماعية فى الحركة، وموقفاً قوياً فى التفاوض يجبر اسرائيل على الخضوع، لكن موازين القوى، وقراءة الواقع الدولى والاقليمى لا تقود لذلك خاصة مع غياب الفعل العربى، وهو درس لا يتم استيعابه من المفاوضات، ولذلك فإن اسرائيل يسهل عليها ادارة المفاوضات مع كل طرف على حدة، على عكس الأطراف العربية مجتمعه وفى اطار الحل الشامل، وهو ما قد سعت إليه اسرائيل، وحققته بالفعل فى الواقع الفعلى بكل أسف.

• توافر القدرة لدى الطرف الفلسطينى على استثمار البيئة الداخلية، رغم أنها ليست بمنطق توزيع الأدوار، وذلك فى الضغط على المفاوضات الاسرائيلى للوصول إلى الحدود الدنيا أو المتوسطة وليس لأقصى ما يحلم به الفلسطينيون فى الوقت الحالى، مستثمرين فى ذلك عناصر ضغط الطرف المصرى، والطرف الأمريكى بعض الشيء. وقد استفادوا بذلك من خبرة مفاوضات كامب ديفيد، حيث كان يستثمر الرئيس السادات هذه النقطة فى الضغط للحصول على بعض المكاسب. وتسعى القيادة الفلسطينية للضغط من خلال ورقة الأصولية وتناميها فى الداخل الفلسطينى.

المفاوضات السرية كانت أحد السبل للوصول إلى نتيجة معينة بين الفلسطينيين وإسرائيل واستفاد منها الطرفان. ولولا السرية في التفاوض لما استطاع الطرفان أن يتوصلا إلى شيء يذكر. وفي هذه المناسبة فإنهما قد استفادا من الخبرة السابقة في الاتصالات التمهيدية التي سبقت زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، حيث عقدت عدة لقاءات بين أحد مستشاري السادات (حسن التهامي)، وبين موسى دايان، في المغرب، اعتبرت نوع من التمهيد لهذه الزيارة، ولما أسفرت عنه فيما بعد عن اتفاقات كامب ديفيد وغيرها، وكانت بمباركة أمريكية رسمية أفصحت الوثائق عنها.

ولاشك أن عملية المفاوضات بين الطرفين العربي والإسرائيلي، ستظل محل جدل مستمر، وستظل دلالاتها محل تساؤل مستمر أيضاً، والعبرة هي الدروس المستفادة لأجل المستقبل. وهنا يذكر أنه في أحد لقاءاتي مع أحد كبار المسؤولين المصريين الذين تفاوضوا مع إسرائيل، قال: أن الإسرائيليين دائمى الشكوى بحق من أننا كمصريين نتسم بالعناد الشديد في مفاوضاتنا، وإنما لسنا من السهولة أن نفرط في أي شيء، وأعتقد أن هذه هي خبرة جديرة بأن يستفيد بها بقية المفاوضين العرب لتنعكس بالإيجاب على عملية التسوية السلمية من باقى مراحلها القادمة بإذن الله.

الفصل السابع

الرؤى المختلفة للقوى السياسية المعارضة ازاء العلاقات المصرية الاسرائيلية^(*)

(*) ورقة علمية قدمت لمركز الدراسات الاستراتيجية ببيروت (يونية ١٩٩٧)، ونشرت في مجلة المركز (شئون الأوسط)، عدد ٦٨، ديسمبر ١٩٩٧، ص ٦٧: ٨٥.

مقدمة :

لاشك أن هناك ظاهرة بدأت فى التنامى من حيث الدور، ومن حيث درجة التأثير باعتبارها إحدى مظاهر التغير فى منطقتنا العربية، وكذا باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية للدولة، ألا وهى ظاهرة وجود المعارضة الرسمية فى هياكل بعض النظم السياسية العربية ، فضلاً عن تكتل المعارضة فى بعض اللحظات أو المواقف المصيرية .

ومن هنا ، فإن الكشف عن توجهات هذه المعارضة ازاء بعض القضايا القومية التى تمس الأمن القومى للدولة، يعكس مدى حيوية النظم السياسية - محل الدراسة . ولذلك فإن هذه المقالة التحليلية تكشف عن توجهات قوى المعارضة فى النظام السياسى المصرى، ازاء عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، كما أن وهذا التحليل يمكن أن يوضح حدود الاختلاف بين هذه القوى المعارضة بعضها البعض من ناحية، وأوجه التعارض ازاء ما تقوم به السلطة الرسمية التى تتوالى إدارة الحكم فى البلاد. فضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة يمكن لها أن تبين ما إذا كانت هناك بدائل مطروحة من جانب هذه القوى للتعامل مع عملية السلام، بحيث تتضح مدى أهمية هذه المسألة فى أولويات هذه القوى، مما يكشف بالتالى عن طبيعة العلاقات بين المعارضة والسلطة من حيث المبادرة أو التبعة .

وبتحليل أولى لطبيعة القوى السياسية المعارضة فى النظام السياسى المصرى، يتضح أن هناك قوى رئيسية قد تتوافق مع وجود قنوات حزبية رسمية لها، وهناك قوى رئيسية ليس لها وجود حزبى. حيث يوجد فى مصر حالياً (١٤) حزب رسمى، وهذه الأحزاب الرسمية، والقوى غير الحزبية، يمكن بلورتها فيما يلى :

- قوى اليمين الليبرالى ، وتتمثل فى (الوفد ، والأحرار) .
- قوى اليسار : وتتمثل فى أحزاب (التجمع ، والناصرى) .
- التيارات الإسلامية : وتتمثل أساساً فى (حزب العمل الاشتراكى وتنسيق مع الاخوان المسلمين ، وكذا حزب الأمة) .

وهذه القوى الرئيسية الثلاث تحتوى على إتجاهات مختلفة من داخل صفوفها، مما يشكل تيارات عديدة ، ولذلك فانه سيتم التركيز على الاتجاه الأكثر تأثيراً من وجهة نظرنا، فى كل اتجاه على حده . كما أنه يمكن بلورة رؤية كل تيار من خلال تناول ثلاثة قضايا أساسية هى : طبيعة الصراع مع اسرائيل وأولوية هذا الصراع فى حركة السياسة الخارجية المصرية، ثم حل هذا الصراع .

• • • • •

المبحث الأول تيار اليمين الليبرالي

يعتبر حزب الأحرار والوفد هما الحزبان الأشد ميلاً لليمين الليبرالي. فحزب الأحرار هو أحد الأحزاب الثلاث التي بدأت بهم عملية التعدد الحزبي في نوفمبر ١٩٧٦ بقرار من الرئيس السادات. وقد اعتبر هذا الحزب آنذاك معبراً عن اليمين في مواجهة حزب التجمع عن اليسار وبينهما حزب مصر - الذي تحول بعد عام ونصف تقريباً - إلى الحزب الوطني معبراً عن الاتجاه الوسطي. وبعيداً عن تناول كل حزب على حدة، فإنه يمكن تضمين آرائهما في إطار القضايا الثلاث التالية :

١ - طبيعة الصراع مع إسرائيل :

لم يتم إدراج إشارة واحدة بصورة مباشرة إلى طبيعة هذا الصراع، في برنامج حزب الأحرار، ولكن النظر إلى هذا الأمر كان في سياق تناول السياسة الخارجية والعربية، بالإشارة إلى نضال الأمة العربية، وضرورة العمل على استرداد أراضيها المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولة له على أرضه^(١).

على حين يرى حزب الوفد أن منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية من الدرجة الأولى، وقد فرض عليها النزاع العربي الاسرائيلي فرضاً ولايزال هذا الصراع قائماً بسبب اعتماد اسرائيل على القوة لتحقيق سياستها التوسعية في العالم العربي، على أساس أن تبقى دائماً أقوى عسكرياً من جميع الدول مجتمعة، ولا بد لمصر والعالم العربي من مجابهة هذه الحقيقة عن طريق قوة عسكرية رادعة تكون من شأنها الحفاظ على السلام وتحقيق الاستقرار الذي يقوم على الشرعية

(١) برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، ١٩٧٧، ص ٦٠، ٦١.

والعدل. كما أن " الوفد " يرى أن غياب الحل العادل الشامل للقضية الفلسطينية هو الذي يعكر صفو السلام والاستقرار في منطقتنا، وبدون حل هذه القضية لن يكون هناك سلام أو إستقرار. فالقضية الفلسطينية هي قضية أرض وشعب. وأن من حق هذا الشعب أن يقرر مصيره بنفسه، وأن تحرير القدس من الاحتلال الاسرائيلي قضية مقدسة ، كما أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني^(١).

وفي حديث للسيد/ فؤاد سراج الدين، عند بدء إنشاء حزب الوفد بعد إعلان قانون الأحزاب عام ١٩٧٧، قال : " أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم، وأننا نؤيد موقف الحكومة المصرية في رفض التخلي عن الفلسطينيين ، وفي رفض الصلح المنفرد أو الحل الجزئى، لأن قضية فلسطين مسئوليّة قومية^(٢)."

وإزاء الظروف المستجدة بعد وصول نتنياهو لرئاسة حكومة اسرائيل، فى أول يونية ١٩٩٦م، وتصرفاته العدوانية فى إعاقة عملية السلام، والبدء فى برنامج استيطانى جديد فى القدس، بمستوطنه جبل أبو غنيم ، فإن الوفد سارع برفض هذه التصرفات ، واعتبارها مؤامرة اسرائيلية جديدة، وأكد على نصره شعب فلسطين وإيقاد عروبة القدس، فضلاً على التأكيد على أن هذه الهجمة

(١) برنامج الوفد الانتخابى ، فى أول انتخابات برلمانية له بعد عودته للساحة السياسية المصرية، وذلك فى ابريل ١٩٨٤، ونشر فى ملحق خاص لجريدة الوفد فى ١٢/٤/١٩٨٤، ص ٣.

(٢) حديث لفؤاد سراج الدين مع جلال كشك ، فى كتاب : لماذا الحزب الجديد ، القاهرة، دار الشروق، سبتمبر ١٩٧٧، ص ٩٥.

الاسرائيلية المدعومة بالولايات المتحدة ، من شأنها تفويض عملية السلام^(١).

وفي ضوء ما سبق ، فإنه يتضح أن حزب الوفد ، يرى أنه يوجد صراع في المنطقة، وأنه قد فرض فرضاً على الشرق الأوسط ، ولأزال قائماً نتيجة الاصرار الاسرائيلي على إكتساب القوة والسعي نحو المزيد منها وهو ما يؤكد الميول التوسعية في ضوء الاخلال بموازن القوى بينها وبين العرب لصالحها. كما يرى الوفد أن جوهر هذا الصراع هو القضية الفلسطينية ، التي لو لم يتم حلها حلاً عادلاً يراعى حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأيديهم ، وحقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة، فإن عدم حل هذه القضية لن يخلق سلاماً أو استقراراً في المنطقة. كما أن التصرفات الاسرائيلية الأخيرة في عهد نتنياهو، تؤكد أن ما تقوم به هو مؤامرة كبرى بدعم ومساندة أمريكية كاملة ، وأن نصرة شعب فلسطين وإنقاذ عروبة القدس هما السبيل لمواجهة هذه المؤامرة .

٢ - أولوية الصراع في السياسة الخارجية المصرية :

ويقصد بذلك، مدى ما يحتل الصراع من أولوية في برامج التيارات السياسية المختلفة. فبالنسبة لحزب الاحرار، فقد نص برنامج الحزب على أولوية احترام ميثاق الأمم المتحدة ، والالتزام بها كهدف استراتيجي، وأنه في إطار ذلك ، فإنه يمكن تطبيق ميثاقها وتنفيذ قراراتها بالنسبة للقضية القومية، ودعم نضال الأمة العربية من أجل استرداد أراضيها المحتلة ، واستعادة الحق المشروع لشعب

(١) يمكن الرجوع لمقالات في جريدة الوفد، تعبيراً عن رؤية الحزب منها: رأى الوفد في ٩٧/٤/٢٣ ص ١، جمال بدوي، اسرائيل لاتعرف معلش، الوفد، ٩٧/٤/٢٤ ، إجتماع الهيئة العليا للوفد في ١٠/٤/١٩٩٧م، والوفد في ١٢/٤/١٩٩٧م ، ص ١، وجمال بدوي : 'بوابر الانفجار'، الوفد، في ٣/٤/١٩٩٧م.

فلسطين وإقامة دولة له على أرضه^(١). ومن ثم يتضح أن "الأحرار" يضع الصراع العربى الاسرائيلى - دون إشارة إلى نص هذه العبارة - والقضية الفلسطينية فى أولوية تالية للمنظمة الدولية.

أما حزب الوفد ، فإنه فى برنامجه الانتخابى لعام ١٩٨٤ ، فإنه قد أفرّد جزءاً تفصيلياً للسياسة الخارجية المصرية وذلك بالترتيب التالى^(٢) :

- أ - السلام الدائم العادل ب - اتفاقية كامب ديفيد
- ج - معاهدة السلام مع مصر د - توحيد الصف العربى
- هـ - مصر والعالم العربى والاسلامى و - القضية الفلسطينية
- ز - التكامل المصرى السودانى ح - العلاقات المصرية الافريقية
- ط - الحياد وعدم الانحياز ك - الوكالات المتخصصة بالامم المتحدة

ويتضح إذن أن هناك أولوية مطلقة فى قضية الصراع العربى الاسرائيلى وان كانت كل الأولويات قد سبقّت فى الترتيب القضية الفلسطينية التى جاء ترتيبها فى المركز السادس ضمن عشر أولويات، إلى أن البنود الخمسة الأولى كلها متعلقة مباشرة وبصورة غير مباشرة لهذه القضية التى هى فى حقيقة الأمر - كما يرى الوفد - جوهر النزاع العربى الاسرائيلى من حيث المكانة والأهمية .

ومن ثم فإِنَّه يتضح، وجود تباين بين حزبى الأحرار والوفد. حيث أن الأول يرى أن هناك ما هو أعم وأشمل ويتمثل فى تأييد ودعم الأمم المتحدة كمنظمة دولية والالتزام بمقرراتها، ثم الانتقال إلى ما هو أخص وتال، ويتمثل فى القضية الفلسطينية والأرض المحتلة. أما حزب الوفد فإنه يرى أن بداية حركة السياسة الخارجية هى قضية السلام الدائم والعادل بصفة عامة تليها بعض أوجه الحركة فى إطار هذا البند الأول حتى يصل للقضية الفلسطينية باعتبارها أساس النزاع كله .

(١) برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين، مرجع سابق، ص ٦١، ٦٠.

(٢) برنامج حزب الوفد الانتخابى لعام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٣ .

٣ - آليات حل الصراع مع إسرائيل :

يرى حزب الأحرار ، أن إحترام ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ مقرراته، وقرارات هذه المنظمة العالمية، هو السبيل لحل القضية القومية، واسترداد الاراضى العربية المحتلة، واستعادة الحق المشروع لشعب فلسطين وإقامة دولته على أرضه^(١) .

أما حزب الوفد فإنه يطرح رؤى مختلفة آزاء حل هذا الصراع وإدارته والتعامل معه. فازاء الاصرار الاسرائيلى على الاحتفاظ بأكبر قوة عسكرية فى مواجهة العرب، فان مصر والعالم العربى عليهم مجابهة ذلك عن طريق قوة عسكرية رادعة تكون من شأنها الحفاظ على السلام ، وتحقيق الاستقرار، وردع اسرائيل عن سياستها التوسعية وازاء الاعتداءات الاسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، واقدامها على غزو لبنان ، والاقدام على ضم القدس العربية وهضبة الجولان السورية، والاعلان عن اعتبار القدس عاصمة لها بالمخالفة لجميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، فان حزب الوفد يرى أن اتفاقية كامب ديفيد أصبحت منعدمة من أساسها، و غير ذات موضوع^(٢). وفى هذا، فان حزب الوفد يختلف مع الحكومة المصرية وحزبها الحاكم فى مدى أهمية كامب ديفيد. حيث يفتتح حزب الوفد بأن هذه التصرفات الاسرائيلية هى انتهاك صريح لهذه الاتفاقية، إلا أن الحزب قد أعلن تأييده للسياسة الحكيمة التى أعلنتها رئيس الجمهورية بعدم عودة السفير المصرى إلى تل أبيب قبل أن تنسحب اسرائيل من لبنان ، وتعود إلى المفاوضات الخاصة بطابا وتحقيق الحكم الذاتى الكامل لشعب فلسطين العربى فى الضفة الغربية وقطاع غزة^(٣) .

(١) برنامج حزب الأحرار، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١.

(٢) برنامج حزب الوفد الانتخابى، مرجع سابق، ص ٣ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣

كما يرى الحزب أن معاهدة السلام مع اسرائيل لا تنتقص من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة . ولتحقيق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية والعربية، فإن على الأمة العربية تسخير قدراتها على اختلاف أنواعها للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف الكبرى التي يقرها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة^(١) .

وفي حديث لرئيس حزب الوفد حول تصوره لحل القضية الفلسطينية قال: "باعتبار أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم، فإن على العرب أن يدعمهم. وإذا كان الجلاء عن سيناء ممكناً في ظل صلح منفرد، فإننا - في الوفد- نؤيد موقف الحكومة المصرية في رفض التخلي عن الفلسطينيين، وفي رفض الصلح المنفرد أو الحل الجزئي"^(٢).

وازاء التطورات الحديثة منذ تصعيد "نتنياهو" للتصرفات السلبية ازاء عملية السلام، فإن الوفد، قد حرص على إدانة هذه السياسات التوسعية الاستيطانية لاسرائيل، واعتبارها تمثل استهتاراً بالمواثيق الدولية وإخلالاً باتفاقيات السلام، وأن الولايات المتحدة تمثل غطاء الشجاعة الاسرائيلية ازاء ما تقوم به من تصرفات وهو ما يستحق الادانة للموقف الأمريكى نفسه، وازاء ذلك فإن الوفد يرى ضرورة الجمع بين الوسائل الدبلوماسية، والأساليب العملية. وتتمثل الأخيرة في ضرورة إعادة النظر في التطبيع مع اسرائيل، وإعلان موقف عربى حاسم ضد أمريكا لاشعارها بأن مصالحها أصبحت محل تهديد نتيجة المساندة غير المبررة لتصرفات اسرائيل، ودعم أبطال الانتفاضة وشباب الحجارة داخل الأرض

(١) برنامج حزب الوفد ، المرجع السابق، ص ٣.

(٢) حديث لفؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد) ، مرجع سابق، ص ٩٥.

العربية المحتلة ضد اسرائيل واعتذار أن المشاركة الشعبية عنصر حاسم في تغيير المعادلة^(١). أما الاجراءات الدبلوماسية فتتمثل في السعي نحو دول العالم وحكوماته باقناعهم بحرص الدول العربية على عدم ذبح السلام على عكس اسرائيل، ودعم قيادة مصر لتبني الرفض ضد اسرائيل إنطلاقاً من قيادتها للأمة العربية، وأن هذا يستدعي ضرورة الدعوة لعقد القمة العربية لردع إسرائيل^(٢).

وفي إجتماع رسمي للهيئة العليا للوفد في ١٠/٤/١٩٩٧، تمت مناقشة عدة موضوعات تتعلق بتطورات الأوضاع في قضية فلسطين، وسياسات اسرائيل الاستيطانية، وتهويد القدس العربية. وأكد المجتمعون على التثديد بالانتهاكات الاسرائيلية لمعاهدات السلام، والتي من شأنها إعادة التوتر إلى المنطقة، وطعن مسيرة عملية السلام، وأمن واستقرار الشرق الاوسط. وطالب المجتمعون باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة التعتات الاسرائيلية تتمثل في تجميد التطبيع في المجالات الاقتصادية والزراعية كخطوة أولى يمكن أن تتبعها خطوات أخرى إذا استمرت حكومتها في تهديد السلام وسياسة الاستيطان في الأراضي العربية.

واعتبرت الهيئة المجتمعة أن توصية الجامعة العربية بوقف تطبيع العلاقات مع اسرائيل وأيضاً قرار عدم الانحياز في هذا الشأن، يمثلان الحد الأدنى من السياسة التي يجب إتباعها مع إسرائيل حتى لاتؤدي سياستها إلى تدمير عملية السلام ومسيرتها^(٣).

(١) جريدة الوفد في ٢٣/٤/١٩٩٧، ص ١.

(٢) جريدة الوفد في ٢٦/٣/١٩٩٧، ص ١.

(٣) جريدة الوفد، ١٢/٤/١٩٩٧، ص ١.

كما أن الوفد قد أيد القرار الذى اتخذه رجال الأعمال المصريون بتجميد نشاطهم فى اسرائيل ووقف المشروعات المشتركة التى سبق أن إنفقوا على إقامتها داخل اسرائيل. وذلك باعتبار أن هذا القرار يأتى استجابة للرفض الشعبى الذى أكدته شعب مصر برفضه استمرار سياسة التطبيع، وذلك إلى أن تعود حكومة اسرائيل إلى رشدها وإحترام اتفاقيات السلام واحترام المشاعر العربية وحقوق الفلسطينيين ، ووقف عمليات تهويد القدس العربية^(١) .

كما أعلن حزب الوفد أيضاً تأييده للرئيس مبارك فى إعلانه بأن رئيس وزراء اسرائيل يقود الشرق الأوسط إلى وضع خطير ، ونجح فى تخويف العالم أجمع ، وأن مسيرة السلام تواجه اليوم أسوأ وضع منذ عام ١٩٧٧. ولذلك فإنه من الضروري توقع الانفجار، واعداد العدة، وعدم انتظار المساندة من أحد، خاصة وأن الولايات المتحدة التى يتم إنتظار العمل الإيجابى منها، فإنها تميل وتتحاز انحيازاً مطلقاً نحو اسرائيل^(٢).

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الوفد يطرح آليات عملية لمواجهة هذا التصرف السلبي من جانب إسرائيل ، فضلاً عما يطرحه من ضرورة النهج الدبلوماسى ، مع الاستعداد لأية انفجارات للموقف تهدد عملية السلام كلها، وهو ما يتطلب إعداد العدة دون الاعتماد على أحد لمواجهة إسرائيل بتصرفاتها العدوانية والاستفزازية للعرب جميعاً .

(١) جريدة الوفد ، ١٩٩٧/٤/٦ ، ص ١ .

(٢) جمال بدوى، " بواكر الانفجار "، جريدة الوفد، ١٩٩٧/٤/٣ . ص ١ .

المبحث الثاني

قوى التيار اليسارى

يعتبر الحزبان اللذان يقعان على يسار النظام الحاكم، هما : حزب التجمع الوطنى التقدمى، والحزب الديمقراطى الناصرى. فحزب التجمع هو أحد الأحزاب الثلاث الأولى فى تجربة التعدد الحزبى الحديثة التى بدأت بعام ١٩٧٦، كما سبقت الإشارة ، بإعتبار الحزب الذى يمثل قوى اليسار وتياراته المختلفة . أما الحزب الديمقراطى الناصرى، فإنه يمثل التعبير عن التيار الناصرى أو لسان حال تجربة عبد الناصر فى سياق الظروف والمستجدات فى الثمانينات والتسعينات، أو مرحلة ما بعد وفاة عبد الناصر. وفى ضوء تحليل علاقة هذين الحزبين بقضية السلام، فإنه يمكن تناول ذلك فى إطار القضايا الأساسية لهذه العملية على النحو التالى :

١ - طبيعة الصراع مع إسرائيل :

يرى حزب التجمع فى برنامجهِ الرئيسى، أن الصراع مع إسرائيل هو معركة مستمرة مع التسلط الاستعمارى الصهيونى، وأن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة، وأن حرب أكتوبر أكدت أن التضامن العربى هو السلاح. الأول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وأن دعم القوى التقدمية العالمية هو السلاح الثانى ، كما أن حرب البترول كانت بمثابة بداية معركة هامة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى^(١).

أما فى الوثيقة الانتخابية (البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب عام ١٩٨٤)، فقد تضمنت الإشارة إلى النضال العربى والفلسطينى ضد إسرائيل، حيث

(١) برنامج حزب التجمع الوطنى للوحدة ، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٨، ٢٩.

أن اتفاقيات كامب ديفيد أدت إلى تحول أوضاع المنطقة، مما أدى إلى خلل استراتيجى خطير فى معادلة الصراع العربى الاسرائيلى، لصالح اسرائيل، وذلك بتتصيب أمريكا - خصم العرب - حكماً فى تسوية الصراع ، بينما تم حجب الدور السوفيتى فى تأييد ودعم الأمة العربية فى معارك الحرب والسلام ، كما أنها فكت الحصار الذى يضربه رأى العام العالمى حول اسرائيل، فضلاً عن انها أطلقت بذلك كلمة العنان لقدرة اسرائيل على مواصلة العدوان والضم والاستيطان^(١).

وفى البرنامج الانتخابى العام للحزب بعنوان " التغيير بإرادة الجماهير " ، كإطار لحركة الحزب فى انتخابات البرلمان لعام ١٩٩٥ ، ورد الربط بين انتقاد التضامن العربى واختلال ميزان القوى فى المنطقة لصالح اسرائيل ، وأنه قد استهدف التفكيك العربى لاستثماره فى ضمان دور قيادى لاسرائيل، ذات تأثير متزايد ونفوذ بلا حدود على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية وأنه يتم صياغة نظام اقليمى جديد شرق أوسطى ، على انقاض النظام الاقليمى العربى، ولذلك فان أولوية التنسيق العربى هو الاطار لمواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية لحماية للمصالح العربية المشتركة^(٢).

أى أن المسألة تتجاوز النطاق الأرضى " المحدود بين العرب وإسرائيل، إلى نطاق الصراع الشامل الذى يضم الوطن العربى كله وتهديد مصالحه أزاء الوجود الاسرائيلى والمخططات الأمريكية-التي تستهدف الأضرار بالعرب عموماً.

(١) وثيقة " البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع بعنوان: " برنامجنا لإنقاذ مصر " ، ١٩٨٤، ص ٨١، ٨٢.

(٢) البرنامج الانتخابى العام لحزب التجمع بعنوان: " التغيير بإرادة الجماهير، اكتوبر ١٩٩٥، ص ٣٢.

وبالإشارة إلى بعض الكتاب الراديكاليين، فإن هناك إتساق بين مضمون وثائق حزب التجمع السابق الإشارة إليها، وكثير من كتابات هؤلاء. حيث يشير حلمى شعراوي في مقال له، بعنوانه "لاسلام بدون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية"، إلى أن الحوار الحالي، وما يستتبعه من إجراءات للتطبيع، لا يمثل إلا تطويعاً للجانب العربي وهيمنة للحلول الاسرائيلية. بل أن هذا الحوار وما يطرحه أصحابه من سلام هش، لا يمثل إلا محاولة لاستبدال الحل الشامل والجذري للصراع العربي الصهيوني، برغبات محدودة، وحوار غير ذات جدوى حقيقية، ويركز على أن الصهيونية التي يمثلها نتنياهو رهن عنصرية فاشية توسعية، ومالم تقام الدولة الفلسطينية العلمانية، فإنه لا استقرار أو سلام^(١).

على حين يشير الكاتب محمد سيد أحمد، في عدة مقالات، يشير فيها إلى أن طبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل في طريقها إلى التصفية لا إلى التسوية^(٢). كما أن د. إبراهيم سعد الدين، في عدة مقالات له يشير إلى أننا أمام تسوية سلمية مفروضة تعبر عن اختلال توازن القوى القائمة بالفعل بين الطرفين العربي والاسرائيلي. وأن الصراع يدور بين طرف يريد أن يتسدد ويهيمن، وبين طرف لا يذهب إلى كسر هذا الوضع مما يخلق تسويات غير متكافئة لتوازن مفقود بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، وبمساندة أمريكية كاملة^(٣).

كذلك فقد أشار الكاتب محمد عودة، في أحد مقالاته، إلى أن السلام لا يتحقق في صراع كالصراع العربي الاسرائيلي، إلا على أساس موازين قوى دقيقة. حيث أنه عندما يفتتح العدو الاسرائيلي، بأنه لا يحقق شيئاً بالحرب يمكنه قبول السلام الذي لا يبدل له. فالسلام لابد أن يستند إلى قاعدة استراتيجية متكافئة تتناسب مع طبيعة الصراع^(٤).

- (١) حلمى شعراوي، "لاسلام بدون دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية، جريدة الأهرالي، ١٩٩٧/٣/٢٦.
 - (٢) من هذه المقالات: محمد سيد أحمد، "تسوية .. أم تصفية؟"، الأهرام ١٧/٤/٩٧، و(٣) مقالات بعنوان: "حوار لا يكون تطبيعاً!!" الأهرالي، ١٢/٣، ١٩/٣، ٢٦/٣/١٩٩٧.
 - (٣) د. إبراهيم سعد الدين، "لم يعد هناك مجال لخداع النفس"، الأهرالي، ١٦/٤/٩٧.
 - (٤) وأيضاً: "التسوية السلمية واستمرار الصراع"، الأهرالي، ٢٣/٤/٩٧.
- محمد عودة، "لمن توجه المدافع .."، الأهرالي، ٢٣/٤/١٩٩٧.

كما أن الكاتب ماجد الكيالي، يشير إلى أن مسألة حسم الصراع بين العرب وإسرائيل، يتوقف على مدى استعداد إسرائيل للتطبيع مع ذاتها، أى بمدى تحولها إلى دولة لمواطنيها، وإلغاء طابعها العنصرى وتخليها عن دورها السياسى - الوظيفى فى المنطقة، وهو ما لم تحسمه إسرائيل داخلياً حتى الآن، وبالتالي يظل الصراع قائماً، والتطبيع فرضية غير مقبولة^(١).

وهكذا يتضح أن رؤية الاتجاه الراديكالى على مستوى "التجمع"، لم يشر صراحة وبشكل مباشر - من خلال ما أتيج لنا - إلى مضمون الصراع العربى الإسرائيلى وطبيعته، سوى بأنه صراع بين أصحاب أرض، وبين عدو صهيونى ارهابى توسعى، يرغب فى السيطرة على حقوق الآخرين، ولا يعترف هذا العدو، بحقوق الشعب الفلسطينى فى الوجود وفى إقامة دولته الحرة المستقلة. ويربط كثير مما كتبوا فى هذا الحزب وصحيفته أو على صفحات صحف أخرى، بين امكانية انتهاء أو استيعاب هذا الصراع بل والمواجهة الفعلية للعدو الصهيونى، وبين ضرورة التضامن العربى. أى أن حسم هذا الصراع لصالح العرب، يشترط ضرورة التنسيق العربى، وخلق قاعدة استراتيجية متكافئة مع العدو، وبدون ذلك فإن ما يتم هو سلام هش، ومعاهدات غير متكافئة.

أما الحزب الناصرى، فإنه يرفض رفع شعار أن ما بيننا وبين إسرائيل هو مجرد حاجز نفسى حطمته اتفاقيات كامب ديفيد. حيث أن إسرائيل هى العدو الحقيقى، ويرفض هيمنتها أو التطبيع معها، أو حتى مجرد تفوقها على العرب. كما يرفض التعبئة المصرية للعرب للأقدام على الصلح مع إسرائيل، وينظر الحزب الناصرى إلى "اتفاقية غزة/أريحا" على أنها تضع الشعب الفلسطينى داخل

(١) ماجد الكيالي، "المتقف العربى ومسألة النسوية"، الحياة، ٢٩/٣/١٩٩٧.

معتقل تحرسه اسرائيل! . وتأتى هذه النظرة الناصرية فى إطار الحديث عن صراع عربى صهيونى، متعدد المستويات ويقوم على البعد الحضارى أكثر من مجرد مواجهة عسكرية أو معركة سلام قائمة على عدم التكافؤ^(١).

وتعبيراً عن اتجاه الحزب الناصرى من خلال ما أسفر عنه المؤتمر القومى العربى السابع الذى انعقد فى الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ٢١ مارس (١٩٩٧)، فإن المؤتمر يرى أن الصراع العربى الاسرائيلى هو صراع وجود ، وليس نزاع حدود، وهذا مايتطلب ضرورة احداث نقلة نوعية فى التعامل العربى مع هذا الصراع^(٢). وقد أكد كثيرون على هذه المعانى من الكتاب الناصرين ومنهم، الكاتب عبد الله امام^(٣)، ومحمود المراغى^(٤)، وضياء الدين داود (الأمين العام للحزب الناصرى)^(٥)، وجلال عارف^(٦)، ومصطفى بكرى^(٧)، وأمين هويدى^(٨).

-
- (١) البرنامج الانتخابى للحزب الناصرى: " من أجل مجتمع العزة والكرامة "، جريدة العربى، ١٠/٣٠، ١٩٩٥، وأيضاً ١١/٢، ١٩٩٥.
 - (٢) عرض لمقررات المؤتمر القومى العربى السابع (١٩-٢١ مارس/٩٧ بالدار البيضاء) جريدة العربى، ٢٨/٣/١٩٩٧.
 - (٣) عبد الله امام ، " دموع صاحب الجلالة " ، العربى ٢٤/٣/١٩٩٧.
 - (٤) محمود المراغى ، مصر وحجة باطله. العربى ، ١٤/٤/٩٧، وأيضاً: بعيداً عن ضجة القدس ، من يضرب اسرائيل ٢١ ، العربى ٣١/٣/١٩٩٧، وكذلك: " قولوا " لا مرة واحدة ، العربى، ١٢/٥/١٩٩٧.
 - (٥) ضياء الدين داود ، " نواجه بالجماهير الوقاحة الصهيونية، العربى، ٧/٤/١٩٩٧.
 - (٦) جلال عارف، " بين سلام الجرافات وسلام البوتالجاز، أحاديث الجهاد لتكفى " العربى، ٣١/٣/١٩٩٧.
 - (٧) مصطفى بكرى ، " إنهاء الحرب !! " الأسبوع ، ١٤/٤/١٩٩٧.
 - (٨) أمين هويدى ، " الصراع العربى الاسرائيلى بين الكراكات والطلقات والبيانات ، الاهرام ، ٢١/٤/١٩٩٧.

وهكذا يتضح أن الحزب الناصري يرى أن الصراع بين العرب وإسرائيل، هو صراع عربي صهيوني ، وهو صراع وجود ، وليس مجرد نزاعات على أراضى محتلة. أى أنه صراع حضارى متعدد المستويات، صراع قائم على أن تكون مستقلاً إستقلالاً كاملاً ، أو تابعاً تبعية مطلقة سواء لإسرائيل فى ظل الشرق أوسطيه ، أو سواء للولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية المهيمنة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي ، واختذاله فى دولة روسيا التى أضحت جزءاً من تطور غربى .

٢ - أولوية الصراع فى السياسة الخارجية :

يمثل الصراع العربى الاسرائيلى أولوية قصوى وواضحة فى تصور حزب التجمع وكذا الحزب الناصري. حيث يرى كلاهما المسألة وكافة المتغيرات المرتبطة بها، تدور فى إطار حركة هذا الصراع. وأن تتبع تطورات كل من طرفى الصراع (العرب وإسرائيل) هو الذى يقود إلى فهم لكيفية التعامل معه .

فعلى حين يرى حزب التجمع فى وثائقه المختلفة ، حين يبدأ حديثه عن السياسة الخارجية، فإنه يبدأ على الفور فى الصراع العربى الاسرائيلى، والسعى نحو تحرير الأرض المحتلة فى عام ١٩٦٧، واعتبار أن القضية الفلسطينية هى مفتاح الحرب والسلام فى المنطقة. فضلاً عن إعتباره لاتفاقيات كامب ديفيد نقطة تحول فى أوضاع المنطقة أدت إلى خلل استراتيجى لصالح إسرائيل الذى أطلق لها العنان فى مواصلة العدوان والضم والاستيطان . وفى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية فإن الحزب يرى أولوية الاهتمام بالصراع فى ضوء محاولة استئثار التفكيك العربى واختلال ميزان القوى فى المنطقة لصالح إسرائيل لاعادة ترتيب

الأوضاع بما يضمن لاسرائيل دوراً قيادياً متزايد التأثير والنفوذ على حساب دور مصر ومسئولياتها العربية. وقد وردت هذه الاشارات فى بداية الحديث عن السياسة الخارجية والعربية^(١).

كذلك فان الحزب الناصرى يولى الصراع العربى الاسرائيلى، أولوية محورية، إلى الحد الذى يعتبره مؤثراً على تطورات الأوضاع الداخلية. حيث أن إغفال الأولوية لهذا الصراع، والتعامل مع بعض المعطيات المطروحة على الساحة من شأنها تطويع الداخل والجماهير العربية، وتغيير منظومة القيم المضادة، لاسرائيل باعتبارها كياناً صهيونياً، ولذلك فان الحزب يرفض الخطاب الحكومى والرسمى الذى يسعى للتطبيع، وتطويع الأنظمة العربية لصالح اسرائيل والتبعية للولايات المتحدة الامريكية. فالصراع العربى الصهيونى. كما يرى هذا الحزب يعتبر هو محور التفاعلات فى المنطقة العربية وعلاقات أطرافها بالنظام الدولى، ومن ثم فانه يمثل أولوية قصوى فى هذا الصدد^(٢).

٣ - آليات التعامل مع الصراع :

ينطلق اليسار فى تصوره لآليات التعامل مع الصراع وكيفية حله ، من استمرارية هذا الصراع لتعدد مستوياته . ويلاحظ أن هناك ثوابت أساسية فى التعامل مع الصراع، وهناك بعض المتغيرات وفقاً للظروف والمستجدات .

(١) برنامج حزب التجمع الوطنى، مرجع سابق، ص ٢٩، ٢٨، وبرنامج "إنقاذ مصر لعام ١٩٨٤"، مرجع سابق، ص ٨١ : ٨٨، وأيضاً: البرنامج الانتخابى للحزب "التغيير بإرادة الجماهير لعام ١٩٩٥"، ص ٣٢ : ٣٤.

(٢) وثائق الحزب الناصرى ، مرجع سابق .

فحزب التجمع فى أولى وثائقه (برنامج الحزب) ، يشير إلى الآليه الملائمة للتعامل مع هذا الصراع وتتمثل فى السعى لتكوين جبهة عربية تضم مختلف القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات التى تؤمن بالنضال العربى فى مساره التحررى التقدمى الاشتراكى والساعى إلى الوحدة^(١) . فالإطار الأوسع للتعامل مع هذا الصراع يتمثل فى تحقيق التضامن العربى كسلاح أول ، ودعم القوى التقدمية العالمية هو السلاح الثانى، أما البترول وتوظيفه كسلاح هو بمثابة السلاح الثالث ويعكس معركة ضد التسلط الاستعمارى الصهيونى^(٢).

وفى وثيقة ثانية وهى البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٤، أشار إلى دور مصر فى تحمل مسئولية التعامل مع هذا الصراع، وذلك بإسقاط كامب ديفيد، وما يستتبع ذلك من التخلّى عن أباطيل التطابق الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ووقف تصدير البترول المصرى إلى إسرائيل والتصدى الحازم لأخطار التسلل الصهيونى إلى فكر ووجدان الشعب المصرى، ومقاومة كل محاولة تجعل من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الحكومة المصرية وإسرائيل قيداً على حرية الإرادة الوطنية فى الداخل والخارج. فضلاً عن ضرورة النضال من أجل تصحيح توازن القوى بالمنطقة الذى اختل لصالح إسرائيل، والحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد إلى باقى أجزاء الوطن العربى ، والوقوف بجانب لبنان فى مواجهتها

(١) برنامج حزب التجمع ، مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٢٩.

(٢) المرجع السابق.

لإسرائيل، وكذا التمسك الحازم بحق الشعب الفلسطيني في استخدام كافة أشكال النضال وحقه في تقرير وإقامة دولته المستقلة بقيادة المنظمة^(١).

أما البرنامج الانتخابي لعام ١٩٩٥، فقد أشار إلى كيفية التعامل مع هذا الصراع، وتتمثل في ضرورة قيام مصر بدور فعال وفوري لتجاوز الحروب والصراعات العربية/ العربية، واستعادة التضامن العربي، وتهيئة الأساس الكافي لاستئناف العمل العربي المشترك لإقامة كتلة اقتصادية عربية تأكيداً لمبدأ الاعتماد الجماعي العربي على النفس، وكرد على مخططات السوق الشرق أوسطية، وذلك في إطار أولوية التنسيق العربي في مواجهة إسرائيل والمخططات الأمريكية حماية للمصالح العربية المشتركة، بالإضافة إلى تصفية الآثار المدمرة لكامب ديفيد، ورفض التطبيع مع إسرائيل، ودعوة الشعب لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً وتقافياً إلى أن تعلن كافة الحقائق المتعلقة بجريمة قتل الأسرى المصريين، وكذا تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة أساسه حق الشعب الفلسطيني في قيام دولته، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية والسيطرة عليها والتصدي للمحاولات الإجرامية التي تستهدف العدوان عليها. كما يشير البرنامج إلى المطالبة بمحاكمة دولية لمجرمي الحرب الصهاينة الذين قتلوا الأسرى المصريين، وإنهاء الأوضاع التي تنتقص من سيادة مصر على سيناء، ورفض توصيل مياه ترعة السلام إلى إسرائيل^(٢).

(١) البرنامج الانتخابي لحزب التجمع لعام ١٩٨٤، مرجع سابق.

(٢) البرنامج الانتخابي لحزب التجمع لعام ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٣٢، ٣٣.

وفى ضوء الظروف التى استجدت خلال الأشهر الماضية، وإظهار إسرائيل فى عهد نتيناهو لسياستها الاستيطانية الاستفزازية، خاصة ما يتعلق بالقدس وإنشائها لمستوطنة أبوغنين، فإن تتبع كتابات وآراء جريدة الحزب، تكشف على المعارضة الواضحة لاستمرار التطبيع، والدعوة إلى مواجهة العنف الاسرائيلى من خلال تدعيم الانتفاضة الفلسطينية فى الداخل^(١).

بينما يدعو حلمى شعراوى إلى رفض التطبيع، وأن جهد المثقف الحقيقى يجب أن يتركز على الدعوة للدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى من دون صهيونية وعنصرية نتيناهو الفاشية^(٢).

كما يطرح د. إبراهيم سعد الدين، أنه لكسر هذه التسويات غير المتكافئة، فإن السعى العربى لاحتواء إسرائيل ومنعها من التوسع أو الهيمنة، لا يكون بالمواجهة العسكرية مع إسرائيل، أو بالحصار الاقتصادى، وإنما بتحقيق تقدم المجتمعات العربية وتحسينها من امكانات الاختراق. وأن التقدم المطلوب للعرب هو تقدم مجتمعى شامل بما فى ذلك من بناء قاعدة علمية وتكنولوجية مستقلة، وأن الوسيلة لتحقيق ذلك هو تكتيل الجهود العربية لتحقيق نهضة عربية وتنمية تكاملية، بما يؤدى إلى إتحاد فيدرالى عربى قائم على التقدم الاقتصادى، وتوافر الديمقراطية، والعدل الاجتماعى^(٣).

(١) رأى الأمالى، ١٩٩٧/٣/٢٦.

(٢) حلمى شعراوى، " لاسلام بدون دولة فلسطينية "، مرجع سابق.

(٣) د. إبراهيم سعد الدين، " التسوية السلمية واستمرار الصراع "، مرجع سابق.

أما الكاتب محمد عودة ، فيطرح فكره أن السلام لا يتحقق إلا في ظل موازين قوى دقيقة، وأن اشعار اسرائيل بأن مالا يتحقق بالحرب يمكن قبوله بالسلام الذى لا بديل له. ويطالب لذلك، بشحذ كل القوى وتعبئتها على كافة الأصعدة، ليس من أجل الحرب، ولكن لاقناع اسرائيل أنه لا سبيل سوى السلام . ودعا إلى إجراء عملي بإعلان المقاطعة الشعبية الشاملة لكل ما هو أمريكى ولمدة أسبوع^(١) .

أما الكاتب صلاح الدين حافظ ، فدعا إلى التركيز على الحركة الشعبية، وتدعيم الانتفاضة الفلسطينية، وضرورة عقد القمة العربية باعتبارها مسألة ملحة، وهو ما يستلزم إعادة تجميع بعض عناصر القوة العربية، لكى تبنى من جديد مقاومة شرعية وقوية فى مواجهة اسرائيل الهانئة ، وأشار إلى أهمية وقف التطبيع مشيداً بالدول التى انخرطت فى علاقات تسوية سابقة ، وأوقفت التطبيع ، خاصة دول الخليج^(٢) .

ووصل أمر اختلاف هذا الحزب مع الحزب الحاكم بشكل واضح، عندما استقبل الرئيس مبارك نتيما هو فى شرم الشيخ فى ٩٧/٥/٢٧، حيث كتبت الأهالى رافضة ذلك اللقاء، باعتباره لقاء بلا ثمن فضلاً عن أن هذا الموقف كشف عن التوجه الرافض من جانب حزب التجمع لعمليات التطبيع ، والتمسك بالدعوة لعدم الهرولة نحو اسرائيل، وطالب بالهرولة فقط نحو أساليب أخرى تساعد فى إسترداد الأرض والحقوق العربية^(٣) .

(١) محمد عودة، لمن توجه المدافع ، مرجع سابق.

(٢) صلاح الدين حافظ ، " من منبر الأزهر إلى منبر القمة " ، مرجع سابق .

(٣) رأى الأهالى . " شرم الشيخ .. لقاء بلا ثمن " ، ١٩٩٧/٥/٢٨ .

وهكذا يتضح أن حزب التجمع يحدد آليات التعامل مع الصراع العربى الاسرائيلى، ومن منطلق الرؤية الشاملة لطبيعته وحركة هذا الصراع، ولذا فإن الطرح الذى يقدمه يأتى فى سياق هذا الفهم، بالإضافة إلى طرح مجموعة من الآليات تتمثل فى مجموعة اجراءات كوقف التطبيع وخلافه. فضلاً عن أن هذه الرؤية تتعارض كليةً مع سياسة الحزب الوطنى الحاكم.

أما الحزب الناصرى : فقد أكد الحزب على تدعيم كل ما هو عملى، ودون الاكتفاء بالمساندة النظرية، ويأتى ذلك فى سياق استيعابهم لحتمية الصراع واستمراريته بين العرب واسرائيل، وهنا فانهم يتشابهون أو يلتقون مع كثير من أفكار حزب التجمع.

فالمؤتمر القومى العربى الأخير فى مارس الماضى، طرح عدة آليات، فى ضوء الظروف التى استجدت، وهى : [ضرورة عقد مؤتمر عالمى لبحث حق العودة، وتقرير المصير للشعب الفلسطينى، مع وقف التفاوض مع الكيان الصهيونى، والغاء اجراءات التطبيع التى اتخذتها بعض الدول العربية، وتفعيل المقاطعة الشعبية لاسرائيل وتطويرها، ودعم المقاومة المشروعة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال الصهيونى، ورفع درجة التعبئة السياسية والدبلوماسية والشعبية وتقديم الدعم المعنوى والمادى لصمود الشعب الفلسطينى فى القدس، وأخيراً الدعوة لمعقد قمة عربية طارئة بحضور جميع الدول العربية دون استثناء^(١).

(١) المؤتمر القومى العربى السابع، مرجع سابق.

ويتضح من خلال هذه المقررات مدى التعارض للاتجاه القومى للسياسات التى يتم تنفيذها على المستوى المصرى والعربى. فهذا الاتجاه يحمل رفضاً للتفاوض حالياً، ورفضاً لاجراءات التطبيع مع اسرائيل ثم دعوة إلى العديد من الاجراءات التى تسهم فى دعم المفاوض العربى. وفى كلمة لأمين عام الحزب الناصرى (ضياء الدين داود)، فقد علق على قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب، بأنها لاتفى بمستوى الطموح الجماهيرى العربى. وأكد على أن حركة الأحزاب والقوى السياسية والعربية والمصرية، ستقود إلى احداث التغييرات فى المواقف الرسمية وكذا فى التطبيق العملى. وطالب إلى جانب ذلك بدعم الانتفاضة الفلسطينية، مع إعادة النظر فى العلاقات الخاصة مع أمريكا والدعوة إلى سرعة انعقاد القمة العربية^(١).

وقد رفض محمود المراغى فى إحدى مقالاته ، الحجة التى تديها مصر للتخلف عن تنفيذ قرارات الجامعة العربية بمقاطعة اسرائيل، لأن هذا يفقد القرار والمقاطعة جدواها وقوتها، ويعطى المبرر للمتوردين بالتخلف عن السير فى هذا الطريق، كما أكد أيضاً على أن سلاح المقاطعة التجارية يحدث فعالية كبيرة ، ويجبر اسرائيل على التراجع لما يصيب الاقتصاد الاسرائيلى بالاهتزاز^(٢). كما يرفض " المراغى " أيضاً عقد مؤتمر الدوحة الاقتصادى فى نوفمبر القادم، مؤكداً لقرارات الجامعة بالمقاطعة ، مع اعتبار ضرورة " أن نقول لا... مرة واحدة .. لكى نكتسب احترام العالم وشعوبنا العربية"^(٣).

(١) كلمة (ضياء الدين داود) ، جريدة العربى ، مرجع سابق.

(٢) محمود المراغى، مصر وحجة باطلية، العربى، ١٤/٤/٩٧، ص ٥ .

(٣) محمود المراغى ، قولوا " لا " مرة واحدة " ، العربى، ١٢/٥/٩٧، ص ٥ .

ويشير جلال عارف إلى أهمية تصعيد الدعوة إلى الجهاد ضد الصهاينة، وذلك بتصعيد ودعم الانتفاضة الثانية ضد إسرائيل لإجبارها على إرجاع الحقوق العربية^(١).

كما يشير مصطفى بكرى إلى أهمية لغة التشدد ، ولذلك فهو يرفض سياسة اللبونة المتبعة من الحكومة المصرية والحكومات العربية، بالإضافة إلى ضرورة طرد السفير الصهيونى، وسحب سفيرنا المصرى مما يشعل الشارع العربى^(٢). أما السيد/ أمين هويدى، فإنه يدعو إلى عقد مؤتمر عالمى فى جنيف يكون هدفه الحد من استخدام الكراكات وتنظيم عملها، وفرض حظر على استخدام الفيتو ، على أن يعطى أسبقية على مؤتمرات حظر انتاج الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشاملة، لأن ترك الكراكات فى عملها، يؤدى إلى تغيير الأرض جغرافياً وعسكرياً وديموغرافياً، وهذا أخطر ما فى الأمر^(٣).

كذلك فإنه فى سياق فهم الحزب لعملية الصراع العربى الاسرائيلى، ومواقفه، فإن الحزب اعترض على استقبال مصر ورئيسها لنتنياهو (رئيس وزراء اسرائيل) فى شرم الشيخ- فى أواخر مايو ١٩٩٧م - وذلك استناداً لموقف الحزب المعارض أساساً لما تسمى بمساعى السلام، واتفاقيات السلام منذ كامب ديفيد حتى الآن . والحزب الناصرى يدعو ازاء هذا التصرف - والذى يعترض عليه - إلى ضرورة الالتزام بالرأى الشعبى الواضح الداعى لوقف كل العلاقات مع العدو الصهيونى وأعمال قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والمؤتمر الاسلامى،

(١) جلال عارف، "بين سلام الجرافات وسلام البوتاجاز"، أحاديث الجهاد لا تكفى، العربى، ١٩٩٧/٣/٣١.

(٢) مصطفى بكرى، انتهاء الحرب، مرجع سابق.

(٣) أمين هويدى ، مرجع سابق .

كما يدعو الحكومة المصرية العمل والالتزام باعتبارها الطرف الأصيل، كما يدعوها ومعها الحكومات العربية إلى إعادة النظر بشكل كامل في مجمل السياسات تحت راية ما يسمى بالسلام، وأن تضع في اعتبارها أى سلام تسعى إليه، ومع أى كيان. وذلك فى إطار التساؤل: وهل يمكن تصور سلام مع كيان عنصري استعماري استيطاني أيا كان حجمه ، يحتل الأرض العربية ويسعى للمزيد، ويدوس على الحقوق والكرامة العربية؟^(١) .

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الحزب الناصري يجمع بين الالتزام العقائدي فى رؤيته لطبيعة الصراع مع اسرائيل وأولوياته وباعتباره محور حركة التفاعلات الاقليمية والدولية، وبين الاجراءات العملية القائمة على فكرة الجهاد والاستعداد للحرب والتكافؤ باعتباره هو قاعدة التفاوض وأساس عملية السلام.

(١) بيان الحزب الناصري ازاء زيارة نتنياهو لشرم الشيخ ، العربى، ١٩٩٧/٦/٢.

المبحث الثالث

قوى التيار الإسلامى

يمكن التركيز على حزب العمل باعتباره ممثلاً للتيار الإسلامى ، فضلاً عن الإشارة إلى عدد من الكتاب الإسلاميين فى الصحف القومية أو الحزبية. ويمكن تحديد توجهات هذا التيار من خلال تحليل النقاط التالية :

١ - طبيعة الصراع مع إسرائيل :

يوضح برنامج الحزب الأساسى (العمل الاشتراكى) ، أن التعامل مع إسرائيل يتطلب وضع المحاذير العسكرية والاقتصادية والتي تتطلب بدورها اليقظة الدائمة لحماية أمننا القومى ، وأن الرغبة فى السلام لا يمكن أن تصرفنا عن الاستعداد اللازم لتحرير الأراضى المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية بالقوة^(١). ولم يفصح البرنامج عن رؤية طبيعة الصراع خارج هذا المعنى. وفى البرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤ ، ورد فى النقطة الخامسة إشارة إلى ضرورة وحدة الصف العربى والالتزام لمطامع إسرائيل فى المنطقة، وأن نصرته الشعب الفلسطينى ومساندته هى أساس الكفاح ضد الصهيونية والاستعمار لاسترجاع حقّه فى إقامة دولته المستقلة على أرضه^(٢).

وفى الانتخابات التالية عام ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، حدث تحالف حقيقى بين حزب العمل الاشتراكى وبين جماعة الإخوان المسلمين ، واستطاعا معا صياغة برنامج انتخابى بعنوان: " الإسلام هو الحل " ، وهذا يشير إلى هيمنة الجماعة الإسلامية على التيار الاشتراكى الذى كان مسيطراً على الحزب، بل أن هناك البعض من القيادات من استطاع إبراز توجهه الإسلامى فى ظل هذه التحالفات الجديدة ، ومن هؤلاء : السيد/ عادل حسين، وكذلك/ مجدى حسين ، وأن تحليل كتاباتهما وغيرهما تؤكد هذه المعانى .

فيرى السيد/ عادل حسين (أمين عام حزب العمل) ، أن الصراع بين العرب وإسرائيل ، هو صراع مع عدو صهيونى توسعى إرهابى^(٣) .

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى ، ١٩٧٨ ، ص ٣٥، ٣٤.
(٢) البرنامج الانتخابى لحزب العمل باسم " برنامج العمل والتغيير من أجل الإصلاح الشامل " ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤.
(٣) عادل حسين ، " بعد العملية الاستشهادية القادمة: نتياهاو سيعلى الحرب.. ولا بد من الاستعداد " ، الشعب ، ٢٨/٣/١٩٩٧ .

ويقول مجدى حسين (رئيس تحرير جريدة الشعب) ، ان أزمة العلاقات مع اسرائيل هي أزمة شاملة.. تتصل بطبيعة الكيان الصهيونى الذى يضع نفسه بمجرد تكوينه الشاذ فى حالة صراع دائم مع مصر ومع الأمة العربية الاسلامية، ولا يمكن - ولا يصح - حصر هذه الأزمة فى الإطار الدبلوماسى^(١) .

ويقول أيضاً : " ان صراعنا مع اسرائيل صراع حضارى شامل له جوانبه العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية وايضاً له أبعاده الشعبية بمعنى (التعبئة الجماهيرية)، وإذا كان الخلل الآن يتمحور حول قضية اختلال التوازن لصالح اسرائيل فى معظم هذه المجالات .. فان تعديل موازين القوى هو وحده الذى يمكن أن يعيد الأمور إلى نصابها^(٢) .

على حين يرى فهمى هويدى ، أن المشروع الصهيونى هو أصل المشكلة، ومصدر كل شر فى المنطقة ، فالقضية ليست المستوطنات ، وإنما المشروع الصهيونى وعدم توافر نية سليمة من اسرائيل ، ولذلك فإنه لا سلام مع الاستيطان ومع الاستعمار الصهيونى^(٣) .

كذلك فان السيد/ مصطفى مشهور (مرشد عام جماعة الاخوان المسلمين)، فيقول :

أن الخطر الصهيونى قائم ومستمر وفى تطور من مؤتمر بازل بسويسرا، ويعتبر أن هذا الخطر الصهيونى هو أول وأهم المخاطر ، استناداً إلى أن اليهود هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا ، ومع ذلك كانوا يعيشون فى بلادنا الاسلامية فى حرية تامة، بل كانوا يستحذون على البنية الاقتصادية. كذلك فان العدو الصهيونى يتحرك بخبث ومكيدة، وبمساندة انجلترا ثم من بعدها الولايات المتحدة (أمريكا)^(٤) .

(١) مجدى حسين : " ليس بتصريحات عمرو موسى .. يحيا الإنسان ! " ، الشعب فى ١٧/١/١٩٩٥ . وردت فى كتابه هموم الأمة مع نهاية القرن ، القاهرة، دار الحسام ، ١٩٩٧ ، ص ٣١ : ٣٩ .

(٢) مجدى حسين ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٣) فهمى هويدى . لا سلام مع الاستيطان ، الاهرام فى ٨/٤/١٩٩٧ .

(٤) مصطفى مشهور ، " واجبتاً إزاء المخاطر من حولنا " ، الشعب، ٢٩/٤/١٩٩٧ .

ومن خلال الاستعراض السابق يتضح أن حزب العمل والتيار الإسلامي في داخله ، وهو المعبر عموماً عن التوجه الفكري للحزب، لا ينظر إلى الصراع في المنطقة على أنه صراع مع إسرائيل " كدولة فقط، بل يراه أنه صراع حضارى شامل لكل الجوانب العسكرية والاقتصادية والعلمية والثقافية والشعبية، وأن هذه الدولة توسعيه أرهابية. أما رؤية الإخوان المسلمين ممثلة في مصطفى مشهور (الممثل الرسمي)، فإنه يرى المسألة في أصولها وقد ترجع إلى الخطر الصهيونى وتناميه، وأن هذا الخطر مستمد من اليهود الذين هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا، ولذلك فإن العدو الصهيونى يتحرك بدعم خارجى عالمى مكيدة للمسلمين. ويتفق معه فهمى هويدى ، بالتركيز على أن الخطر هو فى المشروع الصهيونى نفسه وليس فى المستوطنات ولذلك فلا سلام مع الاستعمار الاستيطانى الصهيونى. لذلك فهما (مشهور وهويدى) يتفقان على أن الصراع هو صراع مع الصهيونية ومشروعها الاستيطانى الاستعمارى التوسعى فى منطقتنا وعلى حساب دولة فلسطين والعرب والمسلمين جميعاً.

٢ - أولوية الصراع فى السياسة الخارجية المصرية :

تركز أولوية الحزب على اعتبار تدعيم العلاقات العربية هى الأساس لحركة السياسة الخارجية لمصر ،والمقدمة للمواجهة الشاملة مع إسرائيل سواء فى معركة السلام أم فى حالة وقوع الحرب. وأن الرغبة فى تحقيق السلام العادل فى المنطقة، لا يجوز أن يصرف العرب عن الاستعداد اللازم لتحرير الأراضى المحتلة بالقوة. وأن الحزب يرى ضرورة البقطة التامة مع إسرائيل فى المنطقة خشية ما تسعاه فى الإيقاع بنا دائماً فى حبال الصراعات مع الدول الكبرى^(١).

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكي، مرجع سابق ، ص ٣٤، ٣٥، والبرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٢٤.

كما يرى عادل حسين أن توحيد الجبهة الداخلية فى قضية القدس يعتبر بداية لمشروع النهوض القومى، وهو ما يعنى أولوية الصراع فى مشروع حزب العمل، كما أنه يرى ضرورة التعبئة الشاملة من أجل المواجهة مع إسرائيل من أجل الحفاظ على، بل وزيادة درجة تطور المجتمع المصرى والعربى^(١).

كذلك فإن مصطفى مشهور، يرى أن الخطر الصهيونى هو أول وأهم المخاطر، داخلياً وإقليمياً. فهدف العدو الصهيونى لا يقتصر على فلسطين، بل سيشمل دولاً متعددة من دول العرب، بل وسيشمل داخل مصر والدول الإسلامية، وهو ما يستلزم أعداد العدة لهم باستمرار، وهو ما يعطى أولوية لهذا الصراع فى سياسة الدولة الخارجية^(٢).

وهكذا يتضح مدى أهمية الصراع فى إدراك حزب العمل والاتجاه الإسلامى، فضلاً عن أن التحليلات المنشورة على صفحات الشعب باستمرار، تشير إلى أن إسرائيل دولة فاعلة فى كل أمور المنطقة وهو ما يستلزم المواجهة الشاملة على كافة المستويات داخلياً وإقليمياً ودولياً. فإسرائيل فاعلة فى ضياع حقوق الفلسطينيين، واحتلال الأراضى، وفيما يحدث فى أريتريا، وفى الجنوب السودانى، وفى أعالي النيل فى أثيوبيا وأوغندا، وفى مجاولات السيطرة الاقتصادية فى المنطقة، وفيماها بالتنسيق مع تركيا وبعض الدول الأخرى، بهدف تدعيم مركزها التفاوضى وإخلال التوازن لصالحها باستمرار.

(١) عادل حسين، "بعد العملية الاستشهادية.."، مرجع سابق، وأيضاً: "تجميد التطبيع بين الأعداء لتحرير القدس... والتلاعب الدبلوماسى"، الشعب، ١٩٩٧/٤/٨.

(٢) مصطفى مشهور، مرجع سابق، وأيضاً: "أبها العرب والمسلمون: أنتم الأعلون، أن كنتم مؤمنين"، الشعب، ١٩٩٧/٤/١.

٣ - آليات التعامل مع الصراع :

يشير برنامج الحزب إلى تعميم في المناداة بضرورة اليقظة الدائمة لاسرائيل، حماية لأمنا القومي^(١). على حين تشير البرامج الانتخابية للحزب إلى العديد من الاجراءات للتعامل مع هذا الصراع ومنها : تجميد إتفاقية كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل لها ، مع المقاطعة الشاملة لاسرائيل ، واتخاذ موقف عربى موحد مضاد لأية دولة تنقل سفارتها للقدس، ونصرة الشعب الفلسطينى فى كفاحه ضد الصهيونية والاستعمار من أجل إقامة دولته المستقلة^(٢).

- ويركز عادل حسين (أمين الحزب) ، على آليتين أساسيتين هما :
 - ضرورة الجهاد فى سبيل الله ضد اسرائيل ومن يساندها .
 - توحيد الجبهة الداخلية فى قضية القدس باعتبارها بداية لمشروع النهوض القومى^(٣).
- ومن ناحية أخرى يرى أن " الحركة الجماهيرية الضاغطة " أمر ضرورى للضغط على الحكومات المترددة، ولدعم الحكومات الصامدة. وأنه يختلف مع الدولة المصرية لعدم تغطية اعلامها الرسمى لمؤتمر الأزهر القومى الذى شاركت فيه كافة القوى السياسيه وشيخ الأزهر نفسه، واكتفى الاعلام بمجرد نشر خبر عن وقائع المؤتمر^(٤).

(١) برنامج حزب العمل الاشتراكى ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

(٢) البرنامج الانتخابى للحزب لعام ١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٣) عادل حسين ، " بعد العملية الاستشهادية " ، مرجع سابق .

(٤) عادل حسين ، " تجميد التطبيع بالاجماع قرار شجاع " ، الشعب ، ١٩٩٧/٤/٤ .

كما أنه يختلف مع الموقف المصري ، الذي أعلن عن استثنائه مع الأردن من قرارات مجلس الجامعة العربية بتجميد التطبيع في أواخر مارس الماضي، بحجة وجرد معاهدات رسمية مع العدو، وهو ما يتعارض مع منطق المعاهدات الدولية المنظمة للعلاقات المتكافئة بين الدول. ويأتي تركيز عادل حسين في نقده هذا، على اعتبار أن الحفاظ على الموقف العربي لا يمكن أن يتم بدون مصر^(١).

أما مجدى حسين (رئيس تحرير الجريدة- لسان الحزب)، يبلور آليات المواجهة في:

- عدم تراجع اسرائيل عن بناء المستوطنة " أبو غنيم " بارادتها .
- عدم شق الصف العربى من جديد، وضرورة إعادة العلاقات مع العراق، وفك الحظر عليه وعلى ليبيا، ومساندة السودان، فضلاً عن ضرورة إتخاذ إجراء عملى نحو السوق العربية المشتركة.
- مصالحة عربية وإسلامية شاملة .
- وقف الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة ، وتحويلها إلى فرنسا أو ألمانيا أو اليابان.
- الشروع فى بناء أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والحضارية، من خلال عمل عربى مشترك على جميع المحاور^(٢).

(١) عادل حسين ، " تجميد التطبيع بين الاعداد لتحرير القدس والتلاعب الدبلوماسى"، مرجع سابق، الشعب، ١٩٩٧/٤/٨.

(٢) مجدى حسين ، " سننتظر قراراً عربياً .."، الشعب ، ١٩٩٧/٤/١.

وقد أكد هذه المعاني في أكثر من مقال له ، ومنها مثلاً : ضرورة وقف النواح على عملية السلام الذي يفت في عضد الأمة ، واتخاذ مواقف عملية عاجلة ضد اسرائيل تدفع معها الثمن غالياً لقرار تهويد القدس ، وتجميد التطبيع ، ودعم الجهاد اللبناني والفلسطيني حتى تستعد الجيوش العربية النظامية للمنازلة الكبرى، وتضعيد الحركة الشعبية لتصحيح الموقف الحكومي ، أوتجاوزه إلى دنيا الكرامة والحرية^(١).

* أما السيد/ إبراهيم شكرى (رئيس الحزب)، فإنه يشير في مؤتمر سياسى للحزب، إلى ضرورة مقاطعة كل ما هو أمريكى واسرائيلى كرد وحيد وحقيقى على الخطرسة الصهيونية والدعم الأمريكى لها. وطالب بأن تقوم الشعوب بهذه المهمة، لأنها وحدها القادرة على ذلك ، حيث لا يستطيع أحد إجبارها على شراء بضائع أمريكية واسرائيلية ، كما طالب بفضح كل من يروج للبضائع الصهيونية^(٢).

* وي طرح " مصطفى مشهور " رؤيته للتعامل مع هذا الصراع ، بعدم الاستسلام وعدم الصبر فى الذل والهوان ، وعدم قبول ارهاب قوة الأعداء المادية، واعداد العدة لهم ، وتوحيد الصفوف ، والعودة إلى الله . ولتوحيد الشعب من الداخل طالب الحكام برفع الظلم عن المظلومين ، ووقف القمع والاعتقال والتعذيب ، وإتاحة الفرصة للشعوب بالمشاركة فى القرارات وذلك باعتبار أن الجريمة الداخلية هى حجر الزاوية لمواجهة الأخطار وتدعيم قوة الدولة^(٣).

(١) مجدى حسين ، " القدس رمز لحالة الأمة ... "، الشعب ١٩٩٧/٣/٢٥.

(٢) ابراهيم شكرى ، فى مؤتمر سياسى بميت غمر، الشعب ، ١٩٩٧/٤/٤.

(٣) مصطفى مشهور، " واجبنا إزاء المخاطر من حولنا ! " ، مرجع سابق

كما أنه يطرح أيضاً : رفض العلاقات والاتفاقيات والتعاملات مع العدو، وذلك لأن هذا يدعم من سياساته التوسعية، ضرورة الجهاد بالشباب في سبيل الله لتحرير القدس والمسجد الأقصى ، مع ضرورة تحريك الشعب ، مع تنمية هذا الحماس الجماهيري ضد العدو وذلك بالسماح بالمؤتمرات الشعبية، وتحريك أوسع للأحزاب والقوى الوطنية، وتهيئة الشباب لمواجهة العدو بالنفس والمال (أى الجهاد)، مع ضرورة الحصار للعدو الصهيوني، والمقاطعة لكل ما تمت له بصلة مع سحب السفراء وطرد نظرائهم من أرضنا، وإعلان عرفات للدولة الفلسطينية ، والجهاد والشهادة^(١) .

• أما فهمى هويدى ، فيشير إلى أن عمليات التسوية فشلت ، ولم تحقق الغرض المرجو بسبب تعنت وسوء نية الاسرائيليين ، وطالب بضرورة توافر الشجاعة لدينا لتسمية الأشياء بمسمياتها: فالمستوطنات هى مستعمرات صهيونية توسعية ، ومنهجها فى سياسة التنظيف العرقى على درب النازية، والعمل الارهابى هو الذى تقوم به اسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب، والعمل الوطنى هو ما يمثل رد الفعل الفلسطينى إزاء الارهاب الاسرائيلى^(٢).

كما يرفض الحوار مع الاسرائيليين ، لعدم توافر الاستعداد الجاد لهؤلاء فى التعايش السلمى ، وأنه يقبل الحوار فى حالة وجود بعض اليهود الشرفاء، وهو بذلك يرفض الانضمام لمعسكر السلام الاسرائيلى الذى يدور بين عرب واسرائيليين ، بل وينتقد على هذا السلوك^(٣).

(١) مصطفى مشهور ، "أيها العرب والمسلمون : ألتزم الأعلان..." ، الشعب، ١٩٩٧/٤/١.

(٢) فهمى هويدى ، لا سلام مع الاستيطان ، مرجع سابق .

(٣) فهمى هويدى ، أكتوبة معسكر السلام ، الأهرام ، ١٩٩٧/٤/١٥.

كما يركز فى مقال آخر على ضرورة طرح ورقة " التعويضات والاستحقاقات للفلسطينيين الذين تم طردهم عام ١٩٤٨، والذي تقدر بحوالى (٢٤٠) بليون دولار، وذلك قياساً على ما تحصل عليه اسرائيل من ألمانيا وبلغ حتى الآن (٦٠) بليون دولار وستصل بنهاية عام (٢٠٣٠م) إلى ٨٠ بليون دولار^(١).

وهكذا فان الآليات قد تعددت من النواحي العملية إلى المنظور الكلى للمواجهة الشاملة مع اسرائيل والكيان الصهيونى عموماً ، بل ان إعداد العدة حالياً، مع تشجيع المقاومة الفلسطينية واللبنانية فى الوقت الحاضر، فضلاً عن الاعلان عن ضرورة المقاطعة والحصار، وذلك فى سبيل الاعداد للمقابلة والنزال القادم والمعركة الفاصلة بين العرب واسرائيل والصهيونية .

ختم:

ركزت هذه الدراسة على مدار الصفحات السابقة ، على الاتجاهات الرئيسية داخل كل تيار من التيارات الثلاث الاساسية وهى : التيار اليميني ، والتيار اليسارى والقومى، ثم التيار الاسلامى.

وقد كشفت الدراسة عن وجود تباينات داخل كل تيار من واقع برنامجه السياسى، أو برامجه الانتخابية، أو من خلال قياداته الفكرية . ويمكن القول أن هناك توحيد فى الحركة السياسية بين كافة هذه التيارات بعد القرارات الاسرائيلية الأخيرة منذ فبراير الماضى (١٩٩٧) بتهويد القدس ، وبناء مستوطنة أبو غنيم .

(١) فهمى هويدى، استحقاقات "الهولوكوست" الفلسطينى ١، الاهرام، ١٩٩٧/٥/٦

ولذلك فقد أسفر هذا التنسيق عن مؤتمر الأزهر، والذي كان تعبيراً عن الاتجاه القومى لكل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة فى نهاية مارس الماضى (١٩٩٧) أو أعلنوا جميعاً بما فيهم شيخ الجامع الأزهر، والبابا شنودة، " حتى على الجهاد " ضد إسرائيل وذلك دفاعاً عن القدس الشريف .

كما أسفر هذا التنسيق عن " مؤتمر القدس " فى أواخر أبريل (بعد أقل من شهر)، وقد وقع على " نداء القدس " كافة التيارات السياسية والأحزاب، وشارك الحزب الحاكم فى المؤتمر.

وقد خلص مؤتمر الأزهر إلى ضرورة مواجهة إسرائيل مع قطع العلاقات مع العدو وطرده سفيره، وتشكيل كتائب للجهاد ضد الصهاينة، وإعلان موقف حاسم تجاه الانحياز الأمريكى السافر لصالح العدو والذي يستعين بالشعوب العربية والاسلامية. أما مؤتمر القدس فقد ألقى العيب الأكبر على الشعب فى تنفيذ برنامجه، مع تحميل المسؤولية على الحكومات العربية بقيامها بواجبها فى رفض أى شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيونى، وتجميد كافة الاتفاقات معه. ووجه نداءً إلى اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والتجار ورجال الأعمال بوقف أية علاقة مع الاسرائيليين والالتزام بالمقاطعة. وقد وجدت هذه المناشدة تأثيراً إيجابياً لدى غالبية رجال الأعمال المصريين والعرب، كما طالب المؤتمر بمنع سفر الشباب إلى إسرائيل، وإنشاء صندوق عربى يجمع فيه مساعدات الدول العربية لفلسطين والقدس .

وعلى أية حال فإن هذا التنسيق لأحزاب المعارضه والقوى السياسية والذي أسفر عن خطوات هامة، لا تلغى التمايز فى رؤى كل منها لطبيعة الصراع وأولويته، وكيفية التعامل معه، بقدر ما يقرب بين هذه الاختلافات فيما بينهم فى وقت الأزمة وهو ما يحدث حالياً فى المواجهة مع إسرائيل، ذلك الكيان الصهيونى التوسعى .

الفصل الثامن
تأثير المتغيرات الدولية والاقليمية
على سياسات التسليم وعملية السلام
بين العرب واسرائيل*

• دراسة قدمت لمركز الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية ، فبراير
١٩٩٧م.

٢

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It mentions the use of surveys, interviews, and focus groups to gather information from stakeholders. Additionally, it discusses the application of statistical software to process and interpret the collected data.

3. The third part describes the results of the data analysis. It highlights the key findings and trends observed, such as the increasing demand for certain services and the declining interest in others. These insights are used to inform strategic decisions and guide the organization's future direction.

4. The final part of the document provides a summary of the overall findings and conclusions. It reiterates the importance of continuous monitoring and evaluation to ensure the organization remains responsive to changing market conditions and stakeholder needs.

تتعدد العوامل ، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، التي تؤثر في عملية السلام العربى الاسرائيلى . وتلعب هذه العوامل إما دور المدعم لمسيرة السلام العادل والدائم ، أو دور المعوق لهذه العملية من خلال محاولات القوى الدولية فى الاخلال بتوازن القوى بين الطرفين "العربى واسرائيل" لصالح اسرائيل فى الغالب.

وقد استطاعت اسرائيل أن تمارس دوراً فى توظيف العوامل الدولية والإقليمية ، بحيث استطاعت أن تتعاقب باستمرار مع أية تغيرات تشهدها البيئة الدولية أو الإقليمية من أجل دعم مصالحها وبالتالى دعم دورها . فقد استطاعت مثلاً ، أن توظف التغيرات التي صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتى بالسعى نحو الانتشار داخل دوائر صنع القرار الروسى ، ثم الانتشار داخل ذلك المجتمع ، فضلاً عن قدرتها على خلق لوبى صهيونى يدافع عن مصالحها داخل الدولة الروسية التي كانت مصالحها متطابقة تماماً مع مصالح العرب ضد اسرائيل . وأصبحت القيادات الاسرائيلية منذ "رابين ثم بيريز وحالياً نتنياهو" أن تطرح نفسها كداعية للتعاون الإقليمى ودعوتها لشرق أوسط جديد فى ظل هيمنتها^(١) ، انعكاساً لميزان القوى الذى يميل لصالحها حالياً مع المساندة الأمريكية لاسرائيل بلا حدود ، فضلاً عما تطرحه اسرائيل أيضاً من دورها فى تتبع الإرهاب والأصولية ، بما يحافظ على مصالح الغرب بالاستمرار دون تهديد إقليمى أو دولى^(٢) .

(١) Shimon peres, The New Middle East , Henry Holt, New York, 1993.

(٢) بنيامين نتنياهو، محاربة الإرهاب ، ترجمة عمر السيد وأيمن حامد، النهار للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

ولا شك أن هذا المنظور الاسرائيلي فى التعامل مع المنطقة ، يؤثر بصورة أو بأخرى على عملية السلام وهذه العملية تنأت فى سياق المحاولة بالتعامل مع طبيعة الصراع العربى الاسرائيلي الذى يمتد لأكثر من نصف قرن (١٩٤٨-١٩٩٧) . فهذا الصراع هو صراع مركزى أساس ومركب فهو ، بالإضافة إلى امتداده لأكثر من نصف قرن ، فانه يشهد تعدد الأطراف الداخلة فيه ، ومنها أطراف المواجهة المباشرة (كمصر وسوريا ولبنان والأردن ، بخلاف الطرف الفلسطينى الأصل) ومنها أطراف غير مباشرة سواء أكانت فاعلة أو غير فاعلة وهى تمثل بقية الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافى .

ولا شك ، أن رغم السير فى عملية السلام ، وما يعترىها من صعوبات تطرح احتمالات مختلفة حول مستقبل هذه العملية بين الاستمرار أو الاخفاق^(١) ، إلا أن الصراع العربى الاسرائيلي كان ولا زال يمثل بؤرة التفاعلات الإقليمية . كما أن جهود التسوية السلمية لهذا الصراع لم تلغ وجوده أو استمراريته . وتهدف هذه الدراسة لبحث تأثير العوامل الدولية والإقليمية على عملية السلام من خلال تحليل توازن القوى وتسابق التسليح بين أطراف الصراع ، والدور الاسرائيلي المنتظر فى سياق هذه التطورات وذلك على النحو التالى :

(١) د. أسامة الغزالى حرب ، القاهرة ، ١٩٩٦ مستقبل الصراع العربى الاسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧م ، وأيضاً : هيثم الكيلانى ، "التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلي وتأثيرها على الأمن العربى ، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٦ ، وأيضاً :

المبحث الأول

طبيعة المتغيرات الدولية وانعكاساتها

تتعدد الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي والتي تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رسم سياسات التسليح للدول بشكل عام ، ودول منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة . ويعود السبب الرئيسي لفاعلية الأطراف الدولية إلى العديد من العوامل ، في مقدمتها الهيكل السائد للنظام الدولي ، وطبيعة العلاقات المسيطرة على هذا الهيكل ، أو بعبارة أخرى ما هيبة التفاعلات الواقعة بين أطراف هذا النظام الدولي، فضلاً عن مجموعة الأحداث أو العمليات التي تسهم بشكل أو بآخر في التأثير على مجريات الأمور في العالم، وخاصة سياسات التسليح . فضلاً عن أن انتاج الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي ، للأسلحة بمختلف مستوياتها، يكشف بوضوح مدى تأثير هذه الدول على التخطيط لسياسات تسليحية معينة في بعض المناطق ، كما أنه يكشف بوضوح على مدى التنافس الذي يصل إلى حد الصراع بين هذه الدول على الرغبة في الهيمنة أو احتكار منطقة معينة في توريد السلاح لأطرافها بشكل مباشر أو غير مباشر وعلى أية حال ، فإنه لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الدولية على سياسات التسليح العالمية ، وخاصة الشرق الأوسط فإنه من الأهمية تناول عدة نقاط كما يلي :-

١ - الهيكل الدولي السائد في التسعينات ، وتفاعلاته :

يشهد النظام الدولي منذ فترة ليست بالقصيرة بدايات للتحويل عن نظام القطبية الثنائية الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والذي يقوم على تقسيم العالم إلى تكتلين كبيرين هما : الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي . إلا أن تداعيات الأحداث ابتداء من النصف

الثاني من الثمانينات ، وبعد تولى جورباتشوف الحكم وتحديداً في مارس ١٩٨٥ ، أسفرت عن تنامي درجة التحول والتغيير في هيكل النظام الدولي . وقد سارع بهذا التحول ، ما أسفرت عنه تداعيات الأحداث في الاتحاد السوفيتي الذي تفكك بنهاية عام ١٩٩١ م ، وبصورة غير متوقعة لأى من المحللين السياسيين ، ونجم عن ذلك اختفاء أحد قطبي النظام الدولي . وقد أدى اختفاء كيان الاتحاد السوفيتي واختزاله في دولة روسيا التي تمثل نحو ٧٠٪ من الكيان السوفيتي كله (مساحة وسكانا وموارد وقدرات مختلفة) ، إلى اتاحة الفرصة بدرجة كبيرة للولايات المتحدة في الانفراد بالعالم ونظامه الدولي . وبدأت مرحلة التوسعينات بهذه السمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بدأت القوى الأخرى المساعدة على المستوى الدول ، في الظهور باعادة تنظيم وجودها على الساحة الدولية ، واعادة ترتيب بيتها من الداخل للتفاعل بدرجة اكبر في النظام الدولي ، وتتمثل هذه القوى في الاتحاد الأوربي ، وفي الصين وفي اليابان ، ودون تجاهل لدولة روسيا التي حلت محل الاتحاد السوفيتي سابقاً . وهذا ما يشير إلى امكانية تحويل النظام الدولي إلى القطبية المتعددة محل القطبية الثنائية عبر سيطرة انتقالية أحادية القطبية والتي تتمثل في الولايات الأمريكية .

• فبالنسبة للطرف الأوربي :

فقد مثلت حرب ١٩٥٦ وما آلت اليه ، نقطة حاسمة في انتهاء الدور الدولي للقوى الأوربية المتحالفة خاصة بريطانيا وفرنسا ، بعد فشلها في تحقيق أهداف العدوان على مصر . فقد سعت هذه الدول لاثبات دورها القديم ، إلا أنه قد غاب عنهما بروز الولايات المتحدة التي حلت محلها ، ولعبت دوراً في افشال مخططهما في العودة لأضواء النظام الدولي مرة أخرى . ولذلك فإنه ليس بغريب أو مصادفة أن نلاحظ بداية هذه الدول الأوربية بعد شهور قليلة من هذا الفشل في

الانطلاق في مسيرة الوحدة بتوقيع معاهدة روما في مارس ١٩٥٧ التي كانت البداية الحقيقية للعلاق الاقتصادي الأوربي المسمى بالاتحاد الأوربي، والذي خرج للوجود عام ١٩٩٣.

حيث أصبح يمثل وعلى مدار أكثر من ٣٥ عاما خبرة رائدة في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي على الصعيد الدولي . ولذلك فإن السير في مسيرة هذا الاتحاد الأوربي ، وتعميق درجة التوحد الاقتصادي والسياسي والأمني وغيرها من أوجه التوحد، يبشر دائماً بميلاد قطب دولي جديد في ظل مناخ ما بعد انتهاء وتلاشي وجود الاتحاد السوفيتي كذلك فإن التطورات التي حدثت على صعيد الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وتداعياتها في اسقاط النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية ، سهلت من عملية اعادة توحيد ألمانيا، مما أسهم منذ ذلك التاريخ في تدعيم احتمالات عودة العلاقات الألمانية إلى مسرح النظام الدولي من جديد . وثمة احتمالات عديدة تتور مع تزايد القوة الألمانية. حيث يشير الاحتمال الأول إلى ممارسة ألمانيا لدورها الدولي من خلال الاتحاد الأوربي. أما الاحتمال الثاني، فيشير إلى قيام ألمانيا بممارسة دورها الدولي بصورة مستقلة عن أوروبا . وأيا كان الأمر فإن الدور الألماني الدولي يصبح أمراً محتملاً بدرجة كبيرة فضلاً عن الدور الفرنسي الدولي يتزايد ، برغبته في الانفراد والاستقلالية عن أوروبا خاصة في القضايا الحيوية ومنها قضية الشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى تمارس فرنسا دوراً تنسيقياً مع ألمانيا كمحور آخر، في الوقت نفسه فإن الدور الفرنسي الألماني داخل الجماعة الأوربية بمثابة القاطرة التي تقود هذه الجماعة نحو ممارسة دور القطب الدولي الجديد .

وفى جميع الأحوال فإنه بغض النظر عن احتمالات دور المائى مستقل أو مندمج فى أوربا، وكذا دور فرنسى مستقل أو مندمج فى أوربا، فإن الأمر الذى لا يمكن تجاهله هو أن الاتحاد الأوروبى وقوته المتناميه يؤكد أنه قطب أخذ فى التبلور أن لم يكن قد تبلور فعلاً، ولكن يزداد استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية .

* بالنسبة لليابان : فإن هذه الدولة التى سبق أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، فقد واصلت مسيرتها فى إعادة بناء نهضتها مرة أخرى، واستطاعت تأسيس قوة اقتصادية شاملة فى ظل القيود العسكرية التى استفادت منها. وقد اعتبرت هذه القوة اليابانية - التى أطلق عليها المعجزة اليابانية - تهديداً للقوة الأمريكية ومكانتها داخل المعسكر الرأسمالى . وقد استلزم ذلك قيام الولايات المتحدة باشتراك اليابان فى ترتيبات الأمن الدولى للتخفيف عن كاهلها والأعباء الملقاة على عاتقها ازاء العالم. كما أنه من ناحية أخرى، يؤدى إلى إيقاف عجلة النمو الاقتصادى المتصاعد. وعلى أية حال فإن السؤال الذى يفرض نفسه فى ضوء هذه القوة الاقتصادية العملاقة لليابان ، والتى استطاعت أن تحتل المكانة الثانية بعد الولايات المتحدة، بل أصبحت تنافسها على صدارة القمة عالمياً فى الاقتصاد ، يتركز فى مدى امكانية تحويل هذه القوة الاقتصادية اليابانية إلى قوة سياسية عسكرية ، من عدمه ! ولا شك أن التطور الاقتصادى للدولة قد يسهم فى ترجمته إلى واقع سياسى وعسكرى ، وللتاريخ فى ذلك وقائع كثيرة وخبرة كبيرة حيث أنه من الضرورى حدوث اتساق بين المكانة الاقتصادية والمكانة السياسية والعكس . والملاحظ خلال السنوات الأخيرة ، تنامى الاهتمام اليابانى

بالمناطق القريبة منها، والتي ترتبط معها بمصالح حيوية ، فى آسيا خاصة
وذلك فانه أياً كان الأمر ، سواء استمرت اليابان كقوة اقتصادية، أو
ترجمت ذلك إلى نفوذ سياسى أو عسكرى ، فان هذه الدولة سيكون لها
شان كبير فى هيكال النظام الدولى . وستصبح اليابان قطب من أقطاب هذا
النظام . ويرشحها المحللون بأن تمارس ضغطاً لتحصل على مقعد دائم
فى مجلس الأمن ، تمهيداً لاعتبارها قطباً دولياً له وجود على ساحة العمل
الدولى .

* أما بالنسبة للصين : فانه لا يمكن تجاهلها كقوة حاضرة، وقطب
مستقبلى . فالصين تضم نحو ربع سكان العالم (١.٢) مليار نسمة،
واستطاعت - ولا زالت - أن تعتمد على ذاتها فى الموارد الأساسية ، وفى
الطاقة خاصة البترول ، مماجنبها مشاكل الاعتماد على الآخرين ، وكذا
تجنبت الضغوط السياسية الخارجية . فضلاً عن احتلال هذه الدولة للمكانة
الثالثة على المستوى الاقتصادى العالمى، وذلك بعد الولايات المتحدة
واليابان . وكما أن الخبراء يرشحونها عام ٢٠٠٥ م لتكون الدولة الأولى
على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية .

وعلى الرغم من المشاكل الضخمة التى تواجه هذه الدولة ومن بينها رغبة
جماهير اقلية "سينيكانغ" المسلمة فى الاستقلال ، وهو اقليم يمثل ١/١
(سدس) مساحة الصين، وكذلك مشاكل عودة جزيرتى تايوان، هونج
كونج، إلى الوطن الأم من السيطرة البريطانية، إلا أن الصين تتطور،
وتتنامى قوتها . ولذلك فهي لا تقبل شروطاً أو قيوداً على سياستها مما
أسهم فى زيادة نفوذها إقليمياً على المستوى الآسيوى ، ودولياً على
المستوى العالمى^(١) .

(٤) يمكن الرجوع إلى : د. جمال زهران ، "الجماعات الاسلامية فى الصين، ورقة قدمت
لمؤتمر الاسلام فى آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة، ١٩٩٦ .

والذى لا شك فيه، أن الصين فى السنوات الأخيرة قد مثلت تهديداً للمصالح الأمريكية، وللمكانة الغربية بصفة عامة . ولا يكاد تخلو وسيلة اعلامية غربية من متابعة أحوال الصين ، وتقصى أحوالها الداخلية ، ورصد درجة تطورها . وقد أجبر الأصرار الصين، على إلغاء الرئيس الأمريكى. كلينتون فى بداية فترته الأولى عام ١٩٩٣م، لورقة حقوق الانسان فى التعامل معها . وأسست الولايات المتحدة علاقاتها مع الصين وفقاً لمبدأ المصلحة دون اعتبار لأى عامل آخر سياسى أو غير ذلك .

وفى ضوء ذلك ، فإن ترجيح كفة أن الصين ، أصبحت قطباً دولياً لا يمكن تجاهله، وهذا ما يسهم بطريقة أخرى عن تدعيم الاتجاه بالتحول نحو التعددية القطبية عالمياً .

وفى ضوء التوقع من خلال قراءة الحاضر ، بتنامى عدة أقطاب (أوروبا الموحدة وداخلها (ألمانيا وفرنسا) ، ثم الصين، ثم اليابان)، فإن الرؤية القائلة بأن الولايات المتحدة ستظل مهيمنة فى ظل نظام يتسم بالواحدية القطبية ، تصبح بلا سند من الواقع . وقد لا يعيننا استمرار النظام الدولى - ولو فى فترة انتقالية - فى ظل الهيمنة الرائدة، أو تحوله إلى التعددية القطبية، فى ذاته . ولكن الذى يعيننا هو انعكاس أيا من التطورين على مصالحنا.

٢ - انعكاس الهيكل الدولى على الدول الصغرى :

لاشك أن نظاماً متعدد المراكز أو الأقطاب ، كالنظام الدولى الذى نعيش بداياته ، سوف يتيح حرية أكبر فى الحركة للدول المتوسطة والصغيرة . وقد زودتنا الخبرة التاريخية بصدق ذلك واقعياً ، إلا أن التاريخ أيضاً يعلمنا أن العبرة ليست فى عدد الأقطاب ، وإنما فى طبيعة العلاقات السائدة بينهم مع قدرة الأطراف المتوسطة والصغيرة على الحركة .

فقد ساد نظام تعدد القوى قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان غير موافقاً للدول المتوسطة والصغيرة ، نظراً للهيمنة العديد من الدول الذى تنتمى للأطراف الرأسمالى المستغل للدول المتوسطة والصغيرة ، مما شكل قيوداً على حركتها ، وذلك باستثناء الاتحاد السوفيتى مع نهاية هذه الفترة . إلا أن نظام القطبية الثنائية بعد الحرب العالمية الثانية أتاح لتلك الدول الصغيرة هامشاً أكبر فى حرية الحركة . ومن بين هذه الدول مصر التى استطاعت استغلال هذا الوضع لصالحها باعتبارها تمتلك آنذاك رؤية مستقلة واضحة لأهدافها ومصالحها ، على عكس قوى أخرى لم يتوفر لها ذلك^(١) .

وليس من المعقول ، أن نتوقع تعاطف اليابان وأوروبا بزعامة ألمانيا وفرنسا ، مع المطالب والطموحات المصرية والعربية ، وذلك لأنهم يسعون لمصالحهم أولاً . وقد تلتقى مصالح هذه الدول مع العرب ومصر ، وقد لا تلتقى لكن المهم فى كيفية تعظيم التلاقى وتقليص الاختلاف من خلال أرضية مشتركة من المصالح وآليات للحفاظ على هذه الأرضية .

وأياً كان شكل النظام الدولى وبنائه السائد ، فإن رصد بناء النظام الدولى ، له أهمية كبيرة فى تحليل الواقع السائد ، والمستقبل المنظور على الأقل ، من حيث التعرف على المسارات ، فضلاً عن معرفة كيفية التأثير السلبى والإيجابى لهذا النظام وتفاعلاته على المصالح العربية والمصرية بصفة خاصة . وعلى وجه التحديد فإن فهم بناء النظام الدولى يقودنا إلى معرفة مكامن التأثير فى حركة بيع الأسلحة وتوجهات ذلك . وهذا هو موضوع الدراسة .

(٥) محمد حافظ اسماعيل ، ولطفى الخولى ، "نظرة مصرية للمسألة" ، فى : رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٣ : ٢٠٧ .

المبحث الثاني المتغيرات الإقليمية وتداعياتها

تتعدد المتغيرات الإقليمية التي لها دور وتأثير على بناء سياسات التسليح في المنطقة . وتتقدم هذه المتغيرات الصراعات الإقليمية السائدة والتي لها عمق تاريخي وحضاري كبيرين . فضلاً عن أن الأطراف الإقليمية في هذه الصراعات هي التي تؤثر وتتأثر في بناء سياساتها التسليحية في مواجهة بعضها البعض، وذلك في ظل مؤثرات خارجية ذات طابع دولي سبق إيضاها في النقطة السابقة. ومن ثم فإنه يمكن إيضاح ذلك كما يلي :-

١ - طبيعة الأطراف الإقليمية المؤثرة :

بحكم طبيعة الصراعات القائمة في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، فإنه يمكن رصد عدد من الأطراف المؤثرة في إدارة الصراع، والتي تسهم بصورة أو بآخرى ، وبشكل مباشر أم غير مباشر، في إعداد سياسات تسليحها كجزء من إدارة الصراعات فيما بينها . وهذه الأطراف تتحدد في ستة أطراف هي : (العرب ، واسرائيل ، وإيران ، وتركيا، وأثيوبيا ، وإريتريا) .

- فالعرب ، يصعب الحديث عنهم ككتلة واحد وفي حالة تنسيقية دائمة ، ولكن العرب هم مجموعة أطراف ، إلا أنه يمكن الحديث عنهم باعتبارها طرف موحد في لحظات المفيد المشترك . كما أن الطرف العربي يتسم بتعدد دوائر الصراعات والنزاعات التي يدخل فيها . فهناك الصراع العربي الاسرائيلي وهو الصراع المركزي، حيث تتلاقى فيه كافة الأطراف العربية في مواجهة الطرف الاسرائيلي في نفس الوقت الذي نرى عدداً من هذه الدول العربية في مواجهة

مباشرة مع اسرائيل ، وهى : مصر والأردن وسوريا ولبنان ، بالإضافة إلى "الدولة الفلسطينية" الوليدة بحكم اتفاق أوسلو ١ ، ٢ وذلك فى إطار مرجعية مدريد للسلام فى اكتوبر ١٩٩١ . فضلاً عن وجود عدة دول عربية مؤثرة بشكل غير مباشر وهى المملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجى، علاوة على دولة العراق - قبل غزوها للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ وما ترتب على ذلك من اجهاض قوتها العسكرية بما كان له تأثير على اختلال التوازن مع اسرائيل ، نتيجة خروجها من معادلة القوة فى الصراع ، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة على تنامي التسليح فى منطقة الخليج .

كما أن مصر ، بحكم تقها في المنطقة ، فإن هناك محاولات مضادة على محور "نهر النيل" ، فظهرت جهوداً اسرائيلية لاثارة المتاعب لمصر في حوض النيل ، حيث تم التركيز الاسرائيلي على كل من أثيوبيا واريتريا التي بدأت مؤخراً تتأثر المتاعب للدول العربية المحيطة بها وبمصر مؤخراً . وهذا ما يجعل لهاتين الدولتين بحكم الجوار الجغرافى ، وجود ضمن القوى المؤثرة على مجريات الأمور، ولابد من أخذهما في الاعتبار .

وعلى الناحية الشرقية نجد الصراع العربي الخليجي مع ايران ، حيث وقعت الحرب العراقية الايرانية (٨٠-١٩٨٨) ، والاحتلال الايراني لجزر الامارات الثلاث (طمب الكبرى، وطمب الصغرى ، وأبو موسى) ، وقلق تصدير ايران لثورتها للدول العربية المجاورة ، يشكل كل ذلك اهتماماً بايران الثورة والدولة ، بحكم ما سبق ، فضلاً عن اعتبارها دولة جوار جغرافي لها وزنها الاقليمي الذي يجب أن تؤخذ في الاعتبار دون تجاهل . علاوة على الدور الايراني الذي تتم ممارسته في مجريّات

الصراع العربى الاسرائيلى من خلال الدعم لحزب الله فى جنوب لبنان ،
والتصديق مع سوريا ، ومساندتها لبعض القوى الدينية الاسلامية فى داخل
الأرض الفلسطينية المحتلة وبالتالي فانها فى الوقت الذى تعتبر ايران دولة
جوار جغرافى ، وتدخل فى نزاعات مباشرة مع الطرف العربى ، إلا أنها
ذات صلة وثيقة بمجريات الصراع العربى الاسرائيلى .

كذلك فان تركيا بحكم تنسيقها مع اسرائيل عسكرياً واقتصادياً ، وبحكم
القلق التركى على صعيد العلاقات بينها وبين بعض الأطراف العربية
ومنها سوريا والعراق بشأن مياه دجلة والفرات ، وقضية الاكراد ، فان
تركيا لا يمكن تجاهلها بحكم اندماجها فى صراعات المنطقة من ناحية ،
ومن ناحية أخرى بحكم أنها دولة جوار ، فضلاً عن العمق التاريخى
لتركيا فى علاقاتها مع العرب إبان فترة الحكم العثمانى الذى كان يمارس
باسم سلطان الاستانة فى تركيا .

• وعلى الناحية الأخرى تبرز اسرائيل التى تحتل فلسطين ، ولا تريد
التفريط فى الأراضى العربية المحتلة منذ يونيه ١٩٦٧ حتى الآن وهذه
الدولة الصهيونية ، باعتبارها أنها صانعة هذا الصراع مع العرب منذ
منتصف هذا القرن -رسمياً- بعد اعلان الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ ،
فانها تلعب دوراً كبيراً فى استمرارية هذا الصراع ، وأن أى حل له لابد
وأن يأتى فى سياق سياساتها واستراتيجيتها . وليس هناك ما يجعلنا نتردد
فى قبول المقولة السائدة من الطرف الاسرائيلى ، بأن اسرائيل تسعى إلى
محاولة فرض "السلام الاسرائيلى"^(١) ، ولكن القضية تظل قائمة فى مدى

(١) Tomas Freedman, "Khalil Agreement", New York Times, 19
January 1997 .

قبول الأطراف الأخرى لهذه المقولة ، وهذا السلام الذى لا يتفق مع العدل، ومع الديمومة ، فالسلام المنشود هو السلام الدائم القائم على العدل بين حقوق كافة الأطراف . ولذلك فإن إسرائيل التى تسعى إلى فرض منطق سلامها ، تسعى إلى تغليب ميزان القوى لصالحها ، وانتهاج نزعة التفوق بصفة مستمرة، ويستند فى ذلك بصورة علانية للولايات المتحدة الأمريكية. فى ظل هيمنتها الجالية على النظام الدولى . وسد باب رحمة الله ويتضح من خلال ما سبق أن الصراع العربى الاسرائيلى هو الصراع المركزى أو الذى يتحدد بموجبه أهمية الأطراف الفاعلة فى التأثير على مجريات هذا الصراع . حيث أن هذه الأطراف رغم دخولها فى صراعات أخرى فى ذات المنطقة ، إلا أن حجم ودور هذه الأطراف وتأثيرها يتحدد بالموقف من الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو ماله تأثير بالتالى على بناء سياسات التسليح كما تتضح .

٢ - تداعيات المتغيرات الإقليمية على حركة الأطراف :

لاشك أن حركة الأطراف المختلفة فى المنطقة العربية والشرق الأوسط تتسم بصفة عامة بالمحدودية النسبية ، حيث أن هناك حرية حركة أكبر لبعض الأطراف فى ضوء دعم خارجى مطلق كإسرائيل ، والدعم الأمريكى لها بلا حدود . كما تليها حرية حركة بعض القوى لاديتريا تلك الدولة الوليدة ، التى انفصلت عن أثيوبيا ، وذلك فى ضوء الدعم الأمريكى والاسرائيلى ، حيث تمارس دورها فى المنطقة بالوكالة عن هاتين الدولتين مستهدفتين جميعاً إصداً الطاقات العربية وتبديد الجهود ، وضيق الوقت وتقليل عنصر الزمن للعرب .

وتعتبر حرية حركة الأطراف محكومة بعاملين أساسيين هما : ميزان القوى السائد، وفيما إذا كان يميل أكثر لأحد هذه الأطراف فتزداد حريته في الحركة والمبادرة والعكس في حالة تقارب قوى الأطراف المتصارعة ، فإن حريتهم في الحركة تصبح مقيدة أو متساوية الدرجة كما أن العامل الثاني هو : حجم الدعم الخارجى بصورة مطلقة أو كبيرة أو بالعكس . حيث ان الدعم الخارجى الواسع يوسع من حرية الأطراف في الحركة على العكس في حالة عدم وجود دعم خارجى مما يؤثر سلباً على حرية حركة الأطراف ، كما سبق أيضاً ذلك في مثال اسرائيل واريتريا. فضلاً عن عوامل أخرى كثيرة تتعلق بالبناء الداخلى والقدرة الاقتصادية بالذات وكذلك طبيعة العلاقات الارتباطية التبادلية بين الأطراف المتصارعة ، وما اذا كان يسودها التعاون أم الصراع أو السلام .

وفى ضوء قراءة المتغيرات الأساسية فى الوضع الاقليمى ، وأهمها توازن القوى، والدور الخارجى ، وطبيعة الأوضاع الداخلية، فإنه يمكن القول بأن حرية حركة الأطراف عموماً قد تضاعفت وذلك فى ضوء ذلك التغير الذى أصاب هيكل النظام الدولى بتفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٩١ ، وخروجه من معادلة القوة الدولية . وذلك أدى إلى الإفراد الأمريكى بالنظام الدولى ، وتبع ذلك انفرداها فى ادارة الصراعات الاقليمية مهما كانت درجتها ونوعها . وقد اسهم ذلك فى تضائل حرية حركة الأطراف الاقليمية فى النظامين الاقليمى والدولى .

٤٨

ومن الأمثلة الحية على ما سبق تحليله ، المفاوضات الجارية بين الطرفين العربى والاسرائيلى . حيث يتضح تزايد حجم دور الطرف الاسرائيلى فى التأثير على المفاوضات الجارية وذلك فى ضوء ترجيح ميزان القوى لصالحها والسائدة غير المحدودة من بعض القوى الدولية فى مقدمتها الولايات المتحدة بينما الأطراف

العربية تعاني من فقدان الدعم الخارجى المتوازن مع دعم الولايات المتحدة
لاسرائيل ، لذلك فان حرية حركتها تتسم بالمحدودية علاوة عل أن قدرتها
التفاوضية تقتقد إلى درجة المناورة المطلوبة عند التعامل مع أى موقف جارى .
والخلاصة فى هذا الاطار ، تتبلور فى سيادة حرية حركة محدودة عامة، ولكنها
تتضح عند الأطراف العربية فى ضوء عدم التكافؤ مع الاطراف المتصارعة
معيها.

• • • • •

المبحث الثالث

تأثير المتغيرات الدولية الاقليمية على توازن القوى وعملية السلام في المنطقة

يمكن القول بأن تحليل المسرح السياسى مرتبط إلى حد كبير بالمسرح العسكرى، كما أن تحليل المسرح العسكرى مرتبط كذلك بطبيعة الأوضاع والمتغيرات السياسية السائدة . وفى ضوء التحليل السابق لمجمل المتغيرات الدولية والاقليمية من حيث القوى الفاعلة دولياً وإقليمياً ، وانعكاسات ذلك على درجة حرية حركة الأطراف على المستويين ، فقد اتضح أن هناك عدداً من الأحداث التى برزت فى السنوات العشر الأخيرة لها تأثير على مجريات الحاضر وكذا على تطورات المستقبل .

فالصراع العربى الاسرائيلى يعتبر فى مقدمة المتغيرات المؤثرة على استمرارية سياسات التسليح وتطورها بصفة دائمة . فاستمرارية هذا الصراع بين اسرائيل والأطراف العربية بما فيها الفلسطينيين - بعد فكرة نزع السلاح أو الحد من التسليح مسألة غير واقعية فطالما أن اسرائيل تصر على سياساتها التوسعية، ومشروعها الاقليمى القائم على التفوق والتميز ، فإن الأطراف العربية لا يمكن لها أن تنتهج سياسات قائمة على الدفاع فقط، بل تبنى سياسات قائمة على الدفاع والاستعداد الدائم للهجوم فى مواجهة أية تصرفات عدوانية هجومية من جانب اسرائيل وأنه كلما استخدمت اسرائيل الاداة العسكرية فى التعامل مع قضايا المنطقة ، وأطرافها عند حدوث أى مشكلة ، فإن النتيجة الطبيعية والمنطقية هو ضرورة توافر الحدود المعقولة لدى الأطراف العربية لمجابهة هذا الوضع . على العكس من سيادة حالة الحوار والتفاوض السلمى دون استخدام الاداة العسكرية،

فان الاطمئنان فى هذه الحالة يقود إلى تبنى سياسات دفاعية بديلة من سياسات العنف والهجوم . وهنا فان فهم تطورات عملية السلام العربى الاسرائيلى من حيث تطورها الإيجابى أو انعكاساتها بين حين وآخر يأتى فى سياق التفاعل الإيجابى أو السلبى لاتباع سياسات تسليحية . بعبارة أخرى فان خلو المنطقة من مناخ العداء المستحكم إلى مناخ التعايش والقبول يمكن أن يسهم فى سياسات تسليحية مختلفة . ولكن أن يطلب مثلاً من الأطراف العربية الحد من التسلح دون الالتزام الاسرائيلى ، لا يقصد به إلا ممارسة الضغوط الغربية على العرب بهدف الحفاظ على التفوق الاسرائيلى ، من ناحية ، وكذلك لممارسة الردع فى مواجهة العرب من ناحية أخرى، وفى كلتا الحالتين فان المقصود هو تحقيق أقصى درجة من مطالب اسرائيل على حساب الأطراف العربية . أى تغليب المفاوضات لصالح الطرف الاسرائيلى ، واجبار العرب فى هذه الحالة على قبول ما يعرض عليهم فى ضوء اختلال ميزان القوى الذى بالتالى يحدث اختلال فى ميزان التفاوض . فعلى الرغم من الدخول فى عملية السلام طبقاً لمقررات مدريد للسلام فى اكتوبر ١٩٩١ بين العرب واسرائيل تحت رعاية الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة وروسيا) ، فان اسرائيل لم تتورع عن استخدام القوة العسكرية ضد لبنان . حيث قامت اسرائيل بالعدوان على لبنان تحت اسم "عنا قيد الغضب" ، وما رافق ذلك من مجازر كان آخرها "مجزرة قانا" ، حيث قصفت القوات الاسرائيلية الصهيونية موقعاً للأمم المتحدة رغم علمها بوجود مئات المدنيين المختبئين فيه مما أدى إلى استشهد ما يزيد على مائة شخص .

ويعتبر عدوان عنا قيد الغضب - الذى استمر ١٧ يوماً - على لبنان ، هو أبرز أحداث العام الماضى (١٩٩٦) . وقد تمخض عن هذا العدوان الغاشم ، بما تضمنه من أحداث مجازر دموية لا مثيل لها، عن اتفاق عسكرى سياسى أبرم

فى ٢٧ أبريل ١٩٩٦ م ، وقد تضمن تجنب إطلاق حزب الله للصواريخ على المستعمرات الاسرائيلية فى مواقع قريبة من التجمعات المدنية مقابل توقف "اسرائيل" عن التعرض للمدنيين ، على أن تقوم لجنة من (٥) دول بالاشراف على تنفيذ بنود الاتفاق .

ويلاحظ أنه على الرغم من تعرض الكيان الصهيونى لانتقادات عالمية واسعة النطاق بسبب ما قامت به قواته من قتل وتشريد وارهاب فى لبنان ، فإن العام الماضى (١٩٩٦)، قد شهد ولا سيما فترة ما بعد عنقايد الغضب تصاعداً فى درجة التنسيق الأمريكى الاسرائيلى ، حيث تم إطلاق برنامج "تويتلوس" الخاص بتطوير صواريخ "ليزر" قادرة على اعتراض صواريخ الكابتوشا فى الجو . وتبلغ ميزانية هذا البرنامج ٧٢ مليون دولار يدفع الكيان الصهيونى منها الثلث فقط ، كما قامت الولايات المتحدة أيضاً بمنح اسرائيل معدات خاصة بمكافحة الارهاب فى حدود (٥٠) مليون دولار .

كذلك ، فقد كان لظهور نيتتياهو - كرئيس لوزراء اسرائيل خلفا لشيمون بيريز فى نهاية مايو ١٩٩٦ ، أثره فى تزايد حدة العداء والتهديد بالمواجهة المسلحة بين اسرائيل والأطراف العربية . وقد ظهر ذلك واضحاً فى محاولاته بالتسويق فى التوصل على أية اتفاقيات جديدة ، فضلاً عن عدم اعترافه بالاتفاقات السابقة ، ومحاولاته المستميتة لتجاوزها وذلك كله فى اطار "اللاءات" التى تبناها فى برنامجه الانتخابى ، لكل شىء يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين والعرب . وهو بذلك فقد أعاد حالة التوتر إلى ما كانت عليه، وأسهم فى تغيير مناخ السلام الذى

كان قد بدأ يعم المساحة السياسية فى المنطقة . ولهذا كله أثره وتداعياته على استمرارية نفس سياسات التسليح ، ان لم يكن قد تم تطويرها باحتمالات المواجهة المسلحة التى كانت الى حد قريب ، قد شاع ابتعادها ، وتراجعت إحتتمالاتها .

• وبالنظر إلى الأرقام الخاصة بميزانيات الدفاع، ومصادر التسليح ، تتضح

عدد من النقاط يمكن اجمالها فيما يلى :-

- شهدت النفقات الدفاعية عام ١٩٩٥م انخفاضاً ملحوظاً حيث كانت ٤٣ مليار دولار مقارنة بمبلغ ٤٤ مليار دولار لعام ١٩٩٤ . أما عام ١٩٩٦، فقد شهد ارتفاعاً فى النفقات الدفاعية لدول منطقة الشرق الأوسط^(١) . وتعتبر هذه النفقات ، مقارنة بمستوى الدخل الفردى ، والنتائج القومية الاجمالية فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، أعلى من مثيلاتها فى كل تجمعات الدول فى العالم .
- فى الوقت الذى تتفق فيه المملكة العربية السعودية ثلث حصة المنطقة من تلك النفقات ، تقوم دول مجلس التعاون الخليجى مجتمعه باتفاق نصف مدفوعات للمنطقة على التسليح، وفى الوقت نفسه نرى أن كل من ايران ومصر وسوريا واسرائيل من أكثر الدول انفاقاً على التسليح فى الاقليم ، وهذا ما يتضح من خلال للجدول المبين لذلك . ومن الأرقام اللافتة للنظر المبلغ الذى تخصصه المملكة العربية السعودية للدفاع ، والذى يصل إلى ١٣ مليار دولار لعام ١٩٩٦، كذلك بالنسبة لسلطنة عُمان ، فانها تخصص ٨.٦ مليار دولار للصرف على المجال الدفاعى فى الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٠) ضمن خطة خمسية للتنمية^(٢).

(١) يورى لايفيتش اليكسييف ، الدول النامية .. النفقات العسكرية ونزع السلاح ، كتب مترجمة رقم (٨٠٧) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٣م.

(٢) مراد إبراهيم الدسوقي ، الشرق الأوسط ، منطقة خالية من اسلحة التوفير الشامل ، الأهرام ، كراسات استراتيجية (٢) ، مارس ١٩٩١ .

- أن إسرائيل تخصص ٧ مليارات دولار للدفاع ، طبقاً للميزانية العسكرية لعام ١٩٩٦ . كما أنها تتلقى ٣ مليارات دولار معونة مباشرة من الولايات المتحدة ، تخصص منها ١,٨ مليار دولار لتمويل معدات عسكرية . كما إن الولايات المتحدة تقوم بتمويل نسبة كبيرة من المشاريع العسكرية المشتركة مع إسرائيل ، مثل تطوير صاروخ "أرو" الذي سيتم نشره عام ١٩٩٨ ، وذلك على سبيل المثال .

• بالنسبة لمصر ، فإن إجمالي ما تخصصه من نفقات عسكرية من ميزانيتها فقد بلغ عامي ١٩٩٥ م ، و ١٩٩٦ م ٢,٤ مليار دولار ، بالزيادة الطفيفة بين الأعوام السابقة (التي دارت حول ٢,٢-٢,٣) مليار دولار وهي ما يعنى أنها تتسم بالثبات النسبي فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة هي المصير الرئيس للسلاح ، حيث تلقت القوات المسلحة المصرية طائرات F16 ودبابات M1A1 وهي بانتظار تلقي طائرات من نوع "ف5" .

وعلى الرغم من اعتمادها التسليحي على الولايات المتحدة ، فإنها تملك بعض التقارير التي تشير إلى محاولات مصر لتطويع قدراتها العسكرية سرى بالتعاون مع بعض الدول الآسيوية كالصين وكوريا الشمالية وفيما يخص أن الولايات المتحدة تمنح مصر معونة سنوية قدرها ١,٢ مليار دولار ، يخصص منها ١,٣ مليار للمصروف على تمويل المعدات العسكرية .

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن مصر لديها ٢,٨ بليون دولار في احتياطيها العسكري وبالنظر إلى إيران ، فإنه يلاحظ استمراريتها في زيادة ميزانيتها العسكرية باستمرار . فقد بلغت ميزانية الدفاع من عام ١٩٩٤ ٢,٣ مليار دولار ،

زادت إلى ٢,٥ مليار في العام التالي ١٩٩٥ ، ثم ارتفعت إلى ٣,٤ مليار عام ١٩٩٦ . وتعتبر الصين وروسيا أكبر موردين للأسلحة الإيرانية ، كما كشف الجدول المرفق . عن تفاصيل ذلك .

• بالنسبة لتركيا ، فإنه يلاحظ تتنامى ميزانية دفاعها من ٥,٣ مليار عام ١٩٩٤م، الى (٦) مليار عام ١٩٩٥، إلى ٥,٧ مليار عام ١٩٩٦ . ومن المقرر أن تتجاوز قيمة الـ ٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ . وهذا يكشف بوضوح عن رغبة تركيا الأصلية في ممارسة دور اقليمي بالاصالة أو بالوكالة من قوى غربية كبرى^(١) .

وفي ضوء هذه الملاحظات السابقة ، يتضح أن تكديس الاسلحة في الخليج له ما يبرره خصوصاً بعد أزمة الاحتلال العراقي الكويت عام ١٩٩٠ . كذلك فإن تتنامى ميزانيات دفاع دول المنطقة المحيطة بالصراع العربي الاسرائيلي ، رغم اتفاقيات السلام التي تم التوصل اليها، فإنه يتضح أن هذا السلام هشاً، ولم يستطع أن يلعب دوراً ايجابياً في تغيير أنماط التفكير لدى جماهير هذه الأمة^(٢) .

• كذلك فإنه من ناحية أخرى ، فإن ايضاح دول انتاج الأسلحة ، يبين بوضوح حركة اتجاهات التسلح في العالم . حيث أن الدول المنتجة للسلاح تمارس دوراً في تحريك اتجاهات تجارته . فضلاً عن أن المسألة تتوقف برمتها على عدد من المتغيرات . فليس بإرادة دولة معينة أن تستورد ما تشاء نظراً لوجود قيود، كما أنه ليس بإرادة الدولة المنتجة نفس الإرادة^(٣) . وبالتالي فإن المسألة لا تعنى الانتاج ولا تعنى التصدير أو الاستيراد في حد ذاته فحسب . بل إنها تتوقف على العديد من العوامل المتداخلة ولفك هذه العلاقة وطلاسمها نسجل ما يلي :

- (١) د. زينب عوض الله ، السوق الدولية للسلاح وعلاقتها بالدول النامية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٣٨ ، ابريل ١٩٩١ .
- (٢) جيمس لي رى ، الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٥ .
- (٣) د.سامي منصور ، تجارة السلاح والأمن القومي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١ .

- أ - أن الدول الموردة للسلاح منذ أوائل التسعينات تقترب من (٥٠) دولة ، أبرزهم الولايات المتحدة التي تتربع على عرش موردى السلاح العالمى ، بقيمة ١٥ مليار دولار سنوياً منذ عام ١٩٩٢ . ثم تأتى (٣) دول فى المرتبة الثانية وهى (فرنسا وروسيا وبريطانيا) التى تصدر اسلحة بقيمة مليار دولار لكل منها سنوياً . كما تأتى بعد ذلك كلا من ألمانيا والصين اللتين انخفضت مبيعاتهما منذ عام ١٩٩٣ م.
- وفى كل عام، فإن الدول الست مجتمعه تصدر سلاحاً تبلغ نسبته من ٨٠-٩٠ ٪ من اجمالى الاسلحة المتداولة فى هذه التجارة عالمياً^(١).
- ب - فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة مصدراً لربع أو ثلث واردات السلاح العالمية فى الثمانينات ، أصبحت الآن تصدر نصف الحصص العالمية . وتتجه صادرات الولايات المتحدة من الاسلحة ، إلى بلدان تدخل فى تفاعلات وعلاقات منها باتفاقيات أمنية مثل دول الناتو واليابان وكوريا الجنوبية ، وتايوان، و "اسرائيل" وبعض دول الشرق الأوسط . ومن الملاحظ أنه قد تغلب على تجارة السلاح الأمريكية سمة الطابع الحكومى أى (حكومة لحكومة)، على الرغم من تزايد دور الشركات الأمريكية فى عقد صفقات مع حكومات خارجية .
- ج - بالنسبة لروسيا، فإن الملاحظ أن مكانتها قد تراجعت منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن وذلك فى مجال التجارة العالمية للسلاح وقد انسحب ذلك على الدول التى كانت دائرة فى فلك الاتحاد السوفيتى . ويعود ذلك إلى العديد

(١٢) التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٦/١٩٩٧ (التوازن العسكرى) فى الشرق الأوسط ، ترجمة "الخليج" ، ١٩٩٧.

من العوامل في مقدمتها انتهاء فترة الحرب الباردة والآثار الناجمة عن خروج تلك الدول من المظلة السوفيتية ومنظمتها الاقتصادية الدولية المتمثلة في (الكوميكون)، وكذلك حلف وارسو . وقد اتضح ذلك أيضاً في مبادرة جوريا تشوف ، بأن فترة حكمه بمنع المساعدات الخارجية لدول العالم الثالث، وقد كان جزءاً منها معدات عسكرية . وعلى أية حال، فإن روسيا تصدر في حدود من ٦-١٠٪ من السلاح بأنواعه إلى دول العالم المختلفة.

- د - بالنسبة لمبيعات الأسلحة بشكل عام ، فقد اتضح أنه منذ نهاية الحرب الباردة فقد انخفضت قيمة مبيعات الأسلحة التقليدية العالمية بمقدار النصف عما كانت عليه في الثمانينات . وقد حدث هذا الانخفاض الحاد بين عامي ١٩٩٠، ١٩٩٢ ، إلا أنه قد عادت تلك المبيعات إلى الثبات حول معدل سنوي سقارب ٣٠ مليار دولار . وفي الوقت الذي انخفض الطلب على الأسلحة في صنوف دول الناتو، مازال التسليح مرتفعاً في دول الشرق الأوسط وبعض دول شرق آسيا . أي أن هاتين المنطقتين ، تشهد أن بوضوح ظاهرة التسابق على التسليح، وهذا مرده إلى ما تعاشه هاتان المنطقتان من العديد من الصراعات . وتشير أرقام عام ١٩٩٥ ، إلى أن قيمة الصفقات الفعلية عموماً قد ارتفعت بنسبة ١٥٪ مقارنة بالعام السابق (١٩٩٤)، ويرجع ذلك إلى تصاعد مشتريات الشرق الأوسط وشرق آسيا.
- هـ - بالنسبة للأقاليم التي شهدت انخفاضاً في مشتريات السلاح، يلاحظ أن هذه الأقاليم تتركز في، أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والدول التي كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي - قبل تفككه بصفة عامة. وقد سبقت الإشارة إلى أن رغبة الاتحاد السوفيتي في عهد جورباتشوف في إنهاء الحرب الباردة مع الغرب، قد أسهمت في الاتجاه نحو التخلي عن دول العالم الثالث التي

كانت منتمية إلى الفكر السوفيتي، وهو ما أدى بالتالي إلى عدم الاستمرار من جانب السوفييت في ضخ المعونات لهذه البلدان ، وهذا قد أسهم بدوره في التأثير على انخفاض حجم مشترياتها من الأسلحة نظراً لأن أغلب معونات السوفييت كانت عبارة عن معدات عسكرية بالإضافة إلى معونات اقتصادية وفنية . وبالمقارنة بين هذه البلدان وبين الأقاليم الأخرى، فيتضح أن الشرق الأوسط - كما سبق القول - مازال يمثل أكبر سوق إقليمي للسلح على مستوى العالم . كما أن الاتفاق العسكري يعتبر في هذه المنطقة أكبر من أي منطقة أخرى. وتعتبر السعودية في هذا الإطار في السنوات العشر الأخيرة ، أكبر مستورد للسلح العالميين . كما أن مشتريات الكويت من الأسلحة ازدادت بعد حرب الخليج الثانية . بالإضافة إلى ذلك فإن كلا من مصر وإسرائيل تتلقى معونة عسكرية أمريكية مستوياً ، من بينها مقاتلات إف ١٦/ إيه /بي (F16.AB) بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار لعامي ٩٦ / ١٩٩٧ . كما أن إيران لازالت أحد المصادر الرئيسية للسلح في المنطقة . وتعتمد بصفة رئيسية على استيراد السلح من روسيا، (التي تعتبر أكبر مورد سلح لإيران) . وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حجم الضغوط على روسيا للحيلولة دون اتمام صفقة سلح روسي إلى إيران ، فما كان من روسيا إلا أن طلبت تعويضات من إسرائيل عن هذه الصفقة وإلا ستضطر إلى اتمامها بما يتفق والمصلحة القومية لروسيا .

وهكذا يتضح أن الجزء الأكبر من مبيعات السلح تذهب إلى (٦) دول كبرى هي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين بينما تتجه أغلب هذه المبيعات من الأسلحة إلى منطقتي الشرق الأوسط وشرق آسيا . وهذا يعكس حقيقتين هامتين :-

الأولى : هي أن هاتين المنطقتين (الشرق الأوسط وآسيا هي الأكثر دخلاً سواء عن طريق البترول في الشرق الأوسط أساساً، أو عن طريق الانتاج أساساً في الشرق الآسيوى .

الثانية : أن هاتين المنطقتين تشهدان أكبر درجة، وأعلى تركيز في الصراعات عدداً وحجماً وكثافة .

كما أنه يتضح أن هناك جهوداً دولية فيما يتعلق بمسألة الحد من التسليح، خاصة في المناطق الملتهبة التي تشتعل فيها الصراعات. وعلى الرغم من أن هذه الجهود تخلص إلى اتفاقات مبدئية، إلا أنها لا تجد صدًى في الواقع العملي، وذلك بسبب الانحياز الواضح من بعض القوى الكبرى لبعض أطراف الصراعات . فإنه في الوقت الذي تتم فيه مناقشات للحد من التسليح، نجد الاعلان عن صفقات الأسلحة التي تبرم بين بعض أطراف الصراعات، وبعض القوى الكبرى التي تشجع أساساً بشكل علني مسألة الحد من التسليح، مما يخلق تناقضاً من ناحية، ويفقد السعى نحو بذل الجهود على طريق الحد من التسليح ، المصادقية بشكل عام . فضلاً عن أن هناك محاولات لتضييق الخناق بالحصار والارهاب ، على بعض الأطراف الاقليمية في حالة سعيها نحو شراء الأسلحة، وبالمثل على بعض القوى المصدرة للسلاح لبيع أسلحتها لبعض القوى الاقليمية على وجه التحديد. وهذا مما يخلق ازدواجية في التعامل .

• • • • •

المبحث الرابع

خلاصة الدراسة (الدور الإسرائيلي والدور المصري فى ظل اختلافات توازن القوى) :

اتضح مما سبق أن منطقة الشرق الأوسط ، شهدت العديد من الصراعات ولا زال لبعضها أصداءه، فضلاً عن استمرارية الصراع المركزى الذى يتمثل فى الصراع العربى الاسرائيلى . وإلى جانب ذلك فإن هناك صراعات الدول العربية مع دول الجوار فى الخليج فى مواجهة إيران، وفى الشمال الغربى فى مواجهة تركيا، وفى الجنوب اثيوبيا واريتريا . فضلاً عن ذلك فإن النزاعات الموجودة بين الدول العربية ذاتها تمثل جانباً من القلق والتوتر فى المنطقة عامة وقد كان لهذه الصراعات وتلك النزاعات ، الأثر الواضح فى استمرار تدفق السلاح الى المنطقة.

فقد أشار أحد التقارير التى ناقشها الكونجرس فى نهاية عام ١٩٩١ (بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية) ، إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط قد حصلت منذ منتصف السبعينات وحتى ما قبل حرب الخليج ، على أسلحة بلغت قيمتها ٢٠٠ مليار دولار ، وأن هذه الأسلحة قد وصلت دول المنطقة من دول الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين بالإضافة إلى ألمانيا وإيطاليا والبرازيل والأرجنتين .

وفى تقرير للكونجرس الأمريكى بعنوان^(١) : "مبيعات الأسلحة التقليدية إلى الدول النامية من ٨٧ - ١٩٩٤" ، تضمن العديد من المعلومات الهامة فى هذا الصدد نذكر منها :-

(١٣) تقرير الكونجرس : "مبيعات الأسلحة التقليدية الى الدول النامية من ٨٧ - ١٩٩٤" ، عرض : الأهرام ١٦/٨/١٩٩٥ م .

• أنه فى الفترة من ١٩٨٧ - وحتى عام ١٩٩٠ ، استوعبت منطقة الشرق الأوسط ٥٨,٣% من كل مبيعات السلاح إلى الدول النامية فى العالم ومن عام ٩١-١٩٩٤ ، استوعب الشرق الأوسط ٥٥,٧% من مبيعات السلاح العالمى إلى الدول النامية. وقد هيمنت الولايات المتحدة على مبيعات السلاح إلى الشرق الأوسط، واحتلت فرنسا المركز الثانى فى ذلك وتتوالى إلى عدة دول أخرى منتجة للسلاح وموردة له للشرق الأوسط .

• وعلى أية حال فإن مسألة تجارة السلاح، وما يتبعها من سياسات التسليح للعديد من الدول محكومة أساسا بالتطورات الاقتصادية والمتغيرات السياسية السائدة فى العالم .

وقد سبق أن أوضحنا جملة التغيرات التى شهدتها النظام الدولى، وما تمخض عن ذلك من هيمنة مؤقتة للولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى . وهذه الهيمنة الأمريكية تتجسد فى اصرار الولايات المتحدة على احتكار ارادة هذا النظام الدولى والتحكم فى مساراتها وعدم اعطاء أية فرصة لأى تكتلات أو قوى دولية بالمشاركة فى ذلك .

ومن بين القضايا التى تسعى الولايات المتحدة لاستثمارها بمحاولة ترسيخ بعض من دعائمها بما يتفق والمصلحة القومية الأمريكية، مسألة تجارة السلاح . فالولايات المتحدة تشير فى العديد من الاتجاهات : منها يتعلق بالآلا تتجاوز الصراعات الحالية حدود الدولة التى تدور فيها هذه النزاعات بحيث لا تأخذ طابعاً دولياً خاصة بعد اختلال ميزان القوى العالمى لصالحها فى ضوء التفكك السوفيتى .

ومن ذلك أيضاً الاصرار الأمريكى على الضغط على العديد من القوى الدولية خاصة فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، للحد من توريد السلاح خصوصاً إلى مناطق الصراع كالشرق الأوسط، فى الوقت الذى

تسعى الى الانفراد فى توريد أسلحتها إلى هذه المناطق ، وبما لا يخل بميزان القوى السائد بين الأطراف الإقليمية لصالح طرف، لا ترغب الولايات المتحدة فى ذلك. وهذا ما يمكن فهمه من خلال سيطرة الولايات المتحدة حالياً .

ومنذ انتهاء حرب الخليج فى عام ١٩٩١ على سوق السلاح العالى وقد جاءت مبادرة الرئيس الأمريكى السابق (بوش) فى مايو ١٩٩١، للحد من تسليح الشرق الأوسط فى هذا الاطار^(١). ولكن الظروف الإقليمية ، وعدم تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بشكل دائم وعادل ، أدى بالتالى لعدم نجاح الضغوط الامريكية فى هذا الاطار ، وخاصة أن الولايات المتحدة تتعامل بازدواجية مع هذا الصراع . ففى الوقت الذى تعلن الولايات المتحدة عن رغبتها فى الحد من التسليح فى الشرق الأوسط، يعترف وزير الدفاع الأمريكى السابق باتفاقاته على تحويل اسرائيل كموقع لتخزين السلاح الأمريكى مما يدعم توازن القوى لصالحها بصورة غير مباشرة . كما أن تواجد السلاح النووى الاسرائيلى يمثل عقبة رئيسية أمام الحد من التسليح فى الشرق الأوسط ، وذلك باعتراف أحد تقارير الكونجرس عام ١٩٩١.

وفى أحد التقارير الصادرة فى عام ١٩٩٥ عن المعهد الدولى لأبحاث السلام، أشار الى أنه باستثناء الشرق الأوسط وشرق آسيا ، فإن دول العالم الأخرى قد خفضت نفقاتها العسكرية خاصة الولايات المتحدة وروسيا . وقد ظهر ذلك فى تراجع الدور العالمى الروسى، وكذلك فإن اتجاه الولايات المتحدة

(١) "خطة بوش للحد من تسليح الشرق الأوسط" ، الأهرام ، ١٦/٥/١٩٩١.

لتخفيض ميزانيات التسلح ، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية داخل الولايات المتحدة وحول العالم ، يثبت تراجع الاتفاق العسكرى الأمريكى. كما يشير التقرير أيضاً، إلى أن شركات العالم الكبرى المنتجة للسلاح حاولت التكيف مع انخفاض إنفاق الدول فى المجال العسكرية ، وذلك عن طريق عمليات الدمج وتخفيض العمالة وترشيد النفقات .

• بعبارة أخرى ، فإن مسألة سياسات التسلح متأثرة بهيكل النظام الدولى وتفاعلاته . وأنها يمكن أن تأتى فى إطار المبادرة أو فى إطار رد الفعل . وفى جميع الأحوال فإن الثابت أن سياسات التسليح وتجارة الأسلحة وحركتها ، قد تأثرت بتطورات النظام الدولى وكذا الأوضاع الداخلية وطبيعة الصراعات الدولية والإقليمية السائدة ، وهو ما تم ايضاحه على مدار الصفحات السابقة .

وهنا فإن فهم تغيرات النظام الدولى، وفى ضوء ضرورة حدوث توازن العقوبات مع اسرائيل ، فإن الضرورة تستلزم ألا تكون الولايات المتحدة هى المصدر الوحيد للتسلح، وأن أى سياسة تبنى على ذلك ، مصيرها للفشل . وهذا ما يستدعى ضرورة فتح وتوسيع العلاقات مع التكتلات الدولية وخاصة المنتجة للسلاح. وهنا تظهر دول أوروبا المنتجة للسلاح، وكذلك الشرق الآسيوى متمثلاً فى الصين وكوريا الشمالية، وأيضاً فى أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين) . وأن فكرة الحد من التسلح فى ضوء التغيرات التى حدثت فى سياسة كليفتون، تصبح فكرة نظرية، وأمل مرجو. لكن الواقع يشهد أن السياسة التسليحية التى يجب

وضعها تقوم على التوازن مع اسرائيل وهي الدولة المنتجة للسلاح النووي حيث أن نزع هذا السلاح من المنطقة ، يمكن أن يشكل بداية انفراج وضمان لعملية السلام الدائم والعاقل في المنطقة . بل أن السائد هو أن اسرائيل تسعى للأمن ، وهنا يمكن القول أن الأمن مشترك، وما يتم مطالبة العرب به ، لابد أن يتوازي مع ما تمتلكه اسرائيل من السلاح ذات النوعية المتقدمة في التكنولوجيا، بصورة تكاد تهدد كل امكانات السلام واستقراره في المنطقة بأسرها.

ومن ثم فإنه على مدار الصفحات السابقة قد اتضح مدى الاختلال الواضح في توازن القوى من خلال الدعم المطلق من جانب الولايات المتحدة لاسرائيل سواء بصورة مباشرة بتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة بما يجعلها تتفوق على العرب جميعاً أو سواء بصورة غير مباشرة عن طريق دور أمريكي عالمي للتأثير على توريد الأسلحة للأطراف العربية . ويحقق هذا الانحياز الأمريكي لاسرائيل ضماناً للتفوق الاسرائيلي وفقاً لتعهدات الإدارة الأمريكية على مختلف أنواعها ، سواء أكانت هذه الإدارة ديمقراطية - كما هو سائد الآن في عهد كلينتون، أو سواء أكانت جمهورية كما في العهود السابقة. كما يحقق هذا الانحياز أيضاً تأثيره على عملية السلام وذلك من خلال اظهار الاختلال في القوى لصالح اسرائيل، ما يساعد على ارغام العرب على قبول السلام الاسرائيلي برعاية ودعم أمريكي مطلق .

وفى هذا السياق فإن اسرائيل تبذل مساعيها لحصار الدور
المصرى بإعتباره اكثر الأدوار الاقليمية نشاطاً وفاعلية، ومن ناحية
أخرى تبذل مساعيها لظهار ذاتها كدولة قوية تستطيع أن تقاوم الأرهاب،
وتحمى مصالح كافة القوى الدولية من الولايات المتحدة إلى اليابان مروراً
بالأوربيتين (الغربية والشرقية) ثم روسيا ورغم هذه المساعى ، إلا أن
مصر تستطيع دائماً بذل جهود مضادة لفك الحصار أو توسيع دائرة
الحركة عربياً واسلامياً وعلى مستوى العالم الثالث (حركة عدم
الانحياز..) ، مما يسهم فى تقوية أطروحات اسرائيل فى ممارسة دور
انفرادى فى الهيمنة على المنطقة واخضاع الجميع ليدوروا فى فلكها
للتعاق مع المصالح العليا للدول الكبرى / التى لا يهمها من يُهيمن ، بقدر
ما يهمها ضمان مصالح شعوبها فى هذه المنطقة الحيوية .
التحدى قائم ، والاختلالات فى ميزان القوى قائمة وموجودة فعلاً ،
والصراع قائم بين العرب واسرائيل ، والأدوار الاقليمية فى حالة صراع
حقيقى ، وتنافس على مدى الحركة والتأثير الإيجابى، ومع ذلك تستمر
جهود السلام وسط هذه الأشواك ، دون يقين حقيقى بنجاحها .

* * * * *

[illegible]

جدول رقم (٢)

القدرات العسكرية							
الدولة	ميزانية الدفاع (بالمليار دولار)	المساعدات العسكرية الخارجية (بالمليار دولار)			عدد القوات المسلحة		
		١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	برية	جوية	بحرية
السعودية	١٣,٩	-	-	-	٧٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠ ١,٠٠٠+ دفاع جوي	١٣,٥٠٠
عُمان	١,٨	-	-	-	٢٥,٠٠٠	١١,٠٠٠	١,٢٠٠
الكويت	٢,٩	-	-	-	١١,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٨٠٠
قطر	٠,٣٣٠	-	-	-	٨,٥٩٩	١,٥٠٠	١,٨٠٠
البحرين	٠,٢٦٥	-	-	-	٨,٥٠٠	١,٥٠٠	١,١٠٠
اليمن	٠,٣٦٢	-	-	-	٣٧,٠٠٠	٣,٥٠٠	١,٥٠٠
العراق	-	-	-	-	٣٥,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٨٢,٥٠٠
إيران	٣,١	-	-	-	٣١,٥٠٠	٣,٠٠٠ ١,٠٠٠+ حرس ثوري	١٨,٠٠٠ ٢,٠٠٠+ حرس ثوري
تركيا	٥,٧	٠,٣٢٦	٠,٣٢٢	٠,١٧٧	٥٢,٥٠٠	٦٣,٠٠٠	٥١,٠٠٠
مصر	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٣١,٠٠٠	٢,٠٠٠ ٨,٠٠٠+ دفاع جوي	٢,٠٠٠
سوريا	١,٨	-	-	-	٣١,٥٠٠	١,٠٠٠ ١,٠٠٠+ دفاع جوي	٩,٠٠٠
لبنان	٠,٤٥٥	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	١٧,٥٠٠	٨٠٠	٩٠٠
الأردن	٠,٥٣٧	٠,٠٨٣	٠,٢٧١	٠,٠٣١	٩,٠٠٠	٨٠٠	٩٥٠
فلسطين	٠,١٠٠	٠,٠٨٠	٠,٠٧٥	٠,٠٧٥	-	-	-
(الحكم الذاتي) فلسطين الصهيونية	٧٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	١٣٤,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٩,٠٠٠

جدول رقم (٣)

تجارة بيمتات السلاح عالمياً من عام ١٩٩٥-١٩٩٢						
م	من ٥٠-١٠٠ مليون دولار	من ١٠٠-٥٠٠ مليون دولار	من ٥٠٠-١٠٠٠ مليون دولار	من ١٠٠٠-٢٠٠٠ مليون دولار	من ٢٠٠٠ إلى ١٠ مليارات	أكثر من ١٠ مليارات
١	اللاتيفين	استراليا	بلغاريا	باجيكا	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية
٢	روسيا البيضاء	النمسا	إيران	البرازيل	فرنسا	
٣	الدانمارك	شيلي	اليابان	كندا	ألمانيا	
٤	مصر	لبنان	كوريا الشمالية	جمهورية التشيك	روسيا	
٥	ألمانيا	ماليزيا	بولندا	جمهورية بولندا	بريطانيا	
٦	اليونان	النرويج	البرتغال	إسرائيل		
٧	منغوليا	رومانيا	كوريا الجنوبية	إيطاليا		
٨	الهند	سنغافورة	أوكرانيا	بولندا		
٩	كازاخستان	سلوفاكيا		جنوب أفريقيا		
١٠	المكسيك			السعودية		
١١	باكستان			السود		
١٢	تركيا			سويسرا		
١٣	أوزبكستان					
الحصة من سوق السلاح العالمي						
	٢٠.١٪	٤.٢٪	١٠.٥٪	١٠.٣٥٪	٥٥.٤٥٪	

جدول رقم (٤)

أسعار صفقات السلاح التي تم تسليمها إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالمليون دولار)								
الدولة الأعوام	الكويت	ليبيا	سوريا	الكيان الصهيوني	مصر	إيران	العراق	السمودية
١٩٨٧	٢٥٢	٧٥٦	٢,٥٢١	٢,٥٢١	٢,٣٩٥	٢,٥٢١	٧,٣١٠	٨,٥٧٠
١٩٨٨	٣١٦	١,١٥٣	١,٥٧٨	١,٣٣٥	١,٠٠١	٣,١٥٥	٦,٧٩٦	٧,٥٢٥
١٩٨٩	٥٤٦	١,٢٧٧	١,٢٧٧	١,٣٩٤	١,٠٤٥	١,٧٤٢	٢,٧٨٧	٦,٨٥١
١٩٩٠	٣١٢	٤١٢	١,٠٥٧	٧٧٩	٨٩٠	٢,٠٠٣	٣,١١٦	٨,٦٨١
١٩٩١	٥١٥	٤٣٩	٨٤٤	٦٧٠	٩٦٥	٢,٢٥١	-	٨,٠٣٩
١٩٩٢	١,٠٤٣	٨٣	٣٩٦	٨٨٦	١,١٤٧	٣٧٥	-	٨,٨٦٤
١٩٩٣	٧٦٥	-	٢٢٥	١,١٢٣	١,٤٢٩	١,٠٢١	-	٦,٩٤٠
١٩٩٤	٩٠٠	-	٢٠٠	١,٢٠٠	١,٥٠٠	٥٠٠	-	٦,٩٠٠
١٩٩٥	١٠٠٠	-	٢٠٠	-	١,٩٠٠	٤٠٠	-	٨,١٠٠

الفصل التاسع
سيناريو الاستراتيجية السياسية
في مواجهة احتمالات
انهيار عملية السلام

(*) ورقة بحثية قدمت لمركز الدراسات الاستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية ، مارس ١٩٩٧ .

7

لا شك أن من أهم السمات التي تتصف بها عملية السلام في "الشرق الأوسط"، هو "التعثر" الذي تشهده هذه العملية، وكذا "الترنح" بين لحظة وأخرى في مساراتها بين التحرك والتوقف، وبين مباحثات أو مفاوضات تبدأ ثم تتوقف ثم تنتهي نهاية غير مريحة للطرف العربي . وهذا التعثر والترنح ، وأن كان قد بدأ مع ميلاد الإطار العام للمحادثات في مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١م، إلا أنه دخل مرحلة أكثر حيوية وإنجازاً -بغض النظر عن تقييم هذا الإنجاز- ثم سرعان ما تراجع هذا الوضع مرة أخرى ، ولا زالت المسألة في حاجة إلى تقييم كامل ومراجعة حقيقية .

وقد أفضت طبيعة ما آلت إليه هذه العملية في الوقت الحاضر، وبعد مرور نحو خمس سنوات ونصف على بدء محادثات مدريد ، إلى التساؤل المنطقي :

* ماذا لو توقفت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟

وفي خضم الأحداث، لم يكن هذا السؤال مطروحاً ، إلا بوصول رئيس الوزراء (نيتيناهو) للحكم ممثلاً لتكتل الليكود، بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في مايو الماضي (١٩٩٦). وقد أثار نجاح نيتيناهو في الانتخابات هذه التساؤلات حول مصير عملية السلام ، وذلك لما عرف عنه - من خلال تصريحاته ، وبرنامجه الانتخابي ، وأحاديثه التلفزيونية أثناء المعركة الانتخابية - باللاءات الشهيرة لكل ما يتعلق بعملية السلام . فقد أعلن رفضه للانسحاب من هضبة الجولان ، ورفضه لأي مناقشة حول المستوطنات الإسرائيلية بصفة عامة ، وكذا رفضه للمساس بالقدس ، معتبراً إياها عاصمة إسرائيل الأبدية، كما أعلن رفضه لإطار مدريد للسلام ومقرراته، وكذا عدم الالتزام باتفاق أوسلو (١) ، وأوسلو (٢) ، ومقرراتهما، كما رفض مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وطرح في مقابله "الأمن مقابل السلام"، وبالتالي رفض إقامة " الدولة الفلسطينية" ، وفي المعنى الأخير فإنه

رفض كلية عملية السلام أو الاستمرار في ذلك الطريق معتبراً أن السلام الحقيقي هو السلام الذي تفرضه اسرائيل على العرب ، الذين بدورهم "ملزمين" بقبوله حرصاً على أمنهم ومصالحهم.

وفوق هذا وذلك ، فقد ارتفعت نبرات الاعلان عن التهديد بالحرب ، وأن التصريحات المتتالية على لسان رئيس الوزراء الاسرائيلي نفسه أوكبار مسئوليه، أشارت الى امكانية اعلان الحرب مرة أخرى، بل هدد بطرد السلطة الفلسطينية المحاصرة في قطاع غزة، وأريحا وعدد من المدن الصغيرة في الضفة الغربية، مما أشعل الاجواء الساخنة في المنطقة، في ظل ظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد .

وفي ضوء ذلك، فإنه من المنطقي أن نحاول الإجابة على السؤال المطروح وهو : ماذا لو أخفقت عملية السلام؟ وأن الإجابة على ذلك تقودنا إلى كيفية تدبير الأمور في مواجهة هذا التحدي الذي أصبح يلوح في الأفق . وهذا هو ما نعيّنه في هذه الورقة بطرح ما يمكن عمله في اطار استراتيجية مصرية وعربية لمواجهة احتمالات انهيار عملية السلام في الشرق الأوسط .

وفي هذا الإطار ، فإنه يمكن تناول عدة نقاط ، يمكن بلورتها فيما يلي :-

• • • • •

المبحث الأول الحدود النظرية لمفهوم الإستراتيجية

تعتبر "الإستراتيجية" - في جوهرها علاقة بين وسائل وأهداف - بمعنى أنها تكييف لكافة الوسائل المتاحة ، والموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرسومة . وبالتالي فإن هذا المفهوم يعد أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعية، وذلك من خلال الربط بين الحاضر والمستقبل : فالإستراتيجية بهذا المعنى تعنى تحديداً للأهداف والأساليب، وذلك في ضوء رؤية مستقبلية لهذه الأهداف ، ونظرة فلسفية للتطور، بل تتضمن بالضرورة ترجيح تصور على آخر وبدل عن آخر في ضوء هذه الرؤية الفلسفية وتلك النظرة .

فالإستراتيجية إذن هي أسلوب في التفكير يسمح بدراسة الوقائع والأحداث والمتغيرات وتصنيفها حسب أهميتها واختيار الوسائل الملائمة والفعالة لتحقيق الأهداف. ومن ثم فإن الإستراتيجية تطلب وضوحاً في الأهداف وتكاملها ، واتساقها وعدم تناقضها، فضلاً عن ضرورة واقعية هذه الأهداف ، والقدرة على المبادرة والاعتماد على الذات ، ثم الإستمرارية من خلال وضوح المراحل مع الإستمرار وبلا إنقطاع ، بالإضافة إلى العقلانية والتخصص، وكذلك ، الإلزام بما يعكس الجدية في التنفيذ، بالإضافة إلى ضرورة توافر "المرونة" بما يسمح بمواجهة المواقف غير المحتملة أو المتوقعة .

بهذا المعنى، وفي ضوء ما تسعى إليه هذه الدراسة، فإن عملية طرح استراتيجية عربية ومصرية لمواجهة احتمالات انهيار عملية السلام العربية

الإسرائيلية، ما هي الـ عملية للبحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التي حددها السياسيون. ولهذا يتطلب الأمر دراسة البيئة الواقعية لموضوع الدراسة ، وتحديد البدائل المختلفة في ضوء الموارد والامكانيات المتوفرة والتي يمكن تعبئتها لتحقيق الأهداف المرسومة مع تقييم لهذه البدائل، وتحديد أنسب أساليب العمل والممارسة لتحقيق الأهداف.

.....

المبحث الثاني البيئة الاقليمية والدولية

عند توضيح وتحليل البيئة الاقليمية والدولية ، يظهر تساؤل حقيقى هو :
ما هى الأطراف الفاعلة فى عملية السلام على المستوى الاقليمى (ممن
هم خارج أطراف الصراع العربى الاسرائيلى) ، وعلى المستوى الدولى عموماً ؟
ولذلك فإن الاجابة على هذا السؤال تعتبر بمثابة القراءة التحليلية لهذه البيئة .
فعلى المستوى الدولى ، يبرز الطرف الأمريكى ثم الأوروبى فالروسى
فالصينى .

(١) الطرف الأوروبى :

كما يلاحظ ، يتمحور حول الدور الفرنسى الذى يتحرك باسم
الاتحاد الأوروبى الذى يضم (١٥) دولة . ففرنسا " شيراك " تسعى جاهدة لممارسة
دور دولى فعال، وقد ظهر ذلك فى الاهتمام الفرنسى بالشرق الأوسط . ومنذ
نجاح شيراك فى انتخابات رئاسة الدولة الفرنسية فى مايو ١٩٩٥ ، نجده قد بادر
بزيارة المنطقة مرتين ، بخلاف الزيارات المتكررة لوزير خارجيته (هيرفيت دى
شاريت) . ونجح الرئيس شيراك فى اقناع الدول الأوربية بتعيين " ممثل أوروبى "
خاص يتولى مهمة متابعة ودفع عملية السلام ، لتكون لأوربا وجوداً ملموساً
وفعالية محسوسة. كما أصدر الرئيس الفرنسى قراراً بتعيين وزير الخارجية
الفرنسى ، ليكون ممثلاً خاصاً للشرق الأوسط والذى شكل بدوره وحدة خاصة فى
وزارته تكون مهمتها هو دعم مسيرة السلام ومتابعتها وتقديم مقترحات من أجل

زيادة المساهمة الفرنسية في إنجازها . وقد كشف الرئيس الفرنسي (شيراك) عن موقفه إزاء هذه العملية (سلام الشرق الأوسط) ، بتأكيد على الحقوق الفلسطينية ، وحققهم في إقامة دولتهم المستقلة، وحق اللاجئين في العودة ورفض المستوطنات ، وضرورة الانسحاب الاسرائيلي من هضبة الجولان والجنوب اللبناني . ويربط شيراك الأمن القومي الفرنسي والأوروبي، بالاستقرار في جنوب وشمال البحر المتوسط ، تحقيقاً للمصالح المترابطة بين جميع الأطراف . وقد ترجم شيراك موقفه بضرورة وجود دور فرنسي في هذه العملية ، وذلك بمشاركة الولايات المتحدة رئاسة لجنة المراقبة للأوضاع في جنوب لبنان . وعلى الرغم من الرفض الاسرائيلي لهذا الدور الفرنسي والأوروبي ، والاصرار على اختزاله في مجرد علاقات اقتصادية طبقاً لما صرح به نتنياهو نفسه ، فإنه يبدو أن هذا الاصرار الاسرائيلي على عدم التفاعل مع الرغبة الأوروبية الفرنسية في ممارسة دور في عملية السلام، يرجع إلى تنامي التعاطف من جانبهم إزاء الموقف العربي ، على الرغم من الطرف الأوروبي بالرغبة في توفير الضمانات للحفاظ على الأمن الاسرائيلي مقابل الاستجابة للحقوق العربية .

وقد لا يغيب في التحليل أيضاً ، الانشغال الأوروبي باستكمال خطوات الوحدة ، وهناك معارك دائمة حول قضية توحيد العملة الأوروبية ، فضلاً عن الاهتمام بمستقبل جلف الأطلسي ، ويسهم ذلك كله في تضائل الاهتمام الأوروبي عموماً بمنطقة الشرق الأوسط حالياً ، وتركزه في الموقف الفرنسي ، طبقاً لما تم ايضاحه من قبل . فأوروبا تملك الرغبة والقدرة والمصلحة في القيام بدور هام في سلام المنطقة ، ولكن تحول الظروف الداخلية دون تحقيق ذلك حالياً وهو ما يعطي لفرنسا دوراً أكبر وأكثر كثافة ويلقى عليها بمسئولية كبرى وحتى لا تغيب أوروبا عن الساحة في ظل تطورات الأوضاع في المنطقة .

(٢) الطرف الروسى :

يتضح من خلال المتابعة، عدم الاهتمام بالشرق الأوسط كما كان سائداً من قبل. فروسيا مهمومة بالأوضاع الداخلية، وكانت قضية الشيشان تمثل أولوية كبرى حتى تم حلها وإجراء انتخابات الرئاسة فيها وهى فى طريقها للاستقرار. كما أن الصراع على السلطة فى ضوء التدهور المستمر لصحة الرئيس الروسى (يلتسين) يمثل أولوية على كل الأشياء . كما أن السياسة الخارجية لا تخرج عن هذه الدائرة ، حيث تولى روسيا أولوية للتوسع شرقاً والاهتمام بالصين على وجه التحديد ، فى نفس الوقت الذى ترفض فكرة توسيع حلف الأطلنطى شرقاً ، وترفض بالتالى كل الضغوط الغربية وكل المزاياء التى تلوح بها أوروبا والولايات المتحدة فى حالة الموافقة الروسية على ذلك . فروسيا لازالت تعتقد نى تأثير هذا الخيار على أمنها القومى ، وهذا ما يقودنا إلى أن هناك مخزون استراتيجى لإمكانية تنشيط الدور الروسى الدولى فى فترة قادمة. ومع ذلك ، فإن روسيا سعت مؤخراً لمحاولة إبراز اهتمامها بالمنطقة ، وقد اتضح ذلك من خلال زيارة بريماكوف - وزير خارجيتها لدول الشرق الأوسط سعياً نحو إشعار جميع الأطراف بوجود روسى فى المنطقة حتى ولو كان محدوداً . وعلى الطرف الآخر فإن زيارة الرئيس الفلسطينى عرفات لروسيا مؤخراً تشير إلى إستمرارية الاعتقاد العربى الفلسطينى بوجود هذا الدور ، باعتبار أن روسيا هى إحدى الدولتين الكبيرتين (راعياً السلام) ، حتى ولو كان هذا الدور محدوداً .

(٣) الطرف الصيني :

لازال الدور الصيني العالمى محدوداً للغاية. فالصين مشغولة هذا العام بعودة الجزيرة " هونج كونج " من تحت يد البريطانيين ، وتستعد لعودة " تايوان " قبل نهاية هذا القرن ، ومشغولة كذلك بالتوازن الاستراتيجى مع ممارسة الدور الفاعل فى جنوب وشرق وشمال آسيا ، باعتبارها بؤرة التفاعلات ، والأيام القادمة يمكن أن تؤكد هيمنتها. ولذلك فإن القول بأن للصين دور فى الشرق الأوسط ، يمكن مراجعته بأن هذا الدور لا يمثل أولوية حاضرة فى السياسة الخارجية ، وبالتالي فإن هذا الدور يظل محدوداً ومرهوناً بالأحداث الكبرى التى من شأنها إتخاذ قرار داخل مجلس الأمن ، فيأتى غالباً الموقف الصينى مؤيداً للحق العربى والفلسطينى . أى أن النشاط الصينى إزاء قضايا الشرق الأوسط هو نشاط لحظى وغير مستمر. وهذا لا ينفى بالطبع وجود الاتصالات المستمرة بين الصين ودول المنطقة ، وأطراف الصراع فيها .

(٤) الطرف الأمريكى :

لازال هذا الطرف هو المحور الرئيسى لإدارة عملية السلام فى "الشرق الأوسط " . وليست هناك ضرورة للتأكيد على أسباب أهمية هذا الدور بالنسبة للولايات المتحدة نفسها أو بالنسبة للأطراف المباشرة وغير المباشرة فى عملية السلام العربى الاسرائيلى . فالولايات المتحدة هى الراعى الرئيسى لهذه العملية ، وهى التى أستطاعت أن توجد الحد الأدنى لالتقاء أطراف الصراع حول مائدة المفاوضات فى مؤتمر مدريد للسلام فى ٣٠/١٠/١٩٩١ . حيث حاولت بهذا الاجتماع أن تثبت مصداقيتها بالالتزام الذى قطعتة على نفسها فى ظل إدارة الرئيس السابق (بوش) ،

وذلك بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية فى نهاية فبراير ١٩٩١. ولا يخفى على أحد مدى الجهد الذى بذلته الولايات المتحدة فى دفع عملية السلام ، وانقاذها باستمرار فى اللحظات الأخيرة مؤكدة بذلك فعاليتها فى المنطقة ، وتأثيرها النسبى على كافة الأطراف - محل النزاع - وإذا حاولنا الإشارة إلى حصاد هذا الجهد الأمريكى حتى نهاية عام ١٩٩٦ ، فلا يوجد أبلغ مما قاله "وارين كريستوفر" وزير الخارجية الأمريكى آنذاك فى المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذى انعقد فى القاهرة ، وذلك فى ١٢/١١/١٩٩٦ ، حيث قال : " ان الاحتفاظ بالواقع الحالى يمثل خطراً على المستقبل ، وكل طرف يجب أن يعلم بذلك " ثم قال مشيراً إلى حصاد هذه الجهود بقوله : هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها مكاسب تستطيع الأطراف البقاء فوقها . هناك اتفاقان تاريخيان بين الاسرائيليين ، والفلسطينيين . وهناك محاولات لوضع حد للإرهاب، كما أن هناك اتفاقية سلام بين اسرائيل والأردن ، وسلسلة جديدة من الاتصالات الدبلوماسية والتجارية بين اسرائيل وجيرانها العرب . وهناك فرصة لاحتلال السلام الشامل الذى يعم سوريا ولبنان. ويتعين تحقيق السلام فى النهاية لكى تتمتع المنطقة بالأمن الحقيقى. كما أن الدعامة الأساسية للسلام مازالت راسخة ، وتتمثل فى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

ويمكننا أن نرى إلى أى حد وصلنا إذا ما نظرنا إلى هذا المؤتمر الاقتصادى بالرغم من النكسات والشكوك التى صادفتنا فى الأشهر الأخيرة " .

ويتضح من هذا النص الإشارة إلى الدور الأمريكى فى الإنجاز ، وأنه على الرغم من هذه الإنجازات المتمثلة فى عدد من الاتفاقيات التى تمت فعلاً ، إلا أن الرؤية الأمريكية لازالت تستشعر " خطر الواقع الحالى " ، دون إشارة إلى

المتسببين في خلق هذا الواقع واستمرار الأوضاع القائمة . وهو ما يكشف عن عدم رغبة الولايات المتحدة في رؤية الحقائق في واقع التسوية الجارية ، كما أنها ترفض الاعتراف صراحة بالأزمة المستحكمة التي تعاني منها هذه العملية ، ولا زالت مستمرة على الرغم من توقيع إتفاق الخليل ، بعد مفاوضات شاقة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي .

وعلى الرغم من انشغال الولايات المتحدة خلال العام الماضي (١٩٩٦) بالانتخابات الرئاسية ، إلا أن دورها لم يغيب عن الساحة ، ولكنه تعرض للاسترخاء نتيجة نجاح نيتنياهو في الوصول للحكم في اسرائيل في نهاية مايو الماضي ، وهو ما لم تكن الولايات المتحدة تتوقعه . كما أنه مما يساعد على استمرارية الدور الأمريكي هو نجاح الرئيس كلينتون . حيث لا يزال يعطى أولوية لهذه القضية والمنطقة معاً . وعلى الرغم من تغيير وزير الخارجية الأمريكي من وارين كريستوفر ، إلى السيدة/ مادلين أولبرايت مع بداية هذا العام (١٩٩٧) وذلك مع بدء الفترة الثانية لحكم الرئيس كلينتون ، إلا أن الدور ليس محتملاً أن يتغير بالتزايد أو الانحسار . ومما يشير إلى استمرارية هذا الدور هو قرار وزيرة الخارجية باستمرار تكليف "دينيس روس" - مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، للقيام بعمله لرعاية شؤون عملية السلام في الشرق الأوسط .

وقد لعب " روس " دوراً ملموساً في التوصل إلى " اتفاق الخليل " ، بل مارس تهديداته على الطرفين (الفلسطيني والاسرائيلي) بانتهاء مهمته والعودة للولايات المتحدة أكثر من مرة ، نتيجة التعتن الذي كان سائداً في المفاوضات . كما أن توالي زيارات غالبية الأطراف المعنية (دول الطوق) ، ومنهم بنيامين نيتياهو رئيس حكومة اسرائيل ، والرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات) ، والرئيس المصري (حسنى مبارك) ، والرئيس الاردنى (الملك حسين) ، وذلك للولايات المتحدة ، ليؤكد مدى استمرارية الادراك لدى جميع الأطراف بمحورية الدور الأمريكى ، وهو ما يشير إلى استمرارية هذا الدور بلامحه دون تغيير يذكر .

وهكذا يتضح أن الدور الأمريكي في المنطقة ، لا ينافسه أى من الأطراف الثلاثة الأخرى على المستوى الدولى ، باستثناء دور أوربي محدود بفعالية دولة فرنسا وهو ما سبق أن أشرنا إليه .

(٥) الأدوار الإقليمية :

تتمحور الأدوار الإقليمية المؤثرة على مسيرة السلام فى المنطقة من ثلاثة قوى أساسية هى : إيران وتركيا وأريتريا .

فأيران : تمثل عنصر توازن وضغط فى عملية السلام ، حيث تصر على ممارسة هذا الدور من خلال دعمها لحزب الله فى جنوب لبنان الذى أصبح قوة تؤخذ فى الاعتبار فى القرار اللبثاني بل وفى إدارة عملية السلام ذاتها. بل انها تساهم فى دعم الموقف التفاوضى السورى فى مواجهة إسرائيل. لكنها فى نفس الوقت تشكل قلقاً فى منطقة الخليج من جراء إحتلالها لجزر الامارات الثلاث (طمب الصغرى وطمب الكبرى وأبو موسى) . حيث تستنزف جهداً من دول الخليج وفى مقدمتها الامارات، بما يشكل تأثيراً سلبياً على الطرف العربى .

أما تركيا ، فإن التحالف التركى الاسرائيلى عسكرياً، والتنسيق بينهما اقتصادياً، على الرغم من تغيير الحكومة التى وضعت أسس هذا التحالف من "مسعود يلمظ" إلى "أربكان" زعيم حزب الرفاء ، إلا أن لهذا تأثيره السلبى على العلاقة العربية التركية . وأنه رغم ما يقدمه أربكان من مبررات فى هذا الصدد دون اتخاذ موقف بالغاء هذه الاتفاقية، فإن العرب غير مقتنعين بذلك فى هذه المرحلة. ومع ذلك فإن الأطراف العربية تنظر إلى أربكان باعتباره رصيد إيجابى فى المستقبل، فى حالة استمراره فى حكم تركيا . فضلاً عن ذلك فإن الطموح التركى يمارسه دور سياسى واقتصادى فى المنطقة له من التأثير على إدارة عملية السلام، ومن الأوجب أن يؤخذ ذلك فى الاعتبار .

كذلك ، فإن " ارتيريا " تطرح نفسها بتواضع وبمحدودية فى ممارسة دور ما فى المنطقة . وهى تمارس هذا الدور بالوكالة عن اسرائيل والولايات المتحدة. فهى تسعى إلى استنزاف الجهود العربية فى أمور جانبية، لتشنتيت التركيز العربى فى مواجهة اسرائيل . ويؤكد ذلك تصرفاتها ازاء جزر حنيش والدخول فى مجابهة مع اليمن ، فضلاً عن المناوشات التى تقوم بها مع السودان ، محاولة استغلال التعبئة الدولية الحالية ضده من أجل الصاق المزيد من الاتهامات به ، ومحاولة ممارسة دور الوقيعة لتوسيع فجوة العلاقات بين السودان ومصر فضلاً عن اصرارها على عدم الانضمام للجامعة العربية رغم الأغلبية التى تصل إلى أكثر من ٨٠ ٪ ، والتى تتحدث باللغة العربية ، وهذا لكى لا يصبح البحر الأحمر عربياً . وكل هذا له تأثيره السلبى على الموقف العربى ، وبالتالى على إدارة عملية السلام بين العرب واسرائيل.

المبحث الثالث

البيئة الواقعية للدول الأطراف

تواجه البيئة المحيطة بالطرفين الأساسيين في الصراع وهي (العرب، وإسرائيل)، تحديات كبرى. وتتوقف استجابة كل طرف تجاه ما يثيره الطرف الآخر، على طبيعة ميزان القوى السائد. وعلى الرغم من مرور ما يزيد على الخمس سنوات منذ اجتماع مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١، وما تم إنجازه في هذا الشأن من اتفاقيات بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبين الأردنيين وإسرائيل أيضاً، إلا أن الشكوى لازالت تسيطر على الأطراف، مما قد فرض منهج توازن القوى لفهم طبيعة موقف كل طرف. وقد خلق ذلك سباقاً في التسلح بين هذه الأطراف. ويمكن إيضاح طبيعة الأوضاع التي يعيشها كل طرف على النحو التالي :

١ - الطرف العربي :

على الرغم من أن محورية صراع الشرق الأوسط يتركز في الفلسطينيين وإسرائيل حالياً ، وذلك بعد الانتهاء من الجبهة المصرية ، والجبهة الأردنية ، إلا أن محورية الحركة في إدارة عملية السلام تتركز في مصر. وقد حاولت إسرائيل منذ مجئ نيتنياهو لرئاسة الوزارة فيها ، أن تحاصر الدور المصري ، وتعلن دائماً - من خلال العديد من المسؤولين فيها ، أن الأمر يخص الاسرائيليين والفلسطينيين ، وليس هناك مكان لمصر أو غيرها في الموضوع .

وقد طرحت التساؤلات من جانب الاسرائيليين حول ما تريده مصر بالضبط بعدما أخذت سيناء؟! ووصلت التصريحات فى بعض الأحيان إلى توجيه بعض الاتهامات لمصر باعاقتها لعملية السلام ، وتشجيع تيارات الرفض ضد اسرائيل. وكانت مصر ترد بحسم على هذه التساؤلات مؤكدة أن دورها باق ، شاعت اسرائيل أم آيت ، وأن قرارات السلام كما كانت فى الحرب ، تلعب مصر دوراً كبيراً فى حسمها .

وبالنظر إلى واقع الطرف العربى فى الآونة الأخيرة ، فإن المشهد العربى يعانى من نزيف التمزق فى صفوفه ، وتعدد مشاكله ، وتشتت جهوده . وأصبح مشهد التجزئة بين كافة أجزاء النظام العربى ، هو أقرب المشاهد لقراءة هذا الواقع . فقد كانت " الهرولة العربية " متسارعة قبل رحيل " بيريز " من الحكم فى مايو ١٩٩٦ . ولكن مع مجيئ " تيتياهاو " للحكم فى اسرائيل ، تراجعت هذه الهرولة وكان إجتماع القمة فى ١٩٩٦/٦/٢١ بين الدول العربية فى القاهرة لوقف نزيف التطبيع مع اسرائيل فى إطار توحيد الكلمة العربية ، وإعادة توحيد صفوف العرب التى تمزقت بعد الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ . وقد تحقق ذلك جزئياً ، وتدعم الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة اسرائيل . إلا أن حجم المشاكل والنزيف الداخلى فى غالبية الأقطار العربية بينها ، حال دون استمرار الصمود العربى ، أو استمرار الموقف الإيجابى الذى نجم عن القمة العربية الأخيرة فى القاهرة. فقد وقعت أحداث عنف ارهابية ضد القوات الأمريكية فى الظهران ، واتسعت هوة الخلاف بين البحرين وقطر كادت تسفر عن تفجير مجلس التعاون الخليجى .

كما تعاني الجزائر من أحداث عنف داخلية، وكذلك السودان الذى يعيش عزلة اقليمية ودولية وعدم استقرار داخلى ، فضلاً عما تعانيه ليبيا من الحصار الدولى من جراء أزمة لوكربى حيث توجه إليها بعض الاتهامات من دولتى الولايات المتحدة وبريطانيا. بالإضافة إلى معاناة الشعب العراقى نتيجة الحصار المستمر بعد اجبار نظام صدام حسين على الخروج من الكويت . فضلاً عن اقحام اليمن فى نزاع مع اريتريا حول جزر حنيش فى البحر الأحمر . وتلعب عوامل إقليمية ودولية فى خلق التباعد العربى ، مما يعمق من حالة الإنقسام الحادة التى التهمت جزئياً بعقد مؤتمر القمة العربى الأخير. وعلى الرغم من حالة التوافق المؤقت فى أعقاب عقد القمة العربية ، وما ترتب عليها من شيوع حالة من القلق لدى اسرائيل والولايات المتحدة، إلا أنه سرعان ما استمرت اسرائيل فى طريقها الاستفزازى للعرب وواصلت سياساتها العدوانية ضد الفلسطينيين ، ولم تعبأ اسرائيل -كعادتها- بالرأى العام الدولى الذى يزداد غضباً من سياسات حكومتها.

كذلك فان مشهد التجزئة الذى تعاشه المنطقة العربية ، يعنى أن تسوية الصراع العربى الاسرائيلى هو قبول الشروط الاسرائيلية ، أو عدم التوصل إلى تسوية نهائية على الاطلاق . ولذلك فان المتابعة لأوضاع المنطقة العربية تشير إلى استمرارية مشهد التجزئة فى داخل الاقطار العربية وبينها ، وذلك دون تجاهل محاولات رأب الصدع ، ووقف نزيف هذه التجزئة بعض الشيء .

٢ - الطرف الاسرائيلي :

فقد كان لوصول نتنياهو للحكم أثره في زيادة قبضة اليمين المتطرف الذي يتسم بموقف المتشدد إلى حد التطرف ، وهو ما ترك - ولازال - تأثيره السلبي على عملية السلام مع العرب . فقد حاول رئيس الوزراء الاسرائيلي الحركة في كل اتجاه ناحية العرب من منطلق التفوق الاسرائيلي عسكرياً ، والتميز التكنولوجي بعبارة أخرى، حاولت اسرائيل ادارة العلاقات مع العرب بمنطق التسيد عليهم ، وقد أدى ذلك إلى الرفض العربي لهذا الأسلوب . ومارسوا ضغوطهم على اسرائيل بوقف نزيف التطبيع ، ومحاولة مخاطبة الولايات المتحدة الامريكية لممارسة تأثيرها على اسرائيل . إلا أن الأخيرة كانت تستثمر فرصة الانتخابات الأمريكية لفرض الأمر الواقع واستمراره ، وذلك بهدف عدم قدرة الرئيس الأمريكي على ممارسة ضغوطه أثناء الانتخابات ، وعلى أمل تغيير كلينتون ذاته دون افصاح علني بذلك خشية استمراره وهو ما حدث فعلاً .

وكذلك فقد حاولت اسرائيل أن تستجيب جزئياً للعواصف ، بموافقتها بعد مفاوضات مضنية وبعد تدخل مصرى أردنى لاتخاذها من التوقف نهائياً ، أمكن عقد اتفاق الخليل . إلا أن هذا لم يعنى إقراراً من اسرائيل بالاستجابة للمطالب العربية الفلسطينية ، بل يعنى وسيلة لاعادة النظر في اتفاقات سابقة بين اسرائيل والفلسطينيين متمثلة في أوسلو/١ ، وأوسلو/٢ . وهو ما حدث فعلاً حيث تم تأجيل موعد المفاوضات النهائية من نهاية عام ١٩٩٧ ، أو نهاية عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩ . وأن فكرة التأجيل ليس إلا لمجرد فك الاتفاقيات السابقة والنكوص عنها تدريجياً فيما بعد . وهذا ما يقود إلى فهم الاصرار الاسرائيلي على مواصلة

الاستيطان فى الاراضى العربيه المحتله عموماً ، وخاصة فى الضفة الغربية ، وبصفة أخص داخل القدس الشرقيه. وهذا يشير إلى المحاولات المستميتة من جانب الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ برنامج نيتياهو الانتخابى. على الرغم من أن هناك نظرة متفائلة تشير إلى أن اسرائيل التى وقعت اتفاق الخليل الأخير، سيجعلها توقع بقبلة الاتفاقات مع الفلسطينيين، وسوريا ، ولبنان ، وذلك فى ضوء التجارب السابقة لليكود. فقد وقعت معاهدة السلام الأولى مع مصر فى عهد "بيجين" زعيم الليكود ، وبدء محادثات مؤتمر مدريد للسلام ، وما تمخض عنه من لجان فرعية تمت فى عهد حكومة "شامير" الليكودية. ولذلك فليس مستغرباً أن يحدث الاتفاق الكبير أو النهائى من نصيب حكومة ليكودية ، وليست حكومة للعمل .

وفى الوقت الذى حاولت اسرائيل ممارسة ضغوطها على نظام جنوب أفريقيا لوقف صفقات الاسلحة لسوريا ، إلا أن اسرائيل تسعى إلى رفض الضغوط الدولية والاقليمية على تصرفاتها . وتحاول اسرائيل أيضاً الإيحاء بأنها خالية من هذه الضغوط ، بل تشيع أنها صاحبة الكلمة النهائية فى شئون المنطقة دونما تأثير لأى طرف اقليمى ودولى. ولذلك فقد اعتقدت اسرائيل عند عقد القمة الاقتصادية فى القاهرة فى نوفمبر الماضى ، أنها صاحبة السيادة والسمو إزاء الدول المشاركة وخاصة العربية، إلا أنها فشلت فى تحقيق أهدافها. حيث عولمت اسرائيل باعتبارها أحد الأطراف أو الضيوف الحاضرة ، وليست بوصفها صاحبة الكلمة الطولى كما تسعى إلى سيادة هذا المفهوم . كما أنها حينما سعت إلى دعوة سوريا للتفاوض دون أى شروط سابقة ، أو الالتزام بالمحادثات السابقة ، قوبلت برفض شديد من سوريا بأنها لن تتحاور من جديد إلا من

حيث النقطة التي انتهت عندها آخر مفاوضات . كما أن شعار "لبنان أولاً" الذي طرحته إسرائيل لفك الترابط السوري اللبناني، واجه فشلاً ذريعاً نتيجة الرفض المتزامن من جانب كل من سوريا ولبنان .

وترتكز إسرائيل في ممارسة سياساتها العدوانية ، استناداً إلى المساندة الأمريكية التي تقدم بلا حدود ، فضلاً عن التعهد الأمريكي بغض النظر عن هوية الرئيس الأمريكي الحاكم ، بضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على كل الأقطار العربية. وكلما ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي ، يحصل على اتفاق من جديد يؤكد هذا الضمان بالتفوق. ولذلك فعلى الرغم من مرور ما يقرب من عام كامل على وصول نيتنياهو للحكم ، إلا أنه لم ينجز شيئاً في عملية السلام حتى الآن . واستمرت حالة التناحر بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي مما يعوق التوصل إلى سلام حقيقي ودائم وعادل في المنطقة . وهذا هو ما تسعى إليه إسرائيل في كل مرحلة من مراحل المفاوضات .

المبحث الرابع

الاستراتيجية السياسية المقترحة

في حالة انهيار السلام

من الواضح في ضوء المدخلات التي أشرنا إليها حول طبيعة البيئة الواقعية المحيطة لعملية السلام في الشرق الأوسط ، دولياً وإقليمياً بل وأطراف الصراع ، نجد أنه على صعيد المفاوضات منذ مدريد ١٩٩١ وحتى الآن ، توجد أزمة مستحكمة تتزايد حلقاتها تشابكاً وتعقيداً . وتفصح هذه الأزمة عن نفسها من خلال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال التفاوض ، وكذلك فإنها تتجلى بشكل أكثر حدة في إنتهاك الاتفاقات حول ما يتعلق بعدم فرض أمر واقع بشأن موضوعات المفاوضات النهائية. بل أن أكثر أوجه هذه الأزمة استحكاماً وحدة ، ما يظهر على أرض الواقع من مضاعفات وتداعيات لمسار عملية التسوية الجارية. فعلى الرغم مما تحمله هذه التسوية من صفة السلام ، إلا أنها حتى الآن لم تستطع اتفاقاتها المحدودة ، أن توقف " العنف " الذي تتزايد عملياته ويتنوع القائمون به . فضلاً عن هذا وذاك فإن " الحصار " المفروض على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع منذ ٢٦ فبراير ١٩٩٦ لانهكاه اقتصادياً وتجويعه ، وهناك تقارير عديدة تشير إلى مدى الانهك الاقتصادي الذي تعيشه مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، وكذا تشير إلى اتساع دائرة الفقر الذي يصل إلى حد الجوع بل والتجويع المتعمد من جانب إسرائيل .

وعندما ننظر إلى قضيتي " الأرض والمياه " ، وما تم بشأنهما في الواقع الفعلي، استناداً إلى ما وعدت به عملية التسوية السلمية الجارية ، من ضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واسترجاع

الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ومنها حقه في مياه أرضه ، نجد أن حصاد التسوية حتى الآن يتمثل في واقع معقد ومتشابك . حيث لا يزال الاحتلال الاسرائيلي جاثماً على أكثر من ٩٠٪ من الأرض الفلسطينية ، ونهب اسرائيل لأكثر من ٧٥٪ من المياه .

كما أنه بالنظر إلى ما تم على صعيد استرجاع الأراضي ، والتي دخلت حتى اليوم في إطار الحكم الذاتي المحدود هي ٦٠٪ من مساحة قطاع غزة البالغة ٣٦٠ كم^٢، و٥٧ كم^٢ في منطقة أريحا بالضفة الغربية، وعدد (٦) مدن عربية هي (جنين، وطولكرم/ونابلس، وقلقيلية وبيت لحم ، والخليل مؤخراً) وتبلغ مساحتها جميعاً ما يقرب من ٥٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ ويقيم على هذه المساحة الضئيلة ، حوالي ١,٥ مليون من أبناء فلسطين . وليس لهؤلاء ومعهم مليون آخرين ، حق التصرف في أكثر من ٢٠٪ من مياه هذه الأراضي المحتلة. وبالرجوع لخرائط اتفاق أوسلو ، وما تمخض عنها من اتفاقية غزة - أريحا في القاهرة في ٤/ مايو/ ١٩٩٤ ، أن اجمالي ما تشمله أولى هذه الخرائط التي تضم (قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية) حوالي ٢٠٪ من مساحة أرض فلسطين الجغرافية . وهو ما لم يحدث في الواقع العملي ، حيث أن آخر تصريحات رئيس الوزراء الاسرائيلي في ٦/ مارس/ ١٩٩٧ ، أن اجمالي ما سيتم تسليمه للفلسطينيين من الضفة الغربية لن يتعدى ٩٪ ، مما أسهم في استقزاز الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي رد عليه : بأن هذا القول يعد مؤامرة كبرى وخبيثة على الاتفاقات المعقودة ، وأن الشعب الفلسطيني لا يمكن التهاون بشأنها . وتعكس قراءة هذه الأوضاع في الواقع العملي ، خروجاً اسرائيلياً عن " الاطار المرجعي" لعملية السلام سواء على المستوى الفلسطيني ، أو على المستوى العربي في سوريا ولبنان التي لم تتحرك عملية التسوية في اتجاهها خطوة واحدة على مدار أكثر من خمس سنوات حتى الآن. فضلاً عن ذلك فإن ما تشهده عملية

السلام تتجلى فى حالة " التعثر " الدائمة، والتي يستلزم لتحريكها كلما تعثرت تدخل
من راعى المفاوضات وخاصة الطرف الأمريكى من موقع " الحكم " ، لاعطاء
المفاوضات قوة دفع ذاتية حتى لا تدخل دائرة " التوقف والجمود " .

ولاشك أن الوضع الحالى يدخل دائرة الأزمة وتعثر الأوضاع على كافة
الأصعدة بين الطرفين العربى والاسرائيلى . وعلى الرغم من اقرار البعض أن
حالة " اقرار الوضع الحالى والحفاظ عليه " ، يعتبر هو الواقع الفعلى ، ويتفق مع
مصلحة الأطراف فى هذه المرحلة على الأقل .

وقد ظهر مقال أخير لـ " ريتشارد هاس " - المستشار الأول للرئيس
الأمريكى السابق " جورج بوش " لشئون الشرق الأوسط ، ومدير دراسات الشرق
الأوسط فى معهد بروكينجز حالياً ، فى عدد سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٦ من مجلة :
Foreign Affairs بعنوان : " الشرق الأوسط : لا مزيد من الاتفاقات " يرى أن
السنوات الخمس الماضية التى شهدت اتفاق أوسلو ، واتفاق الصلح بين الأردن
واسرائيل فى وادى عربة ، والتحسين المذهل فى علاقات اسرائيل مع دول عربية
كثيرة ، أنها بمثابة شهر عسل قد انقضى بعد مدريد . حيث أن السنوات الخمس
الأولى كانت سنوات الاتفاقات السهلة الممكنة التحقيق ، أما الآن فان ما تبقى من
قضايا هى الأكثر تعقيداً ، ويستحيل التفاوض عليها مثلاً : القدس ، وسيطرة
الفلسطينيين على الأراضى ، والدولة الفلسطينية وحق العودة ، والمياه ... الخ .
ولذلك فانه يرى أن كلا من الفلسطينيين والاسرائيليين يفضل استمرار الوضع
الحالى ، على مواجهة البدائل التى ستفرض واقعاً غير مكتمل بالنسبة للفلسطينيين،
وخيارات سياسية صعبة، ان لم تكن مستحيلة بالنسبة للاسرائيليين . ولأنه من
الصعب على "تيتنياهو" أن يتراجع ، ومن المستحيل على " ياسر عرفات " أن يقبل

بمشروع " نيتتياهو " ، لذلك فالحفاظ على الوضع الراهن أسهل من مخاطر التسوية ولكن الكاتب وأن رأى الصورة هكذا، فإنه أجاب أيضاً عن سؤال حول ما إذا كان الإبقاء على الوضع الحالي يمكن أن يؤدي إلى ا لانفجار أو الحرب ؟ يجيب بقوله: أنه مما لا شك فيه أن استمرار الوضع الراهن ينطوى على مخاطر كبيرة: حالة اللا حرب واللا سلم بين سوريا وإسرائيل ، واللا تواصل بين المراكز السكانية ، والمستوطنات الاسرائيلية ، واستمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضى . وأنه لمواجهة هذه المخاطر يقترح " هاس " :

- دعم الحكم الذاتى إلى أقصى الحدود : وهذا ما يفسر المبلغ الضخم الذى قرره الدول المانحة للسلطة الفلسطينية فى أجتاع باريس الأخير .
- تدخل ما أسماه بـ " قوى الردع " لفرض استمرار حالة اللا سلم واللا حرب لفترة طويلة ، ومنع تحولها إلى حرب بشتى الوسائل .
- الحفاظ على الاتجازات والاتفاقات الحالية ، ودعمها عبر العلاقات الأحادية، واجراءات بناء الثقة .
- محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على التزامها التاريخى بمبدأ : " الأرض مقابل السلام " .

ويؤكد الكاتب بقوله فى نهاية المقال : " بأن الوضع الراهن سيبقى ولو لفترة طويلة لن يتغير ، إلا فى حالة حدوث بعض التغيرات لدى الجانبين العربى والاسرائيلى : الاسرائيلى (فى الحكومة الاسرائيلية)، والعربى : (بالنسبة لسوريا وأسلوب الحكم الذاتى) .

ومن خلال استعراض أهم ما جاء فى هذا المقال ومضمون وجهة نظره حول احتمال مصلحة الأطراف المعنية فى استمرار الوضع الحالى والابقاء على الأمر الواقع ، يتأكد لنا أن هذا السيناريو يتفق وواقع ادارة عملية السلام فى عهد نيتياهو . ومفاوضات الخليل الأخيرة أثبتت السير فى هذا الاتجاه ، مع الاقرار الأمريكى الرسمى له ، طالما أن الأطراف لا تسير فى عكسه . ولذلك أصبح أمامنا عدة سيناريوهات فى مواجهة واقع عملية السلام .

(١) السيناريو الأول :

ويتمثل فى " استمرار الأوضاع الحالية ، والحفاظ على الوضع القائم من كافة الأطراف " ، إلى أن يحدث تغيير فى الساحة ، على جانب أى طرف سواء العربى أم الاسرائيلى . وهى الحالة المسماة من قبل "حالة اللا سلم وحالة اللا حرب . ويمكن أن نسميها بـ " حالة اللا إتفاقات" حيث يدور كل طرف حول ما يعتقده ، وحول ما سبق أن توصل إليه من قبل .

(٢) السيناريو الثانى :

ويتمثل فى استمرار " واقع التشدد الاسرائيلى ، فى مواجهة التجزئة والتمزق العربى " . وهذا السيناريو يقوم على الاستغلال الاسرائيلى لواقع العزب الممزق ، بطرح رؤى متشددة تقوم على التراجع عما تم الاتفاق عليه ، والتسويق فيما يجب أن يتم التوصل اليه . وفى هذا مزيد من أرهاق الطرف العربى والاسرائيلى ، وممارسة الضغوط على الطرف العربى لقبول الشروط الاسرائيلية . وهذا السيناريو بالتالى يقوم على أن الفاعل الرئيسى هو الطرف الاسرائيلى . حيث يستهدف الاسرائيليون تثبيت الوضع الراهن مع خلق المزيد من الوقائع

الجديدة . كما أن اسرائيل تتطلق من فرضية موداما أن التحرك العربى "لحظوى" ، يرتبط بالحدث الجديد ، ثم سرعان ما يتلاشى تأثيره . نموذج ذلك : قرار اسرائيل بمصادرة أراضى الفلسطينيين فى القدس ، وما نجم عن ذلك من تحرك عربى رافض أدى إلى اثناء اسرائيل جزئياً بتعليق الأمر وتجميده إلى حين ، ودون الغائه كلية.

كما ينطلق هذا السيناريو من استمرارية النزاعات العربية العربية، وأن الطرف العربى هو المتلقى للتفاعلات الدولية والاقليمية، وليس فاعلاً فى هذه البيئة ، فى الوقت الذى تطرح القوى الدولية تأثيراتها بغير مقاومة محسوسة ، وهى بمثابة معطيات للموقف العربى ، كما أن الأقطار العربية فى حالة استمرار التبعية للقوى الخارجية المؤثرة على مواقفها . وهذا يسهم فى استمرار نهج التفاعل الحالى مع اسرائيل ، والاكتفاء بالعائد مهما كان محدوداً وضعيفاً من إدارة عملية التسوية ، كأفضل الخيارات ، منه او تم اختيار بديل يقوم على اتجاه عكسى .

وهذا السيناريو له صدها فى الواقع العملى، ويتفق إلى حد كبير مع الأوضاع القائمة، وقراءة الواقع بصورة موضوعية بعيداً عن الانحيازات أو عن المأمول فى أوضاع أخرى بديلة .

(٣) السيناريو الثالث :

وهو ما يمكن تسميته " بالسيناريو التنسيقى العربى فى مواجهة التشدد الاسرائيلى " . وهذا المشهد يقوم على استدراك الحالة العربية ، وانتهاء النزاعات العربية العربية ، واحداث المزيد من التنسيق العربى

"سياسياً واقتصادياً" ، وهو ما يمكن أن يسهم في وقف حالة التدهور العربي ، ودعم المفاوض العربي ، ومواجهة الضغوط والتشدد الاسرائيليين . وقد عبر هذا السيناريو عن نفسه مؤقتاً في مؤتمر القمة العربي الأخير الذي انعقد في يونيو ١٩٩٦ . حيث استهدف هذا المؤتمر أحداث المصالحة العربية، ومواجهة التشدد الاسرائيلي في ظل تطورات الأوضاع في اسرائيل بنجاح نيتياهو - زعيم الليكود، كرئيس للوزراء ، وبدء ترجمة إطار عام لكي يصبح العرب تكتلاً اقتصادياً باقرار منطقة التجارة العربية الحرة والتي ستدخل حيز التنفيذ الكامل وتدرجياً عبر عشر سنوات. وهذا السيناريو هو بمثابة انقاذ للموقف العربي، تمهيداً لسيناريو مستقبلي يقوم على التوحد العربي الشامل ، ومن خلاله يمكن استيعاب اسرائيل كاملاً وفرض السلام العربي . أما الوقت الحاضر فانه من الصعب تبني سيناريوهات غير واقعية ، ولذلك فان السيناريو الأقرب لمعالجة الخلل القائم هو سيناريو التنسيق العربي لمحاولة وقف حالة فرض اسرائيل لسلامها ومنطقها وشروطها وهو ما يتم حدوثه حالياً في وضع التجزئة .

وفي ضوء السيناريوهات الثلاث السابقة ، فان السيناريو الأكثر قبولاً هو الثالث الذي يقوم على التنسيق العربي للحيلولة دون استمرار الوضع الحالي الذي يقوم على ممارسة اسرائيل لضغوطها لفرض منطقها و سلامها . وإذا كان البعض يرى أن صور الصراع المحتملة لمواجهة الأوضاع الحالية تتعدد في :

- العمل الفدائي والاشتباكات المحدودة .
- المعارك والموقعات المحدودة .
- الحرب الشاملة بين اسرائيل وبين بلد عربي أو أكثر .

إلا أننا نرى أن استمرار الضغوط الاسرائيلية ، وتصرفات اسرائيل الاستفزازية للعرب، قد يسهم في تحويل مشهد التجزئة الحالى إلى مشهد التنسيق العربى . أى أن آلية التحول من سيناريو التجزئة إلى سيناريو التنسيق العربى ، تتركز فى استمرارية الاستفزاز الاسرائيلى للعرب مما يودى إلى استفغار همتهم ، وتعبئة مواردهم السياسية والاقتصادية، بل وتنسيق جهودهم لمواجهة هذا التحدى الاسرائيلى ، والذى من خلال استفزازاته سيودى إلى المزيد من اليقظة العربية .

وفى هذا الإطار يمكن طرح عدد من البدائل والخيارات تسهم فى تعميق وخلق السيناريو الثالث " التنسيق العربى " ، وهى :

(أ) تحريك الانتفاضة السلمية والتهديد بتحويلها إلى انتفاضة مسلحة. ولندكر فى هذا الصدد أن هذا الانتفاضة الفلسطينية فى الاراضى المحتلة هى التى أجبرت اسرائيل على التغير فى موقفها ، وتحويل موقفها الراض من عملية السلام ، إلى الدور ان فى فلکها .

(ب) إعطاء الضوء الأخضر، ولو بصورة غير مباشرة ، لحركة حماس فى اشعال وتصعيد عملياتها الفدائية داخل اسرائيل . وهذا يستلزم عدم ممارسة الضغوط عليها وحصارها كما هو حادث حالياً . بعبارة أخرى ، فإنه يمكن التوظيف السياسى لنتشاط حركة حماس .

(جـ) التهديد بالتراجع الفلسطينى عن تعديل ميثاق المنظمة ، الذى كان ينص على "إزالة اسرائيل تماماً " ، وهو احياء بالتهديد بخيار البديل العسكرى" ، والمقاومة المسلحة من الداخل وهو وضع أفضل مما كان حادث من قبل .

(د) التهديد بالاعلان الفلسطيني من جانب واحد ، باعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، طالما أن اسرائيل لا تريد أن تنفذ إتفاقاتها وبرامجها الزمنية .

(هـ) تأجيل الاندفاع فى التطبيع الثقافى والفكرى ، والذي بدأه بعض المتحمسين من المثقفين المصريين . حيث أن المثقفين هم الطابور الأخير فى إدارة عملية التفاوض السلمى، وهم يمثلون بالتالى رصيذاً استراتيجياً للقائد السياسى العربى وصناع القرار. ولذلك فإن ما حدث فى " كوبنهاجن " مؤخراً ، حيث التقى عدد من المثقفين فى مصر مع نظرائهم فى اسرائيل، يعد تفریطاً فى أوراق التفاوض ليس له ما يبرره فى هذه المرحلة . ويكفى للتأكيد على ذلك : هو حالة الحصار الفكرى والثقافى حول اسرائيل ، تقود اسرائيل باستمرار إلى الشعور بحالة العزلة ، وهذا ما يتم فى مصر منذ التطبيع فى العلاقات بين الطرفين فى عام ١٩٧٩ . وهذا ما اعترف به ساسة اسرائيل ، وسفرائها فى القاهرة .

(و) الربط بين التطبيع العربى والتزام اسرائيل بكل مراحل الاتفاقات، والانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة . وهذا يدعو إلى التراجع عن أية التزامات أو اتفاقات فى التطبيع الاقتصادى بين أى دولة عربية واسرائيل .

(ز) ضرورة الاتفاق العربى على استمرار مؤسسة القمة العربية، فى عقد اجتماعاتها، لزيادة فعاليتها ، وانعكاساتها الايجابية على أداء وفعالية الجامعة العربية . ويكفى الإشارة إلى أن مجرد اجتماع للقمة العربية ، فإن الضغوط الدولية والاقليمية، وهيجان اسرائيل ، كافية لإدراك مدى أهمية هذه المؤسسة القمية .

وعلىنا أن نفكر في ضوء ما سبق ، في المقولة التي يطرحها (توماس فريدمان) في مقال بالنيويورك تايمز في ١٩/١/١٩٩٧ وهي :

" الآن بعد نجاح الرأي العام الاسرائيلي في توفير الاجماع على مبدأ الأرض مقابل السلام من أسفل إلى أعلى ، فإن على العرب أن يوجدوا هذا الاجماع بالالزام أو بالجبر . أى اجماع على نفس القضية من أعلى إلى أسفل لأن عرفات وحسين ومبارك لن يستطيعوا الوفاء بالحد الأدنى من واجباتهم تجاه اسرائيل سواء كان بالتطبيع المخلص أو بقمع حقيقي للارهابيين الفلسطينيين ، إلا اذا بدأوا في تنمية ورعاية زبائن مناصرين للعلاقات مع اسرائيل وأن البديلة يجب أن تكون في جماعات رجال الأعمال (البيزنس) ولكنها ينبغي أن تمتد إلى المثقفين والأكاديميين، ووسائل الاعلام وهذا كله من أعلى إلى أسفل بالجبر والاكراه.

وأخيراً :

فإن تغييراً ما .. نتوقع حدوثه ، وأن التغيير الأقرب لإدراكنا هو تنشيط فعاليات آلية التحول من سيناريو التجزئة إلى سيناريو التنسيق ، وهذا هو صمام الأمن العربى فى هذه المرحلة .

.. .. .

المراجع

- ١ - د. أسامة الغزالي حرب ، مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧.
- ٢ - لطفى الخولى ، " مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ " ، المستقبل العربي ، السنة ٩ ، العدد ٩١ ، سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ١٥١ ، وما بعدها .
- ٣ - د. وحيد عبد المجيد ، تسوية الصراع العربي الاسرائيلي بعد أزمة الخليج، كراسات استراتيجية ، عدد (٤) ، يوليو ١٩٩١ ، الأهرام ، القاهرة.
- ٤ - د. عبد العليم محمد وآخرون ، الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى : الفرص والمخاطر، كراسات استراتيجية ، عدد (١٨) ، نوفمبر ١٩٩٣ .
- ٥ - ابراهيم نافع وآخرون ، رؤية عالميه لمستقبل الشرق الأوسط ، الأهرام ، ١٩٩٢.
- ٦ - د. أحمد صدقى الدجاني ، " خمس سنوات على مدريد " ماذا لو أخفقت عملية السلام فى الشرق الأوسط " ، الأهرام ، ١٩٩٦/١٢/٣٠ ، وكذلك : " تشريح عملية السلام والنظر فى مسارها " ، الأهرام ١٩٩٧/١/١٦ .
- 7 - Tomas Freedman, " Khalil Agreement", New York, 19 January 1997.
- 8 - Richard N.Haass, " The Middle East: No More Treaties", Foreign Affairs, september/ october, 1996, pp. 53 : 63.

الفصل العاشر
احتمالات حرب عربية اسرائيلية قادمة
وموقف القوى العظمى (*)

-
- كتبت هذه الدراسة في صيف ١٩٨٩، ونشرت في نشرة محدودة العدد باسم "دراسات" تصدر من الدار العربية للنشر والترجمة بالقاهرة، اغسطس ١٩٨٩م، ثم نشرت مع التطوير في جريدة "القدس" الكويتية، عددى (٢٤، ٢٥ / سبتمبر ١٩٨٩م).

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية في هذه الآونة عدداً من الظواهر، تشكل في مجملها مناخاً جديداً يتعارض مع فترات سابقة عليه. بعبارة أخرى فإن مجمل الظواهر التي تمر بها المنطقة الآن، تجعل هذه الفترة تتميز عن غيرها من الفترات في تاريخ المنطقة. في نفس الوقت فإنه يمكن القول بأن هذه الظواهر تعكس مجموعة التطورات التي مرت وتمر بالمنطقة منذ عقدين من الزمان وأكثر.

فعلى المستوى العربي شهدت فترة الستينات خاصة ما قبل ١٩٦٧ مداً قومياً، بينما في السبعينات شهدت المنطقة انحساراً للمد القومي، وترجعاً عن التكتل العربي خاصة بعد الانتصار العربي في عام ١٩٧٣م. وتساعد هذا الانحسار القومي إلى قمته، عندما أعلن الرئيس السادات عند زيارته للقدس، وإسرائيل في نوفمبر ١٩٧٧م، وب عقد الصلح المنفرد مع إسرائيل، وبمباركة الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٧٨م، بما يعرف باتفاقيات كامب ديفيد. ولكن برحيل السادات بدأت المنطقة تشهد نوعاً من الهدوء والاسترخاء تمهيداً لإيجاد المناخ المناسب الذي يؤدي إلى إعادة بناء الصف العربي، وتشكيل الموقف الجماعي للأطراف العربية. وتكرر الأحداث في الثمانينات حيث الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢م مع صمت عربي عامة، ومصرى خاصة، وكذلك في عام ١٩٨٥م، وقبل أن يمضي عام ١٩٨٧م، وعلى وجه التحديد في ديسمبر شهدت المنطقة انفجار " الثورة الفلسطينية " في الأراضي المحتلة، والتي تتصاعد يوماً بعد يوم ، ويدون انقطاع منذ تفجرها حتى الآن وقد غيرت هذه الثورة طبيعة المنطقة تغييراً جذرياً، جعل الأطراف العربية تراجع مواقفها فعمدت ثلاث جلسات قمة عربية في أقل من عام ونصف تمخض آخرها عن عودة مصر لممارسة دورها ضمن اشقائها العرب. وكذلك بدأت إسرائيل تراجع موقفها

وهى تغير باستمرار مخططاتها فى مواجهة هذه الثورة الفلسطينية التى لم يتوقعها القادة الاسرائيليون. كذلك برزت الولايات المتحدة وهى تسعى بشكل واضح لاحتواء هذه الثورة ان لم يكن اجهاضها، وذلك بطرح افكار مختلفة على الأطراف العربية المعنية علاوة على ذلك، التطور الذى حدث فى الموقف الأوروبى خاصة أوروبا الغربية، حيث ظهر أكثر ايجابية عن ذى قبل تجاه القضية الفلسطينية وليس طبقاً لما نتمناه بالطبع.

• وفى ضوء هذه المقدمة السريعة يثور تساؤل هام هو: هل يمكن توقع اندلاع حرب جديدة بين العرب واسرائيل فى ظل هذه الظروف والتطورات الحادثة فى المنطقة العربية ؟ ومع التسليم بقيامها واندلاعها، ما هى طبيعة موقف الدول الكبرى خاصة الدولتين العظميين ازاء هذه الحرب المتوقعة ؟
وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن تناول عدة نقاط بالتحليل فى المباحث التالية.

* * *

المبحث الأول

الحرب العربية الاسرائيلية القادمة

لاشك في ان حرباً عربية اسرائيلية يمكن ان تندلع في أى وقت قادم. والمسألة لا تتعلق إلا بالوقت والظروف، والملابسات، والمناخ، والدوافع. ويمكن طرح تصورات كثيرة في هذا المقام. فهل ستبدأ اسرائيل هذه الحرب كما حدث في حرب يونيه ١٩٦٧، أم ستشعلها أطراف عربية كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣م؟ وإذا كان من المتوقع أن يبدأ الطرف الاسرائيلي هذه الحرب أولاً، فما هي الدوافع للمبادرة بذلك؟ وهل إعادة بقية الأراضي العربية المحتلة يمكن أن تكون دافعاً لقيام عدد من الدول العربية بالمبادرة بهذه الحرب مع اسرائيل أم أن هناك دوافع تتعلق بتحجيم اسرائيل وتقليص دورها تمهيداً لزوالها من خريطة المنطقة العربية؟

ثم أن مما يثار في هذا الصدد: هل يمكن تصور شكل هذه الحرب القادمة؟ وهل ستختلف هذه الحرب عن الحروب السابقة عليها في أعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ٦٩-١٩٧٠، ١٩٧٣، ١٩٨٢م. أم ستكون امتداداً لها شكلاً ومضموناً؟

أسئلة كثيرة برزت في الأفق، بشكل مكثف في السنوات الأخيرة وبخاصة مع اندلاع "الثورة الفلسطينية" في الأراضي المحتلة. وهناك كثير من المحللين الاسرائيليين في الصحف العبرية داخل اسرائيل، بدأوا يطرحون خلال العامين الماضيين موضوع الحرب القادمة. وهناك نماذج كثيرة لذلك، إلى حد نقل بعض الصحف ووكالات الأنباء العالمية لما دار في ندوات مغلقة داخل اسرائيل، بحث فيها شكل الحرب القادمة وثمراتها المتوقعة، وغير ذلك من موضوعات.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى نموذج للعقيد "ابراهيم روتم"، الذي أصدر كتاباً بعنوان: "الحرب القادمة.. القوى التي ستستخدم وثمنها بالنسبة للطرفين"، والصادر عن معهد فان لير بالقدس عام ١٩٨٧م.

أما على مستوى النخبة العربية الحاكمة فإنه ليس هناك حديث يذكر على لسان واحد منهم عن حرب قادمة مع إسرائيل، بينما هناك بعض الاجتهادات العربية على مستوى النخبة المثقفة تتحدث من بعيد غالباً، ومن قريب في قليل من الأحيان عن حرب قادمة بين العرب وإسرائيل، وتزداد التوقعات كثيراً بقيام إسرائيل بهذه الحرب^(١). وتؤكد تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب استعدادات إسرائيل للحرب القادمة مع العرب، وتحدد ميعاد تلك الحرب حول عام ١٩٩٥م، وهناك خطة معينة قد بدأ في تنفيذها للإعداد لميدان المعركة^(٢).

ويشير التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، إلى أنه من المتوقع أن تكون نماذج الحرب المقبلة قريبة الشبه من الحروب الماضية، إذا ما افترضنا الاستقرار الحالي بالموقف الدولي، وضعف الموقف العربي، الذي يضمن التوازن الاستراتيجي لمصلحة إسرائيل، وهذا يدفع العرب إلى الصورة الأولى من صور الصراع المسلح، بالقيام بأعمال فدائية واشتبكات محدودة داخل الأراضي المحتلة أو على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وداخل الشريط الملاصق لهذه الحدود، بينما تعتمد إسرائيل أساساً على العمليات العسكرية المحدودة، لقهر هذه الأعمال، وتدمير الجهود النووية العربية قبل أن تصل إلى مرحلة العمل،

(١) يذكر في هذا الصدد مناقشات عديدة حول توقع حرب قادمة في جلسات المؤتمر الثاني للعلوم السياسية بالقاهرة في الفترة من ٥ - ٨ ديسمبر ١٩٨٨، بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة.

(٢) أنظر: د. حامد ربيع، مصر والحرب القادمة (الحلقة الأولى)، جريدة الوفد، القاهرة، ١٩٨٩/٦/٢٩، ص ٥

واجهاض الجهود العربية لتحسين التوازن الاستراتيجي لمصلحتها مع اسرائيل ، ويرتبط تحول الصراع المسلح إلى حالة الحرب الشاملة بتغير الميزان الاستراتيجي لمصلحة العرب أو ظهور بوادر هذا التغير، ويمكن حصر حالات هذا التغير في الحالات الآتية:-

- ١ - استمرار وتوسع الانتفاضة الفلسطينية وحصولها على دعم مادي ومعنوي وعسكري.
- ٢ - انضمام منظمة التحرير الفلسطينية وحدها أو مع الأردن إلى سوريا، مع تصاعد القوة السورية إلى درجة التوازن الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل.
- ٣ - تصاعد القوة العسكرية السورية إلى درجة تجعلها تعتقد انه يمكنها القيام بعمل عسكري يحقق استعادة الجولان على الأقل، أو تجعل اسرائيل تعتقد باقتراب سوريا من هذه القدرة، مما يحملها على الاقدام على ضربة استباقية.
- ٤ - الوصول إلى تسوية مقبولة للصراع العراقي - الإيراني، وحدث تنسيق عسكري جدي بين كل من العراق وسوريا.
- ٥ - حدوث تقارب مصري - سوري، أو مصري - سوري ليبي.
- ٦ - اشتداد الأزمة الاقتصادية في اسرائيل، إلى درجة - ترى اسرائيل معها ضرورة قيامها بعمل عسكري^(١).

(١) د. خير الدين حسيب وآخرين ، مستقبل الأمة العربية ، التحديات والخيارات ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨، ص ٢١٤، ٢١٥ .

كما يشير نفس التقرير أيضاً إلى أن أغلب هذه التغيرات يرتبط بحدوث تغيرات مهمة في العلاقات بين الأقطار العربية، التي تسودها - اختلافات حادة بما يتجه إلى التعاون الفعال. وبذا تتوافر لدى إسرائيل كل المعلومات والزمن اللازم للتحضير للحرب وبدنها وإدارتها قبل أن يصبح هذا التغير واقعياً، له آثاره على مسرح العمليات.

ويرتبط نجاح العرب في تحقيق المبادأة أو الاحتفاظ بها، بقدرتهم على إخفاء هذا التعاون حتى وقت قريب من وقت بدء أعمال القتال، ثم بقدرية القيادات العسكرية العربية على تحقيق متطلبات المبادأة والاحتفاظ بها، وإجبار القوات الاسرائيلية على التصرف وفقاً لخططها. وعلى العموم فإن هذا الأمر بعيد الاحتمال مع امتداد المشهد الحالي للوطن العربي، إلا أن جولة خاسرة بما تحتمله من نتائج، يمكن أن تكون دافعاً أكبر إلى التعاون العسكري الفعلي بين الأقطار العربية، وبالتالي تغيير الميزان الاستراتيجي لمصلحتها^(١).

ويؤكد التقرير على ارتباط أي حرب مقبلة بالقوى العالمية الأخرى، سواء أثناء التحضير أم إدارة الحرب. كما أن استمرار الحرب وتوقعها سيرتبط بدرجة كبيرة، برغبة وقدرة القوى الكبرى على دعم حلفائها من العرب. ولكنه ليس متوقعاً أن تمد الولايات المتحدة الأمريكية قطراً عربياً بالسلاح، أثناء صراعه مع إسرائيل. وعلى العكس، من المتوقع أن تمد أمريكا إسرائيل بالسلاح في تلك الحالة، والأمر إذن يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الاتحاد السوفيتي على الاستجابة لمطالب اصدقائه العرب بالحجم والنوع المناسب، وفي توقيت مناسب. وهنا تبرز

(١) مرجع سابق، ص ٢١٥.

أهمية الصناعة العسكرية العربية، من الوفاء باحتياجات الأقطار وتحرك الدول العربية نحو مزيد من التعاون والتجمع والوحدة. علاوة على العامل الاساسى وهو تحرير القرار السياسى والعسكرى والاقتصادى من ارادة ونفوذ الولايات المتحدة^(١).

وتشير دراسة أخرى عن مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى واحتمالاته المتوقعة، حتى عام (٢٠٠٠)، إلى ثلاث سيناريوهات متصورة: الأول يقوم على أساس استمرار الأوضاع على ما هى عليه دون تغير وذلك بشكل نسبى. والثانى يقوم على أساس تغيير الأوضاع فى المنطقة وعلاقات القوى المحلية والاقليمية والدولية، فى اتجاه تحقيق المزيد من القوة للتحالف الأمريكى الاسرائيلى. وهذا الافتراض يطرح احتمالين: الأول حسم الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى لصالح المشروع الصهيونى الخاص، وذلك يقطع الطريق لسنوات قادمة، وليس فقط على قيام صراع عربى اسرائيلى من جديد، بل على النهوض القومى للأمة العربية كلها. والاحتمال الثانى: ينبثق مما قد ينجم من تصاعد الضغوط والقهر على البلدان العربية وشعوبها، من جانب التحالف الأمريكى الاسرائيلى، من انفجارات فوضوية دموية - بمنطقة استراتيجية - غنية بالبترول ومدججة بالسلاح، الأمر الذى يدفع كلاً من القوتين العظميين إلى التدخل. وقد يكون هذا التدخل بداية لنوع من تلك الحروب الاقليمية الواسعة، وتشارك فيها الدولتان العظمتان بقواها المتطورة، جنباً إلى جنب مع القوى المحلية، وإذا كان هذا الوضع - فى هذا

(١) مرجع سابق، ص ٢١٦، وقد أشير أيضاً إلى ذلك فى: د. اسامة الغزالى، مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ١٤٦، ١٤٧.

الاحتمال - لا يستلزم تغييراً في العلاقات الامريكية الاسرائيلية القائمة، فإنه بالضرورة سوف يتطلب تغييرات جوهرية في العلاقات السوفيتية العربية عن ما هي عليه حالياً. أما السيناريو الثالث فينطلق من افتراض تغيير الأوضاع في المنطقة، وعلاقات القوى المحلية والاقليمية والدولية في الصراع، لصالح العرب من ناحية ومن ناحية أخرى الاتحاد السوفيتي بدرجة ما. ورغم أن هذا الاحتمال هو أضعف الاحتمالات النسبية، إلا أنه لا يمكن استبعاده. وفي إطار هذا الاحتمال الثالث فإن مسار الصراع يمكن أن يشق على الأرجح، طريقاً نحو تحقيق أهدافه التكتيكية المرحلية وحسب، وفقاً للمضمون العربي ونعني به، إقامة الدولة الوطنية للشعب الفلسطيني، تحت قيادة منظمة التحرير، وذلك من خلال المؤتمر الدولي، مع الاعتراف بإسرائيل كدولة في إطار حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧. الأمر الذي ينتقل بالصراع إلى مرحلة جديدة ذات أبعاد ووسائل مختلفة، حيث أنه سوف يدور - لأول مرة - بين دولة فلسطينية وبين دولة اسرائيلية صهيونية حول امكانية إقامة دولة ديموقراطية علمانية واحدة لكل فلسطين^(١).

والواقع أن التصورات للمستقبل كثيرة ، ولكن السؤال يظل عن مدى توافر امكانية تحقيق السيناريو الذي يدفع إلى وقوع حرب جديدة بين العرب واسرائيل.

والرأى عندنا أن مسألة وقوع حرب جديدة ستأتي في إطار ظروف الحرب السابقة عليها وآخرها عام ١٩٨٢م وترتبط بعدد من المتغيرات الأساسية مثل :

(١) لطفى الخولي ، " مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي واحتمالاته المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ " . الطليعة ، القاهرة ، العدد نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٥ : ٢٥ .

- ١ - ما هو مقدار فجوة القوة بين الطرف الاسرائيلي والأطراف العربية المعنية ، خاصة الأقطار المحيطة بإسرائيل ؟ أى إلى من يميل الميزان العسكرى والاستراتيجى ؟ لإسرائيل أم للعرب وبأى مقدار ؟ وهل هذه الفجوة تمثل دافعاً للحرب ، وأساساً لتوقع النتيجة ؟
- ٢ - ما هى الدوافع التى تقود الطرف الاسرائيلي أو العربى إلى بدء حرب جديدة ؟ فالطرف الاسرائيلي قد تدفعه إلى حرب جديدة، استمرار الثورة الفلسطينية فى الأرض المحتلة واستمرار وضع منظمة التحرير فى تصديها للقضية فى المحافل الدولية، واستمرار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى داخل إسرائيل، وإصرار إسرائيل على إجهاض أفكار السلام العربية التى أضحت تطرح بكثافة فى كافة الدوائر الدبلوماسية، أو لتحطيم تطور دورى فى المنطقة العربية لدى بعض الأقطار ؟ أو.. أو.. الخ.
- أما الطرف العربى ، فالواقع أنه على المستوى الرسمى قد أسقط الخيار العسكرى من الصراع العربى الاسرائيلي. لكن هناك بعض الدول العربية تبنى استراتيجيتها العسكرية على أساس أن هناك حرباً قادمة.
- ٣ - ما هى الحدود الفاصلة بين ارادات الدول الأطراف فى الحرب القادمة، وبين ارادات الدول الكبرى التى تحاول التحكم دائماً فى أى صراع اقليمى ؟

وعلى أية حال فإن حرباً قادمة يمكن أن تقع، ولكن ليس بالحتمية، خاصة إذا تعززت جهود السلام المبذولة فى الوقت الحاضر. والمسألة لدينا كامنة فى فجوة القوة ، فإذا كانت لصالح إسرائيل مثلاً فى الجانب العسكرى كما هو حادث الآن باحتمال كبير ، فإن توقع قيامها بحرب يعد أمراً متوقعاً أما إذا كانت الفجوة

لغير صالحها فإنها ستتردد في القيام بهذه الحرب. كما أن قياس قوة الدول المتصارعة قبل بدء الحرب يساعدنا مسبقاً إلى حد كبير، على توقع نتيجة الحرب، وباحتمال كبير. وإن كنا نميل إلى توقع عملية عسكرية في الوقت الحاضر لإسرائيل تتسم بالمحدودية لتغطي فشلها في مواجهة الانتفاضة، ولمواجهة الحصار المفروض عليها دولياً باسم السلام لإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وللخروج من دائرة المشاكل الحادة التي تعيشها إسرائيل في الوقت الحاضر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وربما تأتي هذه العملية العسكرية المحدودة في مواجهة سوريا أو الأردن. وقد تكون هذه العملية العسكرية من جانب سوريا تحديداً، وذلك في ضوء التحسن في العلاقات العربية والسعي نحو وقف التردى في الموقف العربي.

وعلى أي حال فالاحتمال وارد ولكنها سوف لا تكون شاملة، ولكن قد تكون حرباً عسكرية محدودة المهمة، ومحدودة الانتشار. والسؤال: ماذا سيكون عليه موقف القوتين العظميين عند نشوب حرب أو عملية عسكرية جديدة. هذا ما ستوضحه النقاط التالية.

* * *

المبحث الثاني

طبيعة الموقف الأمريكي إزاء الصراع العربي الاسرائيلي

يتحدد الموقف الأمريكي بصفة عامة إزاء الصراع العربي الاسرائيلي، على ضوء الاستراتيجية الأمريكية الكونية، أى أنه يتحدد فى إطار المصالح القومية للولايات المتحدة، ويشير د. وليم كوانت فى دراسة له عن وجود ثلاثة دوافع أساسية وراء السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط هي: (١)

أ - طبيعة العلاقة الأمريكية السوفيتية على المستوى العالمى، فالولايات المتحدة تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية من خلال التنافس بينها وبين الاتحاد السوفيتي، ولذلك تأثرت النظرة إلى الشرق الأوسط بطبيعة العلاقة، فهي فى فترة الحرب الباردة، تختلف عنها فى حالة الوفاق.

ب - الالتزام الأمريكى تجاه اسرائيل، وهو عنصر يتسم بالثبات، وإن كان عرضة للتغير، وهذا منذ عام ١٩٤٧م عند التصويت على التقسيم ثم الاعتراض الفورى عام ١٩٤٨م ومنذ ذلك الوقت لم يراجع أى رئيس أمريكى أو أى سياسى مرموق هذا الالتزام الأساسى. وكان الجدل دائماً فى مدى التأييد وتفاصيل السياسة. ولم يتناول أبداً الالتزام تجاه اسرائيل من حيث استمراريته أو عدمها.

ج - ضمان الحصول على النفط بالنسبة لها، ولحلفائها فى اليابان وأوروبا الغربية بصفة خاصة.

(١) د. وليم كوانت ، " السياسة الأمريكية والسعى نحو السلام " مجلة شئون عربية ، عدد (٢٧) ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

ويؤكد تقرير حديث صادر عن معهد واشنطن هذه الأهداف أو المصالح الأمريكية الدائمة وهي كما ورد في التقرير: (١)

أ - الحفاظ على بقاء وأمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي ورفيق الديموقراطية.

ب - دعم رخاء الدول العربية المعتدلة وعلى رأسها مصر-السعودية - الأردن.

ج - كفالة حصول الغرب على بترول الشرق الأوسط.

د - منع سيطرة السوفييت أو التطرف على المنطقة.

كذلك يؤكد الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون في كتاب حديث صدر له هذه الحقائق بقوله:

" لقد ضمنا بقاء دولة اسرائيل منذ عام ١٩٤٨.. ولقد أمرت في حرب ١٩٧٣ بإقامة جسر جوي ضخّم للمعدات والمواد التي مكّنت اسرائيل من وقف تقدم سوريا ومصر على جبهتين. وكتبّت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل في مذكراتها خلال حرب كيبور تقول: "لقد كان الجسر أمواله قيمة لا تقدر. فهو لم يرفع معنوياتنا فحسب، بل أفاد أيضاً في جعل انتصارنا أمراً ممكناً". ان التزامنا ببقاء اسرائيل التزام عميق، فنحن لسنا حلفاء رسميين، وإنما يربطنا معاً شيء أقوى من أي قصاصة ورق: أنه التزام معنوي، أنه التزام لم يخل به أي رئيس في الماضي أبداً، وسيبقى به كل رئيس في المستقبل باخلاص، أن أمريكا لن تسمح أبداً

(١) تقرير صادر عن معهد واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ، اعداد وترجمة : ضياء الحاجري ، مجلة المصور ، أعداد : ١٩٨٩/٤/٢١ ، ١٩٨٩/٤/٢٨ ، ١٩٨٩/٥/٥ .
والجزء المبينم نشر بالحلقة الثانية : ٨٩/٤/٢٨ ، ص ٢٩ .

لأعداء إسرائيل الذين أقسموا على النيل منها، بتحقيق هدفهم في تدميرها. أن هناك أسباباً قوية غير الأسباب المعنوية لمساندة الولايات المتحدة لإسرائيل، فهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، والأمة الوحيدة التي يتحدى سكانها اليابان باعتبارهم الأفضل تعليماً في العالم^(١).

وتشير دراسة علمية هامة إلى أن هناك عدداً من الأهداف الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني^(٢)، فيالنسبة للأهداف الداخلية فإنها تتحدد في :

- جماعات المصالح والضغط (جماعات ضغط صهيوني قوية في مقابل جماعات مصالح عربية ضعيفة).
- مصالح لشركات النفط في العالم العربي وهي شركات لها تأثير فعال في سياسة الولايات المتحدة.
- أجهزة الاعلام التي تسيطر عليها القوى الصهيونية.
- الرأي العام الأمريكي وموقفه من الصراع العربي الصهيوني، فلاسرائيل تأييد كبير وتعاطف غير محدود داخل قطاعات الرأي العام الأمريكي.

وبالنسبة للأهداف الخارجية فهي تتحدد فيما يلي:

- الصراع بين الدولتين العظميين، حيث أن المنطقة تشكل موقعاً تنافسياً مع السوفييت.

(١) ريتشارد نيكسون ، ١٩٩٩ نصر بلا حرب ، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٢) نظيرة محمود ، جماعات الضغط الصهيوني ، وصنع القرار السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط بعد ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير ، معهد البحث والدراسات العربية ، بغداد ، (ب.ت) .

- مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في المنطقة (بترول، ... إلخ).
- العلاقات الأمريكية مع أطراف الصراع، حيث توجد علاقة خاصة بإسرائيل، وبعض علاقات الصداقة مع عدة دول عربية أخرى تتسم بالاعتدال.

وفي تأكيد آخر لتقرير أمريكي مشهور يسمى تقرير بروكنجز ورد أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط هي تأكيد السلام وعدم تهديده عالمياً، وتجنب المواجهة مع السوفييت، وضمان تدفق البترول، وضمان استمرار الحجم الكبير للتجارة الخارجية مع دول المنطقة، وتأكيد مكانة الولايات المتحدة عالمياً بالرغبة الصادقة لها في إقرار السلام عالمياً، وبالتالي في منطقة الشرق الأوسط^(١).

وفوق هذا وذلك فإن هناك كثيراً من الأساتذة والمهتمين بهذا الموضوع أشاروا إلى الأهداف الحقيقية التي تعكس المصالح الحقيقية للولايات المتحدة في المنطقة العربية، والتي يتحدد بناء عليها موقفها من الصراع العربي الصهيوني. وهي لم تخرج عن الأهداف السابق توضيحها، ضمان ضخ البترول، وعدم إعطاء الفرصة للاتحاد السوفيتي للمد في المنطقة مما يهدد مصالحها ونفوذ كبير على المستوى العالمي من خلال الوجود الفعلي في المنطقة، كما أن المنطقة تمثل سوقاً رائجة لمنتجات الغرب بصناعاته، والولايات المتحدة بصفة خاصة... إلخ^(٢).

-
- (١) النص الكامل لتقرير بروكنجز ، السلام في الشرق الأوسط ، مجلة أكتوبر ، ترجمة عبد العظيم حماد ، عدد ١٩٧٨/٥/١٤ ، ص ٢٣ : ٢٥ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .
- (٢) د. حامد ربيع ، ومؤلفاته العديدة ، ومن أهمها : نظرية الأمن القومي العربي ، والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٤ ص ١١٢ : ١١٧ .

ومن هذا السياق فإنه من المؤكد أن الولايات المتحدة لها مصالح هامة فى المنطقة، وضمن وجود اسرائيل يمثل الأساس لضمان مصالحها أصلاً فى المنطقة، وبالتالي فإن استقرار المنطقة وعدم تعريضها لتوترات قد تصل لحروب بين العرب واسرائيل، تمثل أهمية كبرى لها. وقد أشار الرئيس الأمريكى السابق "كارتر" إلى أن حرب أكتوبر قد اندلعت نتيجة للتسوية فى التسوية. وهذا يعنى أن تأجيل تسوية الصراع العربى الاسرائيلى فى ضوء المتغيرات الجديدة فى المنطقة كاستمرار الثورة الفلسطينية فى الأرض المحتلة، وإعادة الروح للتضامن العربى، وغير ذلك، قد يودى إلى اشتعال حرب جديدة فى المنطقة وهذا بالتأكيد سيكون له آثار سلبية ضارة على المصالح الأمريكية فى المنطقة.

ويمكن تحليل طبيعة التعامل الأمريكى مع المنطقة، وبالتالي مع الصراع العربى الاسرائيلى ، وذلك فى اطار عدة مراحل أساسية كل مرحلة لها ملامحها وهى :

- المرحلة الأولى: وهى السابقة على حرب يونيو ١٩٦٧:

وهى المرحلة التى كان المد القومى العربى فيها يارزأ، ومجابهة الأمبريالية العالمية والصهيونية، والغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، واضحة، كما ظهر دور لدول عدم الانحياز فى مواجهة العملاقين وبزعامة جمال عبد الناصر كأحد ثلاثة زعماء قادوا إلى هذا الاتجاه وأسسوه وهم (نهرووتيتو وجمال عبد الناصر). كما ظهرت مقاومة لمحاولة فرض الغرب للأحلاف على المنطقة العربية، وقد نجح العرب بزعامة عبد الناصر فى تقويض هذه المحاولة. وفى هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة اسرائيل بشكل كبير، ونسقت معها فى ظل رئاسة الرئيس الأمريكى جونسون، من أجل شن حرب اسرائيلية - بمساندة أمريكا - على الدول العربية المحيطة خاصة مصر وسوريا لكسر شوكتها وفرض ارادة اسرائيل وبالتالي الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

وكما هو واضح أن هذه الفترة اتسمت بالعداء الشديد من جانب الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، مما دفعها إلى محاولة استخدام القوة بتوظيف إسرائيل للقيام بالمهمة لضرب الأنظمة العربية القائدة.

- المرحلة الثانية: وهي تمثل الفترة بين ١٩٦٧ وحتى حرب ١٩٧٣:

ويرى البعض أن هذه الفترة انطلقت من عدة اعتبارات في تعامل الولايات المتحدة مع المنطقة، فقد جمعت بين الاعتبار المثالي والمصلحي، وكان لاعتبار وجود تجمع يهودي في الولايات المتحدة تأثير كبير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، علاوة على اعتبار بروز التوجه الغربي في السياسة الإسرائيلية. وكذا تصاعد دور جماعات الضغط الصهيوني على صانع السياسة الأمريكية في المنطقة^(١).

وقد كان لهذه الاعتبارات وغيرها تأثير كبير في زيادة دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، وتشجيعها على السياسة العدوانية ضد العرب خاصة بعد انتصار إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، وقد ترجمت هذه السياسة وتوجت في ذلك الجسر الأمريكي لإسرائيل في حرب ١٩٧٣م لانقاذها من هزيمة مؤكدة بعد الهجوم المصري السوري عليها في السادس من أكتوبر ١٩٧٣م.

- المرحلة الثالثة: وهي تمثل الفترة بين ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨١:

حيث كان لحرب أكتوبر والنتيجة الايجابية التي تمخضت عنها لصالح العرب، وأزمة الطاقة وفرض الحظر البترولي على الولايات المتحدة والغرب والحلفاء، وغير ذلك، تأثير على الموقف الأمريكي تجاه المنطقة فقد ظهرت ارادة العرب الذين استطاعوا كسر الهيمنة الاسرائيلية والأمريكية على المنطقة، فاضطرت الولايات المتحدة إلى تغيير نمط تعاملها من العداء الكامل إلى تخفيف

(١) نظيرة محمود ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ، ١٣٨ .

حدة هذا العداء والسعى لمحاولة احتواء المنطقة وأطراف الصراع، وهو ما عرف بمنهج الخطوة - خطوة، والذي ارتبط باسم كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك، وذلك بهدف تحقيق تسوية جزئية وبشكل تدريجي بين العرب واسرائيل وشجع هذا الاتجاه الجديد الرئيس السادات على الإعلان عن رغبته في زيارة القدس بتنسيق سابق مع الولايات المتحدة، وما تمخض عن ذلك من احتواء الصراع العربي الإسرائيلي خاصة على الجانب المصري - الإسرائيلي، حيث نتج عن ذلك اتفاقيتا كامب ديفيد في ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩. ثم تولى ريجان رئاسة الولايات المتحدة في بداية عام ١٩٨١م، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقة الأمريكية بالمنطقة.

وقد توصلت دراسة هامة^(١) حول طبيعة هذه المرحلة منذ سنة ١٩٧٣

وما بعدها إلى :

- أن جميع القرارات الصادرة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة حيال اسرائيل وفرت لها معيناً لا ينضب من الدعم، لا يضاهيه أى دعم حصلت عليه اسرائيل سابقاً من حيث النوع والكم، علاوة على امتداده لجميع المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.
- أن جماعة الضغط الصهيوني اكتسبت خلال هذه المرحلة مزيداً من القوة والنفوذ أهلها لممارسة ضغطها لابتزاز الكونجرس والإدارة الأمريكية. وترك هذا بصماته على تلك القرارات في المنطقة سواء ما يمس منها اسرائيل أو الأقطار العربية.
- أن العلاقة بين اسرائيل وجماعة الضغط تواصلت وتعمزت بشكل لم يسبق له مثيل خلال هذه المرحلة، فاسرائيل بدأت تشير علناً إلى وجود جماعات الضغط .

(١) نظيرة محمود ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ : ١٣٣ .

- تطوير وسائل وأساليب عمل جماعات الضغط الصهيونى مما أكسبها فعالية ونجاحاً، وذلك كرد فعل لاهتزاز مكانة اسرائيل كقوة عسكرية لا تقهر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م.
- تولى ادارة ريجان مقاليد الحكم فى الولايات المتحدة، حيث أن هذه الإدارة - بمواقفها الداعمة لاسرائيل بشكل يفوق كل تصور - سهلت على اللوبى الصهيونى، مهمة التأثير داخل الكونجرس من أجل تحرير القرارات التى تصدر لصالح اسرائيل.

وفى هذه الفترة استطاع اللوبى الصهيونى أن يكسب دعماً لاسرائيل من أجل خدمة أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية، وظهر ذلك فى دوره فى اقرار قانون جاكسون عام ١٩٧٤م، الذى ينص على إلغاء جميع التسهيلات التجارية مع السوفييت والكتلة الشرقية، إلا إذا اتخذ السوفييت اجراءات لهجرة اليهود، وتطور العلاقات مع تركيا فى ضوء ضغوط اللوبى، وغير ذلك.

وهكذا اتسمت هذه الفترة بالهدوء النسبى الظاهرى فى الموقف الأمريكى تجاه المنطقة، وذلك بخفيف حدة العداء للعرب، وقد كان هذا رد فعل لحرب أكتوبر ١٩٧٣م، وأزمة البترول، حيث لعبت الولايات المتحدة - منفردة - دوراً مباشراً فى التسوية بين مصر واسرائيل بفض الاشتباك الأول، والثانى، وبين سوريا واسرائيل بعمل اتفاقية لفض الاشتباك بين القوات فى الجولان، ولم يتم انجاز الاتفاقية الثانية، وانتهت هذه الفترة بالدور المباشر فى انجاز اتفاقيتى كامب ديفيد والاتفاقية المصرية الاسرائيلية^(١).

(١) يمكن الرجوع إلى كتابنا بعنوان : السياسة الخارجية لمصر ٧٠-١٩٨١، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٨٧ ، حيث تم تحليل قرار السادات بزيارة القدس وطبيعة العلاقات المصرية الأمريكية فى تلك الفترة .

المرحلة الرابعة: وهي فترة الرئيس ريجان (٨١ - ١٩٨٨):

وهي الفترة التي اتسمت بالتشدد الأمريكي تجاه الأطراف العربية يقابل ذلك الدعم الواضح لإسرائيل، وذلك منذ بداية تولي الرئيس ريجان للحكم، ومما يدل على ذلك، إعلان الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي في ١٩/١١/٨١ م، وصدر بيان مكمل له في ٢/١٢/٨٣ م (أى بعد عامين). وقد تضمن هذا الاتفاق نقاطاً عشرأ تؤكد في مجملها الترابط العضوى بين الولايات المتحدة واسرائيل في مواجهة العرب. وهذه النقاط هي:

- ١ - تكثيف التعاون الاستراتيجي في مجالات الأمن والاستخبارات وتبادل المعلومات الحربية.
- ٢ - توفير الغطاء الجوى الاسرائيلي للقوات الأمريكية التي تدعى للعمل في المنطقة.
- ٣ - تنسيق العمل بين القيادتين السياسية والعسكرية للدولتين في مجال التخطيط الاستراتيجي للترتيب للأعمال التعرضية الضرورية لمواجهة ما قد تتعرض له منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا من أخطار داخلية أو خارجية.
- ٤ - تطوير أماكن الاغاشة والإيواء والخدمات الادارية والفنية داخل القواعد العسكرية الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية، وتجهيزها لاستقبال عناصر قوة الانتشار السريع الأمريكية، علاوة على بذل الجهود الكفيلة بتسهيل دفعها إلى مناطق التهديد المحتملة بالسرعة الواجبة، وبأقصى درجات الكفاءة.
- ٥ - عقد وإدارة مشروعات التدريب التعبوى الاستراتيجي، والمناورات المشتركة التي تهيمن عليها قيادة مشتركة اسرائيلية وأمريكية.

- ٦ - تنمية قدرات وطاقت الصيانة والإصلاح الاسرائيلية لخدمة القوات الجوية والبحرية الأمريكية التي تدعى للعمل والبقاء في المنطقة وذلك بالكف والكيف المناسب لحجم الأعمال الحربية المتوقعة.
- ٧ - تخزين المعدات والأسلحة والذخائر وقطع الغيار الأمريكية داخل مستودعات ومناطق تكديس استراتيجية يتم انتشارها طبقاً لخطة مشتركة متفق عليها، بما يخدم مصالح البلدين المتحالفين على أفضل الوجوه، ويؤمن لهما الاتزان الاستراتيجي واستمرار الاعاشة طيلة اشتعال القتال في المنطقة.
- ٨ - وضع المرافئ الاسرائيلية على البحرين المتوسط والأحمر تحت تصرف الأسطول البحري الأمريكي.
- ٩ - التعاون المشترك في تصنيع السلاح وقطع الغيار داخل إسرائيل والاعتماد على الخبرة والموارد الأولية الأمريكية . ومداومة التطوير بمساعدة الوجود العسكري الأمريكي والتقنية الغربية المتقدمة .
- ١٠ - زيادة الدعم الاقتصادي والمعونات والهبات والقروض طويلة الأجل لمعاونة إسرائيل على النهوض بنصيبها من هذه الاتفاقية وإنجاز ما سوف يقع عليها من أعباء جديدة بسببها^(١) .
- والواقع أن الولايات المتحدة أرخت لحقبة جديدة من تعاملها مع المنطقة والصراع العربي الاسرائيلي ، بتدعيم ارتباطها بإسرائيل والعكس، وذلك عن طريق اعلان اتفاق استراتيجي يشمل بنود تقوى من الموقف التفاوضي لاسرائيل.
-
- (١) أنظر ، لواء ركن حسن البدرى ، " في مواجهة اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل " مجلة الدفاع العربي ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ٤٠-٤١ ، وأيضاً : فتحى عثمان : الصراع العربى - الصهيونى والقوتان العظميان ، المنار ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٤٢ : ٥٩ .

فى نفس الوقت وبعد صدور هذا الاتفاق ، نجد الولايات المتحدة تعلن عن مبادرة ريجان فى أول سبتمبر ١٩٨٢ التى تضمنت عدداً من البنود^(١) التى تدعم أمن إسرائيل . وتتجاهل حق تقرير المصير للفلسطينيين ، وتتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية .

وبغض النظر عن دوافع صدور الاتفاق الاستراتيجى^(٢) ، وعن دوافع مبادرة ريجان ، فإنه يتضح أن الولايات المتحدة لم تعد تصلح لدور الطرف الثالث والوحيد ، فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، لأنها اختارت أن تكون فى موقف العداء المستمر ، حتى تم توقيع الاتفاق ، لتصبح فى عداء علنى ، للعرب وهى بالتالى طرف فى الصراع^(٣) .

علاوة على أن إسرائيل اكتسبت دعماً جديداً ، ظهر فى العلاقات السوفيتية الاسرائيلية ، والتى تتحدد بناء على قضية اليهود ، والعلاقات بين موسكو وواشنطن ، وذلك فى ضوء المتغيرات الدولية الجديدة والنقاء جورباتشوف وريجان أربع مرات قبل أن يرحل ريجان عن الحكم فى نهاية عام ١٩٨٨ ، كما حصلت على دعم أمريكى فى أفريقيا خدم سياستها وأهدافها هناك ، كعودة العلاقات مع زائير عام ١٩٨٤ ، وكذلك استيراد زائير للسلاح الاسرائيلى ، وعودة العلاقات الاسرائيلية مع ساحل العاج .

(١) الأوامر ، ١٩٨٢/٩/٢ .

(٢) أنظر ، السيديس ، "الاتفاق ونظرية الأمن القومى" ، المنار ، عدد (١) ، يناير ١٩٨٥ ص ٣٢ : ٤١ .

(٣) د. سامى منصور ، "الاتفاق الأمريكى - الاسرائيلى ، والأقطار العربية" ، المنار ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٥٤ : ٦١ ، (ص ٥٥) .

وأهم سمة في هذه الفترة هي خروج الولايات المتحدة من دور الوسيط إلى دور الطرف المشارك في الصراع كإسرائيل تماماً ، وذلك نتيجة الدعم غير المحدود وبشكل متزايد أكثر من أى فترة سابقة . الأمر الذى جعل لفكرة عقد المؤتمر الدولى والوجود السوفيتى فى المنطقة ، والدور الأوروبى إلى حد ما، والطرح العربى لحل الصراع العربى الاسرائيلى ، صدئ دولياً ، وذلك فى مواجهة انفراد أمريكى بحل الصراع وعمل التسويات فى السبعينيات ، أو بعبارة أخرى ، إذا كانت فترة الستينيات اتسمت بكون الولايات المتحدة طرفاً فى الصراع، بدفعها إسرائيل لحرب يونيه ١٩٦٧ ، فإن السبعينيات شهدت تحولاً أمريكياً بعد أزمة الطاقة والانتصار العربى فى أكتوبر وذلك بطرح المشاركة فى عمل التسويات بين الأطراف فى ظل غياب للدور السوفيتى ، إلا أن فترة الثمانينيات كانت أقرب إلى الستينيات ، وذلك نتيجة تغير الدور الأمريكى ليصبح طرفاً بدلاً من كونه وسيطاً لحل الصراع . وهذا ما يؤكد عدم صدق نوايا الولايات المتحدة ، حتى عندما كان دورها وسيطاً ، لأنها كانت تستهدف بذلك محاولة احتواء المنطقة ، والهيمنة عليها بكل أطرافها . ولكنها لم تنجح فى ذلك بشكل كامل .

كما أن العداء الأمريكى يتضح مع ختام فترة ريجان الثانية فى نهاية عام ١٩٨٨ برفض الولايات المتحدة منح تأشيرة الدخول للزعيم الفلسطينى ياسر عرفات لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مما جعل الجمعية العامة تقرر عقد الجلسة الخاصة بمناقشة قضية فلسطين بالمقر الثانى لها فى جنيف. ولم يكن قرار الولايات المتحدة التالى بقبول اجراء حوار مع المنظمة فى تونس ، إلا لمحاولة امتصاص الغضب العالمى والعربى تجاهها ، وبالتالى محاولة احتواء الموقف الفلسطينى لصالح إسرائيل وإن كان بشكل غير مباشر .

وعلى أى حال ، وفى السياق السابق لطبيعة موقف الولايات المتحدة ازاء الصراع العربى الإسرائيلى ، من خلال تعدد المراحل ، تتور قضية الاحتمالات المتوقعة لموقف الولايات المتحدة ، عند قيام حرب جديدة بين العرب وإسرائيل ، بغض النظر عن البادئ بالحرب ، وهذا ما سيتم التعرض له فيما بعد .

*** ** **

المبحث الثالث

طبيعة الموقف السوفيتي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي

كان ولا يزال حلاً للاتحاد السوفيتي أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة نفوذ سوفيتية . ومن ثم تطورت علاقة الاتحاد السوفيتي بالمنطقة في عدة مراحل ، وبالتالي علاقته بالصراع العربي الإسرائيلي ، وكما سبق القول فإن فهم طبيعة علاقة الدول الكبرى بالمنطقة ، يمكن تحليله من خلال علاقتها ومواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي .

فقد فضل الاتحاد السوفيتي الحل السلمي ، للصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة . ومع ذلك فإن فترة ما قبل ١٩٦٧ ومنذ عام ١٩٥٥ ، حيث تم عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر بموافقة موسكو ، وتمويل السد العالي بدلاً من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة وما تلا ذلك من مواقف مساندة للطرف العربي ، وتكفي الإشارة إلى الانتذار السوفيتي الشهير أثناء الاعتداء الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ لما كان له من تأثير على مجريات الأمور بعد ذلك حيث زاد النفوذ والوجود السوفيتي في المنطقة عموماً .

ومع وقوع هزيمة ١٩٦٧ ، كان للاتحاد السوفيتي وقفة حاسمة في مساندة العرب عموماً ، وبخاصة مصر وسوريا ، حيث ساهم في إعادة بناء القوات المسلحة لكليهما في فترة وجيزة . واستمر الوضع هكذا حتى طرحت مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ ، بعد حرب الاستنزاف ١٩٧٠/٦٩ والتي خسر فيها العدو الإسرائيلي خسائر فادحة ، وساهم السوفييت في صمود الطرف العربي (مصر وسوريا) بشكل واضح .

وبوفاة جمال عبد الناصر بدأت حقبة جديدة ، فى تعامل السوفييت مع المنطقة ، ولم يقلل عقد معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتى ومصر فى مايو ١٩٧١ ، من حالة الشك ، التى وجدت فى العلاقات المصرية السوفيتية ، فى أوائل السبعينيات لأسباب عديدة فى تلك الفترة^(١) خاصة وقد ظهرت متغيرات جديدة ، من أهمها لقاءات القمة السوفيتية الأمريكية فى مايو ١٩٧٢ ، كبداية لسياسة الوفاق بين العملاقين. ومما لوحظ فى هذه الفترة أن الاتحاد السوفيتى يفضل الحل السلمى للصراع ، حرصاً على سياسة الانفراج الدولى، وتجنباً لتدخل امريكى مباشر ، أو وقوع هزيمة عربية ساحقة تكون أشد خطورة من هزيمة يونية ١٩٦٧ . وأن السلوك السوفيتى تجاه حرب أكتوبر ، كان مقيداً بالاعتبارات السابقة ، مما حال دون اتساع نطاق الحرب وانكسار الجانب العربى، وأن الموقف السوفيتى تجاه شروط التسوية السلمية للصراع بعد حرب أكتوبر ، كان محوره ضرورة تحقيق الحد الأدنى للمطالب العربية واشتراكه فى عملية التسوية^(٢). ومما يلاحظ أن السوفييت يرون أن الصراع العربى الاسرائيلى ، يرتبط بالصراع الأمريكى السوفيتى ، وهو جزء من الصراع ضد الامبريالية والعدوان الاسرائيلى والصهيونية ويمكن أن نستنتج الموقف المعلن للاتحاد السوفيتى من

(١) يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذه الفترة فى كتابنا : السياسة الخارجية لمصر ٧٠-١٩٨١ ، مرجع سابق ، خاصة الجزء المتعلق بقرار انتهاء مهمة الخبراء السوفييت ، والذى يعكس تطورات العلاقة السوفيتية المصرية فى تلك الفترة .

(٢) يمكن الرجوع إلى : أحمد فارس عبد المنعم ، " الاتحاد السوفيتى والصراع العربى الاسرائيلى منذ حرب تشرين ١٩٧٣ " ، شئون عربية، عدد (٢٧) ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٦٠ : ٧٠ ، وكذلك د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى ، مرجع سابق ، ص ١١٧ : ١٣١ .

التسوية في الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣^(١) . مما قاله وزير الخارجية السوفيتي في مؤتمر جنيف ديسمبر ١٩٧٣ ، حيث حدد ملامح المفهوم السوفيتي للسلام في الشرق الأوسط ، وهي : (انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وضمان أمن إسرائيل ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وضرورة اشتراك الاتحاد السوفيتي في مفاوضات التسوية ، وفي ضمانات تنفيذها) .

وكما اتضح بعد ذلك فقد التفت رغبنا الرئيس المصري أنور السادات والرئيس الأمريكي في إبعاد الاتحاد السوفيتي عن التسوية وتراجع الدور السوفيتي نتيجة أزمة العلاقات السوفيتية المصرية ، وعوامل أخرى كثيرة . وتطورت العلاقات ، إلى أن صدر البيان السوفيتي الأمريكي بعد مباحثات سيروس فانس ، وجروميكو (وزيرا خارجية البلدين) في أول أكتوبر ١٩٧٧ ، أشارا فيه إلى : أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعتقدان أنه يجب التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، وإلى حل كافة المسائل المتعلقة بالتسوية ، بما في ذلك المشاكل الرئيسية ، كانسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في حرب ١٩٦٧ ، وحل القضية الفلسطينية ، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وانتهاء حالة الحرب ، وإقامة علاقات سلمية عادية ، على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة والوحدة الإقليمية ، والاستقلال السياسي لدى المنطقة. كما تعتقد الدولتان ، أن السبيل الوحيد لإيجاد حل أساسي لكافة جوانب مشكلة الشرق الأوسط ككل ، هو المفاوضات داخل مؤتمر جنيف الذي سيقع

(١) أنظر الدراستين الهامتين اللتين تحليلان هذه النقطة ، محمد سيد أحمد ، حول الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، عدد ٣٨ ، أكتوبر ١٩٧٤ ، وذلك رداً على دراسة : د. وحيد رافت بعنوان : " الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط " ، السياسة الدولية ، عدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ .

خصيصاً لهذا الغرض ، والذي يشترك في أعماله ممثلو كافة الأطراف المعنية بالنزاع ، بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني^(١) . ولم تمر عدة أسابيع ، حتى وقعت أحداث زيارة الرئيس السادات للقدس ، وما ترتب عليها من وجود كامل للولايات المتحدة في المنطقة ، يقابله اختفاء كامل إلى حد كبير للاتحاد السوفيتي وقد تحدد الموقف السوفيتي ازاء هذه الزيارة بالرفض ، مع مساندة جبهة الصمود والتصدي العربية ، لمقاومة آثار زيارة القدس . واستمرت الأوضاع على هذا الحال حتى نهاية أوائل الثمانينيات حيث أعلن الزعيم السوفيتي بريجنيف مبادرة لحل مشكلة الشرق الأوسط تقوم على ما يلي :

- يضم المؤتمر الدولي جميع الأطراف المعنية : العرب بمن فيهم منظمة التحرير ، وإسرائيل والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن .
- يسعى المؤتمر إلى اخراج القضية من جمودها ، ويستهدف الوصول إلى حل واقعي وعادل وشامل لها .
- يجب أن تتضمن شروط احلال السلام انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني لاقامة دولته ، وتأمين سلامة وسيادة جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل^(٢) .

وكان قد سبق اعلان هذه المبادئ ، ابرام معاهدة صداقة وتعاون بين الاتحاد السوفيتي وسوريا في ٨/١٠/١٩٨٠ ، تضمنت عدة نقاط هامة هي :

(١) جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧/١٠/٢ .

(٢) جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨١/٢/٢٤ .

- أنهما قررا ما أسمياه بتوجيه ضربة قاصمة ، لسياسة العدوان ، التى تنفذها الامبريالية وعملاؤها ، والاستمرار فى الكفاح ضد الاستعمار القديم والجديد والعنصرية بكل أشكالها وصيغها بما فيها الصهيونية .
- ادانة الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، كأحد أشكال وتطبيقات العنصرية ، وتأكيد مواصلة الكفاح بلا ملل ضدتهما .
- تبادل الآراء والتشاور حول العلاقات الثنائية ، والمشكلات الدولية ذات المصلحة المشتركة لكلا الطرفين، وفى مقدمتها مشكلات الشرق الأوسط ، والتشاور لازالة التهديد الناشئ اذا تعرض سلام أو أمن أحد الطرفين للخطر .
- التعهد بعدم إبرام أى اتفاق يتنافى مع هذه المعاهدة .
- مدة نفاذ المعاهدة عشرون عاماً^(١) .

وبدأت العلاقات السوفيتية بالمنطقة تأخذ مساراً جديداً لإعادة العلاقات مع مصر ، وتدعم بالتالى موقفها ووجودها فى المنطقة مرة ثانية. وبدأت التأكيدات من جانب مصر بضرورة اشتراك السوفييت فى أية تسوية . وفى هذه الفترة أعلن الاتحاد السوفيتى خطة لحل النزاع العربى الصهيونى فى ٢٩/٧/١٩٨٤ ، من ست نقاط هى :

- ١ - الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك يتطلب اعلان حدود ثابتة بين اسرائيل وجيرانها العرب ، ووجوب إزالة المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة .
- ٢ - الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير ، الممثل الشرعى والوحيد للشعب

(١) شهريرات السياسة الدولية ، عدد يناير ١٩٨١ .

- الفلسطيني ، ومن شأن هذه الدولة فيما بعد أن تقرر علاقاتها مع البلدان المجاورة ، بما في ذلك احتمال تكوين اتحاد كونفدرالي معها .
- ٣ - إعادة القدس الشرقية إلى العرب ، وضمها إلى الدولة الفلسطينية ، مع ضمان حرية الوصول لكل أتباع الديانات الثلاث إلى الأماكن المقدسة .
- ٤ - ضمان حق جميع دول المنطقة في الوجود والتنمية ، في جو من الأمن والاستقلال .
- ٥ - يتعين على جميع الأطراف المعنية بما فيها إسرائيل والدولة الفلسطينية ، التعهد باحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول الأخرى .
- ٦ - وضع ضمانات دولية للتسوية ، وهو الدور الذي يمكن أن يعهد به إلى الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، أو دول المجلس في مجملها .

ولتنفيذ ذلك ، فإن الاتحاد السوفيتي رأى ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ترأسه الدولتان العظميان ، على أن تحضره إسرائيل والدول العربية المحيطة بها ومنظمة التحرير كعضو كامل العضوية^(١) .

ومع مجيء جورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ ، وبدء لقاءات القمة مع الولايات المتحدة ، في ظل مناخ وفاق جديد ، بدأت نظرة الاتحاد السوفيتي تتجه نحو ضرورة تكثيف الجهود تجاه حل النزاعات الإقليمية ، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي ، ومما يذكر هنا أن الاتحاد السوفيتي أكد مواقف السابقة تجاه هذا الصراع ، ففي أبريل ١٩٨٨ أشار جورباتشوف في حديثه مع عرفات إلى ضرورة البدء في الإعداد للتفاوض ، والتوصل إلى الحل السلمي ،

(١) جريدة الأهرام ، نقلاً عن وكالة تاس السوفيتية ، ١٩٨٤/٧/٣٠ .

والانتقال من مرحلة النضال المسلح ، إلى مرحلة التسوية السلمية التفاوضية ،
وحدد المبادئ الأساسية فى هذا الصدد بثلاث هى :

- ١ - حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، الذى يستهدف فى النهاية إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، وقيام اتحاد كونفدرالى مع الأردن .
- ٢ - حق إسرائيل فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ٣ - قيام علاقات سلام بين إسرائيل وكل دول المنطقة ، من خلال مؤتمر دولى وبانسحاب إسرائيل من الأراضى التى تحتلها^(١) .

وفى زيارة لوزير خارجية الاتحاد السوفيتى للقاهرة ، أشار فى خطاب له فى ٢٣ فبراير ١٩٨٩ : أن حل النزاع العربى الاسرائيلى يتطلب :

- ١ - حوار بين الأطراف من خلال الوسطاء ، وتجرى المباحثات بمساعدتهم ، وفى بعض الأحيان تتحمل منظمة الأمم المتحدة دور الوسيط ، وفى أحيان أخرى تقوم مجموعات من البلدان بهذا الدور أو دول بمفردها .
- ٢ - أن انسحاب القوات لطرف من أطراف النزاع ، يقابله التزامات سياسية تعاهدية تؤمن مصالحه .
- ٣ - استخدام نظام الضمانات ، كأن تقوم الدول الكبرى بضمان تنفيذ الاتفاقيات ، وكذلك منظمة الأمم المتحدة ، التى تقوم بالمراقبة على مراعاة الأطراف لشروط الاتفاقيات الخاصة بالتسوية^(٢) .

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٨٩/٢/٢١ ، تقرير اخبارى ، ص ٥ .

(٢) من خطاب شيفرنادزه (وزير خارجية الاتحاد السوفيتى) فى ١٩٨٩/٢/٢٣ ، مطبوعات وكالة نوفوستى للأخبار فى القاهرة ، ص ١١ .

كما أنه في نفس الوقت يشير قائلاً : " ان الزمن في الشرق الأوسط لا يعمل لصالح السلام بل للحرب . والحفاظ على الوضع الحالي لا يؤدي إلى الطمأنينة بل إلى الانفجار " ، وهذا يؤكد مدى استئثار السوفييت للخطر القادم ، لذلك فهم يسعون إلى حل الصراع بسرعة^(١) .

ومع ذلك فهم - أي السوفييت - يحاولون استبعاد الخيار العسكري في حل الصراع العربي الاسرائيلي ، لتعارض ذلك مع الوفاق الجديد مع الأمريكيين ، ولتعارض ذلك مع مصلحة الاتحاد السوفيتي نفسه . ومن ثم فإن السوفييت يركزون دائماً ، على أن مناخ الوفاق الجديد ، يمكن أن يساعد إلى حد كبير ، في حل النزاعات الإقليمية ، وفي مقدمتها النزاع العربي الاسرائيلي ولذلك فإنه يلاحظ بدء الحوار السوفيتي الاسرائيلي وتبادل الزيارات ، وتبادل فتح القنصليات وهناك محاولات ضغط من الولايات المتحدة بشأن هجرة اليهود السوفييت ، ونجحوا في ذلك . وقيل السوفييت هذا ، علاوة على محاولات إعادة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل . وهناك مساع كثيرة في هذا الصدد لم تتجح حتى الآن . وان كان في تقديرنا أن عودتها مرهونة بقبول إسرائيل لبدء المفاوضات ، وقبول فكرة المؤتمر الدولي لحل القضية سلمياً .

وفي تعليق لريتشارد نيكسون في كتابه سالف الذكر على طبيعة الموقف السوفيتي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ان زعماء الكريملين استغلوا النزاع على حساب مصالحنا كأمريكيين في المنطقة ، وتستطيع الولايات المتحدة - وينبغي لها- أن تلعب دوراً بناء في المساعدة على حل النزاع في الشرق الأوسط ، فكما قال هنري كيسنجر : فإن الاتحاد السوفيتي يستطيع مساعدة أمم الشرق الأوسط ، على شن الحرب ، لكن الولايات المتحدة هي الأمة الوحيدة التي تستطيع أن تساعدنا في صنع السلام^(٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٢) ريتشارد نيكسون ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ ، ٢٩١ .

كما يقول أيضاً : " ان اسرائيل لو استمرت فى احتلالها العسكرى واستيطانها التدريجى لهذه الاراضى ، فانها ستوحد العرب فى النهاية فى العداء لها ، وتزيد فرص موسكو فى دخول المنطقة ، أكثر من أى وقت مضى . فلقد أبقى الرئيس ايزنهاور الاتحاد السوفيتى بعيداً عن الشرق الأوسط فى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، وفعلت أنا الشيء نفسه فى ١٩٧٣ . لكن الآن ، وقد أصبحت الولايات المتحدة لا تحظى بالتفوق النووى ، فإنه من المستحيل عملياً ، إبقاء السوفييت بعيداً إذا نشبت حرب أخرى فى الشرق الأوسط ^(١) .

" ويؤكد كاتب إسرائيلى بان منطقة الشرق الأوسط لاتزال مجالاً للتنافس الحقيقى بين الدولتين العظميين ، على الرغم من الانسحاب السوفيتى من أفغانستان ^(٢) . وفى تقرير حديث صادر عن معهد واشنطن ، عن أبعاد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لحل نزاع الشرق الأوسط حول دور موسكو ما تراه واشنطن : بأنه يجب على أمريكا ألا تتوقع مساعدة سوفيتية جوهريه فى حل الصراع العربى الإسرائيلى ، وأن استبعاد السوفييت صعب ، ولكن لابد من تحديد الشروط الأمريكية للمشاركة السوفيتية ، مثل ضرورة كبح جماح سوريا ، بالحد من امدادها بالأسلحة السوفيتية المتقدمة ، وإبداء التأييد السوفيتى لأمن اسرائيل ، باعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة وغيرها ، وبذل جهد مع سوريا والمنطقة تجاه الاعتدال ، وتغيير أسلوب الاتحاد السوفيتى فى الاقتراع فى الأمم المتحدة ، حيث يساند حالياً الدول العربية المتشددة فى جميع القضايا ضد إسرائيل ^(٣) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

(٢) د. دورى جولد ، النظرية الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد انسحاب السوفييت من أفغانستان ، المصدر : سككيرا حود شيت (سبتمبر ١٩٨٨) ، ترجمة يوسف خله .

(٣) تقرير معهد واشنطن ، مرجع سابق ، المصدر ، ١٩٨٩/٥/٥ ، ص ٦٢، ٦٣ .

وخلصه الأمر ازاء طبيعة الموقف السوفيتى تجاه المنطقة والصراع العربى الاسرائيلى : أنه قد اتسم بالثبات النسبى ، وأن تأثيره يتوقف على وجوده الفعلى فى المنطقة. وأن غيابه فى السبعينيات بفعل عوامل بعيدة عنه بعض الشئ، كانت وراء انفراد الولايات المتحدة بالمنطقة والاسهام فى تسوية جزئية بين مصر واسرائيل، خاصة بعد مبادرة السادات ، بزيارة اسرائيل . أما فى الوقت الحاضر ، وبعد توازن وجوده فى المنطقة ، وفى ضوء متغيرات التقارب العربى ، والوفاق العالمى الجديد بين السوفييت والأمريكيين ، فإن مسألة تصور انفراد الولايات المتحدة مرة أخرى بالمنطقة ، كما حدث من قبل ، أصبح أمراً مشكوكاً فيه إلى حد كبير ، وأشرنا إليه من آراء ، فى هذا الصدد ، بدعم هذا التصور .

أما عن موقفه ازاء حرب عربية اسرائيلية جديدة محتمل وقوعها ، فهو ما سنتناوله فى نقطة تالية .

* * * * *

المبحث الرابع طبيعة الموقف الأوربي

لاشك أن الحديث عن تاريخ طبيعة العلاقة بين الأوربيين وبين المنطقة والصراع الدائر فيها. أمر يكاد يكون معروفاً ، حيث أن الأصل في الأمر مرده إلى هؤلاء ، ولكن ما يعنينا في هذا الصدد ، هو ذلك الاهتمام الأوربي الذي ظهر خاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وأزمة الطاقة . وهو ما جعل وزراء خارجية دول السوق الأوربية في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، يصدر أول بيان لهم طالبوا فيه إسرائيل ، بوضع نهاية لاحتلالها للأراضي العربية المحتلة ، منذ يونيو ١٩٦٧ ، وضرورة أخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين في الاعتبار عند إقامة سلام عادل ونهائي في الشرق الأوسط .

وتتالت البيانات بعد ذلك في ٩ يونيو ١٩٧٧ ، وبيان البندقية في ١٣/٦/١٩٨٠ ، ثم بيان لوكسمبورج في ديسمبر ١٩٨٠ والذي أشار إلى ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وغير ذلك .

ثم ما أسفر عنه المجلس الوزاري لدول السوق الأوربية المشتركة في ديسمبر الماضي (١٩٨٨) من تشكيل لجنة ثلاثية ، من وزراء خارجية أسبانيا ، واليونان ، وفرنسا ، عرف باسم " ترويكامدريد " لزيارة الدول المعنية ، وإجراء اتصالات مع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، امتداداً لجهود سابقة لتقريب وجهات النظر ، ودفع جهود السلام ، والسعي نحو عقد المؤتمر الدولي .

وكذلك ما أعلنه مؤتمر قمة الدول الأوربية الذي انعقد في مدريد في الأسبوع الأخير من يونيو الماضي وأصدر بياناً في ٢٨/٦/١٩٨٩ تضمن ضرورة اشتراك منظمة التحرير اشتراكاً كاملاً في عملية سلام الشرق الأوسط وذلك ضمن

المؤتمر الدولي المزمع عقده ، مع إدانة إسرائيل لممارساتها العميقة ضد سكان الأراضي المحتلة ، وضرورة وضع حد لهذه السياسة .

ولكن الذى يعنينا هنا ، ازاء هذه الجهود الأوروبية هو : ماهية المغزى الحقيقى لهذه الجهود ، وحدود الدور الأوروبى بصفة عامة .

ومن جانبنا ، نرى أنه ليس هناك مجال للشك ، بأن لدول أوروبا الغربية مصالح متعددة ، اقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها فى المنطقة ، وأنه يعنىها بالدرجة الأولى ، أمن واستقرار هذه البقعة من العالم . ومن ثم فإن المبادرة التى تطرحها وتبذل ازانها الجهود تأتى فى اطار هذا البعد المصلحى . والدرس الذى استوعبته أوروبا منذ حرب أكتوبر ، وما تمخض عنه ، من أزمة الطاقة ، خير دليل على ذلك .

ومن ناحية أخرى ، فإن هناك رغبة أوروبية جماعية فى ضرورة ممارسة دور سياسى عالمى نشيط ومشترك ، وذلك فى اطار التمهيد لوحدة أوروبا فى ١٩٩٢ ، وهذا يتأتى من خلال استثمار القضية الفلسطينية ، للتنسيق فيما بين الدول الأوروبية ، لاعلان سياسة خارجية نشيطة ومشتركة ، وذلك تأكيداً للوثيقة الفريدة " The Single Act " التى أصبحت المجموعة الأوروبية بموجبها ، شريكاً كاملاً فى جميع التحركات ، على مستوى السياسة الخارجية ، وهذا ما تؤكد ضرورة التنسيق فيما بين الدول الأوروبية ، للخروج عن الإطار الاقتصادى ، الى ما هو أكثر من ذلك ، من أبعاد سياسية واستراتيجية .

ومن ناحية ثالثة ، فإن دول المجموعة الأوروبية ، (الاثنتى عشر) ، وهى ترغب فى ممارسة دور سياسى مشترك ، وهى مقبلة على عام اعلان الوحدة الأوروبية ، فانها تريد أن يكون لها مكان تحت الشمس فى النظام العالمى ، وذلك بمنافسة العملاقين ، وعدم اتاحة الفرصة أو بالتحديد، عدم ترك المجال لهما ، فى

الانفراد بالمشكلات الإقليمية والعالمية ، وخاصة نزاع " الشرق الأوسط " . وقد أكد ذلك الرئيس الفرنسي ميتران قائلاً : " انى أخطر من خطورة ترك عملية السلام فى الشرق الأوسط فى أيدي القوتين العظميين فقط " . وذلك فى تصريح له فى ٢٣ فبراير الماضى .

كما أشار رئيس وفد مجموعة الاتصال ، التابعة للمجموعة الأوروبية البرلمانية (ميشيل مارتينز) قائلاً فى ١١ يناير الماضى إلى " أن أوروبا ترى أن الوقت قد حان لعمل شئ محدد ، لتحقيق السلام فى المنطقة كما ترغب فى ألا تتفرد الدولتان العظميان ، بعملية السلام فى الشرق الأوسط ، وأن يعمل الجميع سوياً لتحقيق هذا السلام .

أما ما يتعلق بهذا الدور ، فإن السؤال الذى يثار هنا هو : هل هناك علاقة بين هذا الدور وبين الدور الأمريكى ؟ ، بعبارة أخرى ، هل هناك تنسيق بين الطرفين أم لا ؟ أى هل يتحرك الأوروبيون باستقلالية عن الولايات المتحدة فى هذه الآونة ؟ والأسئلة كثيرة ومتداعية إزاء هذا . ولكن يبدو فى الأفق أن هناك تبايناً فى المواقف بين دول المجموعة الأوروبية وبين الولايات المتحدة ، فالملاحظ أن المجموعة الأوروبية أقرت المؤتمر الدولى والاعتراف بالدولة الفلسطينية، ضمن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، بينما الولايات المتحدة ترى أن المؤتمر الدولى، أحد الحلول ولا توافق عليه بصفة نهائية . وقد عبر أحد كبار المسؤولين البريطانيين فى حديث له عن ذلك قائلاً : " ان من المفارقات العجيبة ، أننا نعمل وننسق مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية ، ولكن مواقفنا متباينة، على العكس ، فليس هناك تنسيق فى المواقف مع موسكو، ولكن وجهات النظر تكاد تكون متطابقة .

وعلى الرغم من هذا التباين الشكلي ، بين الموقف الأوربي والموقف الأمريكي ، إلا أنه في تقديرنا لا يعدو كونه من المتناقضات الثانوية ، وليس من التناقضات الجوهرية . ويكفى أن نفهم أن الدور الأوربي رغم إيجابيته في الوقت الحاضر ، إلا أنه لم يأت نتاجاً لمبادرة أوربية خالصة ، بل أتى بناء على تنازل عربي من جانب منظمة التحرير ، أو بناء على مبادرة فلسطينية . كما أنه على الرغم مما يبدو أنه إيجابي ، إلا أن حدود تأثيره ترتبط إلى حد كبير بمدى التنسيق مع الولايات المتحدة ، وهذا ما يؤكد عدم امتلاك المجموعة الأوربية ، لقدرة التأثير على الأطراف المعنية ، وخاصة الطرف الإسرائيلي ، وعدم امتلاكها لامكانيات الضغط بما يساعد على إيجاد حلول إيجابية عملية .

ولذلك فإن خلاصة الأمر ، أن الواقع التاريخي للدور الأوربي ، خاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، يرتبط بما يمكن أن نسميه ، نظرية " ملء الفراغ " : للقائد الغربي ، ممثلاً في الولايات المتحدة ، في أوقات الانتخابات الأمريكية ، حيث يضعف تأثير الدور الأمريكي ، بالدور الأوربي ينشط جداً هذه الآونة ، وذلك لاعداد المسرح لدور أمريكي قادم ، مع رئيس أمريكي جديد . ومن هنا ، فأفضل تسمية للدور الأوربي ، على الرغم مما يبدو من إيجابيته أنه دور " الدويلير " في إطار توزيع الأدوار بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، ضماناً لمصالح النظام الرأسمالي العالمي . وما يزعم به البعض أو يراهنون عليه فيما يتعلق بالدور الأوربي ، نراه سراباً ، أو صخرة تتحطم عليه انفعالات وحماسة المواقف العربية . وهذا ما يثير التفكير في مدى امكانية الدور الممكن لأوروبا أن تقوم به في حالة قيام حرب عربية اسرائيلية قادمة . وهو ما سنقوم بتوضيحه في النقطة التالية .

المبحث الخامس

موقف القوى العظمى ازاء حرب عربية اسرائيلية قادمة

أشرنا في البداية ، إلى أن احتمالات قيام حرب عربية اسرائيلية جديدة قائمة في الغالب وذلك استناداً إلى ما سبق توضيحه . ونضيف هنا أن استمرار الأوضاع على ما هي عليه ، دون التوصل إلى حل نهائي للصراع يتم بموجبه إعادة الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع على الأقل ، سيؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع الحرب ، وارتفاع أسهم الخيار العسكري . وهناك من يطرح آراء معاكسة بلاثك ، استناداً إلى أن قرار الحرب يعود إلى عوامل خارجية قد تتعلق بالعملاقين . وهنا ، فإن الرد العملي هو أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت ضد إرادة العملاقين ، وأن العرب قاموا بها ، لإعادة أراضيهم المحتلة ، وطالما ظل جزء من هذه الأراضي محتلاً ، خاصة في سوريا وجنوب لبنان والضفة والقطاع أي حدود ما قبل ١٩٦٧ ، فإن تصور إعلان الحرب قائم بلا منازع ، وأن الإرادة الذاتية لها دور كبير في ذلك . فليس من مصلحة العملاقين والدول صاحبة المصلحة في المنطقة ، أن تقوم حرب مرة أخرى . لكن ما بالنا وهذه الدول لا تبذل الجهد الذي يتوازي مع الحيلولة دون وقوع هذه الحرب والسعى نحو السلام الحقيقي والعاقل .

فقد سبقنا الإشارة إلى آراء كارتر ، ونيكسون ، وهما رئيسان لاحدى القوتين العالميتين الى انه كان في الامكان تجنب حرب أكتوبر لو لم توجع التسوية . وأن الوقت الحاضر أفضل من الغد في التسوية لصالح اسرائيل .

وبالتدريج الذى تثار فيه احتمالات الحرب ، من جانب العرب ، لاسترداد باقى الاراضى المحتلة ، بالتدريج الذى تثار فيه على الجانب الاسرائيلى نفس الاحتمالات ، وذلك بهدف الهيمنة والحيلولة دون تفكير عربى فى ضربة لاسرائيل ، وان كانت هى تقوم بذلك الآن فى شكل عمليات سريعة وخاطفة وليست بالشكل التقليدى للحروب ، كما فعلت عند ضرب المفاعل النووى فى العراق عام ١٩٨٠ ، وكما ضربت مقر المنظمة فى تونس ، وكما اغتالت الرجل الثانى فى المنظمة (ابو جهاد) فى تونس أيضاً بعد ذلك .

كذلك أشرنا إلى طبيعة الموقف الأمريكى فى مراحله المختلفة، ولا يخرج مضمونه عن الاتحياز الكامل - فى ضوء الارتباط العضوى - لاسرائيل. وأن الرؤساء الأمريكين ، يضمنون أمن اسرائيل ، باعتبارها جزء بل امتداداً للأمن القومى الأمريكى ، وهناك من يرى ، كما سبقنا الإشارة أن السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط والصراع العربى الصهيونى بشكل خاص ستبقى كما هى، ولن تشهد أى تغيير جذرى ، أو نقلة حقيقية ، طالما أن هذه السياسة لا يمكنها التحرر من نفوذ اللوبى ، فهذا اللوبى ساعد وشجع على طغيان اتجاه الكونجرس، والصحافة ، والرأى العام الذى أصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة أمريكا السياسية، إلى حد أنه ينظر إلى اسرائيل على أنها لا تمثل عيناً على كاهل الولايات المتحدة بلا مقابل ، بل انها مصدر عون ونفع لأمريكا ، فى المجالات العسكرية والسياسية، فى التعامل مع المنطقة ، بما يتفق والاستراتيجية الأمريكية ، والمصالح القومية لها . بل يشير البعض إلى ذلك قائلاً : أن السياسة الأمريكية للتزويد بالسلاح ، تعتبر أحد مفاتيح الاستراتيجية ، التى تهدف إلى التحكم فى المنطقة عن طريق التصرفات ذات الوجهين : بتقوية أحد الأطراف لكى يكون قوة اقليمية عظمى ، وإضعاف الطرف الآخر ، لكى يقبل باتفاقيات غير مرغوبة ، وبفرض سلام مائع " ومثال ذلك تشجيع اسرائيل وتأييدها ، فى الحصول على

السلاح النووي ، بينما تعلن دائماً عن ضرورة منع أقطار أخرى ، من الحصول على السلاح النووي ، وفي نفس الوقت ، تتجاهل أى عمل يتم اتخاذه من جانب الأقطار الأخرى التي أصبحت نووية ، عندما كانت لا تزال على الطريق^(١).

كذلك فى ظل محاولاتها أن تطرح سلاماً يتفق ومصالح إسرائيل ، دون أن يتلاقى مع مصالح الفلسطينيين والعرب ، ودون أن تؤكد أطروحاتها ومبادراتها بقوة الزامية ، يمكن من خلالها الضغط على إسرائيل ، لقبول المقترحات الأمريكية ، ورفض إسرائيل لمبادرة ريجان خير دليل على ذلك .

وفى ظل امكانيات أمريكا على التدخل بالقوة فى المنطقة ، ولو بشكل غير مباشر ، عن طريق اقامة الجسور الجوية لنقل أحدث الأسلحة لحلفائها ، ومن بينهم إسرائيل ، كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى ظل الوفاق العالمى الجديد ، الذى تحاول فيه الولايات المتحدة أن تكون المهيمنة ، وتسعى للضغط على الاتحاد السوفيتى ومحاصرته ، كما حدث فى استمرار ضغوطها عليه للرحيل من أفغانستان .

فى ظل هذا كله ، فإن المتوقع أن تتدخل الولايات المتحدة مساندة ومؤيدة لإسرائيل ، وستؤكد نفسها كطرف أصيل فى الصراع العربى الاسرائيلى ، وليست كوسيط محايد بين أطراف الصراع . وأنها ستلقى بكل ثقلها ، فى ضوء الخبرات التاريخية ، فى تعاملها مع المنطقة والصراع . وستحاول تمكين إسرائيل من الهيمنة على المنطقة وفرض سيطرتها ، وليس بالضرورة لامتلاك أراضى جديدة ، ولكن مجرد محاولة لاعطاء درس للعرب ، يعترفون به بالهيمنة الاسرائيلية والأمريكية على المنطقة ، مؤكدة بذلك نفوذها وجودها فى المنطقة ، وبعبارة أخرى ستسعى الولايات المتحدة ، إلى استمرار الحرب ، حتى يتأكد الجميع بأنها فى صالح إسرائيل ، وأنها ستحول بكل الوسائل دون هزيمتها .

٢.

(١) أمين هويدى ، " السياسة الأمريكية والسعى نحو السيطرة " ، شئون عربية ، تونس ، عدد (٢٧) ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٣٧ : ٤٣ ، (ص ٤٠) .

أما الجانب السوفيتي ، وقد سبقت الإشارة إلى تعامله الحذر مع أطراف الصراع وما أُنسب به أيضاً من ثبات نسبي لصالح العرب ، ولكن ليس بالقدر الذي يساوي الارتباط الاسرائيلي الأمريكي وهو ارتباط عضوي إذ أنه سيكون قوياً في دعمه للموقف العربي في الحرب بما يحول دون هزيمة عربية ، على غرار ما حدث في ١٩٦٧ ، وبالتالي يحول دون هيمنة وانفراد من جانب الولايات المتحدة، مع الحفاظ على تدعيم الوفاق مع الولايات المتحدة ومكتسباته بالنسبة له ، متجهاً أيضاً إلى ضرورة الحفاظ على استمرارية وجوده ونفوذه في المنطقة . وبالتالي فإن التفكير في عدم مساندة الطرف العربي من جانب الاتحاد السوفيتي سيكون له آثار بالغة على مصداقية الارتباط العربي بالسوفييت عموماً وكذلك مصداقيتهم في المنطقة. وهذا ما نستعده من الاحتمالات ، الا انه في تقديرنا ، سوف يكون أقرب إلى دور الوسيط منه إلى دور المشارك الأصلي ، بالمقارنة بالولايات المتحدة مع اسرائيل ، وذلك استناداً إلى طبيعة الموقف السوفيتي الذي يتسم بالحذر ، حيث لن يترك لنفسه فرصة التورط المباشر .

أما الموقف الأوربي ، فانه في تقديرنا ، على الرغم من الارتباط مع الولايات المتحدة ، والتسليم بان التناقض بينهما ، هو مجرد تناقض ثانوي ، وليس تناقضاً رئيسياً ، الا أنه من المتصور أن يلعب دور الطرف الوسيط المنحاز بشكل غير مباشر للطرف الاسرائيلي ، وذلك استناداً إلى أن الطرف الأوربي هو أكثر الأطراف تضرراً من اندلاع حرب في المنطقة العربية بين العرب واسرائيل لما ينتج عنها من أضرار فادحة لأوروبا ، ولذلك فإن الأوروبيين سيبدلون في المستقبل جهوداً في الوساطة أكبر من مثيلاتها في الوقت الحاضر إذ هي لا تخرج عن كونها جهوداً بديلة لدور رئيسي يتمثل في الولايات المتحدة ، وذلك في ظل ظروف معينة ، فأوروبا أكثر المناطق استفادة من مناخ الوفاق بين العملاقين، وهي تسعى لأن تكون لها قوتها العالمية ودورها المتميز ، وبالتالي فإن جهودها ستتنصب

وتتركز على احتواء الحرب بقدر الامكان. بل من المتوقع أن تحدث خلافات بينها وبين الولايات المتحدة ، التي ستساند اسرائيل وذلك نتيجة محاولة الولايات المتحدة استخدام قواعدها في أوروبا لدعم اسرائيل .

وبالتالى فان مناخ الوفاق العالمى الجديد ، ستكون له آثار فى المساعى المبذولة من جانب الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية أساسا، لاحتواء الصراع تجنباً لتطوره ، بما ينذر بوقوع حرب كبرى يتورط فيها العملاقان ، لكن الولايات المتحدة لن تجعل مناخ الوفاق يحول بينها وبين دعم اسرائيل وتمكينها من فرض هيمنتها .

وفى الواقع فان هذا هو الذى يجعل واجب العرب دائماً أن يعدوا أنفسهم وبدائلهم فى ظل هذا الاحتمال ، تجنباً لهزيمة قد تكرس وضعاً لاسرائيل ، يصعب التخلص منه فى وقت قصير ، مما ستكون له آثار كبرى على الأجيال القادمة . على العرب اذن أن يدركوا ، أن موقف الولايات المتحدة ، لابد من استيعابه جيداً ، للاحتساب للأمر بشكل مخطط جيداً تجنباً للمفاجآت .

على العرب أيضاً أن يدرسوا تطور طبيعة موقف الولايات المتحدة والموقف الأوروبى والسوفيتى باستمرار ، لأن مواقف الدول الكبرى ، ليست مواقف طارئة ، ولكنها مواقف تعبر عن استراتيجية كونية ، ومن هنا ، فان العرب مطالبون بادخال أطراف جديدة كبرى فى التوازن ، منها الصين ، واليابان تحديداً .

وأخيراً فان علينا أن نعى ميزان القوى جيداً ، لأن نتيجة الحرب على وجه التحديد تتوقف عليه ، ومهما قيل ، فان توازن القوى هو الذى سيحسم المعركة ، وبالارادة العربية المجتمعة والمخططة لن تتمكن اسرائيل أو الولايات المتحدة من العرب ، لأن الميزان آنذاك سيكون فى صالحهم ، وهذا هو التحدى للتعامل مع الانحياز الأمريكى لاسرائيل ذى الارتباط العضوى ، وهذا ما يجب أن نتذكره دائماً .



